وهو حسبي ونعم الوكيل قال المؤلف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ بالبسملة اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد وعملا بالسنة قولا وفعلا أما الاول فلقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم او اقطع او ابتر روايات وأما الثاني فلانه صلى الله عليه وسلم كان يكتب أولا باسمك اللهم ثم لما نزلت آية هود صار يكتب بسم الله ثم لما نزلت قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن صار يكتب بسم الله الرحمن ثم لما نزلت آية النمل صار يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وهذا يقتضي أن البسملة ليست اول ما انزل مع انه نقل عن أبي بكر التونسي اجماع علماء كل ملة على أن الله افتتح الكتب السماوية بالبسملة وانها نزلت على آدم ولعله انما افتتحت بها الكتب السماوية بعد ترتيبها وانها مفتتحة بها في نفس الامر لان القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب لا انها أول ما أنزل لان اول ما أنزل سورة اقرأ وما تقرر يفيد انها نزلت بدون بسملة * ثم الباء في بسم الله ان كانت أصلية احتاجت لمتعلق تتعلق به وهو إما فعل كأؤلف وهو مذهب الكوفيين قال ابن هشام وهو المشهور في التفاسير والاعاريب فالجملة فعلية وبسم ظرف لغو متعلق بالفعل والمجرور في محل نصب بذلك الفعل على المفعولية وقدره البصريون اسما فالجملة اسمية وهو إما مبتدأ وبسم ظرف لغو متعلق به محل المجرور نصب على المفعولية وقولهم المصدر لا يعمل محذوفا خاص بغير الظرف لتوسعهم فيه والخبر محذوف والاصل ابتدائي بسم الله الخ كائن وإما خبر وبسم ظرف مستقر متعلق به محل المجرور نصب على المفعولية أيضا والاصل ابتدائي كائن بسم الله الخ فعلى كلا الاحتمالين المبتدأ وخبره محذوفان الا أن بسم على الاول متعلق بالمبتدأ وعلى الثاني متعلق بالخبر ويبنى على الوجهين أن حذف المتعلق واجب على الثاني لعمومه دون الاول ورجح مذهب الكوفيين بقلة المحذوف لان المحذوف عليه كلمتان وعلى الثاني ثلاث كلمات وبأن الاصل في العمل للافعال وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلا كما في آية اقرأ باسم ربك وحديث باسمك ربي وضعت جنبي ثم ان كان المراد بلفظ الجلالة الذات الاقدس فاضافة اسم اليه حقيقية وان اريد به اللفظ فالاضافة بيانية ويكون في ارجاع الضمير المستتر في الرحمن الرحيم له بمعنى الذات استخدام والرحمن الرحيم نعتان واشتهر فيهما بحسب الاعراب تسعة أوجه جرهما ورفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس ورفع الثاني ونصبه مع جر الاول ويمتنع منها جر الرحيم مع نصب

الرحمن اورفعه واعترض ذلك بجواز الاعتراض بين الصفة والموصوف كما في قوله تعالى وإنه لقسم لو تعلمون عظيم وأجيب بأن المنع ليس من حيث الاعتراض بل من حيث إن في القطع ثم الاتباع رجوعا الشئ بعد الانصراف عنه ومن حيث إن التابع أشد ارتباطا به فكيف يؤخر عن المقطوع وجعل الرحمن نعتا مبني على أن كلا من الرحمن الرحيم صفة مشبهة وقيل إن الرحمن علم بدليل وقوعه في القرآن كثيرا متبوعا لا تابعا وجرى على هذا الاعلم وابن مالك وعلى هذا فيعرب بدلا من لفظ الجلالة لا نعتا والرحيم نعت له لا للجلالة اذ لا يتقدم البدل على النعت ويظهر اثر الخلاف في الجار للرحمن ماهو وعلى القول بأنه نعت يجري فيه الخلاف في تابع المجرور في غير البدل أهو مجرور بجار المتبوع او بنفس التبعية والاصح الاول وعلى القول بأنه بدل يكون مجرورا بمحذوف مماثل للعامل في المتبوع لما تقرر أن البدل على نية تكرار العامل وعلى أحد الاوجه المقررة سابقا من جعل كل من الرحمن الرحيم خبرا لمبتدأ محذوف فكل من الجملتين اعني هو الرحمن هو الرحيم مستأنف استئنافا نحويا أو بيانيا واقعا عن جواب سؤال مقدر لكن هذا السؤال ليس القصد به طلب التعيين اذ المولى معلوم غير مجهول بل هو سؤال من يريد التلذذ بالجواب وتعظيم شأن المسؤل عنه مع العلم به فان قلت قد تقرر أن الجمل بعد المعارف احوال ولفظ الجلالة اعرف المعارف فقتضاه أن يكون كل من الجملتين حالا على هذه القاعدة فالجواب أن ذلك وإن صح لفظا لكنه منع منه مانع معنوي لان الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها والعامل فيهما على تقدير الحالية متعلق البسملة فكأنه يقول أبدأ باسم الله في حالة كونه رحمانا رحيما وليس المعنى على التقييد لان الملاحظ الداعي باسمه تعالى مطلقا بدون التقييد بوصف من الاوصاف هذا خلاصة ما يقال هنا ولنا زيادة تحقيق في هذا المقام في حاشيتنا على شرح القواعد للمؤلف (قوله الحمد لله) الحمد هو الثناء بالجميل على جهة التعظيم لاجل جميل اختياري فعلى جهة التعظيم مخرج للاستهزاء والسخرية واختياري مخرج للثناء لاجل جميل غير اختياري فانه مدح لا حمد لان المدح أعم مطلقا من الحمد لانه يقال مدحت اللؤلؤة على صفائها ومدحت زيدا على رشاقة قده ولا يقال حمدتهما ومنهم من قال ان المدح مساو للحمد وما قيل في اللؤلؤة والقد مولد لا عبرة به ودرج على ذلك صاحب الكشاف حيث قال الحمد والمدح اخوان وعلى هذا فالتقييد بالاختياري لبيان ماهية الحمد لا للاحتراز

(قوله

(قوله على جميع الاحوال) يصح في على أن تكون بمعنى في على حد قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها والاحوال جمع حال وهي ما عليه الانسان من خير وشر فالمعنى أحمد الله في جميع الاحوال التي أنا متلبس بها فلا أغفل عن حمده طرفة عين ويصح أن يراد بالاحوال الاوقات وهو قريب مما قبله ويحتمل أن تكون على تعليلية أى اثني الحمد لله باعترافي بمضمون هذه الجملة وهي قوله الحمد لله لاجل جميع الاحوال فالتعليل ليس لهذه الجملة المنطوق بها بل للحمد الجزئي الحاصل من الاعتراف بمضمون هذه الجملة وأل في الاحوال ان كانت للاستغراق فجميع تأكيد وان كانت للجنس فجميع تأسيس وحمده تعالى على الضراء باعتبار ما يترتب عليها من الثواب والاجر أو أنه يجوز أن يبتلى الانسان بما هو أعظم منها فيحمد الله اذا خفف عنه الضرر وابتلاه بما هو أقل مما يجوز أن يبتلى به ونحو ذلك وفي ذكر الاحوال وما بعده من الكلام والحروف والالفاظ وغير ذلك مما لمح به المصنف لعلم النحو براعة استهلال وهي أن يذكر المصنف في طالعة كتابه ما يشعر بمقصوده ومعنى براعة استهلال ابتداء بارع أى فائق غيره من الابتداآت لكونه أشير فيه للمقصود (قوله وأشهد الخ) أتى بها تأسيا به صلى الله عليه وسلم في خطبه ولقوله عليه الصلاة والسلام كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء أى أعلم وأذعن وأقر وأعترف (قوله أن لا اله) أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان وجملة لا اله الا الله خبرها ولا نافية للجنس واله اسمها مبني معها على الفتح في محل نصب والا حرف استثناء والله يصح فيه الرفع على انه بدل من الضمير المستتر في خبر لا اى موجود أو ممكن أو انه بدل من محل لا مع اسمها الان محلهما رفع أى بالابتداء عند سيبويه ولا يصح رفعه على انه خبر لا لما يلزم عليه من كون لا عملت في معرفة ولا انما تعمل في النكرات ويصح فيه النصب على الاستثناء لا على أنه بدل من اسم لا باعتبار محله لان البدل على نية تكرار العامل فيلزم عليه اعمال لا في المعرفة وهي لا تعمل فيها كما علمت (قوله وحده) منصوب على الحال من الله أى منفردا في ذاته وصفاته وأفعاله فقوله لا شريك له تأكيد لان المعنى المستفاد منه وهو نفي المشاركة في الافعال مستفاد مما قبله وان معنى وحده منفردا في ذاته وصفاته فلا شريك له على هذا تأسيس (قوله المنزه) بالرفع والنصب صفة الله وكلامه نائب فاعل فهو نعت سببي وكلام الله تعالى يطلق على الكلام اللفظي الذي نقرؤه ونتعبد بتلاوته ومعنى اضافته لله تعالى انه

مخلوق له تعالى ليس من تأليفات البشر وهذا الكلام ليس منزهاً عن الالفاظ والحروف بل هو الفاظ وحروف ويطلق على الصفة النفسية القديمة القائمة بذاته تعالى التي هي احدى صفات المعاني كالعلم والارادة وغيرهما من بقية صفات المعاني وهذه الصفة هي المنزهة عن الحروف والالفاظ عند عامة أهل السنة خلافاً للحنابلة القائلين إن كلامه النفسي بحروف قديمة وخلافاً للمعتزلة النافين لتلك الصفة أي ينفون زيادتها على الذات فيه ولون ان معنى كونه تعالى متكلماً انه يخلق الكلام في شئ ليسمع لا أنه قام به صفة الكلام كما يقول أهل السنة ومحل الكلام كتب الكلام (قوله عن الالفاظ) جمع لفظ على غير قياس لان فعلا اذا كان صحيح العين لا يقاس جمعه على أفعال بل الذى يقاس هو معتل العين كما سيأتى والمراد بالالفاظ التلفظات جمع تلفظ وهو اخراج اللفظ فاللفظ أثره وانما أولنا بذلك ليصح تعلق قوله بالحروف به والمراد بالمقال المقول فهو مصدر بمعنى اسم المفعول نظرفية الحروف فيه من ظرفية الجزء في الكل (قوله محمدا) بدل من سيدا أو عطف بيان عليه ومحمد علم منقول من اسم مفعول الفعل المضعف أي المكرر العين وهو حمد بوزن فعل بالتشديد سمى به لكثرة خصاله الحميدة أو لكثرة حمد الناس له وعبده خبر ان وهو في الاصل صفة ثم استعمل استعمال الاسماء وقدمه امتثالا لما في الحديث الصحيح ولكن قولوا عبد الله ورسوله ولانه أحب الاسماء الى الله سبحانه وتعالى وارفعها اليه قال الشيخ أبو على الدقاق ليس للعبد صفة اتم ولا أشرف من العبودية ولهذا أطلقها البارى سبحانه وتعالى على نبيه في أشرف المقامات قال تعالى سبحان الذى أسرى بعبده الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب تبارك الذى نزل الفرقان على عبده فأوحى الى عبده ما أوحى وقد حقق أن عبودية الرسول أكمل من رسالته لكونها انصرافا من الخلق الى الحق والرسالة انصراف من الحق الى الخلق ولان العبد يتكفل مولاه باصلاح شأنه والرسول يتكفل باصلاح شأن الامة والرسول لغة المرسل وهو في الاصل مصدر بمعنى الرسالة قال الشاعر

لقد كذب الواشون مافهت عندهم * بقول ولا أرسلتهم برسول

فلذلك ثنى وجمع وأفرد باعتبارات كما في إنا رسولا ربك أي موسى وهارون ولقد جاءت رسلنا ابراهيم وافرد في إنا رسول رب العالمين أي موسى وهارون وشرعا انسان أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه والنبي انسان أوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه

عن الالفاظ بالحروف في المقال وأشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله

فبينهما

فبينهما العموم والخصوص المطلق وقد يطلق الرسول على اعم من ذلك قال النووى
فى شرح مسلم إن الرسول يتناول جميع رسل الله من الملائكة والآدميين قال تعالى
الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس ولا يسمى الملك نبيا فعلى هذا بين الرسول
والنبى عموم وخصوص من وجه (قوله المميز) أى المفرق بين الهدى أى الاسلام
والضلال أى الكفر (قوله صلى الله عليه وسلم) جمع بين الصلاة والسلام عملا
بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وخروجا من كراهة الاقتصار
على أحدهما وجملة الصلاة خبرية لفظا انشائية معنى وكذا جملة السلام فمعنى
صلى الله عليه وسلم طالب أى ارحمه رحمة تليق بجنابه المنيف وسلم عليه أى سلمه
مما يعد نقصا بالنسبة لمقامه الشريف زيادة فى شرفه اذ الكامل يقبل الترقى
فى الكمالات (قوله وعلى آله) المراد بهم هنا أمة الاجابة لان المقام مقام دعاء وقد
يفسر الآل بغير ذلك بحسب ما يليق بكل مقام والمناسب لوصفهم هنا بجعلهم مصدرا
لصحيح الافعال التفسير باتقياء الامة ولا يضاف لفظ آل الا للعقلاء ممن له خطر دينا
كان أو دنيويا ومن الثانى آل فرعون والاصح اضافته للضمير خلافا لمن منعه قال

وانصر على آل الصليـ * ـب وعابديه اليوم آلك

قال الشنوانى لكن الاولى اضافته للظاهر قيل ولا يضاف الى نكرة ولا الى
مؤنث ورد الثانى بقول زهير فى مطلع بعض قصائده * عفا من آل فاطمة الجواء
ولا يدخل المضاف اليه فيه كفعل آل فلان كذا الا بقرينة كقوله عليه الصلاة
والسلام للحسن إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة (قوله الذين جعلهم الله) صفة للآل
والمصدر مكان الصدور وصحيح الافعال من اضافة الصفة للموصوف أى جعلهم الله
محلا ومنشأ لصدور الافعال الصحيحة أى الموافقة للشرع (قوله وعلى أصحابه) انما
أعاد الصحب وان كان تفسير الآل باتقياء الامة يتناولهم اعتناء بشأنهم ولانه ربما
يفسر الآل هنا بمؤمنى بنى هاشم والمطلب فلا يشمل الصحب فيعترض عليه بعدم ذكر
الصحب وأصحاب جمع صحب بكسر العين مختصر صاحب أو مخفف صحب بالسكون
وليس جمعا لصاحب لان فاعلا لا يجمع على أفعال ولا جمعا لصحب بالسكون أيضا
لانه لا يجمع على أفعال الا اذا كان معتل العين كثوب وأثواب وبيت وأبيات
ومال وأموال وقيل انه يجمع على أفعال كفرخ وأفراخ وقرء وأقراء وبغل وأبغال
نعم هو قياسى فى معتل العين وقد حقق بعض أن فاعلا يجمع على أفعال كشاهد

وأما الصحابة فيصح أن يجمع صاحب على أصحاب وصحب بسكون الحاء اسم جمع لصاحب ويجمع أيضا على صحاب ككعب وكعاب وأما الصحابة بكسر الصاد وفتحها فصدر بمعنى الصحبة أطلق على الأصحاب مبالغة على حد زيد عدل وإليه ينسب الصحابي والصاحب لغة من بينك وبينه مواصلة ومداخلة واصطلاحا من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ولو في ظلمة ولو كان أعمى أو غير مميز اجتماعا متعارفا وإن لم يشعر به ولو كان من جنس غير البشر (قوله من اللحن) متعلق بالسلامة وهو مخالفة صواب الإعراب ويطلق على ما يشمل التورية والتعريض وهو ليس مرادا هنا قال صاحب الكشاف اللحن أن تلحن بكلامك أي تميله إلى نحو من الأنحاء ليتفطن له صاحبك كالتعريض والتورية قال الشاعر

ولقد لحنت لكم لكيما تفهموا * واللحن يفهمه ذوو الألباب

وقيل للمخطئ لاحن لأنه يعدل بالكلام عن الصواب (قوله صلاة وسلاما) اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة لإفادة تقوية العامل وتقرير معناه ودائمين نعت لهما أي مستمرين باقيين ووصفهما بالدوام ظاهر لأن مرجعهما للإنعام (قوله وبعد) أتى بها تأسيا به صلى الله عليه وسلم فإنه كان يأتي بها في خطبه وهي هنا مبنية على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه أي بعد ما تقدم من البسملة والحمدلة وغيرهما وأصلها مهما يكن من شيء بعد فحذفت مهما ويكن وأقيمت أما مقامهما ثم حذفت أما وعوضت عنها الواو فهي نائبة عن أما فصح أن تعمل الواو المعطف وبعد معمولة للقول والفاء زائدة أي يقول العبد الفقير بعد البسملة والحمدلة إلخ قد سألني إلخ فتكون الواو عاطفة لجملة يقول على جملة البسملة أو أن الواو للاستئناف النحوي أو البياني على القول بأنه يقترن بالواو وقال بعض المحققين الفاء لإجراء الظرف مجرى الشرط كقوله تعالى وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم (قوله الفقير) أي المحتاج كثيرا فيكون صيغة مبالغة أو دائم الفقر أي الحاجة إلى رحمة ربه فيكون صفة مشبهة (قوله إلى مولاه) مفعل من الولاية يطلق على السيد لتوليه مؤنة عبده وعلى العبد لتوليه مؤنة سيده ولذلك قال بعضهم

ولربة أوى سادة وعبيدهم * على أن أسماء الجميع موالي

(قوله الغني) صفة لمولاه فهو مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها السكون العارض لأجل الوقف أو أنه مرفوع صفة العبد أي الغني بربه عن خلقه

الموصوفين بالسلامة من اللحن في الأقوال * صلاة وسلاما دائمين لا يعتريهما نقص ولا زوال * (وبعد) فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغني

خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري * قد سألني من اعتقد صلاحه ولا تسعني مخالفته أن أشرح مقدمتي الأزهرية في علم العربية التي أمليتها لبعض الطلبة شرحا لطيفا فأجبته الى ذلك

والمراد الغنى النسبي لان الغنى المطلق لا يكون الا لله تعالى وفيه من المحسنات البديعية الطباق وهو الجمع بين وصفين متقابلين وقوله خالد بدل من العبد أو عطف بيان لان القاعدة أن نعت المعرفة اذا تقدم عليها يعرب بحسب العوامل وتعرب المعرفة بدلا أو عطف بيان على حد قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر (قوله ابن عبد الله) بالرفع نعت لخالد وقوله ابن أبي بكر بالجر نعت عبد الله والازهري بالرفع نعت لخالد نسبة للجامع الازهر (قوله قد سألني) أي طلب مني وهو مقول القول (قوله صلاحه) أي قيامه بحقوق الله وحقوق عباده (قوله ولا تسعني مخالفته) فيه قلب أي لا اسع مخالفته بمعنى لا أقدر عليها أو فيه استعارة مكنية حيث شبه المخالفة بدار ضيقة وطوى ذكر المشبه به ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو قوله لا تسعني فهو تخييل للمكنية (قوله أن اشرح) أن مصدرية مدخولها مؤول بالمصدر أي شرحا وهو في اللغة التوسعة والتهيئ قال تعالى أفمن شرح الله صدره للاسلام أي وسعه توسعا معنويا وهيأه لقبوله وفي الاصطلاح ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة (قوله مقدمتي) بكسر الدال مأخوذة من قدم بمعنى تقدم او بفتحها من قدمت الشئ أي جعلته مقدما والكسر أولى وسماها مقدمة تشبيها لها بمقدمة الكتاب أو العلم لانه يستعان بها على غيرها من الكتب المطولة في هذا الفن (قوله الازهرية) صفة لمقدمة وقوله في علم العربية متعلق بمحذوف صفة ثانية لمقدمة أي الكائنة في علم الخ والتي أمليتها صفة ثالثة (قوله في علم العربية من ظرفية الالفاظ في المعاني لان المقدمة اسم للالفاظ والعلم اسم للقواعد وهي معان ونسب ولا بد من تقدير مضاف أي بعض علم العربية لانه لم يذكر في هذه المقدمة جميع علم العربية بل بعض مسائل قليلة جدا بالنسبة للباقي والمراد بعلم العربية هنا النحو وقد يطلق علم العربية على مجموع علوم اثنى عشر جمعتها في قولي

نحو وصرف عروض بعده لغة * ثم اشتقاق وقرض الشعر انشاء
كذا المعاني بيان الخط قافية * تاريخ هذا العلم العرب احصاء

(قوله شرحا) مفعول مطلق لاشرح ولطيفا صفة له مأخوذ من اللطافة وهي رقة القوام أو كون الشئ شفافا لا يحجب البصر عن ادراك ما وراءه كالزجاج والماء الصافي والمراد هنا سرعة ادراك معانيه ان أخذ من المعنى الثاني أو اختصاره ان أخذ من الاول والصفتان معا ان لوحظ المعنيان وهذا أولى (قوله فأجبته) العطف بالفاء

يفيد التعقيب وعدم التراخي لان التأليف من جملة الخير المطلوب المبادرة فيه قال تعالى فاستبقوا الخيرات ثم الاجابة تحتمل أن تكون بالقول بأن يعلم بذلك أو بالعمل بأن يشرع فيه (قوله طالبا) حال من فاعل اجبت وهو التاء والثواب ايصال النفع الى المستعمل على طريق الجزاء ومنه قوله تعالى فأثابهم الله بما قالوا أى جازاهم والاثابة على الطاعة مجمع عليها لكنها عند أهل السنة بمحض الفضل وعند المعتزلة على سبيل الوجوب ولا منافاة بين قوله هنا طالبا للثواب وقوله فيما بعد جعله الله خالصا لان معناه الخلوص من الرياء والسمعة وليس المراد الخالص لذاته أى ذاته لا لطلب جزاء كما هو المقام الاكمل والاتفاق الكلامان (قوله وترغيبا) منصوب على الحال فهو مؤول بالمشتق أى مرغبا حال من التاء فى اجبته هذا ان جعل معطوفا على قوله طالبا ويصح أن يجعل مفعولا مطلقا والتقدير ورغبت الطلاب به ترغيبا فيكون من عطف الجمل لان هذه الجملة حينئذ تكون معطوفة على جملة فأجبته والتقدير الاول أقل كلفة والطلاب جمع طالب ككتاب جمع كاتب (قوله جعله الله) جملة خبرية لفظا انشائية معنى أى اجعله اللهم خالصا لوجهك الكريم غير مشوب برياء ونحوه مما يحبط الاعمال (قوله لوجهه) اى ذاته والفوز الظفر بالمقصود ولديه أى عنده وعند اسم للمكان الحاضر والمراد هنا القرب المعنوى على حد قوله تعالى قال الذى عنده علم من الكتاب وقوله تعالى رب ابن لى عندك بيتا فى الجنة (قوله انه) أى المولى تبارك وتعالى على ذلك أى ما ذكر من جعله خالصا وموجبا للفوز وهمزة ان يجوز فيها الكسر على الاستئناف والفتح على تقدير لام الجر التعليلية أى وانما طلبت منه ذلك لانه والقدير صفة ازلية تؤثر فى المقدورات عند تعلقها بها فيما لا يزال (قوله وبالاجابة) جار ومجرور خبر مقدم وجدير مبتدأ مؤخر أى حقيق لسعة كرمه وفضله وتقديم المعمول إما للسجع أو لافادة الحصر (قوله الكلام) ال للعهد الحضورى أى هذا اللفظ الحاضر وانما حملناه على ما ذكر لقوله بعد عبارة أى معبر به والمعبر عن المعانى التى سيذكرها ولفظ كلام يعنى أنه اذا أطلق لفظ الكلام عند النحاة فيفهم منه هذه المعانى أى اللفظ والافادة الخ فتكون الثلاثة معانى مدلولة له ويصح أن تجعل أل للجنس كما صرح به المحققون ان أل الداخلة على المعرفات لحقيقة والجنس أى حقيقة الكلام وماهيته عند النحويين كذا وعند المتكلمين كذا وعند النحاة فيكون المراد بالعبارة على هذا الوجه شأن المعبر عنه وفيه تعسف لخ لقته ظاهر قوله عبارة

طالبا للثواب * وترغيبا للطلاب * جعله الله خالصا لوجهه الكريم * وموجبا للفوز لديه انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير (الكلام)

بما اشتمل الخ (قوله عند اللغويين) حال من المبتدا الذى هو الكلام على رأى سيبويه من مجىء الحال من المبتدا وأما على مذهب الجمهور فهو حال من الكلام باعتبار كونه فى الاصل مضافا اليه اذ الاصل تفسير الكلام فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وشرط مجىء الحال من المضاف اليه موجود لان المضاف مصدر يعمل عمل الفعل واللغويين جمع لغوى منسوب للغة وهى لغة اللهج بالكلام أى الاسراع به وفى الاصطلاح الالفاظ الموضوعة للمعانى (قوله وما كان مكتفيا بنفسه) الواو بمعنى أو التى للتنويع يعنى أن الكلام فى اللغة يطلق على القول أى كل ما نطق به ولو مفردا مهملا وعلى ما كان مكتفيا بنفسه أى يفيد الدلالة على المعنى المقصود وذلك كالخطوط والاشارة والعقد والنصب وغير ذلك مما يفيد معنى وليس بلفظ واطلاقه على المعنى الاول حقيقة عند اللغويين وعلى الثانى مجاز فعلى هذا اذا نطقت بزيد كان كلاما فى اللغة حقيقة وان كتبته فهو كلام مجازا ويطلق الكلام فى اللغة أيضا على الحدث الذى هو التكليم تقول أعجبنى كلامك هندا أى تكليمك اياها قال الشاعر

قالوا كلامك هندا وهى مصغية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

وعلى ما فى النفس من المعانى قال الاخطل

ان الكلام لفى الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وهل اطلاقه على هذا حقيقة أو مجاز خلاف واشترط بعضهم فى هذا صحة التعبير عنه باللفظ المفيد كما اذا قام بنفسك معنى زيد عالم أما اذا قام بنفسك معنى العلم أو معنى زيد وهو المعنى المعبر عنه عند المناطقة بالتصور فلا يسمى كلاما على هذا الاشتراط فتلك معان أربعة وانما اقتصر الشارح على معنيين لانهما أنسب بالمعنى الاصطلاحى لان المعنى الاول اعتبر فيه كونه لفظا والمعنى الثانى كونه مفيدا (قوله وفى اصطلاح المتكلمين) الاصطلاح لغة الاتفاق واصطلاحا اتفاق طائفة على أمر مخصوص اذا أطلق انصرف اليه والمتكلمين جمع متكلم وهم علماء أصول الدين (قوله عبارة عن المعنى القائم بالنفس) أى أن لفظ كلام عند المتكلمين اذا أطلق ينصرف للصفة النفسية القديمة المنزهة عن الحروف والاصوات القائمة بذاته تعالى وانما حملنا كلام الشارح على هذا المعنى لانه هو الذى اصطلح عليه المتكلمون أما المعنى القائم بأنفسنا الحادث فلا يسمى كلاما فى اصطلاحهم وان كان هو الظاهر من عبارة الشارح

عند اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره فى القاموس وفى اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس

بل هو اصطلاح لغوى كما تقدم لك نعم هم يستدلون به على ما هو اصطلاح لهم من قبيل قياس الغائب على الشاهد ويطلق أيضا عندهم على الالفاظ المقروءة المتلوة كما تقدم لك واختلف هل هو حقيقة فيهما فيكون مشتركا أو حقيقة في الاول مجاز في الثاني الذى حقيقته السند الاول (قوله النحويين) جمع نحوى نسبة للنحو يطلق في اللغة على معان منها القصد والجهة وغير ذلك وأما في الاصطلاح فهو علم بأصول يعرف به احوال أواخر الكلم اعرابا وبناء وهذا التعريف بناء على أن علم الصرف غير داخل فيه وهو ما عليه الناس فان أردت شموله قلت بدل اعرابا وبناء افرادا وتركيبا بمعنى يعلم به حال الكلمة في حال افرادها ويندرج في هذا علم التصريف من اعلال الكلمة واشتقاقها وجمعها وتصغيرها وغير ذلك ويندرج فيه أيضا بعض مسائل علم النحو وهو ما يعرف به البناء لانه يلحق الكلمة مفردة متى وجد سببه وأما البعض الآخر وهو ما يعرف به الاعراب فهو داخل في قوله وتركيبا (قوله أى مؤلف) المناسب لقوله فيما بعد وقيد التركيب لا حاجة اليه أن يفسر بشئ فان التأليف إما أخص من التركيب لاخذ الالفة في مفهومه وهي الملاءمة بين الاجزاء كما صرح به ابن القواس في شرح ألفية ابن معطى أو أن التركيب والتأليف واحد وهو ما ذكره السيد الجرجاني (قوله اشتمل على ثلاثة أشياء) فيه أن المشتمل عليه بفتح الميم هو عين المشتمل بكسرها فيلزم اشتمال الشئ على نفسه وهو باطل والجواب ان الاضافة في المشتمل بكسر الميم مجموع الامور الثلاثة وفي المشتمل عليه كل جزء على حدته فيكون من قبيل اشتمال الكل على الاجزاء كاشتمال الخمسة مثلا على كل واحد من الآحاد التى تركبت منها وفي تصريف أشياء مذاهب اصحها ما ذهب ليه الخليل وسيبويه وغيرهما من المحققين أن أصلها شيآء كحمراء فكرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام وهي الهمزة لاولى الى موضع الفاء فقالوا أشياء بوزن لفعاء وهي عندهم اسم جمع لشئ لا جمع له فهو ممنوع من الصرف لالف التأنيث الممدودة (قوله لا زائد عليها) أى على الثلاثة وقوله على الصحيح حال من فاعل قول محذوف أى أقول ذلك حالة كونى جاريا على القول الصحيح وهذا مبنى على ما ذهب اليه من أن المركبات ليست موضوعة بل الموضوع هو المفردات وأن دلالة المركبات عقلية وهو خلاف التحقيق والتحقيق أن المركبات موضوعة وضعا نوعيا فالواضع مثلا وضع كل تركيب فعل مع فاعله للدلالة على ثبوت معنى ذلك الفعل للفاعل وكل مبتدا وخبره للدلالة على ثبوت الخبر للمبتدا

و (في اصطلاح النحويين) أى في عرفهم (عبارة عما) أى مؤلف (اشتمل على ثلاثة أشياء) لا زائد عليها على الصحيح

وهكذا

وهكذا وحينئذ فلابد من قيد رابع وهو الوضع العربي المغاير للقصد فان قلت لم تحمل عبارة الشارح على أن مقابل الصحيح هو زيادة التركيب فالجواب أن التركيب اشتمل عليه الكلام اتفاقا وأما قول الشارح وقيد التركيب لا حاجة اليه معناه انه لا حاجة للتصريح به لان الافادة التامة تستلزمه وان كان الكلام مشتملا عليه قطعا وحينئذ فليس هو مقابل الصحيح واما مازعمه ابن طلحة من ان الكلام قد يكون مفردا مفيدا كنعم الجوابية فقد أجيب عنه بأن الكلام المفيد ما بعدها وانما حذف اكتفاء بقرينة السؤال ويؤيد ذلك انها لا تفيد وحدها بدون ان يسبقها سؤال (قوله وهي اللفظ) أي العربي كما قيد به الشاطبي ليخرج المركبات المفيدة التي وضعت مفرداتها لمعانيها في غير لغة العرب فلا تسمى في اصطلاح النحاة كلاما ولا يلحقها حكم الاعراب والبناء وغيرهما مما يلحق الكلمات العربية اه ويؤيده أن موضوع هذا العلم كبقية العلوم العربية هو اللفظ العربي فلا بحث له عن غيره فان قلت ان اشتمال الكلام على اللفظ ظاهر فانه جزء منه وأما اشتماله على الافادة والقصد فلا يظهر لانهما وصفان للمتكلم لا للكلام فقد لزم عليه اشتمال الشئ على صفة غيره والجواب ان المراد بهما كونه مفيدا وكونه مقصودا اذ كثيرا ما يعبرون بمبدأ الاشتقاق ويريدون المشتق كما يقال الانسان مشتمل على الحيوانية والناطقية مع أن المشتمل عليه هو الحيوان والناطق (قوله والافادة التامة) قيد الافادة بالتامة للاحتراز عن الافادة الناقصة نحو غلام زيد وغيره من النسب التقييدية فانه مفيد فائدة ناقصة وهي نسبة الغلام لزيد وظهر لك من هذا التعريف أن اشتمال الكلام على الافادة والقصد من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة فيعكر على ما قررناه سابقا الا أن يجاب بان الكلام الاول محمول على الظاهر وما هنا محمول على الحقيقة والخطب سهل (قوله وقيد التركيب لا حاجة اليه) أي الى التصريح به كما سبق لك تقريره واورد عليه أن المقصود شرح الماهية ببيان أجزائها فلا تكفي دلالة الالتزام لانها مهجورة في التعاريف وأجيب بان أهل العربية يتسامحون كثيرا في مثل ذلك والذي يحافظ على مراعاة ذلك انما هو المناطقة ورأيت في حاشية قديمة جردت من هوامش نسخة تلميذ المصنف ما نصه قوله وقيد التركيب لا حاجة اليه كذا هو في نسخ كثيرة والذي وقفت عليه بخط المؤلف وقيل لا حاجة اليه أي الى القصد اه كلامه لكن الذي كتب عليه أرباب الحواشي والشروح هو النسخة المشهورة (قوله فاللفظ) هكذه

وهي (اللفظ والافادة) التامة (والقصد) وقيد التركيب لا حاجة اليه (فاللفظ)

الفاء تسمى فاء الفصيحة باضافة فاء الى الفصيحة من اضافة الموصوف للصفة وفصيحة فعيلة بمعنى فاعلة أى مفصحة بمعنى مبينة لانها افصحت عن شرط مقدر والتقدير هنا اذا أردت معرفة كل واحد من الامور الثلاثة التى اشتمل عليها الكلام فاقول لك اللفظ الخ وقيل هى ما أفصحت عن مقدر أعم من أن يكون شرطا أو غيره نحو وأوحينا الى موسى أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أى فضرب فانفجرت ويصح أن تقول الفاء الفصيحة بالتركيب التوصيفي والمعنى واحد (قوله فى الاصل) فى محل نصب على الحال من اللفظ على رأى سيبويه ومصدر خبر أى اللفظ حال كونه مستعملا فى الاصل مصدر وان جريت على مذهب الجمهور المانعين من وقوع الحال من المبتدا قدرت مضافا أى وتفسير اللفظ حالة كونه باقيا على معناه الاصلى هو مصدر الخ فالمراد بالاصل المعنى اللغوى ووجه كونه اصلا ظاهر لان الحقائق العرفية منقولة عن الحقائق اللغوية والمعنى اللغوى أصل بالنسبة الى المعنى العرفى متقدم عليه فكانه قال فاللفظ فى اللغة (قوله مصدر لفظت) أى مصدر الفعل الذى هو لفظ بفتح الفاء والمضارع يلفظ كضرب يضرب وأما التاء فهى ضمير فاعل (قوله اذا طرحته) اذا ظرف لقول محذوف والتقدير تقول ذلك أى لفظت الشئ اذا طرحته بفتح تاء طرحته لانه تفسير للفظت المقدر اسناده للمخاطب بدليل قولك تقول بتاء الخطاب فاذا أتيت بأى بدل اذا بأن قلت لفظت الشئ أى طرحته ضممت التاء لانه تفسير للفظت المسند للمتكلم هذا هو الشائع وعليه قول بعضهم

اذا كنيت بأى فعلا تفسره * فضم تاءك فيه ضم معترف
وان تكن باذا يوما تفسره * ففتحك التاء أمر غير مختلف

ويصح أن تضم التاء التى بعد اذا فى التفسير على معنى أقول ذلك اذا طرحته فهو تفسير للفعل المسند للمتكلم (قوله ثم نقل) التعبير بثم واقع فى مركزه لان عرف اللغويين أسبق من عرف النحاة فبينهما زمان متراخ (قوله فى عرف النحاة) أى اصطلاحهم والنحاة جمع ناح كغزاة جمع غاز اسم فاعل من نحا ينحو اذا نظر فى علم النحو وأصله ناحى استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار ناح (قوله الى الملفوظ) اسم مفعول من لفظ أى الملفوظ به ثم بين ذلك بما هو نظير له فقال كالخلق بمعنى المخلوق فان الخلق فى الاصل مصدر خلق يخلق خلقا كنصر ينصر نصرا أى أوجد وهو عبارة

قوله وأوحينا الخ المعنى خلاط بين الآيتين فافهم قاله نصر

فى الاصل مصدر لفظت الشئ اذا طرحته ثم نقل فى عرف النحاة الى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق

عن تعلق قدرة الله تعالى بوجود الشئ بعد عدم فاذا أطلق على المخلوق كما في قوله تعالى هذا خلق الله فليس المراد الخلق بالمعنى المصدرى الذى هو تعلق القدرة بالمقدور على سبيل الايجاد لانه أمر اعتبارى لا يشاهد حتى يشار اليه بهذا بل المراد أثر ذلك وهو المخلوق فيكون قد أطلق المصدر الذى هو الخلق وأريد المخلوق أى الذات التى وقع عليها الخلق أى الايجاد (قوله الا أن الخلق) استدراك على ما يتوهم من جعل اللفظ بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق وتنظيره به انه ليس بين النظيرين فرق فأفاد بالاستدراك انهما وان اشتركا في النقل لكن أحدهما مجاز لغوى والآخر حقيقة عرفية (قوله مجاز لغوى) أى كلمة استعملت في غير ما وضعت له لعلاقة والعلاقة هنا التعلق فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم المتعلق بكسر اللام وهو الخلق الذى هو مصدر على المتعلق بفتحها وهو المخلوق الذى هو اسم مفعول (قوله حقيقة عرفية) الفرق بينها وبين المجاز اللغوى أن المعنى الاصلى لو ترك واشتهر اللفظ في المعنى الذى نقل اليه بحيث لو أريد من اللفظ المعنى الاصلى احتيج لقرينة فهذا حقيقة عرفية وتسمى أيضا حقيقة اصطلاحية ومثاله لفظ صلاة فانها في اللغة اسم للدعاء واستعملها الفقهاء في الاقوال والافعال المخصوصة بحيث لا يفهم من اصطلاحهم اذا أطلق لفظ الصلاة الا هذا المعنى حتى اذا أرادوا استعمالها بمعنى الدعاء احتاجوا القرينة وان كان المعنى الاصلى لم يهجر بل متى أطلق اللفظ انصرف اليه ولا ينصرف عنه الا بقرينة فهو المجاز اللغوى وذلك نحو أسد فانه اسم للحيوان المفترس في اللغة ويستعمل في الرجل الشجاع مجازا لغويا لكنه متى أطلق بدون قرينة كان قيل رأيت أسدا فلا يفهم الا الحيوان المفترس الذى هو المعنى الحقيقى فاذا أريد صرفه عن المعنى الاصلى اتى بقرينة كقولنا رأيت أسدا في الحمام ففى الحمام قرينة صرفت عن ارادة المعنى الحقيقى وعينت المعنى المجازى وهو الرجل الشجاع (قوله ومن ثم) من حرف جر وثم بفتح الثاء المثلثة ظرف مكان بمعنى هنا مبنى على الفتح في محل جر أى ومن هنا أى ومن أجل ان اللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية ساغ أى جاز استعماله في الحد أى التعريف فالجار والمجرور متعلق بساغ قدم للحصر أى ولا ساغ استعماله في الحد الا من أجل ما هنا (قوله لان الحدود الخ) تعليل للحصر المستفاد من تقديم الجار والمجرور وكتابه لذلك وصون الحدود عن المجاز اما واجب كما في حدود أهل المنطق او أولوى كما في حدود أهل العربية وعلة ذلك

الا ان الخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوى واللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية ومن ثم ساغ استعماله في الحد لان الحدود تصان عن المجاز

أن المقصود من الحدود والتعاريف الكشف والايضاح والمجاز خفي فينافي الغرض من التعريف نعم ان اشتهر المجاز صار كالحقيقة العرفية فلا يصان عنه التعريف ولذلك اذا اشتمل تعريف على مجاز يتكلفون في تصحيحه بدعوى أن المجاز مشهور والمجاز المشهور لا يصان عنه التعريف (قوله وكان قياسه) أي قياس اللفظ بمعنى الملفوظ أي كان حقه واللائق به (قوله كل مطروح) أي لا خصوص الحروف (قوله يطرحه اللسان) أي والحلق والشفتان وخص اللسان بالذكر لانه اشهر هذه الآلات الثلاث (قوله من الصوت) بيان لما يطرحه (قوله بعض الحروف) أي والحركات وانما اقتصر على الحروف لان الحركات لاتنفك عنها فالحركات ألفاظ واما قول بعض النحاة ان أقل ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد فلم يرد بذلك الاحتراز عن الحركة بل هو نظر لما ذكرنا من عدم انفكاك الحركة عن الحرف على أن سيبويه يسمي الحركات حروفا صغيرة فالضمة واو صغيرة والفتحة الف صغيرة والكسرة ياء صغيرة (قوله وتلخص) أي تحرر وهذا اشارة لتقرير السابق وهو قوله فاللفظ الى هنا (قوله تصرفين) هما النقل من المصدر الى اسم المفعول وتخصيصه بما يطرحه اللسان من الحروف بعد أن كان عاما يشمل الحروف وغيرها كالنواة المقذوفة هذا ما درج عليه المصنف في تقرير اللفظ وهو أحد تقارير متعددة لهم في هذا المقام والتحقيق أن اللفظ في الاصل مصدر قال في الاساس وحقيقته الرمي من الفم واما لفظت الرحى الدقيق ولفظ البحر العنبر فمجاز لغوي ثم هو منقول في اللغة بمعنى الملفوظ اطلاقا شائعا كالخلق بمعنى المخلوق وضرب الامير أي مضروبه في قولهم الدينار ضرب الامير فاطلاقه بمعنى اسم المفعول ليس من تصرفات النحاة خلافا للمصنف بل انما تصرف فيه النحاة بالتخصيص فقط لان الملفوظ من الفم اعم من الصوت وغيره فخصه النحاة بالصوت فليس لهم الا تصرف واحد وفي شرح الطلاوي على المتن ما يفيد أن النحاة لم يتصرفوا فيه بشيء فراجعه (قوله واستعماله) أي اللفظ في الحد أي حد الكلام بمعنى تعريفه وعال الاولوية بقوله لان الصوت جنس بعد أي فلو أخذ في تعريف الكلام كان الحد ناقصا بخلاف أخذ اللفظ في التعريف فانه يكون حدا تاما وقوله لا نطلاقه بيان لكون الصوت جنسا بعيدا يعني أن الصوت يشمل الصوت الساذج وهو ما لا حرف فيه ويشمل اللفظ وهو الصوت المشتمل على الحروف (قوله على ذي الحروف) أي الصوت ذي الحروف وهو اللفظ وقوله وغيرها أي غير

وكان قياسه أن يشمل كل مطروح كان الحلق يشمل كل مخلوق الا أن النحاة خصوه بما يطرحه اللسان من الصوت المشتمل على بعض الحروف وتلخص من هذا أن النحاة تصرفوا فيه تصرفين وهما النقل والتخصيص واستعماله في الحد أولى من استعمال الصوت لان الصوت جنس بعد لا نطلاقه على ذي الحروف وغيرها

الحروف أي وغير ذي الحروف وهي الاصوات الساذجة كأصوات الطبول وينشأ من كلام المصنف اشكال وهو أن أخذ القول على هذا التقرير في تعريف الكلام أولى لان القول خاص بالمستعمل بخلاف اللفظ فانه يشمل المستعمل والمهمل كزيد وديز فيكون القول جنسا قريبا للكلام واللفظ جنسا بعيدا وأخذ الجنس القريب في التعريف أولى من الجنس البعيد وأجيب بان القول يطلق كثيرا على الرأى والاعتقاد حتى صار كالحقيقة العرفية فيلتحق حينئذ بالمشترك والمشترك لايدخل التعريف فما ذكرناه معارض بهذا المانع نعم لولا ذلك المانع كان أخذه في التعريف أولى من أخذ اللفظ فيه هذا ملخص ماقالوه هنا وقد يناقش بأن القول وان أطلق على غير اللفظ لكن هنا مايدل على أن المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة في الحد انما يكون نقصا فيه اذا لم تقم قرينة تعين المقصود وأما اذا قامت قرينة فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فانه نقص في التعريف واخلال به على كل حال فما ذكر في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة (قوله مشتمل) بالجر صفة صوت وذى صفة لمحذوف أي حرف ذي أي صاحب مقاطع أي مخارج واشتمال الصوت على الحروف ذي المخارج من قبيل اشتمال العام على الخاص بمعنى تحققه فيه كما يقال الحيوان مشتمل على الانسان بمعنى أن ذلك العام يتحقق في ذلك الخاص ويوجد فيه والمراد بالمقاطع جنسها الصادق بالمقطع الواحد فيشمل ذلك الحرف الواحد ويشمل الحركة أيضا كما تقدم لك بيانه ولو حذف الشارح لفظ مشتمل بأن يقول فانه اسم لصوت ذى مقاطع لكان أوضح وأظهر (قوله في قوة ذلك) أي الصوت المشتمل على ذى المقاطع (قوله بالقوة) أى لا بالفعل اذ لايمكن الانسان التلفظ بها لانها معان مرادة من الكلام لم يوضع لها لفظ يدل عليها فهي صوت مشتمل على ذى مقاطع حكما فالضمائر ألفاظ حكمية لانهم أجروا عليها ما أجروه على الالفاظ بالفعل من الاحكام كالاسناد اليها وتوكيدها والعطف عليها وغير ذلك من الاحكام والحاصل أن اللفظ حقيقته في عرف النحاة أمران الاول ذو مقاطع والثاني ماهو في قوته فهي ألفاظ حقيقة عند النحويين ولاينافيه قول الشارح فانها ألفاظ بالقوة لان الباء فيه للسببية أي هي ألفاظ حقيقة بسبب أنها في قوة المقطع (قوله ألاترى انها مستحضرة) لم يقل الاترى انه ينطق بها فيقال زيد قام هو مثلا اشارة الى أن المستتر لا ينطق به أصلا وأما قول

بخلاف اللفظ فانه (اسم لصوت) مشتمل على (ذى مقاطع) كالظواهر والضمائر البارزة (أو ماهو في قوة ذلك) كالضمائر المستترة فانها الفاظ بالقوة الاترى أنها مستحضرة عند النطق بها بلا ريب من العوامل استحضار الاخفاء

المعربين أن فى قام ونحوه من الافعال ضميرا مستترا تقديره هو وفى تقوم ضميرا مستترا تقديره أنت ونحو ذلك فهو محض تقريب وفى الحقيقة الملفوظ به ليس عين ذلك المستتر بل هو ضمير بارز منفصل استعير للتعبير به بدلا عن المستتر لضيق العبارة وتسهيلا للتعلم كما يفهمه قولهم تقديره فان قلت حيث كان الضمير المستتر لا يظهر بوجه ما فما معنى كونه تارة يكون مستترا وجوبا وتارة يكون مستترا جوازا فالجواب أن هذه تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة فى الاصطلاح (تنبيه) تعريف اللفظ بما ذكر يشمل القرآن فهو لفظ حقيقة لكن لا يقال فيه لفظ الله لعدم الاذن الشرعى نعم يقال كلام الله وكلماته (قوله والصوت عرض) اى الصوت الذى هو مسمى اللفظ لا مطلق الصوت الذى هو عند أهل السنة كيفية يخلقها الله فى الهواء عند تموجه بسبب القرع أو القلع وقال كفار الفلاسفة ان تلك الكيفية معلولة للقرع أو القلع على قاعدة مذهبهم من القول بالتعليل ثم ان الهواء المتكيف بتلك الكيفية يصل بها الى صماخ الاذن فيسمع الصوت وقد كان الاولى للشارح أن يقتصر هنا على تعريف مطلق الصوت (قوله يقوم بمحل) صفة كاشفة لان العرض ما قام بغيره (قوله يخرج من الخ) صفة ثانية لعرض فهذه الجملة والتى قبلها كل منهما فى محل رفع صفة لعرض (قوله الرئة) بالهمز هى عضو ذو شعبتين احداهما فى الجانب الايمن ولها ثلاث شعب والاخرى بالايسر وهى ذات شعبتين يحيط ذلك العضو بالقلب كالفراش اللين لمجذب للقلب بانبساطه النسيم ويخرج عنه بانقباضه البخار الدخانى المحترق على مثال المنفاخ (قوله مع النفس) بفتح الفاء اى مصاحبا له من مصاحبة الصفة التى هى العرض للموصوف الذى هو النفس (قوله مستطيلا) حال من الضمير المستتر فى يخرج العائد للعرض أى يخرج ذلك العرض فى حال كونه مستطيلا ووصفه بالخروج وبالاستطالة والامتداد تبعا لمحله وهو النفس (قوله متصلا بمقطع) أى معتمدا عليه وخارجا منه وهذه حال من ضمير يخرج أيضا لكنها حال مقدرة على حد قوله تعالى وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها وذلك لان الثابت لذلك العرض حال الخروج هو الامتداد والاستطالة واتصاله بالمخرج انما هو عند انحباسه فيه بعد ذلك ثم ان هذا التعريف لا يشمل الالف اللينة الخارجة من محض الجوف فانها لم تتصل بمقطع وأجابوا بأن فيها مقطعا مقدرا قال بعض أشياخنا ولا أفهم له معنى وأجاب بأنها نفس قوى لا مقطع له غير الجوف

(قوله

(والصوت عرض) يقوم بمحل (يخرج) من داخل الرئة الى خارجها (مع النفس مستطيلا) معتمدا (متصلا

(قوله يقطع) متعلق بقوله متصلا وقوله من مقاطع جار ومجرور صفة لمقطع
واضافة مقاطع لحروف من اضافة المحل للحال لان المراد بالمقاطع المخارج
والحروف حالة فيها واضافة حروف للحلق وما بعده من اضافة الحال للمحل
لان الحلق واللسان والشفتين هي المخارج والتقييد بذلك نظرا الى الغالب والواقع
وهو ان آلة التكلم المعهودة في الجملة هي ماذكر ولو فرض أن الله تعالى وضع قوة
النطق في غير هذه الثلاثة كيد مثلا كما هو في المنصوص في يوم القيامة وقالوا
لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذى أنطق كل شئ فالوجه أن ذلك لفظ
وقد يقال انه ليس بلفظ لانهم اصطلحوا على أن حقيقة اللفظ هي ماذكره المصنف
ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله واطلاق المقطع الخ) أى كما يفيده قوله ذى مقاطع
وقوله من مقاطع حروف الحلق الخ (قوله من اطلاق الحال) أى اسم الحال وهو
لفظ مقطع والحال هنا هو الحرف مع الحركة أو الحرفان ثانيهما ساكن والمحل
هو المخرج فالذى أطلق انما هو اسم الحال لا الحال نفسه كما يفيده ظاهر عبارته وبقى
أن الحرف هل هو كيفية قائمة بالصوت أو هو الصوت باعتبار تلك الكيفية أو مجموعهما
أقوال ثلاثة تعرضنا لها في تعليق الرسالة الفارسية (قوله اذ المقطع الخ) تعليل
لكون الاطلاق مجازيا هذا وقد يعترض بأنه لزم على هذا التقرير اشتمال تعريف
الصوت على المجاز والتعاريف تصان عنه وقد يجاب بأن هذا مجاز مشهور فلا يضر
اشتمال التعريف عليه (قوله الموسيقى) ضبطه شيخنا بكسر السين بلا ياء بعدها كلمة
يونانية معناها الانغام والالحان وهاهنا كلام يطلب من تعليقنا على شرح أشكال
التأسيس في الهندسة (قوله مصدر أفاد) جعلها هنا مصدرا ينافي ماسبق لا تنافيها
سبق جعلناها صفة للكلام أى كون الكلام مفيدا وماهنا يقتضى أن تكون
صفة للمتكلم لان المصادر أحداث قائمة بالفاعل وقد يجاب بأن قوله افهام معنى أى
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فالافهام مصدر المبنى للمجهول فهو صفة للفظ
حينئذ فتوافق الكلامان (قوله في ذلك) أى في تفسير حسن السكوت على أن كلا
منهما الازم للآخر ومن ثم قيل ان الخلاف لفظى فحسن سكوت المتكلم يلزمه
حسن سكوت السامع وبالعكس ومعنى حسن السكوت هو أن يأتى المتكلم بالمسند
والمسند اليه مع الاسناد وحينئذ لا يصير السامع بعد ذلك منتظرا لشئ آخر انتظارا
تاما فلا يضر الانتظار الناقص كانتظار المفعول به وبقية الفضلات كالحال

يقطع) اى يخرج (من
مقاطع) حروف (الحلق
واللسان والشفتين) واطلاق
القطع على المخرج من
اطلاق الحال على المحل
اذ المقطع حرف مع حركة
أو حرفان ثانيهما ساكن
على ما صرح به ابن سينا
في الموسيقى والفارابي
في كتاب الالفاظ والحروف
والمخرج محل خروج
الحرف (والافادة) مصدر
أفاد والمراد بها (افهام
معنى) من اللفظ (يحسن
السكوت عليه) من المتكلم
أو من السامع أو من كل
منهما على الخلاف
في ذلك) وأصحها أولها لان
السكوت خلاف التكلم فكما
ان التكلم صفة المتكلم
يكون السكوت صفة أيضا

ونحوه (قوله المفردات كلها) ومنها المركبات الاضافية التي جعلت أعلاما كعبد الله على الراجح فان معناه اذ ذاك الذات المخصوصة لامع اعتبار نسبتها لله تعالى فلا يدل جزء هذا اللفظ على جزء معناه أما اذا لم يجعل علما فجزؤه الاول يدل على المنسوب والثاني على المنسوب اليه وهما جزآن للمعنى وهو ذات منسوبة لله تعالى والجزء الثالث النسبة الاضافية فهو مركب لا يقال المفردات خارجة عما في قوله عبارة عما اشتمل الخ لان الشرح قد أوقعها على مؤلف لانا نقول لا يتعين ذلك لجواز أن يراد المؤلف من الحروف أو أن هذا بالنظر لكلام المتن في حد ذاته بقطع النظر عن حل الشرح (قوله إما لكونها ناقصة) وفي حكمها جملة الصلة والصفة والخبر والحال واعترض بأن المركب الاسنادي لا يكون الا مفيدا لان الاسناد ضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد واجيب بأنه لم يرد بالمركبات الاسنادية ما فيه اسناد في الحال وانما أراد بها ما يشمل ما فيه اسناد في الاصل كجملة الشرط فانه كان فيها اسناد لكنه زال بدخول اداة الشرط الاترى أن ان قام زيد قبل دخول الشرط مفيد فلما دخل الشرط وهو إن زالت الافادة فيصدق عليه أنه مفيد بحسب الاصل (قوله لكونها ناقصة) جعل النقصان وصفا للمركب وهو ظاهر وقد يجعل وصفا للفائدة ووجهه أن ان قام زيد يفيد فائدة ناقصة وهو أن قيام زيد يحصل بعده أمر ولا تتم الفائدة الا بتعيين ذلك الامر بذكر الجواب (قوله أو لكون مضمونها الخ) التحقيق أن قولنا الكل أعظم من الجزء ونحوه مما هو معلوم الثبوت أو الانتفاء كلام لانه خبر وكل خبر كلام فان قلت ان مثل هذا ليس بمفيد فالجواب أن معنى كون الكلام مفيدا انه بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وان كان حاصلا عند السامع قال ابو حيان كان بعض من عاصرناه يقول العجب لهؤلاء النحاة يحشون لاصدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان والكل أكبر من الجزء والواحد نصف الاثنين ويلزمهم لما شرحوا المفيد بأنه الذي يفيد السامع علم ما لم يكن يعلم أن الكلام اذا طرق سمع انسان فاستفاد منه شيئا ثم طرقه ثانيا وقد علم مضمونه أولا انه لا يكون كلاما باعتبار المرة الثانية لانه لم يفد علم ما لم يكن يعلم فيكون الشئ الواحد كلاما وغير كلام بحسب افادة السامع هذا خلف اه قال شيخنا والذي يظهر لي أن التحقيق جعل مثل السماء

فوقنا

فيخرج بذلك المفردات كلها والمركبات التي لا تفيد الفائدة المذكورة لكونها غير مشتملة على اسناد ككلام زيد والمركبات الاسنادية التي لا تفيد إما لكونها ناقصة نحو إن قام زيد أو لكون مضمونها معلوم الثبوت أو الانتفاء ضرورة فالاول نحو الجزء اقل من الكل والثاني نحو الكل اقل من الجزء

فوقنا أو يحتنا كلاما في اصطلاح النحاة لانهم انما يبحثون عن الالفاظ لان موضوع علم النحو الكلمات العربية لا المعاني فالوجه أن كل كلام أتت كلماته في تركيبها على ما يجب مراعاته من الحركات الاعرابية حكم بأنه كلام ولا التفات لمعناه هل هو معلوم أولا وبهذا تعلم أن الكلام الملحون ليس بكلام في اصطلاح النحاة لانه لا اسناد فيه واستفادة العوام بالكلام الملحون عرف حدث بينهم نعم هو كلام لغة لان الكلام نطلق لغة على كل ما ينطق به ولو مهملا اه بتصرف ويؤيده ما قاله المرادي لم يشترط كثير من النحاة في الكلام سوى التركيب الاسنادي فمتى حصل الاسناد كان كلاما ولم يشترطوا الافادة ولا القصد (قوله والقصد الارادة) هذا تفسير لمطلق القصد أي معناه في اللغة ذلك وأما القصد المأخوذ في تعريف الكلام فهو المعرّف بقوله أن يقصد المتكلم الخ وفيه ما مرّ في قوله والافادة مصدر أفاد الخ فانه قد جعل القصد هنا صفة المتكلم وفي عبارته السابقة قد جعل صفة للكلام بدليل وصف الكلام بالاشتمال عليه فلا بدّ من تكلف في تطبيق العبارتين والتوفيق بينهما بأن يقال هنا معنى قوله يقصد المتكلم افادة الخ أي يكون الكلام بحيث يصح أن يقصد به المتكلم افادة السامع فتطابق الكلامان ورجع القصد هنا الى أنه صفة للفظ كما سبق وأشار بقوله أي سامع كان الى أن أل في السامع للجنس فيدخل الواحد والمتعدد والمعين والمبهم ومقتضى هذا الشرط أنه اذا لم يوجد سامع بأن تكلم انسان في خلوته بدون أن يقصد سماع أحد لا يسمى الصادر عنه كلاما قال الكاي وقد يلتزم ذلك لانه أمر اصطلاحي وقد لا يلتزم وهو الظاهر اه قال شيخنا ان تفسير القصد بأن يقصد المتكلم الخ كناية عن قصد التلفظ ليخرج نحو كلام الساهي فان الصحيح انه ليس كلاما اصطلاحا والا فقد يكون من الانسان كلام في خلوته ولا سامع عنده وقد يكون الكلام بغير قصد الافادة كالاذكار والاوراد والاستفهام فان القائل أزيد قائم ليس غرضه افادة السامع بل غرضه الاستعلام وقد يكون لغير العاقل لكن بعد تنزيله منزلة من يعقل كقولها

أيا شجر الخابور مالك مورقا * كأنك لم تجزع على ابن طريف

وقوله

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا * ليلاي منكن أم ليلى من البشر

وكخطاب الليل كقول امرئ القيس في معلقته

(والقصد) الارادة وقوله (أن يقصد المتكلم افادة السامع) أي سامع كان

ألا أيها الليل الطويل الا انجلي * بصبح وما الاصباح منك بأمثل

وقول البهاء زهير

ياليل طل ياشوق دم * انى على الحالين صابر

لى فيك أجر مجاهد * ان صح أن الليل كافر

وخطاب الديار كقول النابغة

يادارمية بالعلياء فالسند * أقوت وطال عليها سالف الامد

ونحو ذلك مما هو كثير فى كلام بلغاء العرب وحينئذ فلو عبر النحاة بقصد اللفظ كان اوضح وأبين اه مع زيادة (قوله ونحوهما) كالمغمى عليه والسكران فان جميع من ذكر لا قصد عندهم لزوال العقل الذى هو محل القصد (قوله فهملة) الاولى أن يقول ثم مهملة لان الفاء تفيد التعقيب وليست العين بعد الضاد وهو الامام أبو الحسن على بن محمد بن على الكتامى من شيوخ أبى حيان وأما ابن الصائغ بمهملة ثم معجمة آخر الحروف فهو من تلامذة أبى حيان (قوله لا يشترط) أى التصريح به بدليل قوله فانه مستفاد الخ وعلى هذا يلزم من كون المؤلف مفيدا أن يكون مقصودا فيكون ذكره تصريحا بما علم التزاما رعاية لعدم دخول دلالة الالتزام فى التعاريف ثم ان مقتضى هذا الكلام أن ابن الضائع يقول باشتراط القصد فى الكلام لكن لا يشترط التصريح به استغناء عنه بالمفيد قال الحلبى وليس كذلك ونقل ما يفيد خلافه فأطال الى ان قال قال أبو حيان وفهم من كلامه أى ابن الضائع انه لا يشترط فى الافادة قصد المتكلم اياها انما يشترط فيها أن تكون على التركيب الموضوع فى لسان العرب اه فكان على المصنف أن يسقط قوله فانه مستفاد من حصول الفائدة لانه يوهم أن الذى لا يشترطه ابن الضائع هو التصريح بالقصد وقد علمت خلافه (قوله والمتأخرون على خلاف قوله) أى قول ابن الضائع ان القصد لا يشترط التصريح به بناء على ما فهمه المصنف (قوله منهم الجزولى الخ) أى حيث صرح هؤلاء الثلاثة بالقصد فى تعريف الكلام فلو كان القصد مستفادا من حصول الفائدة كما زعم لما صرح به هؤلاء الائمة مع ذكرهم الفائدة قال الحلبى الجزولى لم يصرح بالقصد انما ذكر الوضع واختلف الناس فيه فمنهم من فسره بالقصد كابن عصفور ومنهم من فسره بالوضع العربى كابن الضائع (قوله لما سيأتى) أى من أن الفائدة تستلزمه وقد يقال الأصل أن تذكر

فخرج بذلك كلام النائم والساهى ونحوهما وذهب ابن الضائع بمعجمة ومهملة الى أن القصد لا يشترط فانه مستفاد من حصول الفائدة لان قول النائم مثلا قام زيد لا يستفاد منه شئ والمتأخرون على خلاف قوله منهم الجزولى فى مقدمته وابن مالك فى تسهيله وابن عصفور فى مقربه ولا حاجة الى ذكر التركيب لما سيأتى

ولا الى ذكر الوضع لان الصحيح اختصاصه بالمفردات والكلام خاص بالمركبات ودلالتها غير وضعية على الاصح (مثال اجتماع هذه الثلاثة) اعنى اللفظ والافادة والقصد (العلم نافع) فالعلم نافع لفظ (لانه صوت مشتمل على بعض حروف الحلق واللسان والشفتين وهى بعض الحروف الهجائية) فالهمزة والعين والالف من الحلق واللام والنون من اللسان

في التعريف القيود ولا يكتفى بدلالة الالتزام على أن المصنف قد صرح بما هو أخص منه أو بمرادفه سابقا حيث أوقع ما في قوله عبارة عما اشتمل على مؤلف كما بيناذلك سابقا (قوله ولا الى ذكر الوضع) يوهم كلامه أن الوضع يؤخذ التزامامن تعريف الكلام فلا يحتاج للتصريح به كالتركيب مع أن مراده أنه ليس بموجود رأسا ولا يحتاج اليه أصلا بناء على ما يفيده قوله لان الصحيح اختصاصه بالمفردات وحينئذ لابدّ من التاويل في عبارته والمعنى ولا حاجة الى ذكر الوضع لانه معدوم (قوله لان الصحيح اختصاصه بالمفردات) الصحيح عدم اختصاصه وأن المركبات ايضا موضوعة بالوضع النوعى فتكون دلالتها وضعية لا عقلية فمن ثم قال الشاطبي لابدّ من قيد الوضع العربي لئلا يدخل الكلام الاعجمي فانه لفظ مفيد بالقصد ولكن ليس من أوضاع العرب فليس بكلام اصطلاحا فلابدّ من اخراجه عن الحدّ اذ مدار علم العربية على التفرقة بين الكلام العجمي والعربي ثم على اعتبار قيد الوضع العربي في حدّ الكلام تخرج دلالة الكلام العقلية كما اذا قال شخص غير مشاهد زيد قائم فان هذا الكلام يفيد حياة المتكلم وتلك الاستفادة بطريق العقل ويخرج ما يفيد معنى بسبب التصحيف فليس كلاما اصطلاحا لان الاستفادة بطريق العقل ويخرج المفيد بالوضع غير العربي (قوله مثال اجتماع الخ) المثال جزئي يذكر لايضاح القاعدة ويرد على المصنف بحث وهو أن ما ذكره المصنف ليس من قبيل القواعد بل من قبيل التعريف لانه عرّف الكلام بأنه عبارة الخ فكيف يحتاج التعريف لتمثيل لان المثال انما يكون للقواعد والجواب أن التعريف الذى ذكره تضمن قاعدة كلية وهو أن كل ما وجد فيه هذه القيود يسمى كلاما عند النحويين وانما اختار المصنف التمثيل بهذا المثال لاشتماله على بعض حروف المخارج الثلاثة ولينشط الطالب بذكر نفع العلم الذي هو ثمرة الطلب (قوله الهجائية) منسوبة للهجاء وهو والتهجي تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها بذكر أسماء تلك الحروف فالالفاظ التى يتهجى بها أسماء مسمياتها البسيطة التى يقال لها حروف المباني تسعة وعشرون حرفا وقد سأل الخليل بن أحمد أصحابه فقال كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا له نقول جيم فقال انما أجبتم بالاسم ولم تنطقوا بالحرف الذي هو المسمى وانما يقال جه والمسمى هو ج فقط زيدت فيه هاء السكت (قوله والالف من الحلق) فيه تسمح لانها من الجوف (قوله من اللسان) أى

مع مابين اصول الثنايا العليا (قوله والفاء من الشفتين) فيه تسمح لانها من بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا (قوله اذا كان السامع يجهل ذلك) فيه ماتقدم لك فلاتغفل * تنبيهان * الاول اشترط جماعة فى الكلام أن يكون من ناطق واحد فاذا قال انسان قام وقال آخر زيد فليس كلاما وعليه الشيخ ابو بكر الباقلانى من ائمة الاصول وصحح ابن مالك عدم اشتراطه واعترضه الدماميني بما بسطه ورده الحلبي فراجعه * الثانى بين الجملة والكلام عموم وخصوص مطلق لانها مسند ومسند اليه ولو لم يفد كجملة الشرط والجملة غير المقصودة بالفائدة كالصلة والصفة فانها انما ذكرت لتعيين الموصول أو الموصوف فهذه كلها يقال لها جملة ولا يقال لها كلام ويجتمعان فى نحو زيد قائم ولا ينفرد الكلام فهو أخص والجملة اعم (قوله وكل مركب الخ) أعلم أن كل مركب لابد له من علل أربع علة مادية وهى أجزاؤه وعلة فاعلية وهى الفاعل المركب له وعلة صورية وهى صورته وهيئته الحاصلة بعد التركيب وعلة غائية وهى ثمرته ونتيجته المترتبة عليه كالجلوس على السرير كالمادة الكلام (قوله واجزاء الكلام) المراد بها الجنس فانه قد يتركب الكلام من جزأين فقط (قوله الاسم والفعل والحرف) بدل من ثلاثة وقدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه فانه قد يتم الكلام من اسمين كزيد قائم وقدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتأت من الفعلين كلام كما يتأتى من الاسم لكنه احد جزأى الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة اخرى كلام ولا يتركب الا باسناد اصلا ثم المراد ان الكلام تركب من ماصدقات الثلاثة اعنى الاسم والفعل والحرف كزيد وضرب وفى مثلا لانه يتركب من هذه الثلاثة اعنى لفظ اسم وفعل وحرف بل المراد من افراد الاسم أى الافراد التى يطلق عليها لفظ اسم وكذا يقال فى الفعل والحرف (قوله ولا رابع لها) اى بالاستقراء فحصر الكلمة فى الثلاثة استقرائى ثم قوله ولا رابع لماذكره وان كان مستغنى عنه بقوله وهى الكلمات الثلاث فان هذه الجملة تفيد الحصر تمهيدا وتوطئة لقوله وذهب أبو جعفر الخ (قوله اسم الفعل) اى الماضى كهيهات بمعنى بعد واسم الفعل المضارع كأف بمعنى اتوجع واسم فعل الامر كصه بمعنى اسكت ثم ان اباجعفر لم يسمه اسم فعل حتى

والميم والفاء من الشفتين (ومفيد) لا بما اوهم معنى (و) الكلام جنس (السكوت) من المتكلم (عليه) بحيث لا يصير السامع مستقرا لشىء آخر (ومقصود) بالافادة (لان المتكلم قصد به افادة السامع) اذا كان السامع يجهل ذلك الافادة المذكورة وكل مركب تستلزم التركيب منها لابد له من اجزاء يتركب (واجزاء الكلام التى يتركب منها ثلاثة اشياء الاسم والفعل والحرف) وهى الكلمات الثلاث ولا رابع لها وذهب أبو جعفر صابر الى ان اسم الفعل قسم رابع

يرد عليه أن تسميته اسم فعل تبطل دعواه فلذلك قال الشرح وسماه خالفة أي أنه لا يسميه اسم فعل كما يقول غيره بل يقول هو خالفة على انه قد يقال لو سماه اسم فعل لما بطلت دعواه لجواز أن يريد الاسم بالمعنى اللغوي وهو ما دل على مسمى وهو بهذا المعنى يشمل الفعل والحرف أيضا لان كلا منهما دال على مسماه (قوله لانه خلف عن الفعل) علة للتسمية خالفة ومعنى كونه خلفا عن الفعل أنه يقوم مقامه في افادة معناه فان أسماء الافعال انما وضعت لتكون عوضا عن اصالها والحامل لهم على ذلك روم الاختصار لانها تستعمل بلفظ واحد في حال اسنادها سواء المذكر والمؤنث مفردا أو غيره ولافادتها المبالغة في المعنى فان هيهات أبلغ في الدلالة على البعد من بعد (قوله وهذا القول) أي قول أبي جعفر بن صابر بأن اسم الفعل قسم رابع ليس من قبيل الاسم والفعل والحرف (قوله الاجماع) أي اجماع النحاة والمراد بالاجماع هنا الاجماع بالمعنى اللغوي وهو مطلق الاتفاق لا الاجماع باصطلاح الاصوليين وهو اتفاق أهل الحل والعقد من الائمة في عصر على حكم من أحكام الدين ثم ان القدح بخرق الاجماع لا يحسن في مقام الرد على ابن صابر فانه انما يتم أن لو قلنا ان الاجماع في الامور اللغوية معتبر يتعين اتباعه والمسألة ليست اتفاقية فالاحسن في مقام الرد على ابن صابر أن يقال ان اسم الفعل من أفراد الاسم لان المراد بالاسم هنا ما قابل الفعل والحرف وهو يشمل اسم الذات كزيد في زيد قائم واسم اللفظ في زيد ثلاثي واسم المعنى كسبحان فانه علم جنس للتسبيح أي لتنزيه واسم الفعل اما مدلوله الفعل الاصطلاحي فهيهات مثلا موضوع للفظ بعد على ما هو الراجح أو أنه موضوع للفعل اللغوي الذي هو الحدث فتكون هيهات موضوعة للبعد كما قاله البصريون وجرى عليه الرضي فان قلنا بالاول فهو من قبيل زيد ثلاثي وان قلنا بالثاني فهو من قبيل سبحان وحاصله أن اسم الفعل اما اسم للفظ أو اسم للمعنى وبقي هنا بحث وهو أنه كيف يدعى الاجماع وقد خالف الفراء في المسألة وهو من لا ينعقد الاجماع بدونه لانه في الكوفيين نظير سيبويه في البصريين حيث قال في كلا انها ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا والجواب أن الفراء لم يصرح بأنها غير الثلاثة بل قال بالوقف يعني توقف فلم يتحقق دخولها تحت أي قسم من الثلاثة لتعارض الادلة وقد نص في المغني على أنها عند سيبويه والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر (قوله والمراد أن الكلام) جواب عن اعتراض يرد على قوله

وسماه خالفة لانه خلف عن الفعل وهذا القول حدث بعد انعقاد الاجماع على الثلاثة فلا يعتد به والمراد أن الكلام يتركب من مجموعها الا من جميعها

واجزاء الكلام ثلاثة حاصله أن جعل الاسم والفعل والحرف أجزاء للكلام يقتضي توقف حقيقة الكلام على الثلاثة وليس كذلك فان الكلام قد يتركب من نوع الاسم وحده كزيد قائم وحاصل الجواب أن الكلام يتركب من مجموع هذه الامور أي بعضها المجتمعة أو منفردة ومنشأ ما انه لا يخرج عنها ما هي اجزاء عرفية له فلا تنعدم حقيقته بانعدام بعضها فلا يرد أن يقال جعلها اجزاء يقتضي ان الكلام ينعدم بانعدام واحد منها فان الكل ينعدم بانعدام الجزء مع انه لا ينعدم نعم الكل ينعدم بانعدام الجزء الحقيقي وهذه ليست اجزاء حقيقية والفرق بين الجزء الحقيقي والاعتباري ان الكل اذا انعدم بانعدامه كالرأس من الانسان فهو جزء حقيقي وان لم ينعدم بانعدامه كالشعر والظفر فهو جزء اعتباري (قوله فان التركيب الخ) علة لكون الكلام يتركب من مجموعها الا من جميعها (قوله نحو قلما) اصله قل وهو فعل ماض فاتصلت به ما الحرفية الكافة فصار يستعمل بمعنى النفي وكفته ما عن العمل في الفاعل فهو فعل لا فاعل له ومثله طالما وكثرما وقصرما (قوله وحبذا) الراجح الذي ذكره ابن عروف وقال الاشموني وهو ظاهر مذهب سيبويه انه لا تركيب في حبذا بل حب فعل ضم لفاعل فحب فعل ماض وذا فاعل وزيد في قولك حبذا زيد مبتدأ خبره جملة حبذا والقائلون بالتركيب فرقتان فرقة تقول ان حبذا برمتها فعل فزيد فاعل في حبذا زيد وهؤلاء غلبوا جانب الفعل لتقدمه وفرقة تقول انها اسم تغليبا لجانب الاسم الذي هو ذا لشرفه فحبذا مبتدأ وزيد خبر أو بالعكس والمعنى على هذا الاخير المحبوب الممدوح او الممدوح المحبوب على الاعتبارين في جعلها مبتدأ أو خبرا (قوله نحو داك) هذا مكرر مع القسم الثاني وما قاله الشيخ الشنواني من ان المغايرة بينهما بتقديم الاسم هنا وتأخيره هناك لا يفيد شيئا الا لو نظرنا الى هذه التفرقة لزادت الاقسام فالاولى اسقاط هذا ويذكر بدله التركيب من فعلين فانه وان لم يوجد لا يضر ذكره لانا بصدد التقسيم العقلي لا الواقعي فلذلك قال في اللب وشرحه والتركيب العقلي ينتهي الى ستة اقسام اذا لم يراع الترتيب اسمان وفعلان وحرفان واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف وأما اذا روعي الترتيب فينتهي الى تسعة لانقسام كل من الاقسام الثلاثة الأخيرة باعتبار التقديم والتأخير الى قسمين (قوله وهو قسمان الخ) هذا بالنظر لأقل ما يتحقق فيه ماهية الكلام والحاصل ان الكلام لا يوجد من نوع الحرف ولا من نوع الفعل وحده ولا منهما فقط ويتحقق من نوع الاسم فقط

فان التركيب الواقع بينهما على ضربين احدهما غير مفيد فائدة الكلام * وهو ستة أقسام * أحدها تركيب حرفين نحو ليتما * والثاني تركيب حرف واسم نحو الرجل * والثالث تركيب اسمين لا اسناد بينهما كغلام زيد * والرابع تركيب فعل وحرف نحو قلما * والخامس تركيب فعل واسم نحو حبذا * والسادس تركيب اسم وحرف نحو داك * والضرب الثاني ما يفيد فائدة الكلام وهو قسمان * احدهما تركيب فعل واسم على وجه يكون الفعل حديثا عن الاسم نحو قام زيد وتسمى جملة فعلية

وأقل ما يوجد ويتحقق من اسمين أو من فعل واسم والا فقد يوجد من فعل واسمين نحو كان زيد قائما أو من فعل وثلاثة اسماء نحو علمت زيدا منطلقا أو من فعل وأربعة اسماء نحو أعلمت زيدا عمرا منطلقا أو من جملتي الشرط والجزاء نحو ان قام زيد قام عمرو بناء على ما ذهب اليه السيد من أن الكلام مجموع الشرط والجزاء وقال الرضي والسيد إن الكلام هو جملة الجزاء وأما جملة الشرط فهي لتأكيد الجواب وتثبيته وأما القسم وجوابه نحو والله ان زيدا عالم فالكلام هو الجواب بلا نزاع وجملة القسم لتأكيده وتثبيته (قوله خبرا عن الآخر) المراد الخبر بالمعنى اللغوي وهو ما أسند للشيء وهذا المعنى هو المعبر عنه أولا بقوله حديثا في العبارة تفنن واحترز بقوله على وجه يكون الخ من تركيبهما كلمة واحدة كما تقدم في حبذا وغلام زيد (قوله ولا مدخل للحرف في ذلك) أي في التركيب المفيد ولا ينافي هذا عده جزءا من أجزاء الكلام لأنهم انما عدوه جزءا بالنظر الى أنه يؤتى به للربط بين أجزائه على أنه قد يتوقف المعنى المراد عليه في نحو هل قام زيد فان هل اخرجت الكلام عن الخبر الى الانشاء وحينئذ فكونه جزءا بالنظر للجملة أي هو جزء في الجملة انما نظر لبعض الصور (قوله نحو زيد في الدار) الربط الذي حصل من الحرف هنا هو جعل زيد مظروفا والدار ظرفا (قوله إن تضرب أضرب) اعترض بأن الربط هنا وقع بين جملتين فلم نسب المصنف الربط الى الفعلين وأجيب بأنه اعتبر الربط بين الفعلين نظرا لظهور أثر الحرف فيهما وهو الجزم فهذا كلام بحسب الظاهر وفي الحقيقة الربط وقع بين مضمون الجملتين لأن المعنى ان تحقق منك ضرب تحقق مني أيضا أما نحو ان جاء زيد فهو يكرم فالربط وقع بين فعل وجملة وفي نحو جاء زيد فأكرمه للربط بين جملتين فان الفاء صيرت الجملة الاولى سببا والثانية مسببا (قوله نحو مررت بزيد) فان قلت إن الحرف قد ربط بين الجملة اعني مررت لانها فعل وفاعل والاسم وهو زيد المجرور فلم نسب الربط لخصوص الفعل والجواب أن الفعل لما كان مقصودا من الجملة نسب اليه الربط لأن المعنى المقصود ربط المرور بزيد وذكر الفاعل لتشخيص ذلك الفعل وتعيينه ويوجد في بعض النسخ نحو مررت بزيد بدون تاء الضمير وهي ظاهرة لاقتصارها (قوله فعلامة الاسم) الفاء الفصيحة وقد تقدم الكلام عليها عند قوله فاللفظ وهذا شروع في ذكر علامات كل من أجزاء الكلام الثلاثة التي هي الاسم والفعل والحرف والمراد بالاسم هنا أفراده من نحو زيد ورجل لا خصوص هذا اللفظ ولا معناه الذي

والثاني تركيب اسمين على وجه يكون احدهما خبرا عن الآخر نحو زيد عدل * وتسمى جملة اسمية ولا مدخل للحرف في ذلك لانه ليس مقصودا بالذات وانما يؤتى به لمجرد الربط بين اسمين نحو زيد في الدار او فعلين نحو ان تضرب اضرب او فعل واسم نحو مررت بزيد او جملتين نحو ان جاء زيد فاكرمه (فعلامة الاسم)

هو الحقيقة الكلية ثم ان ماذكره المصنف من العلامات ليس مطردا في كل اسم
بل هناك أفراد لا تقبل هذه العلامات والحال انها اسماء نحو هيهات وكيف ونزال
ودراك وحينئذ فليست اللام في قوله الاسم للاستغراق لانها لو جعلت له كان معاد
الكلام ان كل اسم يعرف بهذه العلامات وهو باطل ولا يصح أن تكون للجنس لان
ال الجنسية مدخولها الحقيقة من حيث هي نحو قولك الرجل خير من المرأة أي حقيقة
الرجل خير من حقيقة المرأة بقطع النظر عن الافراد ومعلوم أن الذي يتميز بالعلامات
هو أفراد الاسم لا حقيقته وأما حقيقته أعنى كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن
بزمان وضعا فهي أمر اعتباري لا وجود له في الخارج وانما الموجود أفراده كما هو شأن
جميع الماهيات ولا يصح أن تكون للعهد الخارجي لان ال التي للعهد الخارجي مدخولها
فرد معين من أفراد الحقيقة كقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون
الرسول أي الرسول المعهود الذي أرسل الى فرعون وهو موسى عليه السلام الذي هو
فرد من أفراد مطلق رسول الشامل لجميع الرسل ولا يصح أن تكون للعهد الذهني
لان مدخولها فرد مبهم من أفراد الحقيقة كما في قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب
أي فرد ما من أفراد الذئاب فهذه احتمالات أل وقد علمت أنه لا يصح واحد منها هنا
وقد يقال ان أل للاستغراق وهو هنا عرفي لا حقيقي والمعنى أن كل فرد من أفراد الاسم
القابل لهذه العلامات يتميز بهذه العلامات وحينئذ فقوله الاسم أي ماصدق عليه
الاسم في الجملة (قوله المميزة له) فيه اشارة الى ان العلامة هنا من قبيل الخاصة
فتكون مطردة أي كلما وجدت وجد الاسم منعكسة أي متى انتفت انتفى فتكون
كالتعريف وفيه أنه لا يلزم من نفي العلامة نفي الاسمية اذ قد تنتفي العلامة ويوجد
الاسم والجواب أن المراد أنه متى انتفى جنسها بمعنى أنه لم يوجد شئ منها أي متى كان
الاسم لا يقبل جنس علاماته المختصة به لا بنفسه ولا بمرادفه انتفت عنه الاسمية
فلا ينافي أنه قد ينتفي بعض العلامات وتوجد الاسمية لوجود علامة اخرى فان كلامنا
في جنس العلامة لا في شخصها (قوله عن قسيميه) تثنية قسيم بالياء والفرق بينه
وبين القسم بدون ياء اعتباري فهما شئ واحد متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا
وأما الفرق بينه وبين المقسم بميم أوله فحقيقي وتوضيحه أن المقسم هو الامر الكلي
الصادق على الاقسام الشامل لها والقسم هو الاخص المندرج تحته ويقال لذلك
لاخص أيضا قسيم بالنظر لقسم آخر مندرج معه تحت المقسم فهو شئ واحد يقال له

قوله عن قسيميه

قسيم وقسم باعتبارين مختلفين ومثال ذلك الكلمة بالنظر للاسم والفعل والحرف
يقال لها مقسم وكل من الاسم وأخويه يقال له قسم بالنظر لاندراجه تحت الكلمة
وقسيم بالنظر لكون كل واحد مباينا للآخر ومندرجا معه تحت أمر كلي (قوله
الخفض) هذه عبارة الكوفيين وعبارة البصريين الجر قال ابن هشام في شرح
العمدة وذكر الجر أولى لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم نحو عجبت من
أن قمت ولأنه يتناول الجر بالحرف والجر بالاضافة زاد في تعليقته وبالتبعية
وبالمجاورة وبالتوهم أي على القول بذلك واختص الجر بالاسم لأن كل مجرور مخبر
عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فلا يدخل الجر الا الاسم فان قيل كان ينبغي أن
تجعل علامة الاسم مطلق الاخبار عنه لا خصوص الخفض فالجواب أن الاخبار
عنه علامة خفية اذ الاخبار عنه لا يدركه المبتدي بخلاف الخفض (قوله وهو
الكسرة) التذكير بالنظر لمراعاة المرجع وهو الخفض والاولى التأنيث مراعاة للخبر
وهي الكسرة كما في بعض النسخ وفي تعريفه الخفض بالكسرة قصور لانه لا يشمل
الخفض بالياء كما في المثنى والجمع ولا الجر بالفتحة كما في الاسم الذي لا ينصرف ويجاب
بأن التعبير بالكسرة اقتصار على الاصل وأما غيرها فنائب عنها ثم ان تفسير المصنف
الخفض بالكسرة يناسب قول الجمهور ان الاعراب لفظي وقد جرى في المتن هنا على
أنه معنوي فالاولى أن يفسره بأنه تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها (قوله
تحدث) أي في اللفظ كزيد أو في التقدير اما للتعذر كالعصا أو للثقل كالقاضي
أو للمناسبة كغلامي (قوله عامل الخفض) أخذ الخفض في تعريف الخفض موجب
للدور الذي به يفسد التعريف وأجابوا بأن التعريف لفظي لا يضره الدور وأطال
شيخنا في حاشيته في رده فراجعه ان شئت (قوله ولا ثالث لهما) الاولى أن يقول
ولا زائد عليهما وقد يقال انه يلزم من نفي الثالث نفي كل واحد منها أي من الامور
الزائدة كالجر بالتبعية والتوهم والمجاورة (قوله على الاصح) * مقابله اثبات
الخفض بنفس الاضافة أو بالحرف المقدر واثبات الخفض بالتبعية نحو مررت بزيد
الفاضل وغلام هند الفاضلة وبالمجاورة نحو هذا جحر ضب خرب بجر خرب لمجاورته
لضب المجرور وكان حقه الرفع لأنه نعت لجحر المرفوع على الخبرية وبالتوهم نحو
لست قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في خبر ليس لأنه يكثر دخولها فيه
والاصح رجوع هذه الاقسام للجر بالحرف أو الاسم لأن التابع في غير البدل مجرور

(الخفض) وهو الكسرة التي تحدث عند دخول عامل الخفض سواء كان الخافض حرفا أو اسما ولا ثالث لهما على الاصح (نحو بزيد)

بما جر به متبوعه وهو اما الحرف أو الاسم وفى البدل بحرف او اسم مماثل لجار متبوعه لا بالتبعية وأن الجر بالمجاورة يرجع للجر بالمضاف فالحركة فى خرب ليست حركة اعراب بل حركة الاعراب وهى الفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة المجاورة والجر بالتوهم يرجع للجر بالحرف المتوهم لا بنفس التوهم فقاعد معطوف على قائما منصوب تقديرا بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم (قوله وغلام زيد) ههنا بحث وهو أنه قد وجدت اضافة الاسم الى الفعل المضارع فى نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فان ينفع مضاف ليوم والاضافة من خصائص الاسماء وأجيب بأن المضاف اليه ليس هو الفعل بل هو الاسم المؤول من أن والفعل وان لم تكن أن موجودة ولا مقدرة أى هذا يوم النفع فينفع وان لم يكن اسما حقيقة فهو فى حكم الاسم او بأن الفعل فى مثل هذا مجرد عن الزمان لغرض من الاغراض مثل الاضافة هنا فهو فعل صورة وفى الحقيقة هو اسم (قوله والتنوين هو فى اللغة مصدر نون ينون تنوينا اذا أدخل النون فهو فى اللغة ادخال النون وأما المعنى الاصطلاحى فقد ذكره المصنف بقوله نون الخ فتسمية هذه النون تنوينا مجاز من قبيل تسمية آلة الشئ باسم ذلك الشئ هذا بحسب الاصل وقد صار الآن حقيقة عرفية فى النون الساكنة الزائدة الخ (قوله ساكنة) خرج بهذا القيد المتحركة نحو النون الاولى فى ضيفن ورعشن الاول اسم للطفيلى الذى يتبع الضيفان والثانى اسم لكثير الارتعاش وقوله تلحق الآخر خرج به النون اللاحقة لغير الآخر نحو نون انكسر ومنكسر وقوله وتحذف خطا خرج به نون التوكيد الخفيفة نحو لنسفعن ولكونن بناء على مذهب البصريين أنها تكتب نونا ولهذا حذف قيد لغير توكيد الذى زاده غيره لاخراج هذه النون لما علمت أنه غير محتاج اليه لخروجها بقوله وتحذف خطا فان قلت لا حاجة لذكر قيدى السكون ولحوق الآخر لأن ما خرج بهما يخرج بقوله وتحذف خطا فالجواب أن الاصل فى التعريف ذكر جميع القيود صريحا وان كان يلزم من أحدها الآخر لكن الاولى عدم الاكتفاء فى التعاريف بدلالة الالتزام (قوله غالبا فيهن) أى فى الامور الثلاثة وهى السكون ولحوق الآخر وثبوتها وصلا وانما أتى بهذا الاجل أن يصير التعريف جامعا ولا يخرج بعض أفراد التنوين فالتقييد بقوله غالبا لادخال الصور التى ذكرها فى التعريف التى أشار لها بقوله فمن غير الغالب الخ فلو لم يقيد بغالبا لم تدخل فيصير التعريف غير جامع (قوله نحو محظورا

وغلام زيد (والتنوين) وهو نون ساكنة تلحق الآخر تثبت وصلا غالبا فيهن وتحذف خطا ووقفا فمن غير الغالب أن التنوين قد يحرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر

قوله ضيفن يكتب بنون واحدة وكتابته بنونين خطأ وقع فى الطبعة الاولى قاله نصر

قوله على مذهب البصريين الموافق لما فى آخر القطر مذهب الكوفيين لان مذهب البصريين كتابتها ألفا قاله نصر

وقد يلحق الأوّل نحو شربت
ما بالقصر وقد تحذف وصلا
اذا كان في علم موصوف
بابن مضاف الى علم نحو قال
زيد بن عمرو وتحذف تنوين
زيد تخفيفا

الخ) فان قلت لم يحذفوا التنوين هنا للتخلص من التقاء الساكنين كما حذفوا نون التوكيد الخفيفة في نحو اضرب القوم مع أنّ كلا منهما نون ساكنة فلاى شئ أبقوا التنوين هنا وحركوه للتخلص من التقاء الساكنين وحذفوا نون التوكيد ولم يحرّكوها بل ساووا بين النونين وما الفرق فالجواب انهم قصدوا أن يجعلوا النون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل فأبقوا التنوين وحذفوا نون التوكيد وأيضا التنوين كالجزء من الاسم الامكن للزومه له عند خلوه من الاضافة واللام ونون التوكيد الخفيفة كالجزء من الفعل لانها غير لازمة له فلذلك حذفوها وأبقوا التنوين وحركوه عند التخلص من السكونين (قوله نحو شربت ما بالقصر الخ) فهو منصوب بفتحة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر وبيانه أنّ اصل ماء موه مأخوذ من موهت الشئ اذا طليته بفضة أو ذهب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار ماه ثم قد تبدل الهاء همزة وهي لغة المدّ وقد تحذف فتبقى الالف ساكنة مع التنوين فتحذف الالف أيضا للتخلص من السكونين وهذه لغة القصر والتنوين التي أشار اليها المصنف وعليها يكون المحذوف حرفين الألف والهاء فالتنوين هنا لم يلحق الآخر بل لحق الأوّل وهو الميم هذا ما يقتضيه كلام المصنف واعترض عليه بأن الالف قد حذفت لعلة تصريفية والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت فكانّ الالف ثابتة وحينئذ يكون التنوين لاحقا لآخر مقدر على انا لو سلمنا أنّ التنوين لاحق للميم فهي أيضا توصف بكونها آخرا بمعنى انه لا شئ بعدها خلاف التنوين (قوله وقد تحذف وصلا الخ) لم يبين المصنف أنّ هذا الحذف جائز أو واجب وفي المغني ان الحذف هنا لازم فهو واجب وحاصل هذه المسألة أنه اذا وقع ابن أو ابنة خلافا لابن عصفور أو بنت عند قوم من العرب نعتا لعلم ومضافا لعلم آخر حذف التنوين من أوّل العلمين وحذف الف ابن أو ابنة خطا تخفيفا لكثرة الاستعمال وألحق بعضهم بالعلم ما كنى به عنه كفلان وفلانة قال الحلبي وقد يتوقف فيه والمراد بالعلم ما يشمل الاسم والكنية واللقب وشرط بعضهم أن يكون العلم الثاني أبا للاوّل حقيقة فان كان جدا فلا حذف بل يحرك التنوين بالكسر لالتقائه ساكنا مع باء ابن فان لم يقع لفظ ابن بين علمين نحو جاء نحى كريم ابن كريم أو زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على أنه مبتدأ وخبر لقلة الاستعمال

أيضا ثم ان حذف الالف خطأ على خلاف القياس لأن قياس الكتابة ان تكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتداء والوقف فحذف الالف من الخط اختصار لكثرتها كما حذف التنوين فوجب حذفه هو موجب حذف الالف واشترط في حذف الالف أن لا يكون لفظ ابن في أول السطر لأنه اذا كان في أول السطر كان في محل يبتدأ به غالبا لأن القارئ ينتهي لآخر السطر ثم يبتدئ بأول السطر الذي بعده فكرهوا أن يكتبوه على غير ما يوجب النطق به غالبا (قوله وهو اقسام أربعة) اقتصر عليها لأنها هي المختصة بالاسم والاشهر والا فأقسام التنوين عشرة ونحن نتمم لك البقية اجمالا فنقول * الخامس تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا عن حرف المد كقوله

اقلي اللوم عاذل والعتابن * وقولي ان اصبت لقد اصابن

السادس التنوين الغالي وهو الزائد على الوزن أي وزن بيت الشعر اللاحق للقوافي المقيدة بالسكون نحو قوله

قالت بنات العم يا سلمى وإنن * كان فقيرا معدما قالت وإنن

فالبيت من بحر الرجز والنون الاخيرة زائدة على الوزن * السابع تنوين ما لا ينصرف للضرورة نحو قوله

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلي

أو للتناسب كقراءة سلاسلا وأغلالا * الثامن تنوين المنادى المضموم كقوله

سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام

التاسع التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء * العاشر تنوين الحكاية كما اذا سميت رجلا بعاقلة فانك تبقيه في حال العلمية على ما كان عليه منونا فهو محكي (قوله تنوين التمكين) من اضافة الدال للمدلول أي التنوين الدال على التمكين والتمكين هو كون الاسم معربا ولو غير منصرف فلذلك قيل كان الاولى أن يقول تنوين الامكنية لأن الامكن هو المعرب المنصرف ويسمى هذا التنوين أيضا تنوين الصرف وهو اللاحق للاسماء المعربة المنصرفة غير ما جمع بالف وتاء مزيدتين وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية بكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف (قوله نحو زيد ورجل) التنوين في زيد للتمكين اتفاقا وأما تنوين رجل ففيه اضطراب والتحقيق انه تنوين تمكين أيضا

وهو أقسام أربعة * الاول تنوين التمكين نحو زيد ورجل

والدليل

والدليل على ذلك انك اذا سميت به شخصا فان التنوين يبقى على ما كان عليه ولو كان ذلك التنوين للتنكير لزال بعروض العلمية فبقاء التنوين دليل على انه للتمكين وفي الرضي انه لا مانع من أن يكون التنوين فيه للتنكير والتمكين معا فاذا سمي به تمحض للتمكين (قوله تنوين التنكير) وهو اللاحق للاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فما نون منها كان نكرة وما لم ينون كان معرفة تقول سيبويه بالتنوين اذا أردت مطلق رجل مسمى بذلك وبلا تنوين اذا أردت به معينا وهو سيبويه تلميذ الخليل بن أحمد النحوي وهذا التنوين يقع قياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وعمرويه ونفطويه ويلحق اسم الفعل نحو صه ومه واسم الصوت نحو غاق غاق سماعا وانما كان لحوقه لاسم الفعل سماعا لانه قد اختص ببعض منها دون بعض فلو كان قياسا لدخلها كلها مع أن منها ما لا يجوز تنوينه كنزال ودراك وبعضها يجب تنوينه كواها بمعنى أتعجب وبعضها يجوز فيه الامران التنوين وعدمه كصه (قوله وصه) تقول لمن تخاطبك اذا أردت سكوتا مخصوصا صه بغير تنوين واذا أردت سكوتا مطلقا صه بالتنوين وتقول إيه بالتنوين اذا أردت الزيادة من حديث ما وتركه اذا طلبت الزيادة من حديث مخصوص وتقول صاح الغراب غاق غاق بالتنوين اذا أردت صوتا ما وان اردت صوتا مخصوصا قلت غاق غاق بغير تنوين وينبغي أن يعلم أن قولهم ما نون من اسم الفعل يكون نكرة وما لم ينون فهو معرفة مبني على القول بأن مدلول اسم الفعل المصدر الذي هو الفعل اللغوي أما على أن مدلوله الفعل الاصطلاحي الذي هو لفظ الفعل فلا يظهر لان جميع الافعال نكرات وذكر الاصمعي أن العرب لا تقول الا ايه بالتنوين وانكر ما ورد من قول ذي الرمة * وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم * قال ابو حيان والصواب ما قاله الجمهور من جواز ذلك ويحكى أنه جرى ذكر الاصمعي بمجلس أبي على الفارسي فبالغ بعض الحاضرين في الثناء عليه وتفضيله على اعيان العلماء في ايامه قال الناقل فرأيت ابا علي كالمنكر لذلك وقال للقائل ما بلغ من أمره قال كان يخطئ الفحول من الشعراء أنكر على ذي الرمة مع احاطته بلغة العرب ومعانيها وفضل معرفته بأغراضها ومرامها ما في قوله وقفنا البيت فقال أبو على أما هذا فالاصمعي مخطئ فيه وذو الرمة مصيب وهذه من أوابد الاصمعي التي يقدم عليها بغير علم (قوله تنوين المقابلة) علة تسميته بذلك ما نقله الشارح عن الرضي هنا ونقل في التصريح عن الرضي أيضا أن تنوين جمع المؤنث

والثاني تنوين التنكير نحو سيبويه وصه * والثالث تنوين المقابلة نحو هندات ومسلمات

السالم في مقابلة تنوين مفرده كنون جمع المذكر السالم فانها في مقابلة تنوين
مفرده واستشكل هذا بأن مفرد جمع المؤنث السالم قد يكون غير منون كفاطمة
واجيب بأن هذا معارض بجمع المذكر السالم فان مفرده قد لا يكون منونا كابراهيم
واسماعيل ونحوهما من الاسماء الممنوعة من الصرف ثم ما ذكره المصنف من أن هذا
التنوين للمقابلة هو الصحيح وقيل هو عوض الفتحة نصبا ورد بأن الفتحة قد عوض عنها
الكسرة وأيضا هو ثابت في الرفع والجر ولا عوض اذ ذاك وقيل انه تنوين تمكين ورد
بأنه يثبت مع التسمية كعرفات ولو كان هذا التنوين للتمكين لزال حين التسمية
لأن تنوين التمكين لا يجامع العلتين أعني العلمية والتأنيث ولهذا لو سمي بمسلمة
وعرفة زال تنوينهما اتفاقا وثبوته مع العلمية دليل على انه ليس للتمكين (قوله فانه) أي
التنوين في مسلمات في مقابلة النون في زيدين أي والنون في زيدين قائمة مقام تنوين
في المفرد من حيث كونها علامة على تمام الاسم (قوله نحو جوار) أي جوار ونحوه
من كل جمع تكسير معتل جاء على وزن فواعل كغواش ومن كل منقوص مستحق
لمنع الصرف نحو اعيم تصغير اعمى فانه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل
اذ اصله اعيمي بوزن افيعل كأدحرج ونحو قاض علما على امرأة فانه يمنع من الصرف
للعلمية والتأنيث فكل هذا وما اشبهه تستثقل فيه الضمة والفتحة النائبة عن
الكسرة في حالة الجر وتظهر فيه الفتحة تقول جاء جوار ومررت بجوار فالاول مرفوع
بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل والثاني
مجرور بالفتحة النائبة عن الكسرة وهذه الفتحة مقدرة على الياء المحذوفة
لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وتقول في حالة النصب رأيت جواري
بظهور الفتحة ومثله بقية الامثلة المذكورة فان قلت لم تظهر الفتحة النائبة عن
الكسرة في حالة الجر فيقال في الجر أيضا مررت بجواري باثبات الياء منصوبة كحالة
النصب فالجواب أن الفتحة في حالة الجر نائبة عن الكسرة والكسرة ثقيلة فكذا
ما ناب عنها بخلاف الفتحة في حالة النصب فانها ليست نائبة عن ثقيل بل هي اصلية
لم تستثقل فلذلك ظهرت ولم تقدر (قوله ويومئذ) قال ابن هشام اضافة يوم لاذ من
اضافة احد المترادفين الى الآخر وقال الدماميني لعل الاضافة للبيان مثلها
في شجر أراك أي يوم هو وقت كذا وكذا (قوله عوض عن حرف) أي اصلي وهو الياء
فأصله جواري بالياء والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى

ساكنان

وانه في مقابلة النون في زيدين ومسلمين في كونه علامة لتمام الاسم كان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك قاله الرضي * والرابع تنوين العوض نحو جوار ويومئذ فالاول عوض عن حرف وهو الياء وأصله جواري

ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار بالتنوين بعد
الراء ومعلوم أن هذا التنوين تنوين التمكين وهو المسمى بتنوين الصرف وقد تقرر
أن المحذوف لعلة كالثابت وقد حذفت الياء هنا لعلة وهو التقاء الساكنين فتكون
في حكم الثابت فصيغة منتهى الجموع موجودة وهي لا تجامع تنوين الصرف فحذف
التنوين بسبب ذلك فصار جوار بدون تنوين فخيف من أن تشبع الكسرة فتتولد
عنها الياء فترجع بعد حذفها فيحصل ثقل في اللفظ بدل رجوعها فأتي بالتنوين عوضا
عن الياء فهذا التنوين الموجود في جوار بعد الحذف عوض عن الياء وأما التنوين
الأصلي الموجود في أصل الصيغة قبل الحذف وهو جواري فانه تنوين الصرف
وقد زال ثم ما ذكره الشارح من أن التنوين في جوار عوض عن حرف وهو الياء مبني على
القول بأن الاعلال مقدم على منع الصرف وهو الراجح لان سبب الاعلال قوي وهو
الثقل الظاهر في الكلمة وسبب منع الصرف ضعيف لانه المشابهة للفعل وهي غير
ظاهرة وما سببه قوي ارجح مما سببه ضعيف أما على القول بأن منع الصرف مقدم على
الاعلال فانه يكون أصله جواري باثبات الياء بدون تنوين فيقال استثقلت الضمة
على الياء فحذفت الضمة وأتي بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان الياء والتنوين
فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار فعلى هذا القول يكون التنوين عوضا
عن حركة وانما عوض التنوين عن تلك الحركة ليتوصل به الى حذف الياء الموجبة
للثقل في الكلمة (قوله عن جملة) المراد جنس الجملة فيصدق بالجملة الواحدة كقوله
تعالى فلولا اذا بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظرون أي حين اذ بلغت الروح
الحلقوم وبالاكثر كقوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها فان التنوين هنا عوض
عن جمل ثلاث وانما كان التنوين في اذ عوضا عن جملة لان اذ يجب اضافتها الى
الجملة اتفاقا فلما حذفت الجملة المضاف اليها اذ أتي بالتنوين عوضا عنها وكسرت
اذ تخلصا من التقاء الساكنين لانها في الاصل ساكنة والتنوين ساكن وقد تفتح
كما في قوله تعالى قال فعلتها اذا وانا من الضالين (قوله عن المفرد) أي كلمة مفردة
(قوله هذا هو الصحيح) ومقابله أنه تنوين عوض عن المضاف اليه المحذوف لان
الاصل في كل وبعض أن يضاف لما بعده فلما قطع عن الاضافة لدلالة ما قبله عليه
عوض عن المضاف اليه التنوين ففي قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته أي كل
انسان فحذف انسان المضاف اليه كل وعوض عنه التنوين وقوله تعالى تلك الرسل

والثاني عوض عن جملة وليس منه العوض عن المفرد في مثل كل وبعض فان تنوينهما تنوين تمكين يزول عند الاضافة ويوجد عند عدمها هذا هو الصحيح

فعلما بعضهم على بعض أى بعضهم فحذف الضمير وعوض عنه التنوين قال الشيخ
عميرة إن تنوينهما عوض عن المضاف اليه بلا مرية إلا أنه مع ذلك تنوين صرف أى
تمكين لأن مدخوله معرب فهو من القسم الاول وهذا بخلاف تنوين حينئذ ويومئذ
فانه تنوين عوض لا غير لأن مدخولهما مبنى (قوله والالف واللام) أى وتميز الاسم
أيضا بالالف واللام أى بدخولهما عليه فى أوله والمراد بهما الزائدتان على بنية
الكلمة سواء كانت أل موصولة كالضارب والمضروب أو زائدة أى ليست معرفة
ولا موصولة مقارنة للوضع كاليسع والآن والذى أو عارضة للضرورة نحو
وطبت النفس يا قيس عن عمرو * أو للشذوذ نحو ادخلوا الاول فالاول أو للمح الاصل
كالحارث أو فى العلم بالغلبة كالعقبة ولو عبر المصنف بأل كان أولى لان ما وضع على
حرف بطريق الاصالة يعبر عنه باسمه لا بلفظه فيقال الباء للجر ولا يقال ب للجر
وما وضع على أكثر من حرف يعبر عنه بلفظه فيقال للمركب من الالف واللام أل
ولا يقال الالف واللام وقد يعتذر عنه بأنه عبر بما هو الاشهر عند المبتدى والاقرب
لفهمه وانما اختصت أل المعرفة بالاسم حتى صح جعلها علامة عليه لانها موضوعة
لتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم دون الفعل والحرف (قوله الغلام)
هو فى الاصل وصف مأخوذ من الغلمة وهى شدة الجماع لان هذا المعنى انما يكون
حالة الشباب وقوة البنية ثم غلبت عليه الاسمية فصار اسما كالمؤمن والكافر فانهما
بحسب الاصل وصفان لكنهما صارا اسمين جامدين (قوله واليقظان) صفة مشبهة
ومعناه الحذر أى دائم التنبه والتيقظ ثم ان أل فى الغلام معرفة قطعا بالاتفاق
وأما فى اليقظان فقيل هى كذلك وقيل موصولة لان أل الداخلة على الصفة
المشبهة موصولة وجرى عليه ابن مالك وفى شرح الطلاوى الصحيح أن أل فى الصفة
المشبهة معرفة وأما أل الداخلة على افعل التفضيل نحو الافضل والاعلم فمعرفة اتفاقا
لا موصولة فان قلت قد دخلت أل على الفعل الماضى كقولهم أل فعلت وعلى الفعل
المضارع فى قوله

ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل

فالجواب أن أل فى الاول استفهامية وأصلها هل فأبدلت الهاء همزة والثانى من
قبيل الضرورة فلا يعتد بها ومثل أل بدلها وهى أم عند حمير فانهم يبدلون اللام ميما
وبها نطق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ليس من امبر امصيام فى امسفر كما هو

(والالف واللام) فى الاسم
والصفة (نحو الغلام
واليقظان

مشهور

(وحروف الخفض نحو من
ومن الرسول وفى
الله) وعلامة الفعل قد)
الباقى

مشهور (قوله وحروف الخفض) من اضافة السبب للمسبب أى الحروف التى هى سبب في الخفض اى الكسرة التى تحدث عند دخول هذه الحروف كما تقدم ذلك وانما اختصت هذه الحروف بالاسم وجعلت علامة عليه لانها توجد الخفض المختص به فان قيل لا حاجة لذكرها فان الخفض يغنى عنها اجيب بأنه نص عليها لتدخل الاسماء المبنية نحو هذا فان الخفض لا يظهر فيها بل هى فى محل خفض لان اعراب المبنى محلى فاذا قلت مثلا مررت بهذا يكون مبنيا على السكون فى محل جر ولا اثر للخفض هنا ظاهرا فالخفض لا يغنى عن ذكر حروف الخفض اذ الذى فى محل خفض ليس مخفوضا فلا يتناوله التعبير بالخفض فيحتاج لذكر حروف الخفض لاجله فان قلت قد دخل حرف الخفض على ما ليس باسم كقوله

والله ما ليلى بنام صاحبه * ولا مخالط الليان جانبه

وقول بعضهم ماهى بنعم الولد وقول آخر نعم السير على بئس العير ونحو ذلك فالجواب ان حرف الجر هنا داخل على اسم محذوف والاصل فى الاول ما ليلى بليل نام صاحبه وفى الثانى ماهى بولد مقول فيه نعم الولد ومثله على بئس العير (خاتمة) انما اقتصر المصنف على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها والا فعلامات الاسم كثيرة قال الجلال السيوطى فى كتابه الاشباه والنظائر تتبعناها فوجدناها فوق ثلاثين علامة ثم عدها فمن أراد الوقوف عليها فليراجعه (قوله وعلامة الفعل) أى ماصدق عليه هذا اللفظ من الافراد أعم من أن تكون من أفراد الماضى كقام أو المضارع كيقوم أو الامر كقم وليس المعنى أن العلامة للفظ فعل لان لفظ فعل اسم بل لافراد هذا المفهوم الكلى ثم ليس المراد جميع الافراد بل بعضها اذ منها ما لا يقبل العلامات التى ذكرها كأفعل به وما أفعله فى التعجب وخلا وعدا وحاشا اذا نصبت وحب من حبذا وكفى من كفى بهند أن تفعل وقال الشاطبى ان هذه افعال ماضية تقبل تاء التأنيث بالنظر الى أصلها بحسب الوضع وعدم قبولها لها عارض لان العرب التزمت تجردها عن التاء والعبرة بالاصل فعلى هذا يصح أن يراد جميع أفراد الفعل ثم ان قوله علامة مبتدأ وقوله قد خبر ولا يخفى أن قد حرف والحرف لا يقع خبرا لان الحرف لا يخبر به ولا عنه وقد جعله المصنف هنا خبرا والجواب أن معنى قولهم الحرف لا يخبر به انه لا يخبر بمعناه معبرا عنه بمجرد لفظه وهذا لا ينافى أنه يخبر بلفظ الحرف بقطع النظر عن معناه ومحصله أنه اذا التفت لمعنى

الحرف لا يصح أن يخبر به ولا عنه كما اذا لوحظ معنى الفعل أيضا فانه لا يصح أن يخبر عنه فان أريد لفظ الحرف فانه يخبر به كما هنا ويخبر عنه كما في قولك قد حرف تحقيق ومثله الفعل اذا أريد لفظه يخبر عنه كما في قولك ضرب فعل ماض أى هذا اللفظ فعل وحاصل هذه المسألة أن الالفاظ كما أنها موضوعة لمعانيها وضعا قصديا وهى بهذا المعنى تكون اسما وفعلا وحرفا كذلك هى موضوعة لانفسها وضعا غير قصدى على ما ذهب اليه التفتازانى وعلى هذا فكل لفظ أريد به نفسه فهو اسم منقول علم لنفسه فتكون من أعلام الاشخاص لكونها موضوعة لشئ بعينه غير متناولة غيره وقيل من أعلام الاجناس لكونها علما للمفهوم الكلى لكن اللفظ لا يصير بذلك الوضع مشتركا ورده السيد بأن دلالة الالفاظ على انفسها ليست مستندة الى الوضع أصلا لوجودها فى المهملات أيضا بلا تفاوت نحو جسق مركب من ثلاثة أحرف وجعلها محكوما عليها لا يقتضى كونها اسما لان الكلمات متساوية الاقدام فى جواز الاخبار عن ألفاظها سواء كانت موضوعة أو مهملة ودعوى أن الواضع وضع المهملات لانفسها وضعا قصديا أو غير قصدى وأنها أسماء بهذا الاعتبار خروج عن الانصاف ومكابرة فى قواعد اللغة على أن اثبات الوضع الغير القصدى لا يساعده عقل ولا نقل وانما ارتكب تفصيا عن التزام الاشتراك فى جميع الكلم وما وقع فى كلام بعض النحاة من أن اللفظ اذا أريد به نفسه كان علما لم يرد به انه علم حقيقة بل أراد أنه بمنزلة العلم فى تعيين المراد وتشخيصه بل تحضر هى بأنفسها لا بدوال فى ذهن السامع فيحكم عليها بذلك الحضور انتهى فيكون الحاصل أن اللفظ اذا أريد به نفسه فهو علم له او بمنزلة العلم فى جريان أحكام الاسم عليه سواء كان مهملا أو مستعملا لكن اجراء أحكام الاسم عليه واثبات خواصه له يؤيد المذهب الاول وهو مذهب السعد وللسيد أن يقول انما قبل أحكام الاسم وخواصه لكونه فى تأويل الاسم المفرد وانما ذكرنا هذه العبارة هنا وان كان فيها صعوبة للمبتدى لكنها لنفاستها وعموم نفعها وضعناها حاشية ناحرصا على تقييد أوابد الفوائد فان قلت ان قولنا قد حرف وضرب فعل باعتبار كون كل من قد وضرب وقع مبتدأ يكون اسما كما علمت والاخبار عن قد بأنها حرف وضرب بأنه فعل يفيد خلاف ذلك لان المبتدأ عين الخبر فالجواب أن معنى قولنا قد حرف أى ما صدق عليه قد من الافراد الواقعة فى غير هذا التركيب من نحو قد قام وقد قعد وغير ذلك حرف لا قد الواقعة هنا

مبتدأ فإنها اسم لارادة لفظها وكذلك يقال في ضرب فعل فتفطن (قوله قد) أي الحرفية وانما لم يقيده بذلك لانها المرادة عند الاطلاق فخرج الاسمية وهي تستعمل تارة بمعنى حسب أي كافي فالاكثر في استعمالها أن تكون مبنية على السكون نحو قد زيد درهم فقد اسم بمعنى حسب مبني على السكون في محل رفع مبتدأ وزيد مضاف اليه ودرهم خبر ويقال قد زيد درهم برفع قد فهي مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وزيد مضاف اليه ودرهم خبر وتلحقها نون الوقاية فيقال قدني كثيرا وقدي بحذفها قليلا أي حسبي بمعنى كافيني تقول قدني او قدي درهم على المبتدأ والخبر وتستعمل تارة اسم فعل مضارع بمعنى يكفي وفي هذه الحالة لا تفارقها النون فتقول قدني درهم فقد اسم فعل بمعنى يكفي مبني على السكون والياء ضمير المتكلم مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم ودرهم فاعل مؤخر (قوله وتدخل على الماضي الخ) قال الشيخ أبو حيان الذي تلقيناه من أفواه الشيوخ بالاندلس أن قد حرف تحقيق اذا دخلت على الماضي وحرف توقع اذا دخلت على المستقبل أي المضارع اهـ وتكون للتقليل أي تقليل وقوع الفعل كما في نحو قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوب أو تقليل متعلقه كما في قوله تعالى قد يعلم ما أنتم عليه فان ما نحن عليه من الاحوال بالنسبة لافراد معلوماته تعالى التي هي أفراد الجائز والواجب والمستحيل اقل معلوماته فان من أفرادها الواجب وهي صفاته تعالى وكمالاته التي لا تتناهى ونقائض هذه الكمالات مستحيلة فهي أيضا غير متناهية وأفراد الجائز غير متناهية اذ منه نعيم الجنان الذي لا يتناهى وما نحن عليه بعض أفراد الجائز فظهر أنه اقل معلوماته تعالى وبعضهم جعلها في هذين المثالين للتحقيق أما الثاني فظاهر فان علمه تعالى بما نحن عليه محقق وأما الاول فان التقليل فيه مستفاد من الصيغة أي لفظ كذوب وبخيل وليس مستفادا من قد لانه اذا لم يحمل على أن صدور الصدق والجود قليل كان الكلام فاسدا يناقض أوله آخره لان كذوب وبخيل من صيغ المبالغة وكل منهما يفيد الكثرة واذا كان الكذب كثيرا لزم أن يكون الصدق قليلا وكذلك اذا كان البخل كثيرا لزم أن يكون الجود قليلا اذ لو كان كل من الجود والصدق كثيرا لما صح التعبير بكذوب وبخيل هذا معنى مناقضة أول الكلام لآخره وقد تأتي قد للتكثير ومن ثم قال الزمخشري في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء أي ربما نرى ومعناه تكثير الرؤية وانشد بيت الهذلي

وتدخل على الماضي (نحو قد قام زيد) وعلى المضارع نحو (قد يقوم)

والسين) وتختص بالمضارع (نحو سيقول) السفهاء (وتاء التأنيث الساكنة) وتختص بالماضي (نحو قامت) وقعدت (وياء المخاطبة مع الطلب) وتختص بالامر بالصيغة (نحو قومي) بخلاف الطلب باللام فانها تدخل على المضارع نحو لتقومي يا هند* (وعلامة الحرف) عدمية وهي (ان لا يقبل شيئا من ذلك) المذكور من علامات الاسم وعلامات الفعل ومالم يذكر من علاماتهما فترك العلامة علامة له

وما نزل القرن مصدرا أيامه (قوله والسين) أى مسماها وهى من خواصها التى تدخل على المضارع لا لفظ سين وهى للدلالة على التنفيس أى التراخى والتأخر لوقوع الفعل فى الزمن المستقبل وهى صيغة مستقلة ليست مقتطعة من سوف خلافا للكوفيين وهل زمن الاستقبال فيها أضيق من سوف أو زمنهما واحد فيكونان مترادفين ذهب البصريون الى الاول اخذا من قاعدة أن كثرة البناء تدل على زيادة المعنى وذهب بعض الى الثانى وأجاب بأن قولهم كثرة البناء الخ ليس مطردا (قوله وتاء التأنيث) أى مسماها والمراد التاء الدالة على تأنيث المسند اليه وهو فاعل الفعل كقامت هند فخرجت التاء فى ربت وثمت على لغة من سكنها فانها تاء التأنيث اللفظ وقوله الساكنة أى اصالة فلا يضر تحريكها العارض نحو ضربتا وقالت امرأة العزيز وقالت أمة بالنقل وخرج بها تاء التأنيث المتحركة اصالة بحركة اعراب فانها مختصة بالاسم كقائمة وقاعدة أو بحركة بناء فانها توجد فى الاسم نحو لا حول ولا قوة وفى الحرف نحو ربت وثمت على ما هو الكثير فى تحريكهما (قوله بالصيغة) أى بنفس الصيغة وسيأتى محترز ذلك فى كلامه والمراد أن الصيغة موضوعة للطلب وان استعملت فى بعض الصور للاباحة والتهديد أو نحو ذلك مجازا (قوله باللام) أى ظاهرة كما مثل أو مقدرة نحو قوله تعالى والوالدات يرضعن أى ليرضعن فالوالدات مبتدأ ويرضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة وهو فى محل جزم لدخول لام الامر المقدرة عليه ونون النسوة فاعل والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ وقد ظهر لك من هذا الاعراب أن الفعل وحده فى محل جزم وانه مع الفاعل الذى هو النون فى محل رفع خبر المبتدأ ان دل اللفظ على الطلب ولم يقبل ياء المخاطبة فهو اسم فعل امر نحو صه ومه وان قبل ياء المخاطبة ولم يدل على الطلب فهو فعل مضارع نحو تقومين ثم ان المصنف اقتصر على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها وقد ذكر الجلال السيوطى فى كتاب الاشباه والنظائر ان جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وعدها هناك (قوله وعلامة الحرف أن لا يقبل شيئا من ذلك) اورد عليه انه إما أن يريد بذلك ما ذكره هنا من العلامات وما لم يذكره فالمعنى لا يقبل شيئا من علامات الاسماء ولا من علامات الافعال وإما أن يريد بذلك خصوص ما ذكره هنا من العلامات فان أراد الاول وهو المتبادر من كلامه حيث قال وما لم يذكر كان فيه حوالة على مجهول وأيضا

يقتضي

يقتضي أن المبتدى لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع علامات الاسم وجميع
علامات الفعل ويعلم انتفاء تلك العلامات عن الكلمة وهذا أمر عسر جدا وان أراد
الثاني ورد عليه أن هناك ألفاظا لا تقبل شيئا من هذه العلامات التي ذكرها وليست
حروفا بل هي أسماء نحو قط في قولك ما فعلته قط فانها اسم ظرف لاستغراق الزمان
الماضي وهي لا تقبل شيئا من العلامات التي ذكرت والجواب انا نختار إما الاول
ونقول إن هذا الكتاب موضوع للمبتدى وهو لا يستقل بنفسه بل يحتاج لموقف
ومعلم فتسمح المصنف في ذلك اعتمادا على الموقف والمعلم فان المبتدى لا يستغنى عنه
أو الثاني وأن المعنى لا يقبل شيئا من العلامات المذكورة أي بنفسه أو بمرادفه وقط
مرادفة للزمان الماضي والزمان الماضي يقبل الخفض ودخول حرف الخفض فانك
تقول سافرت في زمان والزمان وزمان زيد خير من زمان عمرو ونحو ذلك واعترض
أيضا بأن في تعريف الحرف بما ذكر دورا لان علامات الاسم والفعل حروف
والحرف عدمها علامة للحرف للزوم الدور وهو توقف معرفة الحرف على معرفة
الحرف فيلزم توقف الشئ على نفسه وهو الدور وأجاب شارح اللباب بان الحرف له
جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه
علامة للحرف لا من الجهة الاولى (قوله ثم اللفظ) ثم هنا للترتيب الذكرى أى
الاخبارى لا للترتيب الزماني وحاصله أن الترتيب هنا بحسب الاخبار كأنه بعد أن
فرغ من حد الكلام وبيان أجزائه وتمييز بعضها عن بعض قال وأخبركم أيضا
أن اللفظ الخ ويصح ان تكون ثم للاستئناف لان هذا الكلام مستأنف ومنقطع
عما قبله وأل في اللفظ للعهد الذكرى أى اللفظ الذى سبق تعريفه وهو الموضوع
فان المقسم الى المفرد والمركب هو اللفظ الموضوع وما قاله الحلبي من أن المراد اللفظ
ولو مهملا فليس على ما ينبغي لأن المهمل لا دلالة له على شئ وقد اعتبر في مفهوم
المفرد والمركب الدلالة فتنبه (قوله مفرد) بدأ به لان هذا مقام تقسيم والمنقسم
المذين اللفظين ذات اللفظ أى افراده لا حقيقته ومفهومه أي الصوت المشتمل الخ
واذا كان التقسيم بحسب الذات والحال أن المفرد جزء المركب وقد تقرر أن الكل
يتوقف على الجزء فيكون الجزء الذى هو المفرد متقدما على الكل الذى هو المركب
تقدما طبعيا فناسب أيضا أن يتقدم في الوضع ليوافق الوضع الطبع (قوله لانه
لا يخلو الخ) كان الاولى أن يقول لانه إما أن يدل جزؤه على جزء معناه أولا يدل

(ثم اللفظ قسمان مفرد ومركب) لانه لا يخلو إما ان لا يدل جزؤه على جزء معناه

بتقديم مفهوم المركب على مفهوم المفرد لان هذه العبارة وهي قوله لانه لايحلو الخ مفيدة لتعريف كل من القسمين وتقديم تعريف المفرد على تعريف المركب ليس على ما ينبغي بل الواجب العكس وهو تقديم تعريف المركب على المفرد لان القيود في تعريف المركب وجودية وفي تعريف المفرد عدمية والوجود سابق في التصور على العدم أي ثبوت الشئ سابق في التصور على عدمه وفي تعريف المفرد سلبت دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وقد اثبتت للمركب وسلبها فرع عن تعقل ثبوتها وقوله لانه اسم أن ضمير الشان وجملة قوله لايحلو خبر أي أن ماصدق اللفظ وأفراده بحسب الخارج لايحلو واحد منها عن أن يتصف إما بالافراد والتركيب والحصر في القسمين استقرائي فاذكره من قوله لانه الخ ليس دليلا له لان الحصر الاستقرائي لا يستدل عليه بل هو بيان لوجه التقسيم بانضمام القيود الى المقسم (قوله أو يدل الخ) حاصل ماذكره من القيود في تعريف المركب ثلاثة أن يكون للفظ جزء وأن يدل ذلك الجزء وأن تكون دلالته على جزء المعنى فخرج بالقيد الاول ما لاجزء له أصلا كهمزة الاستفهام وواو العطف مثلا وبالثاني ماله جزء ولكن لايدل على شئ كالزاي من زيد والعين من عمرو وبالثالث ماله جزء يدل لكن لا على جزء المعنى كعبدالله علما فان كلا من الجزأين له دلالة أما الاول فانه يدل على ذات متصفة بالعبودية والله يدل على الذات الواجب الوجود لكن لا دلالة لواحد من ذينك الجزأين على شئ من معناه وهو ذات الشخص المسمى بعبدالله وحذف المصنف قيدا رابعا وهو أن تكون تلك الدلالة مقصودة فيخرج بهذا القيد ما يدل جزؤه على جزء معناه لكن لا تكون دلالته عليه مقصودة كما اذا سمي شخص بحيوان ناطق فان مجموع حيوان ناطق يقصد به الدلالة على الذات المعينة المسماة به ولا يقصد بكل من الحيوان والناطق مفهومه الاصلي وهو الحيوانية والناطقية وان كان جزءا من المسمى لان الحيوانية والناطقية جزء من ذات المسمى والجزء الآخر الشخص لكن لا دلالة للجزأين على الحيوانية والناطقية من حيث إنهما جزء المعنى العلمي اذ لا يتصور دلالة جزء اللفظ باعتبار أحد وضعيه على جزء المعنى باعتبار الوضع الآخر من حيث انه جزء معنى ذلك الوضع الآخر ثم اعلم أن ماخرج بقيود تعريف المركب داخل في المفرد وماخرج عن المفرد داخل في المركب اذ لا واسطة بينهما وبتوضيح تعريف المركب يتضح المفرد أتم اتضاح لانه مقابله * وبضدها تتميز الاشياء

يدل * الاول المفرد
كزيد * والثاني المركب
كغلام زيد

بذلك تعرضنا للكلام على المركب دون المفرد وبقي أن تعريف المفرد والمركب بما ذكر اصطلاح للمناطقة ذكره النحاة في كتبهم وخلطوه باصطلاحهم وأكثر النحاة على أن المفرد ما تلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب ما تلفظ به مرتين بحسب العرف فعبد الله علما على هذا القول مركب وعلى القول الاول مفرد ويرجح القول الثاني أنهم يقولون في مثل عبد الله إنه مركب تركيبا إضافيا ويعربون كلا من جزأيه باعراب ولو كان مفردا لاعرب باعراب واحد (قوله والمفرد) أل للعهد الذكري أي المفرد الذي ذكر في التقسيم (قوله ثلاثة اقسام) من تقسيم الكلي الذي هو المفرد الى جزئياته التي هي الاسم والفعل والحرف والحصر في الثلاثة استقرائي (قوله اما أن يستقل بالمفهومية) ضمير يستقل يعود الى المفرد والمفهومية كون الشيء مفهوما والاستقلال بالمفهومية عبارة عن كون اللفظ يفهم معناه بدون انضمام أمر آخر اليه وهذا المعنى هو معنى قولهم يدل على معنى في نفسه كما عبر به كثير من النحاة فمؤدى العبارتين واحد وهو عدم الاحتياج في فهم معنى اللفظ الى ضميمة غيره اليه فمعنى قولهم ما دل على معنى في نفسه ما دل بنفسه على ذلك المعنى ولم يحتج لضميمة (قوله الثاني الحرف) أي ما لا يستقل بالمفهومية هو الحرف ومعنى عدم استقلال الحرف بالمفهومية أن دلالته على معناه كدلالة في على الظرفية مثلا متوقفة على ذكر شيء آخر وهو المظروف والظرف في قولك زيد في الدار مثلا فقول النحاة الحرف ما دل على معنى في غيره في سببية أي ان دلالته على معناه بسبب انضمام غيره اليه بخلاف الفعل والاسم فان كلا منهما يدل على معناه وحده بدون أن ينضم اليه غيره (قوله يدل بهيئته) أفاد كلامه أن دلالة الفعل على الزمان بهيئته وهو كذلك وتوضيحه أن الفعل مركب من المادة والهيئة فالمادة هي حروفه مثل ض ر ب في ضرب والهيئة هي الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض فيدل الفعل بمادته على الحدث وهو الضرب مثلا في ضرب وعلى الزمان الماضي بهيئته والدليل على أن الهيئة دالة على الزمان اختلاف الزمن باختلافها مع اتحاد المادة فان ضرب يدل على الماضي ويضرب يدل على المستقبل فلما اختلفت الهيئة اختلف الزمان مع كون المادة واحدة وهو ض ر ب واحترز بالدلالة بالهيئة على الزمان عن الدلالة بجوهر اللفظ فانها تكون بالاسماء كأمس وغد وغير ذلك (قوله الثلاثة) وهي الماضي والمستقبل والحاضر (قوله الثاني الاسم) أي الثاني من هذا التقسيم وهو قوله

(والمفرد ثلاثة اقسام اسم وفعل وحرف) لانه لا يخلو إما ان يستقل بالمفهومية اولا الثاني الحرف * والاول إما ان يدل بهيئته على احد الازمنة الثلاثة اولا الثاني الاسم والاول الفعل

إما أن يدل بهيئته الخ وقوله والاول الفعل أى الاول من هذا التقسيم (قوله والعناد حقيق) العناد معناه التنافى ومعنى هذه العبارة أن قولنا الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف قضية منفصلة حكم فيها بالتنافى بين أجزائها الثلاثة فى الجمع أى التحقق والخلو أى الانتفاء ومعنى ذلك أن هذه الثلاثة لا يمكن أن تجتمع كلها فى شئ واحد بحيث تكون كلمة اسما وفعلا وحرفا ولا اثنان منها أيضا ولا تنتفى هذه الثلاثة بان توجد كلمة ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا بل حيثما وجدت كلمة فهى إما اسم أو فعل أو حرف فهذه القضية نظير قولك العدد إما زوج أو فرد اذ كل عدد لا يخلو عن أن يكون زوجا أو فردا فلا يجتمعان فى عدد ولا ينتفيان (قوله وقد علم بذلك) أى ببيان وجه الحصر وهو قوله لانه لا يخلو اما أن يستقل الخ (قوله حد) نائب فاعل علم والمراد بالحد التعريف وقوله للاحاطة تعليل لكون حد كل واحد منها قد علم ووجه ذلك أنه قد قسم المفرد الى أقسام ثلاثة الاسم والفعل والحرف فالمفرد مقسم وكل من الثلاثة أقسام ومعلوم أن المقسم متحقق فى جميع الاقسام فيكون جنسا لان الجنس هو الكلى الذاتى المشترك بين أفراد مختلفة الحقيقة وأن كل واحد من الثلاثة امتاز عن صاحبيه بقيد مختص به فيكون ذلك القيد فصلا لان الفصل عند المناطقة ما كان ذاتيا لحقيقة مختصا بها كالناطق للانسان فبضم ذلك القيد للامر الكلى تخرج تعريف كل واحد فحد الاسم مفرد استقل بالمفهومية ولم يدل بهيئته على أحد الازمنة الثلاثة فقوله مفرد جنس يشمل الانواع الثلاثة وقوله استقل الخ فصل اخرج به الحرف وقوله ولم يدل الخ فصل ثان اخرج به الفعل وبقى المحدود قاصرا على الاسم وحد الفعل مفرد استقل بالمفهومية ودل بهيئته على أحد الازمنة الثلاثة فقوله مفرد جنس وقوله استقل الخ فصل أخرج به الحرف وقوله دل الخ اخرج به الاسم وحد الحرف مفرد لم يستقل بالمفهومية فقوله مفرد جنس وقوله لم يستقل فصل اخرج به الاسم والفعل (قوله والقسم الاول الخ) لما قسم المفرد للاقسام الثلاثة شرع الآن فى تقسيم كل واحد منها الى اقسام ثلاثة أيضا فقسم الاسم الى ظاهر ومضمر ومبهم فقوله مظهر هو وما بعده يجوز فيه الجر على أنه بدل من أقسام والرفع على أنه بدل من ثلاثة أو خبر مبتدا محذوف والمظهر اسم مفعول مأخوذ من قولك اظهرت الشئ إذا كشفته ولم تستره ولما كان الاسم الظاهر يدل بنفسه على المسمى بدون أن يتوسط شئ فى دلالته على معناه كان اظهر دلالة من المضمر والمبهم لان كلا منهما

والمانعة تجمع الجمع والخلو وقد علم بذلك حد كل واحد منها للاحاطة بالمشترك وهو الجنس وبما يمتاز كل واحد عن الآخر وهو الفصل (و) القسم الاول (الاسم) وهو (ثلاثة) أقسام

يحتاج

يحتاج لامر آخر ينضم للفظ حتى يفيد معناه فأطلق عليه اسم الظاهر ولذلك بدأ به في التقسيم (قوله نحو زيد ورجل) مثل بمثالين اشارة الى انه لا فرق في الظاهر بين أن يكون معرفة كزيد او نكرة كرجل وهو لا يخرج عن هذين القسمين فجميع الاسماء الظاهرة اما معرفة واما نكرة ويتفرع من كل من هذين القسمين أقسام ليس هذا محل ذكرها (قوله ومضمر) اسم مفعول مأخوذ من اضمرت الشئ اذا أخفيته وسترته سمى به اللفظ اما لان حروفه الموضوعة له غالبا وهي التاء والكاف والهاء مهموسة اى صوتها اخفى لان الهمس الصوت الخفي وانما قيدنا بالغالب لاخراج الضمائر المنفصلة من نحو أنا وأنت الخ لان الضمير هنا هو أنا وأن حرف ليس مهموسا وأما التاء ونحوها فهي ليست ضمائر وانما هي لواحق كما سيأتي تحقيقه واما لان دلالته على معناه اخفى من دلالة الاسم الظاهر لان الضمير يحتاج في دلالته على معناه الى قرينة زائدة على اللفظ وهي التكلم أو الخطاب أو الغيبة وما هو محتاج في دلالته على معناه لشئ زائد على ذات اللفظ اخفى مما دل على معناه بدون تلك الزيادة ويسمى ايضا ضميرا مأخوذ من الضمور وهو الهزال لانه في الغالب قليل الحروف اذ هو موضوع على حرف واحد أو حرفين بخلاف الاسم الظاهر فان حق اللفظ فيه أن يكون موضوعا على ثلاثة احرف فأكثر فتكون حروف الضمير بحسب الغالب أقل من حروف الظاهر فأشبه الهزيل النحيف الجسم ثم تسميته مضمرا وضميرا اصطلاح البصريين وأما الكوفيون فانهم يسمونه كناية ومكنيا والثاني من باب الحذف والايصال أي مكنيا به عن الاسم الظاهر اختصارا (قوله نحو أنت وهو) أى وأنا من كل ما وضع لمخاطب أو غائب أو متكلم فمدلول الضمير الذات المخاطبة أو الغائبة أو المتكلمة فيكون قد اعتبر في مدلوله شئ آخر غير الذات وهو التكلم أو الخطاب أو الغيبة بخلاف الاسم الظاهر فان مدلوله مجرد الذات بدون أن يعتبر معها شئ من الاوصاف ان كان جامدا كرجل أو يعتبر معها وصف كما في المشتقات نحو ضارب فان موضوعه ذات متصفة بالضرب على جهة القيام بها ومضروب ذات متصفة به على جهة الوقوع عليها وقس بقية المشتقات فالمشتق مدلوله ذات مع صفة وكذلك الضمير لكن فرق بينهما بفروق لفظية ومعنوية ليس هذا محلها (قوله ومبهم) من الابهام وهو الخفاء مأخوذ من أبهمت الشئ اذا أخفيته ولما كان المبهم لا يفيد معناه الا بتوسط قرينة زائدة على اللفظ وهي الاشارة الحسية في اسم الاشارة والصلة في الاسم الموصول

مظهر نحو زيد ورجل (ومضمر نحو أنت) وهو (ومبهم)

كان مبهما اى خفيا بالنسبة للاسم الظاهر الدال على معناه بدون أن ينضم اليه شئ آخر (قوله نحو هذا وهذه) أى من جميع اسماء الاشارة كهؤلاء وتى وتان وذاك فقوله نحو يحتمل التمثيل بالنظر لخصوص هذا وهذه ونحوهما من بقية اسماء الاشارة المفردة فيكون التمثيل للمبهم قاصرا على خصوص اسم الاشارة ويحتمل أن التمثيل بالنظر لنوع هذا فيكون المعنى وذلك كاسم الاشارة الممثل له بهذا ونحوه من المبهمات وهو الاسم الموصول كالذى وهذا التقرير اولى ليدخل تحت لفظة نحو الموصول وأما التقرير الاول فلم يتناوله التمثيل بل يكون الداخل تحت نحو بقية أفراد اسم الاشارة ويكون تاركا لذكر الموصول فيكون كلامه قاصرا واعلم أن ماذهب اليه المصنف من كون القسمة ثلاثية هو المشهور وذهب بعضهم الى أن اسم الاشارة من قبيل الاسم الظاهر قال ابن يعيش وهو القياس اذ لا يفتقر الى تقدم ظاهر وكون من قبيل الضمير ولانه قد غلب عليه أحكام الاسماء الظاهرة كوصفه والوصف به وتثنيته وجمعه وغير ذلك وقد أشكل أمره على قوم فجعلوه قسما مترددا بين الظاهر والمضمر لان له شبها بالظاهر وشبها بالمضمر فمن حيث انه مبنى ولم يفارقه تعريف الاشارة كان كالمضمر ومن حيث تصغيره ووصفه والوصف به كان كالاسم الظاهر (قوله لانه لا يخلو اما أن يصلح الخ) هذا بيان لوجه الانحصار فى الاقسام الثلاثة وحصره فيها استقرائى (قوله اما أن يصلح لكل جنس) أى يصلح لان يستعمل فى كل جنس فيه اشكال وذلك لان الجنس هو الامر الكلى والامور الكلية لا وجود لها فى الخارج وقد شرطوا فى اسم الاشارة أن ينضم اليه الاشارة الحسية فلا بد أن يكون المستعمل فيه مشاهدا حتى يشار اليه وما ليس موجودا فى الخارج ليس مشاهدا والجواب انا نقدر مضافا أى أفراد كل جنس ثم يقال أيضا من الاجناس ما ليست افراده مشاهدة بل معقولة فلا بد من تخصيص الافراد بكونها محسوسة مشاهدة أى أفراد كل جنس محسوسة مشاهدة هذا بالنظر لاسم الاشارة وأما بالنظر للموصولات فانها تستعمل فى المعقول والمحسوس لكن لافرادها اختصاص ببعض الامور كاختصاص من بمن يعقل فتكون الكلية بالنظر اليها ليست عامة وفى المقام كلام لا تحتمله هذه العجالة (قوله اما أن يكون كناية عن غيره) هذا التعبير جرى على اصطلاح الكوفيين من تسمية الضمير كناية ومكنيا وقد جرى على اصطلاح البصريين اولا فى التقسيم ولا حرج فى شئ من ذلك (قوله والقسم الثانى الفعل)

نحو هذا) وهذه لانه لا يخلو
إما أن يصلح لكل جنس
أولا الاول المبهم والثانى
إما أن يكون كناية عن غيره
أولا الاول المضمر والثانى
الظاهر (و) القسم الثانى
(الفعل)

اى مطلق الفعل حتى يصح تقسيمه للاقسام الثلاثة (قوله على الاصح) مقابله ما يأتى فى الشرح ما ذهب اليه الكوفيون من انه قسمان (قوله على الاستقبال) أى الزمن المستقبل والمراد أن يدل عليه بحسب الوضع فخرج الفعل الماضى الواقع شرطا نحو ان قام زيد قمت فان المعنى متى حصل قيام من زيد فى الزمن المستقبل حصل منى قيام فيه فقد دل الماضى هنا على المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة اداة الشرط فهى عارضة بدليل انه اذا عرى الفعل عنها تمحض للدلالة على الزمان الماضى (قوله الثانى) أى الذى لا يختص بالاستقبال بل يدل عليه وعلى الحال أى الزمان الحاضر وهو زمن التكلم فيكون المضارع دالا على الحال والاستقبال وهو حقيقة فيهما على التحقيق فيكون مشتركا لفظيا وهو الراجح ومقابله قولان انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وبالعكس وأما كونه مجازا فيهما فاحتمال عقلى لم يذهب اليه أحد ثم ان دلالة المضارع عليهما بحسب الوضع فلا يرد انه قد يتمحض للدلالة على الماضى اذا دخلت عليه لم نحو لم يضرب لان هذه الدلالة عارضة من دخول لم وكلامنا انما هو فى الدلالة بحسب الوضع (قوله والاول الامر) اى الدال على خصوص المستقبل هو فعل الامر وينبغى أن يعلم أن دلالة فعل الامر على الاستقبال انما هى بحسب المأمور به وهو الحدث المطلوب ايقاعه وأما باعتبار كون الامر من قبيل الطلب الذى هو من أقسام الانشاء فيكون دالا على الحال بالنظر للطلب فان الانشاء زمنه حاضر والحاصل أن فعل الامر باعتبار دلالته على الطلب يدل على الحاضر لان الانشاء ما قارن مدلوله التلفظ به وباعتبار الحدث المطلوب يدل على الاستقبال لان زمن الحدث المطلوب متأخر عن زمن الطلب وقد علم بما ذكره الشارح فى وجه الحصر تعريف كل واحد من الافعال الثلاثة للاحاطة بالمشترك وهو الجنس وما به يمتاز كل واحد عن الآخر وهو الفصل ولعله انما سكت عن بيان ذلك هنا كما بينه فى تقسيم المفرد الى أقسامه الثلاثة لان الغرض هنا بيان هذه الاقسام على وجه الاجمال لانسياق التقسيم اليها فذكرها هنا استطرادى وسيأتى يتعرض لها تفصيلا فترك التنبيه هنا على تعريفها اتكالا على ما سيأتى له (قوله ولا يعمل شيئا) من قبيل عطف اللازم على الملزوم يعنى انه يلزم من اشتراكه بين الاسماء والافعال عدم العمل ثم المعنى أن هذا حقه وشأنه فلا يرد النقض بما ولا النافيتين فانهما يعملان عمل ليس فيرفعان الاسم وينصبان الخبر تقول ما زيد

وهو (ثلاثة أقسام) على الاصح (ماض نحو قام ومضارع نحو يقوم وامر نحو قم) لانه لا يخلو اما ان يدل على الاستقبال أولا الثانى الماضى والاول اما أن يختص بالاستقبال أولا الثانى المضارع والاول الامر وذهب الكوفيون الى انه قسمان كما سيأتى (و) القسم الثالث (الحرف) وهو (ثلاثة أقسام) قسم (مشترك بين الاسماء والافعال) فيدخل عليهما ولا يعمل شيئا

قائما ولا رجل حاضرا مع انهما مشتركان بين الاسماء والافعال (قوله نحو ما) ويقال دهما الى بابدال الهاء همزة وهى حرف استفهام لطلب التصديق بخلاف الهمزة فانها لطلب التصور (قوله وانما تكون هل مشتركة الخ) اعترضه الشنوانى بانه لا حاجة لهذا لان هل بالنظر لذاتها مشتركة والاختصاص بالفعل فيما ذكر امر عارض (قوله فتختص به) أى بالفعل فى التعبير بلفظ التخصيص نظراذ ... على الفعل المقدر ليس باولى من دخولها على الفعل الصريح وهى لو دخلت على الفعل الصريح لا تختص به فكيف بالفعل المقدر والجواب أن الشارح لما قدم انها مشتركة بين الاسماء والافعال اوهم هذا جواز اعراب زيد من هل زيد قا... فان كان فى حيزها فعل الخ على أن هل فى هذا المثال وما أشبهه مختصة بالدخول على الفعل فتعين حينئذ اعراب زيد فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور ... اختصاصها بالفعل أن اصلها ان تكون بمعنى قد وقد مختصة بالفعل فان قلت اذا كان فى الاصل بمعنى قد فقضيته أن لا تدخل على الجملة الاسمية التى طرفاها اسمان نحو هل زيد اخوك وأجيب بانها لما تطفلت على همزة الاستفهام فى افادتها الاستفهام مع دخولها على ما ذكر كالهمزة وذلك لان اصلها أهل وكثر استعمالها ... الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل فى قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر اى قد أتى وقد يراد بالاستفهام بها النفى نحو قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان أى ما جزاء الاحسان الا الاحسان هذا وقد انكر طائفة منهم ابو حيان مجيئها بمعنى قد قال لم يقم على ذلك دليل واضح وانما هو شئ قاله المفسرون فى الآية وهو تفسير معنى لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم فى مثل هذا وقال بعضهم كالزمخشرى انه معناها أبدا وان الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة وقال ابن مالك انه معناها اذا قرنت بالهمزة (قوله فزيد من هل زيد قام فاعل) زيد مبتدأ وجملة هل زيد قام مجرور بمن والجار والمجرور حال من المبتدا على رأى سيبويه وفاعل خبر والمعنى فزيد حالة كونه فى هذا التركيب فاعل أو الجار والمجرور صفة بناء على مذهب الجمهور المانعين وقوع الحال من المبتدا والمعنى فزيد الكائن فى هذا التركيب الخ واعلم ان مذهب سيبويه انه لا يلى هل فى نثر الكلام الا الفعل الصريح فلا يجوز هل زيدا ضربته بالنصب ومثله بالاولى هل زيد ضربت بدونه وخالفه الكسائى لكن قال بعضهم

(نحو هل) تقول هل زيد اخوك وهل قام زيد وانما تكون هل مشتركة اذا لم يكن فى حيزها فعل فان كان فى حيزها فعل فتختص به فزيد من هل زيد قام فاعل بفعل محذوف دل عليه المذكور تقديره هل ... قام

ان هذا التركيب أى دخولها على اسم بعده فعل قبيح باتفاق النحاة وحينئذ فقول الشارح فزيد من هل زيد قام فاعل الصحيح للقول القبيح لا لانه حسن سائغ (قوله ويعمل فيها) أى العمل الخاص بها وهو الجر أى أن حق ذلك المختص وشأنه ذلك فلا ينافى أن الحرف المختص بالاسم قد لا يعمل بالكلية كأل المعرفة فى نحو الرجل أو يعمل العمل الغير الخاص كان فانها تنصب المبتدأ وترفع الخبر ولم تعمل العمل المختص بالحروف وهو الجر (قوله وفى السماء رزقكم) الجار والمجرور خبر مقدم ورزق مبتدأ مؤخر والكاف مضاف اليه والميم علامة الجمع وما توعدون الواو عاطفة وما موصولة عطف على رزق وجملة توعدون من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الاعراب صلة ما والعائد محذوف تقديره توعدونه وفى معناها الظرفية أى ان الرزق الذى هو بمعنى المطر هنا مظروف فى السماء واطلق عليه الرزق مجازا مرسلا من اطلاق المسبب الذى هو الرزق وارادة سببه وهو المطر (قوله ويعمل فيها) أى العمل الخاص بها الجزم والمعنى أن حقه وشأنه ذلك فلا ينافى انه قد لا يعمل بالكلية كقد والسين وسوف او يعمل العمل الغير الخاص كلن فانها مختصة بالافعال ولا تعمل فيها العمل الخاص الذى هو الجزم بل النصب (قوله لسموه) اى علوه وارتفاعه وعال العلو بقوله بالاخبار به وعنه اى بسبب الخ وهذا مناسب لمذهب البصريين القائلين بأن الاسم مشتق من السمو وهو العلو واما على مذهب الكوفيين من انه مشتق من السمة وهى العلامة فعال تسميته اسما بأنه علامة على مسماه لكن لما كانت هذه العلة لا تخصه لكون الفعل والحرف ايضا علامة على مسماه عدل الشارح عن ذلك وجرى على مذهب البصريين (قوله وسمى الفعل) اى الاصطلاحى نحو ضرب ويضرب واضرب (قوله وهو المصدر) بناء على ما هو الصحيح من ان الفعل وسائر المشتقات اصلها المصدر وهو مذهب البصريين والمراد بالمصدر هنا اللفظ الدال على الحدث فلا بد من تقدير مضاف فى قوله باسم اصله اى باسم مدلول اصله لان الفعل الذى هو الحدث مدلول المصدر كما انه لا بد من تقدير مضاف فى قوله لان المصدر هو فعل الفاعل اى دال فعل الفاعل اذ المسمى مصدرا هو اللفظ الدال على الحدث لا نفس الحدث ومحصله ان هذه التسمية ترجع لتسمية الكل باسم الجزء لان مدلول الفعل الحدث والزمان والنسبة ومدلول المصدر خصوص الحدث والذى يسمى فعلا بحسب اللغة هو الحدث لان الفعل لغة ما حدث عن الفاعل

(و) قسم (مختص بالاسماء) (بحرفى) كقوله ويعمل فيها تعالى وفى السماء رزقكم (و) قسم (مختص بالافعال) (بحرفى) كقوله ويعمل فيها تعالى لم يلد ولم يولد وسمى الاسم اسما لعلوه على قسيميه وسمى بالاخبار به وعنه الفعل فعلا باسم اصله وهو المصدر لان المصدر هو فعل الفاعل حقيقة

والحدث جزء معنى الفعل فسمي به جميع معناه (قوله ليس مقصودا بالذات) بين به
ان معنى كونه طرفا وانه ليس يقع في أول الكلام او آخره كما يتوهم من التعبير
بالطرف بل معناه ما ذكر اي انه لم يقع ركنا من الاسناد وانما يؤتى به للربط
كما تقدم ونقل عن المبرد انه كان يقول اجيز أن اسميها اي الكلمات الثلاث كلها
اسماء لان كل واحد اسم لما دل عليه واجيز ان اسميها كلها فعلا لانها صادرة عن
المتكلم واجيز ان اسميها كلها حروفا لانها قطع من الكلام متفرقة (قوله والمركب
الخ) لما فرغ من تقسيم المفرد شرع في تقسيم قسيمه وهو المركب فقسمه ايضا الى ثلاثة
اقسام والمقسم الى هذه الاقسام الثلاثة المركب من حيث هو لا المعرف بما سبق
وهو ما دل جزؤه على جزء معناه لانا لو اردنا هذا المعنى لم يصح هذا التقسيم اذ قد جعل
من جملة الاقسام هنا التركيب المزجي وهو لا يدل جزؤه على جزء معناه لانه مفرد
بمقتضى التعريف السابق ويدخل في القسم الاول هنا وهو المركب الاضافي الاعلام
الاضافية كعبد الله مع انها من قبيل المفرد بمقتضى التعريف السابق وحينئذ
فالمراد بالمركب هنا ما لا يمكن ان ينطق به الانسان دفعة واحدة فهذا التقسيم جار
على التفسير الثاني الذي نقلناه لشارحنا في تعريف المركب والمفرد وتنبهنا على
ان اصطلاحهم جار عليه وان الاول اصطلاح المناطقة فظهر ان أل في المركب
هنا ليست للعهد (قوله ثلاثة اقسام) يرد عليه المركب من حرفين كانما ومن حرف
واسم نحو يا زيد او من حرف وفعل نحو ما قام ويرد عليه ايضا المركب التوصيفي نحو
الحيوان الناطق والرجل العاقل والجواب ان المراد ان التوصيفي ملحق بالمفرد
وما قبله من الاقسام اذا سمي به حكي كالمركب الاسنادي لانه حينئذ يكون
مزجيا او مزجي لا يكون غالبا الا علما واما المركب من فعلين فلا يصح ان يورد هنا
لانه غير واقع وكلامنا في اقسام المركب الواقعة فان قلت لا ورود لهذا السؤال
اصلا لانه ليس ههنا ما يفيد انحصار المركب في الاقسام الثلاثة فالجواب ان
الاقتصار عليها في التقسيم مفيد للحصر لان الاقتصار في معرض البيان مفيد له فلو
كان ثم قسم رابع لذكره فالحصر هنا ليس مأخوذا من العبارة بل من القرائن والسياق
(قوله ملازم حالة واحدة) وهي الجر بالنسبة للمضاف اليه والسكون بالنسبة للتنوين
(قوله على ما قبله) اي ما قبل كل من المضاف اليه والتنوين وقد يجعل المركب
الاضافي علما وهو كثير فيبقى على اعرابه الاصلي قبل العلمية (قوله كبعلبك)

وسمي الحرف حرفا لوقوعه
في الكلام حرفا اي طرفا
ليس مقصودا بالذات
(والمركب ثلاثة اقسام)
الاول (اضافي) وهو كل
كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة
التنوين مما قبلها (كغلام
زيد) بجامع ان المضاف اليه
والتنوين كل منهما ملازم
حالة واحدة والاعراب
على ما قبله (و) الثاني
(مزجي) وهو كل كلمتين
نزلت ثانيتهما منزلة تاء
التانيث مما قبلها (كبعلبك)
بجامع أن الجزء الاول منهما
ملازم حالة واحدة

اسم

اسم لبلدة بالشام مركب من بعل اسم صنم وبك اسم صاحب البلد فبك بمنزلة تاء التأنيث مما قبله (قوله وهي الفتح) اى فيما هو مختوم بتاء التأنيث كعائشة والمركب المزجي ويرد عليه أن من المركب المزجي مالا يفتح فيه آخر الجزء الاول نحو معدي كرب فلا يكون هذا الضابط شاملا له والجواب انه حصل له بالتركيب مزيد ثقل فلم تقبل الياء الحركة مطلقا فسكنت للتخفيف وفي اعرابه اوجه ثلاثة * الاول ما ذكره الشرح وهو اعرابه اعراب مالا ينصرف وهو الفصيح * الثاني أن يعرب اعراب المتضايفين فيضاف الجزء الاول للثاني ويكون الاعراب مقدرا في الاحوال الثلاثة على آخر الجزء الاول وهو الياء والجزء الثاني مجرور بالكسرة وينون على المشهور وأما ظهور الفتحة حالة النصب على الياء نحو رأيت معدي كرب فخلاف المشهور * الثالث بناؤه ولزومه حالة واحدة تشبيها له بخمسة عشر فيكون اعرابه في الاحوال الثلاثة محليا (قوله والاعراب على الجزء الثاني) لانه آخر المعرب حقيقة انتقل اليه مما قبله لما صار كالجزء والمراد بالاعراب اعراب مالا ينصرف فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة من غير تنوين للعلمية والتركيب لان هذا القسم غالبا لا يكون الا علما وحينئذ فوصفه بالتركيب انما هو باعتبار أصله المنقول عنه والا فهو الآن من قسم المفرد لانه لا شيء من الاعلام يدل جزؤه على جزء معناه ثم لا يشمل هذا الاعلام المختومة بويه نحو سيبويه وعمرويه ونفطويه فانها من المركب المزجي مع انها ليست معربة لان الاشهر فيها البناء أما على أنها تعرب اعراب مالا ينصرف فيشملها الا ان يقال يراد بالاعراب الاعراب ولو محليا وهي معربة محلا لانا نقول الاعراب المحلي لا يقال انه على الجزء الثاني (قوله كقام زيد) فلو جعل علما كشاب قرناها وبرق نحره وتأبط شرا كان مبنيا وحكي على ما كان عليه قبل العلمية قال الشاعر

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها * بني شاب قرناها تصر وتحلب

واعراب البيت كذبتم فعل وفاعل وبيت مقسم به مجرور والله مضاف اليه لا تنكحونها ان قرئ بضم التاء مضارع انكح كان متعديا لمفعولين فلا نافية وتنكحون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل والهاء ضمير مفعول اول وبني مفعول ثان منصوب بالياء لانه جمع مذكر سالم وهو مضاف وشاب قرناها مضاف اليه مبني على السكون في محل جر وان قرئ بفتح التاء تعدى لمفعول واحد وهو الهاء فبني منادى أي يا بني

وهي الفتح والاعراب على الجزء الثاني (و) الثالث (الاسنادي) وهو كل كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى (كقام زيد.

منصوب بالياء وشاب قرناها مضاف اليه وقوله تصر وتحلب كل من الفعلين مضموم التاء مبني للمفعول وهما جملتان مستأنفتان ولم يسمع في كلام العرب التسمية بالجملة الاسمية نحو زيد قائم ولكن النحاة قاسوه فلو سمي به حكي على ما كان عليه وبني وما ذكرناه من بناء الجملة المسماة بها هو المشهور وهو ما اقتصر عليه الحلبي هنا وهنالك اعراب آخر وهو اعرابها اعراب المحكي فنحو جاء زيد اذا سمي به يعرب بحركات مقدرة على آخره في الاحوال الثلاثة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ومثله تأبط شرا وشاب قرناها الا ان في شاب قرناها تقول منع من ظهورها اشتغال المحل بألف الحكاية وذلك لانه قبل جعله علما مرفوع بالالف لانه مثنى (قوله ثم الاسم قسمان معرب ومبني) ثم للترتيب الاخباري أو الاستئناف وهذا شروع في مقاصد علم النحو وجميع ما تقدم من شرح الكلام وما بعده من مقدماته ووسائله ومعرب ومبني كلاهما اسم مفعول مشتق من الاعراب والبناء وقد تقرر ان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لان المشتق منه جزء من المشتق ومعرفة الكل الذي هو المشتق متوقفة على معرفة الجزء الذي هو المشتق منه فكان المناسب أن يتكلم أولا على الاعراب والبناء ثم يتكلم على المعرب والمبني وقد يجاب بأن المقصود بالذات هو معرفة حال المعرب والمبني وأن المعرب منه ما يكون كذا ومثله المبني فالتفت لما هو المقصود واعلم أن الاعراب يعتري الاسم بعد التركيب مع العامل وأما البناء فانه يوجد قبل التركيب مع العامل فان سبب البناء وهو مشابهة الاسم للحرف وصف للمبني لا يفارقه ركب مع العامل اولا وحينئذ فوصف الكلمه بالبناء قبل التركيب وبعده حقيقة وأما وصفها بالاعراب في حالة التركيب مع العامل يكون حقيقة وقبله يكون مجازا مرسلا علاقته الاول أي يصلح لان يصير معربا عند التركيب مع العامل (قوله ولا ثالث لهما) أي للمعرب والمبني فكل فرد وجد من الكلمات ثبت له اما الاعراب او البناء فقول القائل الاسم اما معرب واما مبني منفصلة حقيقية تمنع الجمع والخلو كقولك العدد اما زوج واما فرد (قوله خلافا) مفعول مطلق عامله محذوف أي اخالف خلافا او حال من محذوف تقديره اقول ذلك خلافا أي مخالفا او ذا خلاف وهذا مقابل لقوله ولا ثالث لهما (قوله الى ياء المتكلم) نحو غلامي (قوله ليس معربا) لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنيا لعدم موجب البناء وذهب قوم الى انه مبني لاضافته الى مبني وهو الياء التي هي ضمير المتكلم

* ثم الاسم قسمان معرب ومبني) ولا ثالث لهما خلافا لقوم ذهبوا الى أن المضاف الى ياء المتكلم ليس معربا ولا مبنيا

والصحيح الذي عليه الجمهور انه معرب بحركات مقدرة فهو من قسم المعرب تقديرا (قوله ولذلك) أي لاجل كونه ليس معربا ولا مبنيا فاسم الاشارة راجع لقوله ليس معربا ولا مبنيا (قوله سموه خصيا) قيل ان الخصي ذكر حقيقة فليس واسطة فالاولى أن يسمى خنثى مشكلا وفيه أن الخنثى المشكل ليس واسطة أيضا اذ لا يخرج عن كونه ذكرا او انثى في الواقع وقد يقال انه لما لم يدر حال الخنثى اهو ذكر أو انثى كان المضاف الى ياء المتكلم اشبه به من الخصي لان الخصي ذكر حقيقة (قوله فالمعرب) الفاء للفصيحة أي اذا أردت حقيقة كل واحد من القسمين فنقول لك المعرب الخ (قوله ما تغير آخره) ما إما أن تكون اسما موصولا أي الذي فجملة تغير آخره صلة لا محل لها من الاعراب واما نكرة بمعنى شئ فالجملة في محل رفع صفة لما الواقعة خبرا عن قوله المعرب وعلى كل تقدير فصدوقها الاسم المتمكن والفعل المضارع الخالي من النونين أي نون التوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة ونون النسوة والمعنى المعرب اسم متمكن أو فعل مضارع خال من النونين تغير آخره وقد جرى هنا على القول بأن الاعراب معنوي وهو تغيير آخر الكلم بسبب العامل أما على القول بأنه لفظي المفسر بأنه اثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع الخالي من النونين فيفسر المعرب باسم قام به الاعراب الذي هو نفس الحركة او الحرف وقوله تغير آخره أي تغيرت صفته كالانتقال من الرفع للنصب للجر فان صفة الحرف الاخير تتغير ظاهرا وهذا في الاعراب الظاهر أو تقديرا كالاعراب المقدر في نحو الفتى فان الآخر تغير تقديرا أو تتغير ذاته حقيقة كما في المعرب بالحروف فان جمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء ففي الانتقال لحالة النصب تتغير ذات الحرف فتذهب الواو وتأتي الياء ومثله الجر أو تقديرا وذلك في حالة الرفع في نحو جمع المذكر السالم والمثنى فان واو الجمع وألف التثنية صارا علامتين للاعراب أيضا بعد أن كانتا علامتين للجمع والتثنية فقط فقد تغير الآخر هنا تقديرا (قوله حقيقة) منصوب على الحال من آخره وكذلك مجازا أي سواء كان ذلك الآخر آخرا حقيقة او كان آخرا مجازا أي حكما وانما عبر بمجازا لمشاكلة قوله حقيقة فليس المراد بالمجاز المعنى المصطلح عليه اعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ويصح ارادته لكنه يحتاج لتكلف لا يخفى (قوله كآخر يد) فان اصلها يدي بوزن فعل ساكن العين فحذفت الياء اعتباطا وصارت نسيا منسيا

فالاول سموه خصيا (فالمعرب ما تغير آخره) حقيقة كآخر زيد او مجازا كآخر يد

ومن الآخر حكما ألف اثناعشر لان عشر حالة محل النون القائمة مقام التنوين وكل من النون والتنوين لايخرج ما قبله عن كونه آخرا فكذا ما حل محله وانما كانت لفظة عشر حالة محل النون لان أصل اثناعشر اثنان فحذفت النون واضيفت الى عشر والنون فى المثنى عوض عن التنوين فى الاسم المفرد فعلى هذا تقول فى حالة الرفع جاء اثناعشر مرفوع بالالف لانه مثنى وعشر عوض عن التنوين ورأيت اثنى عشر منصوب بالياء ومثله مررت باثنى عشر مجرور وبالياء وعشر عوض عن التنوين فى الاسم المفرد (قوله بسبب عامل) متعلق بقوله تغير والعامل ما به يتقوم أى يتحقق ويحصل المعنى المقتضى أى الطالب للاعراب وذلك المعنى كالمفعولية مثلا فانها تقتضى النصب وهذا النصب انما يحصل ويتحقق من نفس العامل نحو رأيت زيدا وضربت عمرا فضرب عامل تحقق به المعنى الذى يقتضى الاعراب وهو المفعولية ومقتضى المفعولية النصب وقس عليه حال المرفوع والمجرور ثم لا فرق فى العامل بين أن يكون ملفوظا به كجاء فى قولك جاء زيد أو مقدرا كما فى هل زيد قام فان زيد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير هل قام زيد قام فالعامل هنا مقدر أو يكون العامل ليس لفظيا بل معنويا كالابتداء فى المبتدا والتجرد فى الفعل المضارع فان العامل الرفع فى المبتدا نفس الابتداء والرفع فى المضارع نفس التجرد وهما عاملان معنويان وخرج بهذا القيد ما تغير آخره لا بسبب عامل كحيث بالفتح بعد الضم مثلا (قوله يقتضى) الضمير فيه يعود للعامل والجملة صفة لعامل أى يطلب ذلك العامل رفعه الذى تقتضيه الفاعلية أو نصبه الذى تقتضيه المفعولية أو جره الذى تقتضيه الاضافة وهى ايصال الفعل لما بعده ولو حكما ليدخل عامل الجر الزائد (قوله واختلف فى امرئ وابنم) فى امرئ لغتان احداهما اتباع عينه وهى الراء للامه وهى لغة القرآن قال تعالى ان امرؤ هلك وهذه اللغة هى محل الخلاف والثانية فتح الراء على كل حال والاعراب على الهمزة حكاها الفراء وانشد

أنت امرأ من خيار الناس كلهم * تعطى الجزيل وتشرى الحمد بالثمن

وعلى هذه اللغة جاء التأنيث فقالوا امرأة وحكى الجوهرى أن من العرب من يضم الراء على كل حال فيقول جاء امرؤ ورأيت امرؤا ومررت بامرؤ وأما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم وفيه لغتان احداهما فتح النون فى جميع احواله وهى قليلة والثانية اتباع حركة النون لحركة الاعراب وهذه اللغة هى محل الخلاف أيضا

(ب) بسبب (عامل يقتضى رفعه أو نصبه أو جره) تقول جاء زيد ورأيت زيدا أو مررت بزيد وتقول طالت يد وقبلت يدا ونظرت الى يد واختلف فى امرئ وابنم فى قولك جاء امرؤ وابنم ورأيت امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم

(قوله

قف البصريون والكوفيون

فقال البصريون حركة ماقبل الآخر اتباع لحركة الآخر وقال الكوفيون معرب من مكانين (والمبني بخلافه) وهو مالم يتغير آخره لفظا وتقديرا نحو جاء هؤلاء ورأيت هؤلاء ومررت بهؤلاء بكسر الهمزة في الاحوال الثلاثة (والمعرب قسمان ما ظهر اعرابه) لفظا (وما يقدر) فيه (فالذي يظهر اعرابه قسمان صحيح الآخر) وهو ما آخره حرف صحيح (كزيد وما) آخره حرف (يشبه الصحيح وهو ما كان في آخره واو وياء قبلهما ساكن نحو دلو وظبي) تقول هذا دلو وظبي ورأيت دلوا وظبيا ومررت بدلو وظبي

(قوله فقال البصريون) جمع بصري وهم النحاة المنسوبون للبصرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب وهي بفتح الباء وكسرها وضمها ثلاث لغات لكن الفتح افصح فان نسبت اليها جاز فتح الباء وكسرها ولا تضم الباء (قوله حركة ما قبل الآخر اتباع) فيكون معربا من مكان واحد وهو الهمزة وأما حركة الراء فهي حركة اتباع وهذا هو الصحيح (قوله وقال الكوفيون) جمع كوفي وهم النحاة المنسوبون للكوفة ويقال لها كوفة الجند لانها اختطت فيها خطط العرب الذين هم جند الاسلام اذ ذاك في خلافة عثمان رضي الله عنه (قوله والمبني بخلافه) المبني مبتدأ وقوله بخلافه الباء فيه للملابسة أي متلبس بخلافه أي بمخالفة المعرب من قبيل التباس الموصوف وهو المبني بالصفة وهي الخلاف وهذا الخلاف هو التضاد فان النسبة بين المعرب والمبني التضاد فهما ضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان كما في بعض الاسماء قبل التركيب فانها ليست معربة ولا مبنية نحو زيد (قوله وهو مالم يتغير الخ) هذا التعريف مبني على أن البناء معنوي وهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة أما على انه لفظي فيعرف بأنه ما لحقه البناء اعني ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل الى آخر التعريف وما في قوله مالم يتغير آخره واقعة على اسم غير متمكن وفعل ماض وفعل أمر وفعل مضارع لحقه احدى النونين فهذه الاقسام كلها مبنية والحاصل أن ماخرج من أقسام المعرب يدخل في المبني اذ لا واسطة (قوله ما يظهر اعرابه) أي علامة اعرابه بناء على ما ذهب اليه الشارح من أن الاعراب معنوي أما على انه لفظي فلا حاجة لتقدير هذا المضاف (قوله يقدر) فعل مضارع مبني للمجهول والضمير المستتر فيه نائب فاعل يعود على الاعراب والمعنى يقدر هو أي الاعراب ولا يخفى أن ما واقعة على اسم وهي موصولة او نكرة موصوفة ويقدر صلتها والضمير فيه ليس عائدا على ما فقد جرت الصلة او الصفة على غير من هي له فكان الواجب ابراز الضمير فيقول وما يقدر هو وقد يجاب بأنه جرى على مذهب الكوفيين وهو أن الابراز لا يجب الا اذا خيف اللبس وقد يدعى أن اللبس هنا مأمون (قوله حرف صحيح) وهو ما ليس من حروف العلة التي هي الواو والالف والياء (قوله نحو دلو وظبي) وغزو وعدو ورعي وانما أشبه ما ذكر الصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تستثقل عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة وأما الالف فلا يشبه الصحيح ما لحقته لانها لا تكون الا ساكنة وما قبلها متحرك بحركة مجانسة لها وهي

القصة (قوله كما تظهر في الصحيح) أي حيث لا مانع من ظهورها كأن يسكن الآخر للوقف نحو جاء زيد بسكون الدال وأن يحصل ادغام نحو قوله تعالى وترى الناس سكارى بادغام أحد المثلين في الآخر على بعض القراآت أو التخفيف نحو قوله تعالى فتوبوا الى بارئكم على قراءة من سكن الهمزة او الحكاية نحو من زيد جوابا لمن قال ضربت زيدا أو الاضافة لياء المتكلم نحو غلامي او الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر لام لله قراءة شاذة وقد نظمت هذه المواضع فقلت

في غير مقصور ومنقوص أبن * اعراب اسم في سوى احوال

اسكانه للوقف والتخفيف ثم * حكاية اتباعه للوالي

واضافة للياء من متكلم * وكذاك ادغام له مع تالي

(قوله والذي يقدر فيه الاعراب الخ) هذا هو القسم الثاني من المعرب وقد قسم هذا القسم أيضا الى قسمين ما يقدر فيه حرف وما يقدر فيه حركة وقدم الكلام على ما يقدر فيه حرف وان كان المناسب تقديم ما يقدر فيه حركة لما أن الاعراب بالحركة أصل والاعراب بالحرف نائب عنها لطول الكلام على ما يقدر فيه الحركة فقدم ما يقدر فيه الحرف ليتفرغ منه اليه اولما كان تقدير الحرف محل خفاء واستغراب بادر بالتنبيه عليه وقدمه (قوله جمع المذكر السالم المضاف الخ) سكوته على هذا القسم مما يقدر فيه الحرف يقتضي الحصر وليس كذلك اذ بقي من أقسام ما يقدر فيه الحرف جمع المذكر السالم اذا اضيف لكلمة اخرى غير الياء نحو جاء صالحو القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فان الواو في حالة الرفع مقدرة منع من ظهورها الثقل والياء في حالتي النصب والجر كذلك والاسماء الستة اذا اضيفت الى ماذكر نحو جاء أبو الحسن ورأيت أبا الحسن ومررت بأبي الحسن والمثنى اذا اضيف لكن في حالة الرفع تقدر الالف نحو جاء صالحا القوم فهو مرفوع بألف مقدرة منع من ظهورها الثقل وأما في حالتي النصب والجر فان الياء فيه تظهر تقول رأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فيجر وينصب بالياء الظاهرة اذ لا استثقال في ظهورها كالجمع ولانها في جمع المذكر السالم حذفت لوجود ما يدل عليها وهو الكسرة وليس في المثنى ما يدل عليها لو حذفت فان ما قبلها في المثنى مفتوح ولعل الشارح لم يلتفت لذلك لانه امر عارض بسبب الاضافة لكلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم فانها لعدم استقلالها بمنزلة العدم كذا اجابوا وهو في غاية الضعف فليتأمل (قوله في حالة الرفع)

وتظهر فيه الحركات كما تظهر في الصحيح (والذي يقدر فيه الاعراب قسمان ما يقدر فيه حرف وما يقدر فيه حركة فالذي يقدر فيه حرف جمع المذكر السالم المضاف لياء المتكلم في حالة الرفع فانه يقدر فيه الواو نحو جاء مسلمي)

وأمافى حالتى الجر والنصب فان اعرابه فيهما لفظى لبقاء الياء التى هى الاعراب غاية الامر انها ادغمت فى ياء المتكلم والادغام لايخرجها عن حقيقتها (قوله أصله مسلموى) هذا الاصل بالنظر للاضافة والافالاصل الاصيل مسلمون لى حذفت النون للاضافة واللام للتخفيف (قوله وقلبت الضمة) أى التى على الميم كسرة لمناسبة الياء وظاهر كلامه انه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو كذلك خلافا لابن جنى حيث اختار أن يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو معللا له بأنه اقدام على الحركة الضعيفة قبل الاقدام على الحرف القوى وماذكره الشارح هو المشهور عند القوم (قوله وقدرت الواو) يؤخذ من سياق المصنف أن هذا التقدير ليس للثقل ولا للتعذر حيث سكت عنه هنا فى بيان ما يقدر فيه الحرف وتكلم عليه فى بيان ما تقدر فيه حركة ونص ابن الحاجب على ان تقدير الواو هنا للاستثقال (قوله لان جمع الخ) علة لقوله وقدرت الواو دون الضمة هذا وقد ذهب أبو حيان الى أن اعراب مسلمى لفظى قال لان ذات الواو باقية وانما تغيرت صفتها والتقدير للشئ نخلو المحل من المقدر ولا يتأتى ذلك هنا لان الواو انقلبت ياء فلم تنعدم انما تبدل وصفها ونظير ذلك فى الجسمانيات استحالة الخمر خلا (قوله ما يقدر للتعذر) أى ما تقدر فيه الاعراب لكونه يمنع من ظهوره التعذر وليس هذا القسم منحصرا فيما ذكره الشارح بل بقى منه ما اسلفته لك فى النظم (قوله كالفتى) الكاف للتمثيل أى مثل الفتى من كل اسم معرب آخره ألف لازمة ويسمى هذا القسم مقصورا لكونه ضد الممدود وهو الاسم المعرب الذى آخره همزة بعد ألف زائدة ككساء ورداء ولكونه منع من ظهور مطلق الحركات والقصر معناه لغة المنع والتعليل الاول اولى لان التعليل الثانى يشمل نحو غلامى فانه ممنوع من ظهور الحركات مع أنه لا يسمى مقصورا اللهم الا أن يقال ان علة التسمية لا يلزم اطرادها ولا انعكاسها (قوله وغلامى) أى من كل اسم مضاف الى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالم ولا مقصورا ولا منقوصا (قوله جاء الفتى) مرفوع بضمة مقدرة على الالف الموجودة منع من ظهورها التعذر وأما جاء فتى فهو مرفوع بضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر اذ أصله فتى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالتقى ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار فتى (قوله ان ذات الالف لاتقبل الحركة) وذلك لانها ساكنة لانها ألف

أصله مسلموى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وقلبت الضمة كسرة وقدرت الواو دون الضمة لان جمع المذكر السالم معرب بالحروف على المشهور (والذى تقدر فيه حركة قسمان ما تقدر للتعذر كالفتى وغلامى) تقول جاء الفتى وغلامى ورأيت الفتى وغلامى ومررت بالفتى وغلامى وموجب هذا التقدير ان ذات الالف لاتقبل الحركة

لينة ولو فرض تحريكها انقلبت حقيقتها وصارت همزة ولذلك كان التقدير هنا للتعذر وأما المقدر للثقل فان الحرف يقبل الحركة لكنها تستثقل عليه كالقاضي فان الياء تقبل الضمة لكنها تكون ثقيلة فقد ظهر لك الفرق بين ما يقدر للثقل وما يقدر للتعذر (قوله اشتغل بحركة المناسبة) أي فلا يقبل حركة الاعراب اذ لا يتوارد أثران على شئ واحد (قوله فتقدر فيهما) أي في الالف في المقصور وهو الفتى ونحوه والياء في المضاف الى ياء المتكلم ثم محل تقدير الحركات الثلاث اذا كان الاسم الذى آخره ألف مصروفا أما اذا كان ممنوعا من الصرف كموسى وعيسى فانك تقدر فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا ففي حالة النصب تكون أصلية وفي حالة الجر تكون نائبة عن الكسرة وذهب بعضهم الى ان تقدير الكسرة في حالة الجر في الاسم الذى لا ينصرف وعلل ذلك بأنها انما امتنعت فيه للثقل ولا ثقل مع التقدير واجيب بأن الثقل يتباعد عنه مطلقا في اللفظ وفي التقدير لان الفعل لا يدخله الكسر مطلقا فكذا ما اشبهه (قوله وتظهر الكسرة) قال ابن مالك هذا هو الصحيح عندي ومن قدر كسرة اخرى فقد ارتكب تكلفا لا مزيد عليه ولا حاجة اليه قال ابو حيان ولا اعرف له سلفا في هذا المذهب (تنبيه) قد ظهر أن في المضاف الى ياء المتكلم مذاهب اربعة الاول مذهب الجمهور أنه معرب في الاحوال الثلاثة الثاني انه مبني وهو مذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي وظاهر كلام الزمخشري الثالث مذهب ابن جني انه لا معرب ولا مبني الرابع ما ذهب اليه ابن مالك (قوله واعترض) مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر في اعترض يعود لابن مالك والمعترض هو أبو حيان والاعتراض هو ما ذكر الشارح بقوله بأن الكسرة فتكون الباء للتصوير أي اعتراضا مصورا بأن الخ وجواب هذا الاعتراض قول الشارح وله أن يدعي الخ أي له أن يجيب عن الاعتراض مدعيا الخ (قوله كما قالوا) الكاف للتشبيه وما موصول حرفي تسبك مع ما بعدها بمصدر أي هذا الادعاء شبيه بقولهم في شرب الخ وذلك أن النحاة قالوا ان الفعل اذا كان ماضيا وبني للمفعول فانه يضم أوله ويكسر ما قبل آخره فأورد عليهم شرب فأجابوا بما ذكره هذا ما يقتضيه ظاهر كلام المصنف وفيه أن الذى قال هذا القول هو أبو حيان بحثا من عند نفسه فليس من كلام النحاة وأما قول النحاة يضم أول الماضي ويكسر ما قبل آخره فهو محمول على غير المكسور نحو ضرب وأكل الخ علما بأنه لا معنى لكسر المكسور وحينئذ فالاولى أن يقال ان الكسرة

وما قبل ياء المتكلم اشتغل بحركة المناسبة فتقدر فيهما الحركات الثلاث وذهب ابن مالك الى ان المضاف للياء تقدر فيه الضمة والفتحة فقط وتظهر الكسرة في حالة الجر واعترض بأن الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر وله أن يدعي أن كسرة المناسبة ذهبت وخلفتها كسرة الاعراب كما قالوا في شرب اذا بني للمفعول ان الكسرة فيه غير الكسرة في المبني للفاعل

في غلامي قبل دخول العامل كانت لمجرد المناسبة وبعده صارت لمجرد الاعراب من غير تبدل ولا شك في ثبوت المغايرة بالاعتبار حينئذ (قوله وما تقدر للاستثقال) عطف على قوله ما تقدر للتعذر أي وقسم تقدر هي أي الحركة للثقل والصلة والصفة في الموضعين أي في قوله تقدر للتعذر وقوله تقدر للاستثقال قد جرت على غير من هي له فكان الواجب ابراز الضمير بأن يقول تقدر هي وتقدم لك جواب ذلك فلا تغفل ثم المقدر هنا الضمة والكسرة وأما الفتحة فتظهر كما قال بعد ذلك وتظهر فيه الفتحة (قوله كالقاضي) من كل اسم معرب آخره ياء ساكنة لازمة قبلها كسرة منصرفا كالقاضي أو غير منصرف كجوار الا انه في جوار تقدر الفتحة في حالة الجر نيابة عن الكسرة ولم تظهر نائبة عن ثقيل فأعطيت حكمه وسمي هذا القسم منقوصا لانه نقص منه ظهور بعض الحركات وهو الضمة والكسرة أو لنقص لامه أي حذفها لاجل التقائها ساكنة مع التنوين في نحو جاء قاض اذ أصله قاضي بوزن فاعل استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الياء والتنوين فحذفت الياء فصار قاض فهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ومثله الجر وأما النصب فتظهر فيه الفتحة لخفتها تقول رأيت قاضيا (قوله جاء القاضي) ومثله جاء قاض ومنه قوله تعالى لا ينكحها الا زان أو مشرك فان زان فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل اذ أصله زاني بوزن فاعل فعل به ما فعل بقاض (قوله ومررت بالقاضي) ومثله بقاض فهو مجرور بكسرة مقدرة في الاول على الياء الموجودة وفي الثاني على الياء المحذوفة ثم اعلم أن خلاف ما قاله المصنف من ظهور الفتحة اما ضرورة أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في تقدير الفتحة أعط القوس باريها بسكون الياء وقوله

ولو أن واش باليمامة داره * وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

وأجازه أبو حاتم السجستاني في الاختيار وقال إنه لغة فصيحة وخرج عليه قراءة من قرأ من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء ومن الضرورة أيضا ظهور الضمة أو الكسرة كما جاء قليلا في أشعار العرب (قوله والمبني قسمان) وأما القسم الثالث وهو المبني على الحرف نحو يا زيدان فانه مبني على الالف ويا زيدون فانه مبني على الواو ولا رجلين ولا مسلمين بالبناء على الياء ونحو ذلك فقد تركه المصنف لان بناءه عارض بسبب النداء أو تركبه مع لا وكلامه في المبني اصالة فلا يرد

قوله أي وقسم تقدر هي الخ قوله يخالف ما سبق له عند قوله ما يقدر للتعذر حيث جعله بالنسبة للتحتية وقال أي ما يقدر فيه الاعراب تأمل اه

(وما يقدر للاستثقال كالقاضي) (وما يقدر فيه الضمة والكسرة فانه تقدر فيه الفتحة لخفتها تقول وتظهر فيه ... جاء القاضي بضمة مقدرة ومررت بالقاضي بكسرة مقدرة وموجب هذا التقدير أن الياء المكسور ما قبلها ثقيلة فتحريكها بالحركتين يزيدها ثقلا) (والمبني قسمان)

هذا القسم (قوله ماتظهر فيه حركة البناء) اى حركة لبنائها بناء على ان البناء معنوى
او حركة هى البناء بناء على انه لفظى (قوله والذى تظهر فيه حركة البناء) أى من فتح
وكسر وضم ومثل لثلاثة وترك التمثيل للمبنى على السكون نحو كم الذى هو القسم
الرابع من المبنيات لان كلامه اشتمل لكونه فى خصوص المبنى على حركة وانما
اقتصر على المبنى على الحركة لانه قسم المبنى قسمين ماظهر فيه البناء وماقدر
ومعلوم أن السكون لايقدر فى بناء الاسماء فترك التعرض للمبنى على السكون لصحة
تقسيمه ولو ذكره لافسد التقسيم كالايخفى (قوله بالبناء على الفتح) أى على علامته
وهى الفتحة وكذا يقال فى نظائره وانما اول بماذكر لان اين ليست مبنية على نفس
الفتح الذى هو أثر الفتحة بل على الفتحة والامر سهل وانما بنيت اين لتضمنها معنى
حرف الاستفهام ان كانت استفهامية اوحرف الشرط ان كانت شرطية وكان البناء
على حركة لئلا يلتقى ساكنان لو بنيت على السكون وكانت الحركة خصوص الفتحة
لخفتها لانها اقرب الى السكون (قوله وامس) بنى لتضمنه معنى حرف التعريف
لدلالته على وقت معين وهو اليوم الذى قبل يوم التكلم الصادق بما يليه ذلك اليوم
وبما قبله من الايام الماضية القريبة من ذلك اليوم او البعيدة منه لكن المتبادر
والغالب فى الاستعمال هو الاول وهو اليوم الذى يليه يوم التكلم وكان بناؤه على
حركة لئلا يلتقى ساكنان وكانت الحركة خصوص الكسر على ماذكره الشارح
وهو انها الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين وانما كانت أصلا لان الجر مختص
بالاسماء والاصل أن يدل عليه بالكسرة والجزم مختص بالافعال والاصل أن يدل
عليه بالسكون فصارت الكسرة ضد السكون والاصل أن يتخلص عن الشئ بضده
ومحل بناء امس اذا اجتمع فيها شروط ستة الاول أن يراد به يوم معين سواء كان
ذلك اليوم هو الذى قبل يومك الذى أنت فيه اوقبله على ماسبق الثانى
أن لايعرف بأل الثالث أن لايضاف الرابع أن لايكسر كأموس الخامس
ان لايصغر كأميس * السادس أن لايستعمل ظرفا فحيث تخلفت أمس وان
تخلف شرط من هذه ماعدا الاخير اعرب وأما الشرط الاخير فانه يكون معه مبنيا
(قوله وحيث) بنيت لشبهها حرف الشرط ان كانت شرطية اولافتقارها الى الجملة
افتقار الازما ان كانت ظرفية وكان بناؤها على حركة تخلصا من التقاء الساكنين
وكانت الحركة نفس الضمة لشبهها بالغايات وهى قبل وبعد واسماء الجهات الست

ماتظهر فيه حركة البناء
وماتقدر فيه فالذى تظهر
فيه حركة البناء نحو اين)
بالبناء على الفتحة للخفة
(وامس) بالبناء على الكسر
على اصل التقاء الساكنين
(وحيث) بالبناء على الضم
تشبيها بالغايات على احدى
اللغات التسع بتثليث البناء
مع الياء والواو والالف

حيث

سمت غايات لصيرورتها بعد حذف المضاف اليه غاية وآخرا فى النطق بعد أن كانت وسطا مثلا تقول جاء زيد بعد عمرو فتحذف عمرا وتقول بعد بالبناء على الضم والمعنى أن الغايات لما بنيت على الضم بنيت حيث أيضا عليه تشبيها بها ووجه الشبه أن حيث قطعت عن الاضافة الى المفرد الذى كان حقها أن تضاف اليه كسائر اخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد والتزم اضافتها للجملة وعلة بناء الغايات على الضم الفرق بين حركة اعرابها وحركة بنائها لان الضم ليس حركة لها حالة الاعراب فجعل حركة لها حالة البناء وأما بناؤها على الكسر فلالتقاء الساكنين وعلى الفتح فللتخفيف وماذكره المصنف من بناء حيث هو المشهور وحكى ابن الدهان ان بنى أسد يكسرونها جرا ويفتحونها نصبا وحكى الكسائى أن بنى فقعس يعربونها مطلقا فهذه احدى عشرة لغة وقرئ شاذا سنستدرجهم من حيث لا يعلمون إما على لغة من يكسرها او من يعربها جرا او من يعربها مطلقا (قوله نحو المنادى) ومنه اسم لا المفرد المبنى قبل دخول لا عليه نحو لا سيبويه فى الدار بتنوين سيبويه قبل دخول لا وانما اشترطنا فيه التنوين ليكون نكرة فتعمل لا فيه لانها لا تعمل الا فى نكرة اما اذا لم ينون فانه يكون معرفة فلا يصح أن تعمل فيه لا (قوله المبنى قبل النداء نحو يا سيبويه) فسيبويه مبنى قبل دخول حرف النداء وعلة بنائه التركيب لتضمنه معنى حرف العطف فسيبويه مركب من كلمتين قد امتزجتا وصارتا كلمة واحدة فكأنه ضمن الاسم معنى الواو وقيل ان علة بناء نحو سيبويه مشابهته لاسم الصوت فهو مبنى لكونه اشبه المبنى (قوله وياحذام) أى ونحوه من كل علم لمؤنث جاء على فعال سواء كان آخره راء كوبار وحضار ام لا كقطام وحذام وهذا النوع مبنى عند أهل الحجاز لتضمنه معنى الحرف وهو تاء التأنيث وكان على حركة للتخلص من السكونين وكانت خصوص الكسرة لانها الاصل فى التخلص من السكونين ومثل ذلك يقال فى سيبويه (قوله فانك تقدر فيه) أى فى هذا القسم المبنى الضمة فسيبويه منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الاصلى ومثله حذام والدليل على أن حركة البناء مقدرة فى هذا النوع ظهور أثر التقدير فى التابع للمنادى ولذلك قال المصنف ويظهر أثر ذلك أى التقدير (قوله بالرفع) أى فى العالم الذى هو نعت سيبويه (قوله اتباعا) حال من الرفع أى حالة كون الرفع تابعا او مفعول مطلق لعامل محذوف والتقدير فتتبع ذلك اتباعا (قوله لمحله) أى

(والذى تقدر فيه حركة
البناء نحو المنادى المفرد المبنى
قبل النداء نحو يا سيبويه)
وياحذام (فانك تقدر فيه
الضمة) ويظهر أثر ذلك
فى التابع تقول يا سيبويه
العالم بالرفع اتباعا للضم
المقدر فى آخره والعالم بالنصب
اتباعا لمحله.

محل الاسم المنادى لانّ المنادى فى محل نصب على المفعولية بالفعل المقدر الذى نابت عنه يا والتقدير فى نحو يازيد أدعو زيدا وقضية تقديم الرفع على النصب ارجحيته وظاهر كلام القوم استواء الوجهين ورجح ابن الانبارى النصب قال الا ان الحمل على الموضع اى المحل هو الاختيار عندى لانّ الاصل فى وصف المبنى هو الحمل على الموضع ويؤيده ماقاله النيلىّ فى شرح الكافية ان النصب على المحل هو القياس كما فى سائر المبنيات (قوله لايجوز اتباعها) لكونها ضعيفة بسبب لزومها للكلمة وعدم مفارقتها اياها (قوله بخلاف العارضة) اى الحركة العارضة وهى الضمة المقدرة بسبب النداء اى فانه يجوز اتباعها وعلة الجواز انها اشبهت حركة الاعراب من حيث انها تطرأ مع دخول حرف النداء وتزول بزواله كما ان حركة الاعراب تحدث مع دخول العامل وتزول بزواله والحاصل ان كلا من الكسرة والضمة المقدرة فى نحو ياسيبويه حركة بناء لكنهم جوزوا الاتباع فى الحركة المقدرة التى اجتلبها العامل وهى الضمة دون حركة البناء الاصلية وهى الكسرة لما ان الاولى وان كانت حركة بناء لكن ترجحت على الثانية من حيث كونها اشبهت حركة الاعراب من جهة انها تطرأ وتزول ولشبه هذه الحركة بحركة الاعراب نوّن المنادى المفرد معها كقوله

سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام

(وقوله)

اعبدا ولانت بخل نجيبة * فى قومها والفحل فحل معرق

ما كان ضرك لو مننت وربما * منّ الفتى وهو المغيظ المحنق

وقد الغز بعضهم فى هذه المسألة بقوله

ياهؤلاء أخبروا سائلكم * مااسم له لفظ وموضعان

ولا يراعى لفظه فى تابع * والموضعان قد يراعيان

وقد لمح للجواب فى اللغز قوله ياهؤلاء فانه من افراد المسألة ومراده بالموضعين الضمة المقدرة والنصب الذى هو محل المنادى (قوله ونحوه) وذلك كمدخول لا فتقول فى تابع اسم لا لا سيبويه ظريف بالفتح اتباعا للفتح المقدر وظريفا بالنصب اتباعا للمحل فان اسم لا فى محل نصب وظريف بالرفع نظرا للمحل لا مع اسمها لانّ محلهما معا رفع بالابتداء عند سيبويه ويمتنع ظريف بالجر اتباعا للكسر الملفوظ به (قوله معرب) قدمه لشرفه والاعراب فى الفعل على خلاف الاصل لانّ الاصل فيه البناء والاسم

وع تتبع العامل بالجر اتباعا للفظه لان حركة البناء الاصلية لايجوز اتباعها بخلاف العارضة بسبب النداء ونحوه (والفعل قسمان معرب ومبنى)

بالعكس (قوله ولا ثالث لهما) أي على الصحيح ونقل الشاطبي عن بعضهم أن الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد مباشرة أو غير مباشرة ليس معربا ولا مبنيا فهو حالة بين حالتين كالمضاف لياء المتكلم والصحيح انه مبني اذا كانت نون التوكيد مباشرة ومعرب اذا لم تكن مباشرة وسيأتي ذلك (قوله اتفاقا) منصوب على نزع الخافض أي بالاتفاق أو على الحال من المبني الذي هو المبتدأ على رأي سيبويه أي حالة كون بنائه متفقا عليه (قوله لانه الاصل في البناء) الجار والمجرور متعلق بالاصل وهو في اللغة ما بني عليه غيره ويطلق في الاصطلاح على معان أحسن ما يراد منها هنا الراجح والمعنى لان البناء على السكون هو الراجح في نظر الواضع وعلة ذلك أن البناء ضد الاعراب والاصل في الاعراب أن يكون بالحركة فضده وهو البناء يكون الاصل فيه السكون تحقيقا للتضاد وأيضا البناء ثقيل للزومه حالة واحدة والسكون خفيف فناسب أن يكون الاصل فيه ذلك ليحصل التعادل (قوله في وقوعه) متعلق بالمشابهة وهو بيان لوجه المشابهة والمراد وقوعه بحسب الظاهر والا ففي الحقيقة أن الصفة وكذا الصلة والخبر والحال ليس الفعل وحده بل مجموع الفعل والفاعل الذي هو الجملة ثم كون الفعل يقع موقع الاسم في الصلة محل منع لان الصلة لا تكون الا جملة فما ذكره من المواضع الاربعة مسلم فيما عدا الموصول فان الفعل فيه ليس واقعا موقع الاسم لان صلة الموصول لا تكون الا جملة فتدبر (قوله والامر مبني) أي على السكون ان كان صحيح الآخر أو نائبه وهو الحذف ان كان معتل الآخر كما سيأتي (قوله وذهب الكوفيون) مقابل للقول الاصح الذي هو قول البصريين وقد رد مذهب الكوفيين بأن اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار وما ذكروه خلاف الاصل الذي هو بناء الافعال فلا يرتكب من غير ضرورة داعية اليه سيما مع مزيد التكلف (قوله مقدرة) حال من لام الامر وفي نسخة تقديرا ومعنى كونها مقدرة انها غير ملفوظ بها (قوله وقفا) منصوب على الظرفية توسعا أي في حالة الوقف وهو جواب عما يقال ان الالتباس مدفوع لان المرفوع محرك الآخر بالضمة والمجزوم ساكن الآخر فلا التباس ومحصل الجواب أن الالتباس يحصل في حالة الوقف ويكفي الالتباس ولو في صورة (قوله ثم أتي بهمزة الوصل) فان قلت هلا حرك ما بعد حرف المضارعة وهو الضاد واستغني بذلك عن همزة الوصل فالجواب انهم لم يحركوه لاجل المحافظة على صيغة المضارع اذ لو حركت لرجع للماضي (قوله توصلا)

ولا ثالث لهما (فالمعرب) الفعل (المضارع المجرد من نوني الاناث والتوكيد) نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب (والمبني) الفعل (الماضي اتفاقا) وكان حقه أن يبنى على السكون لانه الاصل في البناء وانما بني على حركة لمشابهته الاسم في وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا في قولك مررت برجل ضرب وجاء الذي ضرب وزيد ضرب ورأيت زيدا قد ضرب وكانت الحركة فتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل (والامر) مبني (على الاصح) عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه مضارع معرب مجزوم بلام الامر مقدرة وأصل اضرب عندهم لتضرب حذفت اللام تخفيفا ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع وقفا ثم أتى بهمزة الوصل توصلا الى النطق بالضاد الساكنة

مفعول لاجله من قوله اتى أى لاجل التوصل للنطق بالساكن الذى هو الضاد (قوله ثم المعرب) أل فيه للعهد الذكرى لتقدم مدخولها صريحا فى قوله والفعل قسمان معرب ومبنى وقوله فالمعرب الفعل المضارع وهو المراد هنا (قوله ما يظهر اعرابه) أى علامة اعرابه بناء على ان الاعراب معنوى أو بقى الكلام على ظاهره بناء على ان الاعراب لفظى الذى هو نفس الحركة الموصوفة بالظهور (قوله وما يقدر) ما اسم موصول او نكرة واقعة على قسم ويقدر فعل مضارع مبنى لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الاعراب فقد جرت الصفة او الصلة على غير من هى له وقد تقدم لك جوابه ثم ظاهر سكوت المصنف عن وصف هذا التقدير هل هو مقدر للتعذر أو للثقل وتعرضه بعد لما يقدر للثقل والتعذر فى الحركة يقتضى عدم اتصاف هذا التقدير بشئ من التعذر أو الثقل كما تقدم لك نحو ذلك والمتبادر أن هذا التقدير للثقل اذ النون قد حذفت لتوالى الامثال وتوالى الامثال ثقيل لا متعذر (قوله الصحيح الآخر) وهو ما آخره حرف صحيح بأن لم يكن من حروف العلة ويشترط ايضا ان لا يتصل به ألف اثنين او واو جماعة او ياء مخاطبة فان اتصل به واحد مما ذكر كان اعرابه بالحروف وانما زدنا هذا الشرط أخذا من تمثيله واقتصاره على المضارع المعرب بالحركات ولو ترك هذا الشرط كان التمثيل قاصرا اذ يكون القسم شاملا للمعرب بالحروف وقد اقتصر فى المثال على المعرب بالحركات (قوله والذى يقدر اعرابه قسمان) بقى قسم ثالث وهو ما يقدر فيه السكون نحو لم يكن الذين كفروا وانما لم يذكره لان التقدير هنا عارض وما ذكره من التقدير الذاتى (قوله فالذى يقدر فيه حرف الخ) كلامه يوهم الحصر وليس كذلك بل منه أيضا ما حذف منه النون تخفيفا نحو قول الشاعر ابيت اسرى وتبيتى تدلكى * وجهك بالعنبر والمسك الذكى (قوله اذا أكد بالنون) أى الثقيلة فانه معرب لعدم مباشرة النون له فى اللفظ والفعل المضارع انما بنى اذا اتصلت به نون التوكيد وكانت مباشرة له فان لم تباشره كالامثلة التى سيذكرها اعرب (قوله نحو لتبلون) فعل مضارع مبنى للمجهول والواو ضمير نائب فاعل وهذا مثال للمتصل به واو الجماعة ولتبلوان مثال للمتصل به ألف الاثنين ولتبلين مثال للمتصل به ياء المخاطبة (قوله أصله) أى بعد توكيده بنون التوكيد الثقيلة وأما قبل التوكيد فأصله تبلوون بوزن تنصرون بواوين الاولى لام الفعل لانه مضارع بلا يبلو من الابتلاء وهو الاختبار والتجربة والواو الثانية واو الجماعة

(ثم المعرب من الافعال قسمان ما يظهر اعرابه وما يقدر فالذى يظهر اعرابه الفعل المضارع الصحيح الآخر كيضرب) ولن يضرب ولم يضرب (والذى يقدر اعرابه قسمان ما يقدر فيه حرف وما يقدر فيه حركة فالذى يقدر فيه حرف الفعل المضارع المرفوع المتصل به واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة اذا أكد بالنون فانه يقدر فيه نون الرفع نحو لتبلون ولتبلوان ولتبلين) فلتبلون أصله لتبلوونن

(قوله وثلاث نونات) النون الاولى نون الرفع والثنتان نون التوكيد لان نون التوكيد الثقيلة مشددة والحرف المشدد بحرفين وهذه النونات الثلاث زوائد (قوله تحركت الواو الاولى) وهى لام الفعل وقوله وانفتح ماقبلها أى استمر على فتحه وماذكره المصنف غير متعين اذ لك أن تقول أيضا استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت فالتقى ساكنان الواو الاولى والواو الثانية فحذفت الاولى لالتقاء الساكنين (قوله فاجتمع ساكنان) وهما الالف المنقلبة عن الواو وواو الجماعة (قوله لالتقاء الساكنين) أى التخلص منه (قوله ثم حذفت نون الرفع لتوالى الامثال) وهى النونات الثلاث واستشكل هذا بأنه قد جمع بين ثلاث نونات فى نحو النساء جنن فى الماضى ويجنن فى المضارع وأجيب بأن فى كل من المثالين نونين من نفس الكلمة ونونا زائدة وهى نون ضمير جمع النسوة وذلك لان جنن فعل ماض مسند لضمير جمع النسوة ويجنن فعل مضارع مسند له أيضا فأصله قبل دخول نون الضمير جن وأما تبلونن فان النونات الثلاث فيه زوائد كما علمت والثقل انما يحصل بالزائد دون الاصلى فقد ظهر الفرق بين المثالين (قوله واو الجماعة ونون التوكيد) بالرفع بدل من ساكنان الذى هو فاعل اجتمع (قوله فحركت الواو بالضمة) دون غيرها من الحركات لمناسبة الضمة لها وانما لم تحرك نون التوكيد الاولى لانها مدغمة فى الثانية والمدغم لا يكون الا ساكنا فلم يمكن تحريكها اذ لو تحركت انفك الادغام مع كونه واجبا لاجتماع المثلين (قوله ولم تحذف) أى الواو (قوله لعدم مايدل عليها) أى لعدم وجود مايدل على الواو وهو خصوص الضمة فان قلت هلا حذفت النون المشددة فالجواب انه جئ بها لغرض وهو التوكيد فلو حذفت فات ذلك الغرض (قوله يجب قلبها ألفا) أى عملا بمقتضى القاعدة السابقة (قوله لا اعتداد بها) أى فى اعلال الكلمة وتغييرها (قوله أصله) أى بعد التوكيد وأما أصله قبل التوكيد لتبلوان (قوله لتبلوانن) بثلاث نونات زوائد الاولى نون الرفع والثانيتان نون التوكيد (قوله لتوالى النونات) أى الزوائد الثلاث ولما حذفت نون الرفع التقى ساكنان ألف الاثنين ونون التوكيد الاولى المدغمة فى الثانية وحركوا النون الثانية من نون التوكيد الثقيلة بالكسرة تشبيها لها بنون المثنى بجامع الوقوع بعد ألف الاثنين وان كانت هنا ضميرا فهى اسم وفى المثنى حرف ثم هذا الكسر ليس لاجل التخلص من التقاء الساكنين بل اغتفر التقاء الساكنين هنا

بواوين وثلاث نونات تحركت الواو الاولى وانفتح ماقبلها قلبت ألفا فاجتمع ساكنان حذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم حذفت نون الرفع لتوالى الامثال فاجتمع ساكنان واو الجماعة ونون التوكيد المدغمة فحركت الواو بالضمة لالتقاء الساكنين ولم تحذف لعدم مايدل عليها فان قلت اذا تحركت الواو بالضم وانفتح ماقبلها يجب قلبها ألفا ولم تقلب ههنا قلت الضمة العارضة لا اعتداد بها ولا يعل لاجلها ولتبلوان أصله لتبلوانن حذفت نون الرفع لتوالى النونات

لانه يجوز فى مواضع منها اذا كان الاول حرف علة قبله حركة من جنسه والثانى مدغم كهذا المثال ولم تحذف الالف لانها لو حذفت التبس فعل الاثنين بفعل الواحد ولم تحرك النون الاولى من نونى التوكيد لانها مدغمة فى الثانية فلا يمكن تحريكها ولم تحذف لانه جئ بها للغرض وهو التوكيد فحذفها ينافى ذلك الغرض ولم تقلب الواو ألفا مع انها تحركت وانفتح ما قبلها الا انها لو قلبت ألفا لزم التقاء الساكنين الالف المنقلبة عن الواو وألف الاثنين (قوله أصله لتبلوينن) أى بعد التوكيد وأما قبله فأصله لتبلوين بوزن تنصرين (قوله وانفتح ما قبلها قلبت ألفا) اى عملا بمقتضى القاعدة (قوله فحذفت الالف) وانما خصت بالحذف دون الياء مع ان التخلص من التقاء الساكنين يحصل بحذف الياء أيضا لان الالف جزء من الكلمة بخلاف الياء (قوله فحركت الياء) أى ليحصل التخلص من التقاء الساكنين وانما خصت تلك الياء بالتحريك ولم تحذف لعدم ما يدل عليها من الحركات قبلها وهى الكسرة وانما لم تحذف النون المشددة لانه جئ بها للغرض وحذفها ينافى ذلك الغرض ويأتى فى الياء هنا ما تقدم فى الواو من السؤال والجواب المذكورين فى كلام المصنف (قوله لتوالى النونات) وأما اذا حذفت لا لتوالى الامثال بل للجازم فانها لا تقدر نحو ولا يصدنك ولا تتبعان فاما ترين أصل الاول قبل التوكيد ودخول الجازم يصدونك حذفت نون الرفع عند دخول الجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان وهما واو الجماعة والنون الاولى من نون التوكيد المدغمة فى الثانية ثم حذفت الواو لدلالة الضمة قبلها عليها فصار يصدنك وأصل الثانى قبل التوكيد والجازم تتبعان حذفت نون الرفع للجازم وهو لا الناهية فصار لا تتبعا ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى ساكنان وهما الالف والنون المدغمة لا جائز أن تحذف الالف لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد ولا النون لئلا يفوت الغرض الذى جئ بها لاجله ولا يمكن تحريك النون الاولى من نون التوكيد الثقيلة لانها واجبة الادغام وتحريكها يمنع من ذلك فحركت النون الثانية بالكسر كنون المثنى واغتفر هنا التقاء الساكنين كما فى لتبلوان وأصل الثالث قبل التوكيد ودخول الجازم ترأيين بهمزة مفتوحة بعد الراء الساكنة وبعد الهمزة ياء مكسورة فياء ساكنة بوزن تفعلين فالراء فاء الكلمة والهمزة عينها والياء الاولى لامها نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة تخفيفا لكثرة

ولتبلين أصله لتبلوينن تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالتقى ساكنان الالف وياء المخاطبة فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وحذفت نون الرفع لتوالى النونات فاجتمع ساكنان ياء المخاطبة والنون الاولى من نونى التوكيد فحركت الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة وحيث حذفت نون الرفع لتوالى النونات فانها تقدر حرصا على بقاء علامة الرفع

الاستعمال

(والذى تعـذر فيـه حركة قسمان ماتقـدر تعـذرا) وهو ما فى آخره ألف (كيخشى) فانه تقدر فيه الضمة والفتحة نحو هو يخشى وان يخشى (وما تقدر استثقالا) وهو ما فى آخره واو (كيدعو) وما فى آخره ياء نحو (يرمى) فانه تقدر فيه الضمة فقط وتظهر الفتحة على الواو والياء لخفتها (والمبنى من الافعال قسمان مبنى على الفتح كضرب)

الاسـتعمال فصار ترين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية قلبت الياء الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقت ساكنة مع الثانية الساكنة فحذفت لانها جزء كلمة فصار ترين بفتح التاء والراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المدغمة فى ما الزائدة فحذفت النون فصار اماترى بسكون الياء بعد الراء المفتوحة ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى ساكنان وهما ياء المخاطبة والنون المدغمة وحذف أحدهما متعذر فحركت الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة وفيه ما تقدم من السؤال والجواب فى كلام المصنف والاعراب فى هذه الامثلة الثلاثة لفظى لانه بحذف النون للجازم لا تقديرى وأن النون حذفت لتوالى الامثال كالامثلة الثلاثة التى ذكرها المصنف (قوله ما تقدر) ما موصولة أو نكرة موصوفة واقعة على قسم وتقدر فعل مضارع مبنى لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الحركة وتعذرا منصوب على التمييز أو مفعول لاجله وجملة تقدر من الفعل وضميره صفة او صلة جرت على غير من هى له ومثله يقال فى قوله وما تقدر استثقالا ومما تقدر فيه الحركة للتعذر أيضا ما اشتغل آخره بحركة النقل كما فى قول القائل

ونهنهت نفسى بعدما كدت أفعله

بفتح اللام والاصل أفعلها فحذفت الالف اعتباطا ثم نقلت حركة الهاء وهى الفتحة الى اللام بعد سلب ضمتها التى هى علامة الرفع فصار الرفع مقدرا فهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النقل او سكن آخره للادغام نحو يضرب بكر فان يضرب مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل الادغام ولم يتعرض المصنف لهذا لان التعذر فيه ليس ذاتيا بل عرضيا وكلامه فى التعذر الذاتى والفرق بينهما أن الاول التعذر فيه لمانع بحيث لو ازيل ذلك المانع ظهرت الحركة وأما الثانى فان التعذر فيه غير منفك اذ الالف فى يخشى مثلا دائما ساكنة فلا تقبل الحركة فالتعذر ذاتى وما بالذات لا يزول (قوله وهو ما فى آخره ألف) لو حذف فى لكان اخصر وأوضح لان الالف نفس الآخر لا انها فى الآخر فزيادة لفظة فى تحوج للتكلف (قوله فانه تقدر فيه الضمة فقط) وذلك لان كلا من الواو والياء حرف ثقيل وتحريكه بالضمة يزيده ثقلا فقدرت الضمة لذلك فيكون المانع من ظهورها الثقل (قوله وتظهر الفتحة)

واما عدم ظهورها في نحو قول كعب بن زهير رضي الله عنه

أرجو وآمل أن تدنو مودتها * وما إخال لدينا منك تنويل

وقول الشاعر

ما أقدر الله أن يدني على شحط * من داره الحزن ممن داره صول

فقيل ضرورة وقال بعضهم هو اختيار وخرج عليه قراءة بعضهم أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح بسكون الواو (قوله اذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك) تقييد لقوله مبني على الفتح فخرج بالضمير الاسم الظاهر نحو ضرب زيد وبالرفع ضمير النصب نحو ضربك وضربه وبالمتحرك الساكن نحو ضربا فانه في هذه الامثلة يبني على الفتح الظاهر وما ذكرناه من أن الفتحة في ضربا فتحة بناء هو الصحيح لانه حيث حصلت بها المناسبة استغنى عن جعلها لمجرد المناسبة وبعضهم جعلها لمجرد المناسبة فتكون حركة البناء مقدرة وانما سكن آخره مع ضمير الرفع المتحرك لكراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة في نحو ضربت وحمل عليه نحو اكرمت واستخرجت فالفعل مبني على فتح مقدر منع من ظهوره هذا السكون العارض وانما ضم مع الواو في نحو ضربوا لمناسبة الواو فهذه الضمة ضمة مناسبة فهو مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة هذا هو الراجح وذهب بعضهم الى انه ان اتصل به ضمير الرفع المتحرك بني على السكون وان اتصل به واو الجماعة بني على الضم وهو ظاهر كلام الشارح فان اردت تخريج كلامه على الطريقة الاولى الراجحة قيدت الفتح في قوله مبني على الفتح بالظاهر أي أن الماضي يبني على الفتح الظاهر اذا لم يتصل به الخ أي مدة عدم اتصال ما ذكر به والا أن اتصل به ما ذكر بني على فتح مقدر (قوله فانه مبني على السكون) سواء كان ذلك السكون لفظا كاضرب او تقديرا كاضرب الرجل فانه مبني على سكون مقدر منع منه اشتغال المحل بالكسرة التي اجتلبت للتخلص من السكونين ثم محل بناء فعل الامر على السكون اذا لم تباشره نون التوكيد فان باشرته بني على الفتح نحو اضربن واضربن (قوله والثاني كاغز واخش وارم) محل بناء ما ذكر على الحذف اذا لم تتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد فان اتصلت به نون النسوة بني على السكون نحو اغزون واخشين وارمين وان باشرته نون التوكيد بني على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين وبقي ههنا مسألة دقيقة ينبغي التنبيه عليها وهو أنه قد يدخل بعض الافعال من فعل الامر الاعلال حتى يبقى

واستخرج اذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك او واو جماعة ومبني على السكون أو نائبه (فالاول كاضرب) فانه مبني على السكون (والثاني كاغز واخش وارم وقولا وقولوا وقولي) فانه مبني على نائب السكون وهو الحذف والمحذوف من اغز الواو والضمة قبلها دليل عليها ومن اخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن ارم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن قولا وقولوا وقولي النون

على حرف واحد وذلك كفعل الامر من وأى بمعنى وعد وأصل وأى وأى كضرب
تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ومضارعه يئى وأصله يوءى
كيضرب حذفت الواو لوقوعها ساكنة بين عدوتيها الفتحة والكسرة
وحذفت الضمة التى على الياء للثقل فصار يئى وفعل الامر منه إه بها
السكت وأصله اوأى كارمى فحذفت الياء لان الامر يبنى على حذف حرف العلة
وحذفت الواو حملا لحذفها هنا على حذفها فى المضارع فصار إإ حذفت همزة
الوصل استغناء عنها فصار إه والحقت به هاء السكت لاجل الوقف وأما فى الوصل
فتحذف الهاء لفظا لا خطا وعلى ذلك يتخرج جواب اللغز المشهور وهو

ان هند المليحة الحسناء * وأى من اضمرت لخل وفاء

فان ظاهره أن ان حرف توكيد ونصب فيقال حينئذ كيف رفعت ان الاسم وهو هند
وأى موجب لحذف التنوين فيها وجوابه أن الهمزة فعل أمر والنون للتوكيد
والاصل إو إين حذفت النون لان الامر من الافعال الخمسة يبنى على حذف النون
فصار اواى ثم حذفت الواو من فعل الامر حملا على المضارع فصار إإى فحذفت الهمزة
الاولى استغناء عنها فصار اى ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فحذفت الياء لالتقاء
الساكنين فصار انّ وهند منادى مبنى على الضم فى محل نصب أى يا هند فحرف
النداء محذوف والمليحة نعت لها بحسب اللفظ والحسناء نعت لها بحسب المحل لان
المنادى فى محل نصب أو مفعول بفعل محذوف تقديره امدح الحسناء أو صفة
لموصوف محذوف أى عدى يا هند الخلة أو الحالة الحسناء ووأى مفعول مطلق
لقوله ان أى عدى وعدو من اسم موصول مضاف لوأى وجملة اضمرت من الفعل
وفاعله صلة من ولخل جار ومجرور متعلق بقوله اضمرت ووفاء مفعول اضمرت ثم
اذا وقع قبل هذا الفعل وهو إه ساكن من كلمة جاز نقل حركة الهمزة لذلك
الساكن على قياس تحقيق الهمزة فتحذف حينئذ الهمزة تقول قل بالخير يا زيد أى
عد بالخير وهند قالت بالخير يا عمرو بتحريك لام قل وتاء قالت بالكسر فلم يبق من
فعل الامر غير الكسرة المنقولة للام قل وتاء قالت وألغز فيه بعضهم بقوله

فى أى لفظ يا نحاة المله * حركة قامت مقام الجمله

وقد الغزت فيما اذا نقلت حركة الهمزة للتاء فى نحو قالت زيد بقولى

نحاة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز أجزاء الكلام

وأما عدم ظهورها فى نحو قول كعب بن زهير رضى الله عنه

أرجو وآمل أن تدنو مودتها * وما إخال لدينا منك تنويل

وقول الشاعر

ما أقدر الله أن يدنى على شحط * من داره الحزن ممن داره صول

فقيل ضرورة وقال بعضهم هو اختيار وخرج عليه قراءة بعضهم أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح بسكون الواو (قوله اذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك) تقييد لقوله مبنى على الفتح فخرج بالضمير الاسم الظاهر نحو ضرب زيد وبالرفع ضمير النصب نحو ضربك وضربه وبالمتحرك الساكن نحو ضربا فانه فى هذه الامثلة يبنى على الفتح الظاهر وما ذكرناه من أن الفتحة فى ضربا فتحة بناء هو الصحيح لانه حيث حصلت بها المناسبة استغنى عن جعلها لمجرد المناسبة وبعضهم جعلها لمجرد المناسبة فتكون حركة البناء مقدرة وانما سكن آخره مع ضمير الرفع المتحرك لكراهة توالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة فى نحو ضربت وحمل عليه نحو اكرمت واستخرجت فالفعل مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره هذا السكون العارض وانما ضم مع الواو فى نحو ضربوا طلبا للمشاكلة فهذه الضمة ضمة مناسبة فهو مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة هذا هو الراجح وذهب بعضهم الى انه ان اتصل به ضمير الرفع المتحرك بنى على السكون وان اتصل به واو الجماعة بنى على الضم وهو ظاهر كلام الشارح فان اردت تخريج كلامه على الطريقة الاولى الراجحة قيدت الفتح فى قوله مبنى على الفتح بالظاهر أى أن الماضى يبنى على الفتح الظاهر اذا لم يتصل به الخ أى مدة عدم اتصال ما ذكر به والا أن اتصل به ما ذكر بنى على فتح مقدر (قوله فانه مبنى على السكون) سواء كان ذلك السكون لفظيا كاضرب أو تقديريا كاضرب الرجل فانه مبنى على سكون مقدر منع منه اشتغال المحل بالكسرة التى اجتلبت للتخلص من السكونين ثم محل بناء فعل الامر على السكون اذا لم تباشره نون التوكيد فان باشرته بنى على الفتح نحو اضربن واضربن (قوله والثانى كاغزو واخش وارم) محل بناء ما ذكر على الحذف اذا لم تتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد فان اتصلت به نون النسوة بنى على السكون نحو اغزون واخشين وارمين وان باشرته نون التوكيد بنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين وبقى ههنا مسألة دقيقة ينبغى التنبيه عليها وهو أنه قد يدخل بعض الافعال من فعل الامر الاعلال حتى يبقى

واستخرج اذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك اذا وواو الجماعة ومبنى على السكون أو نائبه (فالاول كاضرب) فانه مبنى على السكون (والثانى كاغز واخش وارم وقولوا وقولى) فانه مبنى على نائب السكون وهو الحذف والمحذوف من اغز الواو والضمة قبلها دليل عليها ومن اخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن ارم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن قولوا وقولى النون

على حرف واحد وذلك كفعل الامر من وأى بمعنى وعد وأصل وأى كضرب تحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت الفا ومضارعه يئى واصله يوءى كيضرب حذفت الواو لوقوعها ساكنة بين عدوتيها الفتحة والكسرة وحذفت الضمة التى على الياء للثقل فصار يئى وفعل الامر منه إه بهاء السكت وأصله اوأى كارمى فحذفت الياء لان الامر يبنى على حذف حرف العلة وحذفت الواو وجلا لحذفها هنا على حذفها فى المضارع فصار إإ حذفت همزة الوصل استغناء عنها فصار إه والحقت به هاء السكت لاجل الوقف وأما فى الوصل فتحذف الهاء لفظا لاخطا وعلى ذلك يتخرج جواب اللغز المشهور وهو

ان هند المليحة الحسناء * وأى من اضمرت لخل وفاء

فان ظاهره أن ان حرف توكيد ونصب فيقال حينئذ كيف رفعت ان الاسم وهو هند وأى موجب لحذف التنوين فيها وجوابه أن الهمزة فعل أمر والنون للتوكيد والاصل إو إين حذفت النون لان الامر من الافعال الخمسة يبنى على حذف النون فصار اوأى ثم حذفت الواو من فعل الامر حملا على المضارع فصار إإى فحذفت الهمزة الاولى استغناء عنها فصار اى ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار انّ وهند منادى مبنى على الضم فى محل نصب أى يا هند فحرف النداء محذوف والمليحة نعت لها بحسب اللفظ والحسناء نعت لها بحسب المحل لان المنادى فى محل نصب أو مفعول بفعل محذوف تقديره امدح الحسناء أو صفة لموصوف محذوف أى عدى يا هند الخلة أو الحالة الحسناء ووأى مفعول مطلق لقوله انّ أى عدى وعد ومن اسم موصول مضاف لوأى وجملة اضمرت من الفعل وفاعله صلة من ولخل جار ومجرور متعلق بقوله اضمرت ووفاء مفعول اضمرت ثم اذا وقع قبل هذا الفعل وهو إه ساكن من كلمة جاز نقل حركة الهمزة لذلك الساكن على قياس تحقيق الهمزة فتحذف حينئذ الهمزة تقول قل بالخير يا زيد أى عد بالخير وهند قالت بالخير يا عمرو بتحريك لام قل وتاء قالت بالكسر فلم يبق من فعل الامر غير الكسرة المنقولة للام قل وتاء قالت وألغز فيه بعضهم بقوله

فى أى لفظ يا نحاة الملة * حركة قامت مقام الجملة

وقد ألغزت فيما اذا نقلت حركة الهمزة للتاء فى نحو قالت زيد بقولى

نحاة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز أجزاء الكلام

به التصريك قام مقام فعل * به استتر الضمير على الدوام

وحل اللغز أن الحركة التي تحت التاء قائمة مقام فعل الامر وفاعله المستتر فيه فهي فعل واسم التاء نفسها حرف لانها تاء التأنيث فحينئذ تصير كما حازت اجزاء الكلام التي هي الاسم والفعل والحرف وقوله به استتر الضمير صفة لفعل فان فعل الامر ضميره مستتر دائما لا يظهر أبدا (قوله والحروف كلها مبنية) ان جعلت أل في الحروف للاستغراق فكل تأكيد وان جعلت للجنس فهي تأسيس أي ان كل حرف من الحروف مبني لان الاصل فيها البناء فلا يسأل عن علة بنائها ثم ما بني منها على خلاف السكون يعلل كما سيذكره المصنف فان قلت قد اعرب بعض الحروف كما في قول الشاعر

ألام على لو ولو كنت عالما * بأذناب لو لم تفتني اوائله

فقد جرت لو بعلى وهي حرف فالجواب أن لو هنا اريد لفظها وقد تقرر أن الكلمة متى اريد لفظها صارت اسما سواء كانت حرفا او فعلا فالكلمات كلها متساوية في ارادة لفظها وانما يتفرق بعضها عن بعض باستعمالها في معانيها وأمثال هذا كثيرة كقولهم من حرف جر وضرب فعل ماض وقد حرف ونحو ذلك (قوله لانها لا يتوارد عليها الخ) الضمير في انها يعود للحروف ويتوارد أي يتداول وما في قوله ما تفتقر الخ واقعة على معان وقوله في دلالتها أي الحروف عليها أي على تلك المعاني وهذه النسخة واضحة وأكثر النسخ لانها لا يتداول عليها ما يفتقر في دلالته فيحتاج لتكلف في تصحيح هذه العبارة بان يجعل الضمير في دلالته راجعا لما باعتبار لفظها وهو من قبيل الحذف والايصال اى دلالتها عليه فحذف الضمير الاول واتصل الثاني بدلالة بعد حذف الجار والمعنى أن علة اعراب الاسم هو توارد معان عليه يحتاج في تمييز بعضها عن بعض الى الاعراب فالفاعلية مثلا انما امتازت عن المفعولية بالرفع والمفعولية امتازت عنها بالنصب ونحو ذلك ومعلوم أن هذه معان تركيبية يدل عليها مجموع المركب واما الحروف فهي وان دلت على معان متعددة كمن فانها تكون للابتداء والتبعيض وغير ذلك لكن هذه المعاني المدلولة للحروف تسمى معاني افرادية والمعاني الافرادية لا تفتقر للاعراب فلو اعربت الحروف لكان اعرابها ضائعا والحاصل أن الحرف غني عن الاعراب لان له في كل تركيب معنى لا يلتبس بغيره حتى يحتاج لأن يميز بالاعراب بخلاف الاسم فان المعاني الواردة

(والحروف كلها مبنية) لانها لا يتوارد عليها ما تفتقر في دلالتها عليها الى اعراب

عليه انما تتميز عن بعضها بالاعراب لكونها تستفاد من التركيب (قوله بالنسبة الى البناء) وأما بالنسبة الى غير ذلك فلها تقسيمات أخر كتقسيمها الى مختص ومشترك والى ما يعمل وما لا يعمل وما يعمل الجر وما يعمل النصب الى غير ذلك من التقاسيم التي لا تخصنا هنا (قوله وهو الاصل) أي في كل مبني لا لانه الاصل في خصوص الحرف كما قد يتوهم (قوله نحو ليت) بنيت على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت نفس الفتحة للخفة (قوله من الحروف الناسخة) حال من ليت لانه قد أريد بها لفظها فتكون اسما معرفة والجار والمجرور بعد المعارف يعرب حالا كما هو القاعدة ومعنى كونها ناسخة انها مزيلة لرفع المبتدا من النسخ وهو الازالة لان الحروف الناسخة وهي ان وأخواتها التي منها ليت تنصب المبتدا أو ترفع الخبر نحو ليت الحبيب حاضر (قوله نحو جير) بنيت على حركة لئلا يلتقي ساكنان لو بنيت على السكون وكانت كسرة لما قاله المصنف (قوله من الحروف الجوابية) يقال فيه ما قيل في قوله من الحروف الناسخة والجوابية نسبة للجواب ضد السؤال نسبت اليه لانه يجاب بها السؤال كما يجاب بنعم فاذا قال القائل هل زيد عندك فالجواب بنعم او جير وقد تفتح الراء قال في المغني جير بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس وبالفتح كأين وكيف حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقا وفي الجنى الداني جير بكسر الراء وفتحها والكسر اشهر (قوله لشبهها بالغايات) علة لكون البناء على خصوص الضمة وأما علة كون البناء على حركة فالتخلص من التقاء الساكنين ووجه شبهها بالغايات أن كلا من منذ والغايات مفتقر في أداء معناه الى غيره فالغايات مفتقرة للمضاف اليه ومنذ مفتقرة للمجرور والعامل لكن هذا التعليل وان صح ليس خاصا بمنذ بل هو عام في جميع حروف الجر فانها كلها مفتقرة الى المجرور والعامل فالاحسن أن يقال ان حركة الذال حركة اتباع للميم والساكن حاجز غير حصين فلا يمنع من الاتباع قال في الغرة ليس في الحروف ما هو مبني على الضم غير منذ (قوله من الحروف الجارة) يجر بها اسم الزمان لكن تارة يكون ماضيا نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة فتكون منذ حينئذ بمعنى من وتارة يكون حاضرا نحو ما رأيته منذ يومنا فتكون بمعنى في ومذهب الجمهور أن مذ محذوفة النون وأصلها منذ فليستا كلمتين أصليتين مستقلتين فان كانت اسما ورفع بعدها اسم زمان فان كان ماضيا نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة فهي بمعنى أول المدة وان كان الزمان حاضرا نحو ما رأيته منذ شهرنا فهي بمعنى جميع المدة (قوله فانها اسم)

(وهي) بالنسبة الى البناء (أربعة اقسام) قسم (مبني على السكون وهو الاصل) (نحو لم) من الحروف الجازمة (و) قسم (مبني على الفتح) (نحو ليت) من الحروف الناسخة (و) قسم (مبني على الكسر) على أصل التقاء الساكنين (نحو جير) بفتح الجيم وسكون الياء التحتية من الحروف الجوابية (و) قسم (مبني على الضم) لشبهها بالغايات (نحو منذ) من الحروف الجارة بخلاف الرافعة فانها

أى مبتدأ أو خبر تقول ما لقيته منذ يومان فإن جعلتها مبتدأ فالتقدير أمد عدم اللقاء يومان وإن جعلتها خبرا فالتقدير بيني وبين لقائه يومان واستدل فارقع اليها في قول المصنف ارافعة ينبغى أن يراد بها الواقعة مبتدأ لانها تكون رافعة للخبر حينئذ أما منذ الواقعة خبرا فليست رافعة وإن كانت احتمالا لان الخبر مرفوع بالمبتدا لا رافع له اللهم الا على القول بأن كلا منهما رافع لصاحبه لكنه ضعيف فلا يخرج كلام المصنف عليه بل يخرج على الراجح من أن المبتدأ رافع للخبر وحينئذ يراد بمنذ في كلامه منذ الواقعة مبتدأ لانه قد قيدها بكونها رافعة وقيل ان منذ ليست رافعة لشئ فليست مبتدأ ولا خبرا بل هى ظرف مضاف للجملة بعدها ويومان فاعل بفعل محذوف أى انتفى اللقى منذ مضى يومان ورد هذا القول بأن فيه حذف الفعل بدون احتياج اليه وبقى فيها من الاوجه غير ما ذكر (قوله والبناء على القول بأنه معنوى) البناء مبتدأ وقوله لزوم خبر والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من البناء ومجىء الحال منها من المبتدأ لانه فى الاصل مضاف اليه أى وتفسير البناء حالة كونه جاريا على القول بأنه معنوى ومعنوى نسبته لمعنى من قبيل نسبة الجزئى للكلى لان المعنى امر كلى يشمل البناء وغيره وانما قدم البناء على الاعراب لقلة الكلام على انواعه (قوله لزوم آخر الكلمة) بمعنى أن آخر الكلمة لا يختلف بسبب دخول العامل فشمل ما لم يختلف أصلا كلزوم كم للسكون وهؤلاء للكسر أو يختلف الآخر لا بسبب دخول العامل بل واختلاف حيث بسبب اللغات التى وخرج نحو الفتى فان اختلاف آخره باختلاف العوامل مقدر فيه ومتغير تقديرا وقوله حالة واحدة مفعول للمصدر الذى هو لزوم المضاف لفاعله وهو آخر الكلمة وقوله لغير عامل جار ومجرور حال من اللزوم قيل وكان الاولى حذفه لان اثر العامل يعرض ويزول وليس لنا كلمة تلزم حالة واحدة لعامل وقد يجاب بأن هذا القيد ذكر لتحقيق الماهية كما هو الاصل فى القيود (قوله ولزوم هؤلاء) انما بنيت هؤلاء وبقية اسماء الاشارة لكونها اشبهت الحرف شبها تضمنيا لانها تضمنت معنى وهو الاشارة وحق ذلك المعنى أن يؤدى بالحرف لكنهم لم يضعوا له حرفا يدل عليه (قوله وعلى القول بأنه لفظى) عطف على على القول بأنه معنوى أى والبناء على القول بأنه لفظى ما جىء به الخ فما جىء خبر عن البناء والجار والمجرور حال منه على نحو ما تقدم لك وجىء فعل ماض مبنى للمجهول وبه نائب الفاعل أى جاء به الواضع أو وجد فى آخر الكلمة المبنية والاحسن

(والبناء) على القول بأنه معنوى (لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل) كلزوم كم السكون ولزوم أين للفتح ولزوم هؤلاء للكسر ولزوم حيث للضم و على القول بأنه لفظى ما جىء به

من هذه العبارة أن يقال بالزمته الكلمة من شبه الاعراب لان التعبير بما جيء به يوهم أن البناء امر طارئ على الكلمة وليس كذلك بل هو ملازم لها دائما (قوله لا لبيان مقتضى العامل) وأما ما جيء به لبيان مقتضى العامل فانه اعراب وقوله من شبه الاعراب بيان لما جيء به وشبه بفتح الشين والباء او بكسر فسكون بمعنى المشابهة وبيانه أن الحركة في أمس مثلا وهي الكسرة تشابه الحركة في بزيد وانما الفارق بينهما أن حركة بزيد جيء بها لمقتضى العامل فهي حركة اعراب وحركة أمس ليست كذلك لكن بينهما مشابهة في الصورة فان حركة البناء صورتها ولفظها كحركة الاعراب والمقتضى بفتح الضاد المطلوب أي اثر اقتضاه العامل وطلبه من رفع أونصب أوجر أوجزم وكأنه قال البناء ما يشبه الاعراب في كونه حركة أوحرفا أوسكونا أوحذفا وفي كونه في آخر الكلمة (قوله وليس حكاية) اسم ليس ضمير مستتر يعود على ما جيء به أي وليس ذلك الاثر الذي جيء به حكاية ولا نقلا الخ فان هذه الحركات الاربعة لا تسمى اعرابا ولا بناء وزيد على ما ذكره المصنف أن لا تكون تلك الحركة للمناسبة أو يكون السكون للوقف او للتخفيف فتخرج الضمة في ضربوا فانها للمناسبة والفعل مبني على فتح مقدر كما تقدم ونحو جاء زيد بالسكون فانه مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها السكون العارض لاجل الوقف ونحو ضربت بسكون الباء للتخفيف فان حركة البناء مقدرة فجميع ما ذكر لا يسمى اعرابا ولا بناء (قوله من زيدا) من اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وزيدا خبر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ومثله من زيد بالجر جوابا لمن قال مررت بزيد وبالرفع أيضا جوابا لمن قال جاء زيد ووجهه في الاخير أن الضمة الموجودة ليست هي ضمة العامل الذي هو المبتدأ بل الضمة الموجودة قبل الحكاية التي العامل فيها جاء وحينئذ فتقدر ضمة الرفع حالة جعله خبرا فثبت لك أن الحركات الثلاث تقدر في المحكي (قوله بكسر الدال) فالحمد مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع فالكسرة التي على الدال ليست كسرة اعراب لكون العامل لا يقتضيها لان العامل لا يقتضي غير الضم وقد قدرناه ولا حركة بناء لان الاسم معرب وكذا يقال في البقية (قوله وأنواع البناء) المراد بالانواع هنا الاقسام لا الانواع بالمعنى الذي اصطلح عليه المناطقة وهذه انواع للبناء مطلقا سواء كان لفظيا أو معنويا فعلى انه

لا لبيان مقتضى العامل وليس من شبه الاعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا ولا تخلصا من ساكنين فالحكاية نحو من زيدا بالنصب جوابا لمن قال رأيت زيدا والنقل نحو قد افلح بضم النون نقلا من الهمزة والاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر اللام والتخلص من التقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا (وأنواع البناء أربعة

لفظى يكون البناء نفس الضمة وماناب عنها كالالف فى يازيدان والواو فى يازيدون
وعلى انه معنوى هو لزوم مخصوص علامته الضمة وماناب عنها وقس الباقى وكذا
القول فى انواع الاعراب (قوله ضم) أى نوع من اللزوم الذى وصفت الكلمة المبنية
به يدل عليه بالضم فتكون هذه الاقسام ليست نفس البناء بل دالة عليه بناء على انه
معنوى اويبقى الكلام على ظاهره بناء على ان البناء لفظى وكذا يقال فى البقية
قال الرضى واذا أطلق الضم والفتح والكسر فى عبارات البصرية فهى لا تقع الا على
حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث اولا كضمة قاف قل ومع القرينة تطلق
على حركات الاعراب أيضا كقول المصنف يعنى ابن الحاجب بالضمة رفعا والكوفيون
يطلقون أحد النوعين على الآخر مطلقا (قوله ولثقلهما) أى الضم والكسر لم يدخلا
فيه أى فى الفعل ويؤخذ منه أن الضمة فى ضربوا ليست ضمة بناء بل للمناسبة وأن الفعل
مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وقد تقدم
مافيه (قوله نحو كم وأين) كل منهما اسم استفهام (قوله نحو قم وبان) الاول فعل
امر مبنى على السكون والثانى فعل ماض مبنى على الفتح (قوله نحو لم وان) بتشديد
النون لان الاول مثال للمبنى على السكون والثانى مثال للمبنى على الفتح (قوله
والاعراب على القول بأنه لفظى الخ) فى اعرابه ماسبق فى قوله والبناء الخ ولفظى
نسبة للفظ بالمعنى المصدرى أى التلفظ من نسبة المتعلق بفتح اللام وهو الاعراب
الى المتعلق بكسرها وهو اللفظ بمعنى التلفظ فان أبقينا اللفظ على معناه الاسمى اعنى
الصوت المشتمل على الحروف كانت النسبة من قبيل نسبة الخاص وهو الاعراب
الى العام وهو اللفظ مطلقا اعم من أن يكون تلك الحركات اوغيرها والقول بأن
الاعراب لفظى هو مذهب الجمهور وهو القول المنصور لان الاعراب انما جئ به لتمييز
المعانى والتمييز انما يكون بما يتلفظ به لا بالمعنى فلذلك قدمه المصنف أوقدمه لطول
الكلام على تعريفه باعتبار أنه معنوى ثم ماذكر معناه الاصطلاحى واما معناه
لغة فهو مصدر اعرب الشئ اذا غيره أو حسنه أو أبانه الى غير ذلك من المعانى واعلم
أن الاعراب منه محلى وهو الذى يقع فى الجمل والمبنيات وتعريف المصنف لا يشمله
وقد يقال أن قوله ولو تقديرا أراد به ماليس لفظيا فيشمل الاعراب المحلى أيضا
(قوله ماجئ به) أى أتى به المتكلم واللام فى قوله لبيان للتعليل متعلق بجئ وقوله
من حركة الى آخره متعلق بجئ أيضا وهو بيان لما والمعنى أن الاعراب نفس الحركة

ضم وكسر) وهما ثقيلان
ولثقلهما وثقل الفعل
لم يدخلافيه ودخلا الاسم
والحرف (وفتح وسكون)
وهما خفيفان ولخفتهما
دخلا الكلم الثلاث الاسم
والفعل والحرف (فالسكون
والفتح يشترك فيهما الاسم)
نحو كم واين (والفعل) نحو
قم وبان (والحرف) نحو
لم وان (والكسر والضم
يختص بهما الاسم والحرف
ولا يدخلان الفعل) مثال
دخول الكسر فى الاسم
والحرف امس وجير ومثال
دخول الضم فى الاسم والحرف
منذ فى لغة من رفع بها
أو جر فالرافعة اسم والجارة
حرف (والاعراب) على
القول بأنه لفظى ماجئ به
لبيان مقتضى العامل من
حركة اوحرف أوسكون
أوحذف

وهي الضمة والفتحة والكسرة أوماناب عنها من حركة أخرى أوحرف وهو الواو والالف والياء والنون التي أتى بها العامل أوالسكون وماناب عنه وهو الحذف هذا وقد اعترض أبو حيان على قول أكثر النحاة أوسكون أوحذف بأنه يكفي أن يقال أوحذف لان الحذف على قسمين حذف حركة نحو يضرب اذا دخلت الجازم قلت لم يضرب فتحذف الحركة وحذف حرف نحو لم يذهبا أصله يذهبان فالحذف يشمل حذف الحركة وحذف الحرف فلا تجعل ما كان قسما من الشئ قسيما له (قوله تغيير آخر الاسم) اطلق التغيير وأريد أثره الذي هو التغير وذلك لان القائم بالكلمة انما هو التغير وأما التغيير فهو وصف قائم بالمتكلم فلو أبقى التغيير على معناه الاصلي لم يصح تعريف الاعراب به لانه يلزم عليه وصف الشئ بصفة غيره لان الاعراب وصف الكلمة كالتغير وأما التغيير فهو وصف قائم بالمتكلم ثم التغيير اما في وصف آخر الاسم أو في ذاته كما تقدم قال الرضي ولا يقال ان التعريف غير جامع لان التغيير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذ الآخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما أن التنوين لعروضه لم يخرج ماقبله عن أن يكون آخر الحروف فكذا النونان (قوله المتمكن) أي المعرب فخرج الاسم غير المتمكن وهو الذي شابه الحرف فانه مبني نحو هذا والذي (قوله والفعل) بالجر عطفا على الاسم أي وتغيير آخر الفعل المضارع الخالي من النونين وأما اذا باشرته احدى النونين فانه يكون مبنيا وعن أبي طلحة انه مع نون الاناث معرب بحركات مقدرة منع من ظهورها سكون النون وقال بعضهم باعرابه أيضا وان باشرته نون التوكيد (قوله لفظا أوتقديرا) حال من تغيير أي حالة كون ذلك التغيير ملفوظا به أومقدرا والمراد اللافظ بداله أوتقديره لان التغيير بمعنى التغير كما قلنا لا يلفظ به ولا يقدر بل الملفوظ به والمقدر داله وقوله بعامل الباء فيه للسببية متعلقة بتغيير وقد تقدم تفسير العامل (قوله وأنواع الاعراب اربعة) اعترض ذلك أبو حيان بأن ثلاثة منها ثبوتيات وواحد عدمي لانه عدم تلك الثبوتيات ومايكون عدميا لا يشترك في النوعية مع الوجودي فاذا ليست أنواع الاعراب أربعة وقد ذهب الى ذلك أكثر الكوفيين وتابعهم على ذلك المازني روي عنه انه قال الجزم ليس باعراب انما هو عدم الاعراب (قوله رفع) على القول بان الاعراب لفظي هو الضمة وماناب عنها أما على أنه معنوي فهو تغيير مخصوص علامته الضمة وماناب عنها وقس الباقي (قوله على

وعلى القول بأنه معنوي (تغيير آخر الاسم) المتمكن (والفعل المضارع) الخالي من النونين (لفظا أوتقديرا بعامل ملفوظ به اومقدر) مثال تغيير الاسم لفظا أوتقديرا بعامل ملفوظ به جاء زيد والفتى ورأيت زيدا والفتى ومررت بزيد والفتى ومثال تغيير الفعل لفظا أوتقديرا بعامل ملفوظ به لن يضرب ولم يضرب وان يخشى ولم يخش ومثال تغيير الاسم لفظا اوتقديرا بعامل مقدر زيد والفتى في جواب من قال من قام وفي جواب من قال من رأيت زيدا والفتى في الاول مرفوعان بفعل محذوف تقديره قام زيد والفتى وفي الثاني منصوبان بفعل محذوف تقديره رأيت زيدا والفتى ومثال تغيير الفعل لفظا أوتقديرا بعامل مقدر حتى يقوم ويسعى زيد فيقوم ويسعى منصوبان بعامل مقدر وهو أن المصدرية (وانواع الاعراب اربعة رفع ونصب وخفض وجزم فالرفع والنصب يشتركان في الاسماء والافعال والخفض يختص بالاسماء والجزم يختص بالافعال) مثال دخول الرفع والنصب والخفض في الاسماء ما أحسن زيد برفع زيد على النفي

وبنصبه على التعجب وبخفضه على الاستفهام والنون في الاولين مفتوحة وفي الثالث مرفوعة ومثال دخول الرفع والنصب والجزم في الافعال نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن برفع تشرب على الاستئناف وبنصبه على المصاحبة في النهي وبجزمه على النهي عن الشرب أيضا و(مثال دخول الرفع في الاسماء والافعال زيد يقوم) على الابتداء والخبر (فزيد الاسم مرفوع بالابتداء) وعلامة رفعه الضمة (ويقوم) خبره وهو (فعل مضارع مرفوع بالتجرد) من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة (ومثال دخول النصب في الاسماء والافعال ان زيدا لن يضرب فزيدا اسم منصوب بان) على انه اسمها وعلامة نصبه الفتحة (ويضرب فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة (ومثال اختصاص الاسم بالخفض نحو بزيد مررت فزيدا اسم مخفوض بالباء) وعلامة خفضه الكسرة (ومثال اختصاص الفعل بالجزم نحو لم يقم فيقم فعل مضارع مجزوم بلم) وعلامة جزمه السكون وانما اختص الاسم بالخفض والفعل بالجزم للتعادل بينهما فان الاسم خفيف والفعل ثقيل والسكون أخف من التحريك فاعطى الخفيف الثقيل والثقيل الخفيف لتعادل خفة الاسم ثقل التحريك ويعادل ثقل الفعل خفة السكون وانما قلنا الاسم خفيف والفعل ثقيل لان مدلول الاسم بسيط ومدلول الفعل مركب من الحدث والزمان والمركب ثقيل والبسيط خفيف

مستغن

النفي) اى تجعل ما نافية وأحسن فعل ماض وزيد فاعل اى لم يوجد من زيد احسان (قوله وبنصبه على التعجب) فالتعجبية مبتدأ وأحسن فعل ماض وفاعله ضمير مستتر وجوبا يعود على ما وزيدا منصوب على التعجب والتعجب انفعال النفس عند رؤية شئ خفي سببه وخرج عن أمثاله باعتبار انه يقل وجوده في العادة (قوله على الاستفهام) اى تجعل ما استفهامية مبتدأ وأحسن بالرفع اسم تفضيل خبر وزيد بالجر مضاف اليه والمعنى اى شئ في زيد حسن (قوله برفع تشرب على الاستئناف) أي تجعل الواو للاستئناف وتشرب مرفوع بالضمة الظاهرة وعلى هذا يكون النهي متوجها على اكل السمك (قوله وبنصبه على المصاحبة) فالواو واو المعية وتشرب منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية وعلى هذا يكون النهي عن أكل السمك مصاحبا لشرب اللبن فالمنهى عنه مجرد المصاحبة بينهما (قوله على النهي) فتكون الواو عاطفة وتشرب بالجزم معطوف على تأكل وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين كما حرك تأكل أيضا لذلك (قوله فزيدا اسم منصوب) الفاء للحكاية وزيدا مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية واسم خبره وكذا يقال فيما اشبهه (قوله اختصاص الاسم بالخفض) الباء داخلة على المقصور يعني أن الخفض مقصور على الاسم لا يتجاوزه الى الفعل وأما الاسم فليس مقصورا على الخفض بل يتعداه الى الضم والفتح (قوله من الحدث والزمان) اورد عليه أن بعض الاسماء أيضا مدلوله مركب كاسم الفاعل فانه يدل على الحدث والزمان واجيب بأن الكلام في المدلول الوضعي ودلالة اسم الفاعل على الزمان التزامية وليست وضعية وقولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال لا يدل على انه موضوع للزمن بل معناه انه لما اعتبر في مفهومه الحدث وهو لا بد له من زمن يقع فيه اعتبر أن ذلك الحدث انما يكون في زمان الحال وبقي أن اسم الفاعل من حيث الوضع مدلوله مركب من ذات وحدث لان الواضع اعتبر في مفهومه تقييد الذات بالحدث فمعنى ضارب ذات اتصفت بالضرب ولا مخلص عن هذا السؤال على كلام الشارح نعم يتخلص عنه بما قاله المحققون ان مدلول الفعل مركب من الحدث والزمان والنسبة وحينئذ فتكون اجزاء الفعل ثلاثة واجزاء اسم الفاعل اثنان وما كانت أجزاؤه أكثر فهو أثقل وبعضهم علل ثقل الفعل بكثرة لوازمه فيسئل عن فاعله ومفعوله ومكانه وزمانه والباعث عليه فيقال من ضرب ولمن ضرب ومتى ضرب ولم ضرب وكيف ضرب والاسم

مستغنٍ عن هذه الاسئلة اذ المراد منه الدلالة على المسمى فقط (قوله وهذه الانواع الاربعة علامات) الجار والمجرور خبر مقدم والانواع بدل من هذه والاربعة صفة له وعلامات مبتدأ مؤخر وقوله اعنى أى اقصد وانما عبر بالهمزة لانه يحكى عن نفسه لان المتن له فلذلك لم يقل يعنى والعلامات جمع علامة وهى لغة الامارة وعرفا عبارة عن الحركات الثلاث والسكون وماناب عنها من الحروف والحذف (قوله تعرف بها الانواع الاربعة وتتميز بها عن أنواع البناء) أى تعرف أنواع الاعراب الاربعة المتقدمة بهذه العلامات الاصول والعلامات الفروع وتتميز هذه الانواع بهذه العلامات عن أنواع البناء والتمييز ليس الا باختلاف التعبير فيقال فى الاعراب رفع ونصب وجر وجزم وفى البناء ضم وفتح وكسر وسكون فالاربعة الاول علامات الاعراب والاربعة الثانية علامات البناء مع كون المسمى بالجميع شيأ واحدا وهو الحركات المخصوصة وهناك فرق آخر وهو أن حركة البناء لازمة وحركة الاعراب طارئة بدخول العامل وهذا الفرق اعتبارى لا حقيقى فان قلت حيث كانت ألقاب الاعراب هى الرفع والنصب الخ كان القياس أن يقال عند الكلام على الاعراب على مذهب البصريين المفرقين بينها وبين القاب البناء بدل ضمة رفعه وبدل فتحة نصبه الخ والجواب أن هذا الاطلاق على سبيل المسامحة والتوسع لما ان الحركة المسماة بذلك شئ واحد كما علمت أما الكوفيون فلا يفرقون بين حركات البناء والاعراب وعليه فلا تسمح فى الاستعمال (قوله وعلامة رفعه الضمة) هذا جرى على القول بأن الاعراب معنوى أما على انه لفظى فيقال ورفعه الضمة فان الضمة نفس الاعراب ولما كانت العبارة الاولى مألوفة تداولتها الالسن على كلا القولين (قوله ولها مواضع) أى لتلك العلامات الاربع الاصول مواضع أى كلمات تختص تلك العلامات بها وتدخل عليها وشرع فى تفصيلها بقوله فأما الضمة الخ (قوله الاسم المفرد) المراد به هنا ماليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الاسماء الستة فان هذه المذكورات اعرابها بالحروف كما سيأتى (قوله جاء زيد والفتى) أى والقاضى وهذا فالقاضى مرفوع بضمة مقدرة للثقل وهذا مبنى على السكون فى محل رفع (قوله مقدرة فى الفتى) وأما نحو جاء فتى فانه مرفوع بضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ومثله جاء قاض فانه مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من

(وهذه الانواع الاربعة) اعنى انواع الاعراب (علامات اصول وعلامات فروع تعرف بها) الانواع الاربعة وتتميز بها عن انواع البناء (فالعلامات الاصول أربع) على عدد انواع الاعراب الاربعة كل علامة منها تختص بنوع (الاولى (الضمة) وهى علامة (للرفع نحو جاء زيد) فزيد فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة (و) الثانية (الفتحة) وهى علامة (للنصب نحو رأيت زيدا) فزيدا مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة (و) الثالثة (الكسرة) وهى علامة (للخفض نحو مررت بزيد) فزيد مخفوض بالباء وعلامة خفضه الكسرة (و) الرابعة (السكون) وهو علامة (للجزم نحو لم يضرب) فيضرب مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون (ولها مواضع) تقع فيها (فأما الضمة فتكون علامة للرفع فى أربعة مواضع) الاول (فى الاسم المفرد نحو جاء زيد) والفتى فزيد والفتى مرفوعان على الفاعلية وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة فى زيد مقدرة فى الفتى

ظهورها الثقل وقد ألغز بعضهم فى ذلك بقوله ما معرب اعرابه مقدر فى حرف ذهب ومن ذلك قوله تعالى وجنى الجنتين دان فجنى اسم بمعنى الجنى أى المتناول من ثمار الشجر مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر والجنتين مضاف اليه مجرور بالياء لانه مثنى ودان خبر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وأصله دانى فعل به ما فعل بقاضى وقد تقدم (قوله وهو ما تغير فيه بناء واحده) فى العبارة ركة والانصح أن يقول ما تغير فيه الجمع عن المفرد لان الذى يتغير هو الجمع وأما المفرد فهو باق على ما هو عليه لم يدخله تغيير وقد تؤول عبارته بأن المعنى ما تغير فيه بناء واحده عن حالته قبل الجمع فيلاحظ تغير المفرد فى ضمن الجمع وتغير جمع التكسير اما حقيقى او تقديرى فالاول منحصر فى ستة جموع لان التغير اما بالزيادة عن المفرد نحو صنو وصنوان لا كثر من اثنين لان هذه الصيغة تستعمل مثنى وجمعا والفرق بينهما الغاهر بالاعراب فصنوان مثنى يعرب باعراب المثنى فيرفع بالالف وينصب ويجر بالياء مع كسر النون فيهما واما فى حال كونه جمعا فانه يعرب بحركات ظاهرة على النون او بالنقص عن المفرد نحو تخمة وتخم او بتبديل الشكل نحو اسد وأسد او بالزيادة مع تبديل الشكل نحو رجل ورجال او بالنقص وتبديل الشكل كرسول ورسل او بالنقص والزيادة وتبديل الشكل نحو غلام وغلمان والثانى له امثلة منها نحو فلك فانه يستعمل مفردا وجمعا بصيغة واحدة قال الله تعالى فى الفلك المشحون فهذا مفرد بقرينة رجوع الضمير اليه مفردا فى المشحون اذ التقدير هو وقال تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فهذا جمع بدليل عود ضمير الجمع اليه وهو النون فى وجرين فصيغة المفرد والجمع واحدة لكن التغير تقديرى فتجعل الحركة فى ذلك مفردا كحركة قفل وفيه جمعا كحركة بدن ونحو هجان يقال للواحد والجمع من الابل فتقدر حركة الجمع غير حركة المفرد فالكسرة فى هجان مفردا كالكسرة فى كتاب وجمعا كالكسرة فى جراح وقس عليه نظائره (قوله وفى جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين وما وافقه على مفرد ومعنى جمع أى تحققت جمعيته فالمعنى جمع المؤنث السالم مفرد تحققت جمعيته بألف وتاء مزيدتين وبهذا التقدير يندفع ما ورد هنا ولو قيل بدل جمع المؤنث السالم الجمع بالالف والتاء لكان اسهل وأظهر لان مفرد هذا الجمع قد يكون مذكرا كحمام وحمامات وإصطبل وإصطبلات وقد يغير الجمع عن صيغة المفرد كغرفة

(د) الثانى فى (جمع التكسير) وهو ما تغير فيه بناء واحده (نحو جاء الرجال) ولاسارى فالرجال والاسارى مرفوعان على الفاعلية وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة فى الرجال مقدرة فى الاسارى (د) الثالث فى (جمع المؤنث السالم)

وغرفات الاوّل بسكون الراء والثانى بضمها ونحو ذلك وقد يجاب بأنه من باب تغليب الاكثر على الاقل اذ الاكثر فى هذا الجمع أن يكون مفرده مؤنثا والجمع سالما قال فى شرح اللباب جمع المؤنث السالم ما لحق بآخره ألف وتاء سواء كان لمؤنث كمسلمات أو لمذكر كدريهمات وسواء كان لم يغير بناء واحده كما ذكرنا أو غير نحو غرفات وتسميته جمع المؤنث السالم باعتبار الغلبة (قوله اسما كان أوصفة) اسما خبر كان مقدم عليها وقوله أوصفة معطوف عليه واسم كان ضمير مستتر فيه يعود على جمع المؤنث السالم والمعنى أن مفرد جمع المؤنث السالم تارة يكون اسما وتارة يكون صفة ومثل للاوّل بقوله الهندات وللثانى بالمسلمات ثم فصل وفرق بين الاسم والصفة بقوله فان كان علما الخ ولم يستوف أقسام ما يجمع هذا الجمع وحاصله انه ينقاس فى خمسة امور * الاوّل ذو التاء الا شفة وشاة وامة ولم تجمع هذا الجمع استغناء عنه بجمعها جمع تكسير على شفاه وشياه واماء * الثانى علم المؤنث الا حذام ووبار ونحوهما عند من بناها الا ان الجمع ينافى البناء أما على القول باعرابه اعراب ما لا ينصرف فانه يجمع فيقال حذامات ووبارات * الثالث صفة مذكر لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات * الرابع مصغر المذكر الذى لا يعقل لانه ملحق بالصفة اذ مفاده الوصف بالصغر كجمع دريهم على دريهمات * الخامس اسم جنس لمؤنث سواء كان آخره تاء كغرفة وعرفات أو ألفا كبهمى اسم لنبت وعفرى اسم لدويبة لونها اعفر وبشرى وصحرى ومن قبيل اسم الجنس المختوم بالالف وصف المؤنث كحبلى وحبليات وهذه يشترط فيها أن يجمع مذكرها جمع تصحيح فخرج فعلاء أفعل فلا يقال فى حمراء حمراوات وفعلى فعلان كسكرى الخ فلا يقال سكريات وما عدا ذلك مقصور على السماع كسماوات وحمامات واصطبلات وبنات واخوات بخلاف ابيات فليس من هذا الجمع بل هو جمع تكسير لان تاءه اصلية فى مفرده وقد نظم بعض ما اشرت اليه بعضهم بقوله

وقسه فى ذى التا ونحو ذكرى * ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقل

(قوله بلاشرط) اما العلم المؤنث فيجمع مطلقا لحقته تاء كعائشة أو جرد منها كهند وأما العلم المذكر فان كان فيه تاء جمع كطلحة على طلحات (قوله فشرطه أن يكون مذكره الخ) فخرج بهذا نحو حمراء وسكرى فان مذكر الاول احمر وهو لا يجمع على احمرون ومذكر الثانى سكران وهو لا يجمع على سكرانون وقد اشرنا لهذا

اسما كان اوصفة (نحو جاءت الهندات المسلمات) فان كان المؤنث علما فانه يجمع هذا الجمع بلاشرط كهندات وان كان صفة وله مذكر فشرطه أن يكون مذكره قد جمع بواو ونون

في الكلام السابق بقولنا أن لا تكون الصفة من باب فعلاء أفعل ولا من باب فعلى فعلان أي أن لا تكون الصفة على وزن فعلاء بالمد التي مذكرها على وزن أفعل كحمراء وأحمر وسوداء وأسود ونحو ذلك ولا أن تكون الصفة على وزن فعلى التي مذكرها فعلان كسكرى فإن مذكرها سكران (قوله كمسلمون) تمثيل للمتحقق فيه الشرط المذكور (قوله وشرطه أن لا يكون) بزيادة لا النافية قبل يكون قال بعض تلامذة المصنف وهذه هي نسخة المؤلف قال ووقفت على نسخ عديدة فيها وإن لم يكن له مذكر فشرطه أن يكون بدون لا وهي غير صحيحة فالصواب زيادة لا (قوله كحائض) هذا مثال للمنفي فلا يقال في جمع حائض بدون تاء حائضات أما ما فيه التاء كحائضة فإنه يجمع هذا الجمع فيقال حائضات والفرق بين حائض وحائضة أن الأولى بمعنى ذات أهلية للحيض ولو قصد تجدد الحيض لها في أحد الأزمنة أتي بالتاء وحاصل كلام المصنف أن الاسم الذي يجمع بالألف والتاء إما صفة أو غير صفة فإن كان صفة فإما أن يكون له مذكر أو لا فإن كان فإما أن يجمع بالواو والنون أو لا فإن جمع كمسلمون قيل في مؤنثه مسلمات وإن لم يجمع لم يجمع المؤنث لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل إذ جمع المؤنث فرع عن جمع المذكر فإذا انتفى الأصل انتفى الفرع فلا يقال حمراء وحمراوات كما لا يقال أحمرون ولا سكرانات كما لا يقال سكرانون وإنما قالوا الفضليات حيث قالوا في المذكر الأفضلون وإن لم يكن له مذكر نظر هل هو مجرد من علامة التأنيث أو لا فإن لم يكن مجردا منها جمع نحو حبليات وإن كان مجردا كحائض وطامث وطالق لم يقل فيه طالقات ولا حائضات (قوله المعرب) أي المجرد من النون أي ولم يتصل به واو الجماعة ولا ألف الاثنين ولا ياء المخاطبة فإن إعرابه حينئذ يكون بثبوت النون والكلام هنا في إعرابه بالحركات (قوله فيضرب ويخشى مرفوعان) الفاء للحكاية ويضرب مبتدأ لأنه قصد لفظه فيكون اسما وهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية ويخشى معطوف عليه مبتدأ الخبر مرفوعان خبر مرفوع بالألف لأنه مثنى (قوله مقدرة في الفتى) أي للتعذر الذاتي ومثال التعذر العرضي نحو قوله تعالى وترى الناس سكارى بإدغام أحد المثلين في الآخر فإن الفتحة على الناس مقدرة لتعذر العرضي وهو السكون لأجل الإدغام (قوله جمع التكسير) أي ولو غير منصرف كمدائن ومساجد لأن الكلام هنا في حالة النصب والحكم واحد فيه بخلاف حالة الجر فإنه يخالف المنصرف في الجر بالفتحة ولذلك ترك

كمسلمون وإن لم يكن له مذكر وشرطه أن لا يكون مؤنثه مجردا من التاء كحائض (و) الرابع في (الفعل المضارع المعرب نحو يضرب) ويخشى فيضرب ويخشى مرفوعان وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة في يضرب مقدرة في يخشى (وأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) الأول (في الاسم المفرد نحو رأيت زيدا) والفتى فزيدا والفتى منصوبان وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة في زيد مقدرة في الفتى (و) الثاني في (جمع التكسير نحو رأيت الرجال) والأسارى فالرجال والأسارى منصوبان بفتحة ظاهرة في الرجال مقدرة في الأسارى (و) الثالث في (الفعل المضارع المعرب نحو لن يضرب) ولن يخشى فيضرب ويخشى منصوبان وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة في يضرب مقدرة في يخشى

التقييد هنا بالمنصرف وقيد به في حالة الجر فيما بعد (قوله المنصرف) وهو ماسلم من شبه الفعل وأما غير المنصرف وهو ما شبه الفعل نحو مساجد ومصابيح فانه يجر بالفتحة (قوله يهوذون) أى يتحصنون (قوله ويرفقون) بضم الفاء من الرفق بمعنى اللطف والاسارى بضم الهمزة أفصح من فتحها جمع اسرى بفتح فسكون ففتح جمع اسير مأخوذ من الاسار بكسر الهمزة وهو ما يجعل في عنق الاسير أو رجله (قوله وجمع المؤنث السالم) لم يقل المنصرف لانه لا يصح تقييده بذلك لما قد علمت في مبحث التنوين أن تنوينه للمقابلة لا للتمكين والصرف هو تنوين التمكين وقوله باقيا على جمعيته حال من جمع المؤنث قيد به للاحتراز عنه اذا لم يبق على جمعيته بأن انسلخ عن الجمعية وسمى به فان فيه اعاريب ثلاثة كما اشار لذلك بقوله فان زال معنى الجمعية منه الخ قال الشيخ الشنوانى ولا ضرورة لهذا القيد أى قوله باقيا الخ لان الكلام في جمع المؤنث السالم وأما اذا جعل علما صار مفردا نعم يصح أن يطلق عليه جمع باعتبار اصله (قوله بأن جعل علما) تصوير لزوال معنى الجمعية منه أى أن معنى الجمعية وهى الدلالة على الآحاد يزول اذا جعل علما الشئ فانه ينسلخ عن تلك الدلالة ويصير كبقية الاعلام ليس له دلالة الا على مجرد الذات (قوله جاز فيه الصرف) أى تنوين الصرف وهو تنوين التمكين وذلك لان التنوين فيه حال الجمعية للمقابلة فلما زالت الجمعية وجعل علما زال ذلك التنوين ونون تنوين الاعلام المنصرفة وهو تنوين التمكين ثم ان ركاكة عبارة الشارح لا تخفى لانه افاد هنا انه في حال جعله علما يجوز فيه الصرف أى التنوين وعدمه ثم قسم كلا من هذين القسمين قسمين فقال فعلى الصرف يخفض الخ وعلى منع الصرف الخ أما قوله فعلى الصرف يخفض الخ فقد أخذ فيه التنوين وهو معتبر في المقسم فذكره مستدرك والمقام للاضمار بأن يقول يخفض معه وأما قوله وتركه فزيادته مخلة لانه يصير المعنى فعلى الصرف أى التنوين يخفض بالكسرة مع ترك التنوين وهو ظاهر الفساد لان الكلام مفروض في حالة التنوين وأما قوله وعلى منع الصرف يخفض بالفتحة بلا تنوين فقوله بلا تنوين زيادة مستدركة لان الفرض انه في حالة عدم التنوين الذى هو معنى قوله وعلى منع الصرف أى ترك التنوين وأسلم من هذه العبارة ان يقول جاز اعرابه اعراب المنصرف واعراب غير المنصرف فعلى الاول يخفض بالكسرة مع التنوين وتركه وعلى الثانى يخفض بالفتحة بلا تنوين ويمكن الجواب عن عبارة المصنف بأن

(وأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع) تقع فيها الاول (في الاسم المفرد المنصرف نحو مررت بزيد) والفتى فزيد والفتى مخفوضان وعلامة خفضهما كسرة ظاهرة في زيد مقدرة في الفتى (و) الثانى في (جمع التكسير المنصرف نحو يهوذون برجال ويرفقون بالاسارى فرجال والاسارى مخفوضان وعلامة خفضهما كسرة ظاهرة في الرجال مقدرة في الاسارى (و) في (جمع المؤنث السالم باقيا على جمعيته نحو مررت بهندات) ومسلمات فهندات ومسلمات مخفوضان وعلامة خفضهما كسرة ظاهرة في آخرهما فان زال معنى الجمعية منه بأن جعل علما جاز فيه الصرف وعدمه

فعلى الصرف مخفض بالكسرة مع التنوين وتركه وعلى منع الصرف تخفض بالفتحة بلا تنوين (وأما السكون فيكون علامة للجزم فى موضع واحد فى الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ماليس فى آخره حرف علة (نحو لم يضرب) فيضرب مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون (وأما العلامات الفروع فسبع) اربعة احرف وحركتان وحذف فالاحرف (الواو والالف والياء والنون و) الحركتان (الكسرة نيابة عن الفتحة) فى جمع المؤنث السالم (والفتحة نيابة عن الكسرة) فيما لا ينصرف (و) السابعة (الحذف) فهذه السبعة تنوب عن الحركات الثلاث وعن السكون فمنها ما ينوب عن الضمة ومنها ما ينوب عن الفتحة ومنها ما ينوب عن الكسرة ومنها ما ينوب عن السكون

فيها حذف مضاف والاصل مع بقاء التنوين وتركه اى ترك بقائه فيكون الضمير راجعا الى المضاف المقدر وليس راجعا لنفس التنوين لكن هذا الجواب فى غاية البعد لانه لادليل على تقدير ذلك المضاف (قوله فعلى الصرف تخفض بالكسرة مع التنوين) أى يعرب اعرابه الاصلى حالة الجمع ولم يلتفت لحالة العلمية والتأنيث ولذلك لم يحذف التنوين مع وجود العلمية والتأنيث لما انه تنوين مقابلة فى حالة الاصل فاستصحب فى حالة العلمية أيضا والتنوين الذى يحذف مع العلمية والتأنيث انما هو تنوين التمكين وهذه هى اللغة الفصحى (قوله وتركه) أى ترك التنوين مراعاة للعلمية والتأنيث لان قصد العلمية يمنع أن يكون التنوين للمقابلة بل يكون للتمكين وهو لا يجامع العلمية والتأنيث وكان حقه أن لا يجر بالكسرة لكنه جرها نظرا للحالة الاصلية وهى حالة الجمعية (قوله تخفض بالفتحة بلا تنوين) أى فيعرب اعراب ما لا ينصرف نظرا للحالة العلمية بدون التفات لحالة الجمعية اصلا وكان القياس عدم صحة غير هذا الوجه لكنه قد سمع ذلك فى كلامهم وقد روى بالاوجه الثلاثة قول امرئ القيس

تنورتها من أذرعات وأهلها ✱ بيثرب ادنى دارها نظر عالى

فالجر بالكسرة مع التنوين مراعاة للجمعية فقط وبالفتحة مع ترك تنوين مراعاة للعلمية فقط والجر بالكسرة مع عدم التنوين مراعاة لهما معا فالجر بالكسرة مراعاة للجمعية وترك التنوين مراعاة للعلمية (قوله فى الفعل المضارع) الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله وهو فى موضع واحد (قوله الصحيح الآخر) وأما معتل الآخر فيجزم بحذف حرف العلة نحو لم يدع ولم يخش ولم يرم وليس هذا محله بل محله باب النيابة ويشترط ايضا أن لا يتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة وإلا فيجزم حينئذ بحذف النون وترك هذا الشرط اعتمادا على التمثيل (قوله وأما العلامات الفروع) مقابل لقوله فأما العلامات الاصول ثم تلك الفروع منها ما هو حركة ومنها ما هو حرف كما فصل المصنف ذلك وانما اختصت تلك الحروف بالنيابة دون غيرها لان الواو والالف والياء مجانسة للحركات الثلاث حتى قيل ان الحركات الثلاث اصول لها وقيل هى فروع عنها وان كان التحقيق أن كلا منهما اصل كما أشار لذلك الجعبرى بقوله

وثلاثة اصل لاحرف مدها ✱ اوعكس

والاعدل انهما اصلان وقوله وثلاثها اى الحركات الثلاث أصل لاحرف مدها وهى الواو والالف والياء وأما النون فهى مشابهة لتلك الحروف فى الخفاء والغنة فلذلك اشاركها فى النيابة (قوله امثلتها) على حذف مضاف أى امثلة ماتنوب فيه (قوله وينوب عن السكون واحدة) انث بالنظر لكون الموصوف مؤنثا أى علامة واحدة وتلك العلامة حذف حرف العلة وحذف النون كما سيأتى (فى جمع المذكر السالم) وهو مادل على أكثر من اثنين بزيادة واو أوياء على مفرده الذى من لفظه المجعول ذلك المفرد علما المذكر عاقل اوصفة له فخرج مالم يدل على أكثر من اثنين وهو ماجعل علما من هذا الجمع كزيدون علما الرجل مثلا ومادل على أكثر من اثنين بغير تلك الزيادة كشفع وزوج ومالا مفرد له كعشرين وتسعين وماله مفرد من معناه نحو اولو بمعنى اصحاب فان مفرده ذو بمعنى صاحب وبالمجعول علما أوصفة اسماء الاجناس نحو عالمون وأهلون ووابلون فان مفرد الاول عالم بفتح اللام وهو ماسوى الله ومفرد الثانى أهل وهم الاقارب ومفرد الثالث وابل وهو المطر الكثير وأرضون وسنون فجميع هذه الامور الخارجة عن التعريف ملحقة بجمع المذكر السالم فى اعرابه (قوله اسما كان) اسما خبر كان مقدم عليها واسمها ضمير مستتر يعود على المذكر فى قوله بجمع المذكر أفاد به تعميم مفرد هذا الجمع أى سواء كان مفرد ذلك الجمع علما اوصفة ويشترط فى العلم أن يكون لمذكر عاقل خال من التاء ولو لغير تانيث كعلامة معربا ليس مركبا فان أردت أن تجمع من اسمه مبنى أو مركب تركيبا مزجيا اتيت بجمع ذو فى المذكر وبجمع ذات فى المؤنث فتقول جاء ذوو سيبويه وذوو برق نحره وذوات حذام وأما المركب الاضافى فانه يجمع صدره ويضاف لعجزه نحو جاء عبد والله وجاء غلامو زيد وجوز الكوفيون جمع الجزأين نحو جاء غلامو زيدين واشترط فى العلم أن يكون منكرا أى يقبل التنكير فلا يجمع مالا يقبله نحو فلان ولا يجمع العلم باقيا على علميته فاذا اريد جمعه فلابد من تنكيره بأن يراد به شخص ما مسمى بهذا الاسم وقد الغز البدر الدمامينى فى ذلك مخاطبا لعلماء الهند بقوله

أيا علماء الهند لازال فضلكم * مدى الدهر يبدو فى منازل سعده

ألم بكم شخص غريب لتحسنوا * بارشاده عند السؤال لقصده

وها هو يبدى ما تعسر فهمه * عليه لتهدوه الى سبل رشده

فيسأل ما أمر شرطتم وجوده * لحكم فلم ترض النحاة برده

(فينوب عن الضمة ثلاثة الواو والالف والنون) وسيأتى امثلتها (وينوب عن الفتحة اربعة الكسرة والياء والالف وحذف النون) كما سيأتى (وينوب عن الكسرة اثنان الفتحة والياء وينوب عن السكون واحدة وهى حذف الحرف) الاخير ولها مواضع تكون فيها (فالواو تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة فى موضعين) لا ثالث لهما الاول (فى جمع المذكر السالم) اسما كان

فلما وجدتم ذاك الامر حاصلا * منعتم ثبوت الحكم الا بفقده
وهذا لعمرى فى الغرابة غاية * فهل من جواب تنعمون برده

واجاب بعض الفضلاء بقوله

أيا من على أفراس افكاره غدا * يصيد عزيز الشاردات بجده
فهاك جوابا للسؤال موضحا * يفوق فريد الدر فى نظم عقده
قد اشترطوا فى مفرد علمية * لجمع على نهج المثنى وحده
فلما رأوا التعريف ذاك محققا * أو اجمعه الالباب شدة
ويدفع ذا الاشكال أن ثبوته * لتحقيق جمع لاغنى عن وجوده
وتعريفه شرط لاقدام حاذق * عليه فلا تستغربوا شرط فقده

وحاصل الاشكال أن العلمية كيف تشترط فى مفرد هذا الجمع ثم يشترط نقيضها وهو التنكير فى تحققه وحاصل الجواب أن العلمية ليست شرطا حتى يتحقق التنافى بل هى من قبيل المعد بضم الميم وكسر العين وهو ما يتوقف على وجوده حصول المطلوب ولا يجامعه وذلك كالخطوات الموصلة للمقصد فانه يتوقف عليها الوصول للمقصد وعند الوصول اليه تنعدم ولا توجد معه وظهر أن اطلاق الشرط على العلمية بطريق الاستعارة لعلاقة المشابهة بينها وبين المعد فى توقف المطلوب على كل ولا يصح أن تكون العلمية شرطا حقيقيا لان الشرط يجامع المشروط والعلمية لا تجامع الجمع كما علمت والحاصل أن كلا من المعد والشرط يتوقف عليه حصول الشئ لكن الشرط يستمر مصاحبا للمطلوب والمعد ينعدم عند حصوله والعلمية من قبيل المعد لا الشرط (قوله أو صفة) ويشترط فيها أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من التاء ليست من باب فعلان فعلى كسكران سكرى ولا من باب أفعل فعلاء كأحمر حمراء ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث نحو صبور ولا وصفا لمذكر لا مؤنث له نحو أكمر وآدر لعظيم الكمرة وهى عمرة الذكر والادرة وهى كبر الانثيين فلا يقال أكمرون وآدرون (قوله نحو جاء الزيدون المسلمون) بدون واو فيكون الزيدون فاعلا والمسلمون صفة له فقوله والزيدون المسلمون فاعل الخ فيه تسمح ظاهر لان الفاعل هو الزيدون وأما المسلمون فصفة له (قوله هذا هو المشهور) المشار اليه اعراب الجمع بالحروف أى رفع جمع المذكر السالم بالواو وهو المشهور ومقابل المشهور أنه معرب بحركات مقدرة على الحروف فيرفع بضمة مقدرة على الواو فى حالة الرفع ويجر بكسرة مقدرة على الياء فى حالة

أو صفة (نحو جاء الزيدون المسلمون) فالزيدون فاعل والفاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة هذا هو المشهور

(و) الثاني (في الاسماء الستة) وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وذومال وهنوك بشرط أن تكون مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم (نحو هذا أبوك وأخوك وحموك وفوك وذومال.

الجر وبفتحة مقدرة عليها أيضا في حالة النصب وهناك اعاريب أخر أصحها ماذكرناه وانما رفع هذا الجمع بالواو لانها تقع ضمير الجمع في نحو يضربون ولان الجمع أقل دورانا في الكلام من المثنى فجعل الثقيل وهو الواو للقليل وهو الجمع ليحصل التعادل وزيدت النون عوضا عن التنوين في المفرد وقيل عوضا عن حركة المفرد ورد بأنه قد عوض عنها الواو وقيل غير ذلك وحركت خوف التقاء الساكنين وكانت فتحة لخفتها وثقل الجمع (قوله وحموك) بكسر الكاف بناء على أن الحم قريب الزوج فقط وقريب الزوجة يقال له ختن بفتحتين كما هو المشهور وعلى مقابله من أن الحم يطلق على أقارب الزوجة أيضا يجوز فتح الكاف (قوله وذومال) أشار باضافته المال الى شرطها وهو أنها لا تضاف الا الى اسم جنس ظاهر نكرة كان كالمثال أو معرفة نحو الله ذو المغفرة يرحمنا وأما اضافتها للضمير كما في قول الشاعر انما يعرف الفضل من الناس ذووه * فشاذ هذا كله في ذو المذكورة هنا التي بمعنى صاحب وأما ذو الطائية فهي مبنية على السكون في الاحوال الثلاثة لانها اسم موصول بمعنى الذي تقول جاءني ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام أي الذي قام وبعضهم اعربها اعراب ذو بمعنى صاحب (قوله وهنوك) اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كالمال والتراب والدق وغير ذلك وقيل اسم لما يقبح التصريح به وقيل اسم للفرج خاصة (قوله بشرط أن تكون) أي هذه الاسماء (قوله مفردة) فان ثنيت نحو أبوان أو جمعت جمع تكسير كآباء أو تصحيح كأبون اعربت اعراب ماذكر (قوله مكبرة) فلو صغرت كأبي اعربت بالحركات الظاهرة (قوله مضافة) فلو افردت نحو جاء أب وأخ اعربت اعراب المفرد وكلها تنقطع عن الاضافة سوى ذو وفو بالواو فانهما لا يستعملان الا مضافين (قوله لغير ياء المتكلم) شرط في الشرط الذي هو الاضافة أي لا يشترط أن تكون تلك الاضافة لغير ياء المتكلم بأن تضاف لضمير المخاطب كما مثل المصنف أو ضمير الغائب نحو أبوه أو ضمير المتكلم غير الياء نحو وأبونا شيخ كبير أو للاسم الظاهر نحو جاء أبو زيد ورأيت أبا زيد ومررت بأبي زيد فان اضيفت لياء المتكلم نحو جاء أبي اعربت بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة كغلامي وكلها تضاف لياء المتكلم ماعدا ذو فانها انما تضاف لاسم جنس ظاهر كما مر وزاد ابن الضائع بضاد معجمة فعين مهملة أن لا تلحقها ياء النسبة فان لحقتها اعربت بحركات ظاهرة نحو جاء أبوي

وردهذا الشرط بأنها فى حالة النسبة خرجت عن الاسماء الستة لان المنسوب غير المنسوب اليه والذى اعرب بالحركات هو المنسوب للاب وليس واحدا من الاسماء الستة فالحق انه لاحاجة لهذا الشرط (قوله فى لغة قليلة) راجع لهنوك اى وأما اشهر لغاته وأفصحها فانه يعرب بحركات ظاهرة تقول هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك ولذلك قال ابن مالك

اب اخ حم كذاك وهن * والنقص فى هذا الاخير أحسن

(قوله على المشهور) مرتبط بقوله وعلامة رفعها الواو أى حالة كون تلك العلامة جارية على المشهور لان هذا الوجه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ومقابل المشهور أقوال منها أنها معربة بحركات مقدرة على هذه الحروف فتقدر الضمة على الواو والكسرة على الياء للثقل والفتحة على الالف للتعذر وبقى اوجه أخر لا يسعها المقام (قوله فى المثنى) اسم مفعول من ثنيت الشئ اذا عطفت بعضه على بعض سميت به الصيغة المذكورة وحد المثنى هو الاسم المعرب الدال على اثنين فقط بزيادة ألف أو ياء على مفرده فخرج بالمعرب المبنى نحو ذان وتان واللذان واللتان وبالدال على اثنين مادل على واحد نحو زيدان علما على رجل وكلبتان بالباء الموحدة اسم للآلة المعروفة وخرج بقيد فقط مادل على أكثر من اثنين وهو الجمع فانه يدل على اثنين لكن فى ضمن دلالته على أكثر منهما ومثله زوج وشفع لانه لا يتعين للدلالة على خصوص الاثنين بل يستعمل فيهما وفى كل عدد زوج وخرج بزيادة ألف أو ياء كلا وكلتا فان دلالتهما على الاثنين من نفس الصيغة لا من الالف لان الالف فى الاول أصلية منقلبة عن ياء هى لام الكلمة وألف الثانى للتأنيث كألف حبلى والتاء عوض عن لام الكلمة وخرج بقولنا على مفرده مالا مفرد له نحو اثنان واثنتان ويشترط فى المثنى أيضا أن يكون له ثان فى الخارج ليخرج نحو قمران تثنية شمس وقمر على سبيل التغليب ومثله الابوان للاب والام والمشرقان للمشرق والمغرب فهذا كله من قبيل الملحق بالمثنى لا من المثنى حقيقة ويشترط أيضا أن يكون المفرد نكرة فالعلم اذا اريد تثنيته نكر وقد أشار بعضهم الى هذه الشروط بقوله

شرط المثنى أن يكون معربا * ومفردا منكرا ما ركبا

موافقا فى اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

فقوله موافقا فى اللفظ أى فلا يصح تثنية المختلفين لفظا كزيد وعمرو وأن يكون

موافقا

(قوله فى لغة قليلة) حكاها
سيبويه فهذه الاسماء الستة
مرفوعة على الخبرية وعلامة
رفعها الواو نيابة عن الضمة
على المشهور (والالف تكون
علامة للرفع نيابة عن الضمة
فى المثنى) المرفوع (نحو قال
رجلان) فرجلان فاعل
الفاعل مرفوع وعلامة رفعه
الالف نيابة عن الضمة

الفتحة (والياء تكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة في ثلاثة مواضع) الاول (في المثنى) المخفوض (نحو مررت بالزيدين) فالزيدين مخفوض وعلامة خفضه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها (و) الثاني (في جمع المذكر السالم نحو مررت بالزيدين) فالزيدين مخفوض وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها (و) الثالث (في الاسماء الستة) المتقدم ذكرها نحو مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وذي مال وهنيك في لغة قليلة) فأبيك وما عطف عليه مخفوض وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة (والياء تكون علامة النصب نيابة عن الفتحة في المثنى المنصوب نحو رأيت الزيدين) فالزيدين مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة (وفي جمع المذكر السالم نحو رأيت الزيدين) فالزيدين مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة (والنون تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في الافعال الخمسة وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة نحو تفعلان ويفعلان) بالتاء والياء الفوقانية والتحتانية (وتفعلون ويفعلون) بالتاء والياء الفوقانية والتحتانية (وتفعلين) بالتاء المثناة فوق لا غير فهذه الافعال الخمسة مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة هذا هو المشهور وقيل علامة رفعها

موافقا في المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز وقوله له مماثل أي له ثان في الخارج فنحو قران للشمس والقمر من باب التغليب وقوله لم يغن عنه غيره أي لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته ومن ثم لم يقولوا آن استغناء بسيان تثنية سي بمعنى مثل وزيد على ما في النظم أن لا يكون لفظ كل وبعض وكذا أحد وعريب ونحوهما مما يلزم النفي لاستغراق الافراد ونظم ذلك شيخنا زيادة على البيتين

ولم يكن كلا ولا بعضا ولا * مستغرقا في النفي نلت الاملا

(قوله على المشهور) ومقابله انه معرب بضمة مقدرة على ما قبل الالف وفتحة أو كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لان هذه الحركات التي قبل الالف والياء أتى بها لمناسبتها فتقدر حركة الاعراب حينئذ وقيل غير ذلك من الاوجه (قوله المكسور ما بعدها) وقد تفتح كما في قوله

على أحوذيين استقلت عشية * بفتح النون يصف قطاة بسرعة الطيران وأحوذيين مثنى أحوذي وهو خفيف المشي وأراد به الشاعر جناح القطاة (قوله المفتوح ما بعدها) أي للخفة المناسبة لثقل الجمع وقد تكسر النون كما في قوله

عرفنا جعفرا وبني أبيه * وانكرنا زعانف آخرين

بكسر نون آخرين وهو بفتح الخاء جمع آخر بفتحها بمعنى مغاير (قوله تكون علامة للرفع) أي سواء كانت ظاهرة كتضربون أو مقدرة كما تقدم من الامثلة السابقة وهي اتبلون الخ. وقد تقدم شرحه (قوله في الافعال الخمسة) ويقال لها الامثلة الخمسة لانها مثال لغيرها من الافعال الموازنة لها (قوله ثبوت النون) من اضافة الصفة للموصوف أي النون الثابتة فالرفع بنفس النون لا بثبوتها (قوله هذا هو المشهور) ومقابله ما ذكره الشارح (قوله وقيل علامة رفعها) قائله الاخفش كما نقله في التسهيل قال أبو حيان في شرحه وهذا الذي حكاه المصنف عن الاخفش حكاه لنا صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالقي صاحب كتاب رصف المباني في حروف المعاني عن ابي زيد السهيلي قال زعم أبو زيد السهيلي أن الاعراب مقدر في الاحرف التي قبل هذه الحروف كما هو مقدر في غلامي وأن شغل تلك الحروف بالحركات المناسبة لهذه الحروف منعها من ظهور الاعراب في تلك الحروف كما منع الاضافة الى ياء المتكلم من ظهور الحركة في آخر المضاف لشغل الآخر بالحركة التي تطلبها ياء المتكلم قيل له فما بال هذه النون تثبت في الرفع وتحذف في الجزم والنصب

نقال ما معناه هذه النون انما لحقت هذه الافعال لوقوعها موقع الاسماء فهى من تمام دخول الرفع فى المضارع لقيامه مقام الاسم فكما قلت ان زيدا يقوم فرفعته لحلوله محل قائم فكذلك اذا قلت ان الزيدان يقومان لحقته هذه النون لحلوله محل قائمان فاذا لم يحل محل الاسم لم تلحقه النون فاذا قلت لن يقوما ولم يقوما لايقدران قائمان ولا لم قائمان لم تثبت النون لذلك فعلى مذهبه تكون علامة الرفع فى يقومان ضمة مقدرة فى الميم وأما فى النصب ففتحة مقدرة وأما فى الجزم فسكون الميم تقديرا اه مع حذف (قوله على لام الفعل) وهو الحرف الذى قبل الواو والالف أو الياء وتلك الحركة مقدرة لتعذر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (قوله بألف وتاء) الباء للسببية فذكر قوله مزيدتين لمزيد التوضيح فان جعلت الباء للمصاحبة احتيج لذكر هذا القيد فان قيل الذى جمع بألف وتاء هو المفرد وهو لاينصب بالكسرة لانه ليس بجمع مؤنث سالم فان جعلت ما فى قوله ماجمع الخ واقعة على جمع كان المعنى جمع جمع فيلزم عليه تحصيل الحاصل والجواب أن ما واقعة على الجمع أى الجمع الذى جمع أى تحققت جمعيته وحصلت بالالف والتاء (قوله مزيدتين) خرج بزيادة الالف نحو قضاة وغزاة فان الالف فيهما منقلبة فى الاول عن ياء وفى الثانى عن واو والاصل قضية وغزوة وخرج بزيادة التاء نحو أبيات وأموات فان التاء فيهما أصلية فليس ذلك من جمع المؤنث (قوله وعلامة نصبه الكسرة) وجوز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة على الاصل حكى الكسائى سمعت لغاتهم بفتح التاء (قوله فى الاسم الذى لاينصرف) أى لاينون تنوين تمكين بناء على أن الصرف هو تنوين التمكين كما هو رأى المحققين ولما سقط التنوين تبعه فى السقوط الجر بالكسرة لانه لايوجد بدونه لكونهما أخوين فى الاختصاص بالاسم وعدم وجودهما فى الفعل وقيل الصرف هو التنوين المذكور مع الجر بالكسرة وقيل هو الجر بالكسرة فقط فليس الجر تابعا فى السقوط للتنوين قال أبوحيان وهذا الاختلاف لاطائل تحته (قوله وهو ما) اسم موصول بمعنى الذى أو نكرة موصوفة بمعنى شئ فأشبه صلة أو صفة وما واقعة على اسم مفرد أو جمع تكسير (قوله فى علتين فرعيتين) فان قلت لاى شئ احتيج فى منع الاسم من الصرف لمشابهة الفعل من جهتين وبنى الاسم اذا أشبه الحرف من جهة واحدة فهلا اكتفوا فى منعه الصرف بعلة واحدة فالجواب أن المشابهة للفعل فى أمر عرضى

ضمة مقدرة على لام الفعل ويقال فيها كلها فعل وفاعل وعلامة رفعها ثبوت النون (والكسرة تكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة فى جمع المؤنث السالم) وهو ماجمع بألف وتاء مزيدتين (نحو رأيت الهندات) فالهندات مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة حملوا نصبه على جره كما فى جمع المذكر السالم ليتحد الفرع بأصله (والفتحة تكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة فى الاسم الذى لاينصرف) وهو ما أشبه الفعل فى علتين فرعيتين

وشى

وهي ضعيفة غير ظاهرة ولا قوية بخلاف المشابهة للحرف فانها قوية لكونها
ذاتية فان قلت لم أعطى الاسم حكم الفعل ولم يعط الفعل حكم الاسم
مع أن المشابهة حاصلة بينهما فالجواب أن الاسم تطفل على الفعل فيما هو خاص به
وهو كونه فرعا من وجهين وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما فان قلت
لم لم يبن الاسم لمشابهة الفعل مع أن الفعل مبني فالجواب اضعف هذه المشابهة فان
الاسم لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البناء فان قلت فلم لم يعط الاسم بهذه
المشابهة عمل الفعل قلت لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول
اه من الشنواني (قوله مختلفتين) صفة ثانية لعلتين وقوله مرجع احداهما
اللفظ الخ بيان لجهة الاختلاف ومفهوم هذا القيد أن هاتين العلتين ان رجعتا
للفظ فقط كالجمع والتأنيث بالالف أو للمعنى كما أض أو اللفظ والمعنى من جهة واحدة كذلك لم يمنعا صرف
الاسم وبيان ذلك أن الاول فيه فرعية الجمع والتصغير لفظا والثاني فيه فرعية
التأنيث والوصفية معنى والثالث فيه تصغير لفظه وتصغير معناه المفيد للتحقير
(قوله تقوم مقام الفرعيتين) أى في افادة الثقل (قوله وهو عند البصريين)
القائلين باشتقاق الفعل من المصدر وضمير هو عائد على العلة الفرعية وذكره
مراعاة للخبر وهو اشتقاقه ومراعاة الخبر أولى من مراعاة المرجع ولو راعى المرجع لأنث
(قوله وعند الكوفيين) القائلين باشتقاق المصدر من الفعل (قوله كالمفرد)
الاولى حذف الكاف لانه مفرد حقيقة اذ دلالته على شئ واحد وهو مجرد الذات
وأما دلالة بعض الاسماء المشتقة على الزمان فهي عارضة لا اعتداد بها وقد يجاب
عن المصنف بأنه زاد الكاف لمشاكلة قوله في الفعل كالمركب (قوله كالمركب)
الكاف هذه في موقعها لان الفعل ليس مركبا حقيقة بل شبيه به في كون مدلوله
الحدث والزمان والنسبة فلما كان مدلوله مركبا كان كأنه مركب وتجرد بعض
الافعال عن الزمان غير قادح لعروض ذلك التجرد (قوله وهو احتياجه) اى
افتقار الفعل الى الفاعل ليتم الكلام والاحتياج يرجع الى المعنى (قوله ما يمتنع
صرفه بفرعية واحدة) قدم هذا القسم لقلة الكلام عليه (قوله وهو ما كان على
وزن صيغة) المراد بالوزن معناه الحقيقي وهو الموازنة والمشاكلة فهو مصدر مضاف
لمفعوله والصيغة هي الهيئة أى الحركات والسكنات وأما المادة فهي الحروف التى
تركبت منها الكلمة والمعنى على مشاكلة وموافقة صيغة أى هيئة منتهى الجموع

مختلفتين مرجع احداهما
اللفظ ومرجع الاخرى المعنى
أو فرعية تقوم مقام الفرعيتين
وذلك أن في الفعل فرعية
عن الاسم في اللفظ وهو عند
البصريين اشتقاقه من
المصدر فضرب مثلا مشتق
من الضرب وعند الكوفيين
المركب لان الاسم كالمفرد
والفعل كالمركب والمفرد
أصل المركب وفرعية
في المعنى وهو احتياجه الى
الفاعل والفاعل لا يكون
الا اسما ثم الاسم الذي
لا ينصرف نوعان الاول
ما يمتنع صرفه بفرعية
واحدة (وهو ما كان على
وزن صيغة

أى لايمكن أن يجمع جمع تكسير مرة أخرى وتلك الصيغة منحصرة فى مفاعل ومفاعيل
(قوله منتهى الجموع) أى الصيغة التى انتهى الجمع لها ولا يتجاوزها (قوله بعد
ألف تكسيره) أى الالف التى حدثت فى جمع المفرد جمع تكسير (قوله حرفان) أى
أولهما مكسور لفظا كمساجد أو تقديرا كدواب فان أصله دوابب ادغم أحد
المثلين فى الآخر (قوله كمساجد) ومنابر ومراتب وأكالب جمع أكلب جمع كلب وأما
نحو ملائكة وصيارفة وصياقلة فان تجرد من التاء منع من الصرف وان لحقته
كملائكة صرف (قوله اوسطها ساكن) خرج نحو ملائكة وتراعنة وصياقلة فانها
معروفة لمشاكلة هذه الجموع للاحاد كطواعية وكراهية (قوله وقناديل) أى
وأناعيم جمع انعام جمع نعم بفتحتين وهى الابل (قوله استأثر) أى اختص وعلل
ذلك قوله لانه بمثابة جمعين أى بمنزلتهما الان عدم جمعه مرة أخرى بمنزلة جمع آخر
فكأنه جمع مرتين واعترض بأن شرط المنع من الصرف اختلاف العلتين وماذكره
الشارح يفيد رجوعهما الشىء واحد وهو اللفظ فالاولى ماقاله بعضهم فى علة ذلك
ان صيغة الجمع علة ترجع للفظ وعدم نظير هذه الصيغة فى الآحاد أو عدم مجاوزة الجمع
لها وانتهاؤه عندها علة ترجع للمعنى (قوله كذكرى) مصدر ذكر بمعنى تذكر
(قوله كرضوى) بفتح الراء علم فرس أو جبل بالمدينة المشرفة والنسبة اليها رضوى
قاله الجوهرى (قوله كجرحى) جمع جريح كمريض ومرضى وقتيل وقتلى (قوله
تنقلب هى) أى الالف الثانية همزة كراهة اجتماع الفين وانما قلبت هى دون
الاولى لتطرفها فهى محل للتغيير ولم تحذف لفوات مايدل على التأنيث عند حذفها
ولم تحذف الاولى لئلا يفوت المد فالهمزة بدل عن الف التأنيث والممدود هو الالف
الاولى وحينئذ فوصف ألف التأنيث بأنها ممدودة فيه تجوز باعتبار أنها السبب
فى حصول المد فهو من قبيل الاسناد للسبب وقيل الدال على التأنيث هو الالف
الاولى والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان فان الاول مؤنثه
مهموز بخلاف الثانى وعلى هذا فوصف ألف التأنيث بالمد حقيقى لاتجوز فيه وقيل
هما معا للتأنيث (قوله كصحراء) وهى الفلاة أى الارض الواسعة والجمع الصحارى
بفتح الراء وكسرها والصحراوات (قوله لانه تأنيث لازم) وانما كان لازما لان
ألف التأنيث غير مقدرة الانفصال فهى كالجزء من الكلمة بخلاف تاء التأنيث فانها
مقدرة الانفصال فلا يقال فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر بل الالف لازمة غير منفكة

منتهى الجموع وضابطه كل
جمع بعد ألف تكسيره حرفان)
سواء كان فى أوله ميم أم لا
(كمساجد وصوامع أو) بعد
ألف تكسيره (ثلاثة) احرف
(اوسطها ساكن) سواء كان
فى أوله ميم ام لا (كمصابيح
وقناديل) وانما استأثر هذا
الجمع بالمنع لانه بمثابة جمعين
(او كان مختوما بالف التأنيث
المقصورة) وهى ألف مفردة
ويمتنع صرف مصحوبها
كيفما وقع سواء وقع نكرة
كذكرى أو معرفة كرضوى
أو جمعا كجرحى أو صفة
(كحبلى أو) الف التأنيث
(الممدودة) وهى ألف ماقبلها
ألف تنقلب هى همزة ويمتنع
صرف مصحوبها كيفما وقع
سواء وقع نكرة كصحراء ام
معرفة كزكرياء ام جمعا
كأصدقاء ام صفة (كحمراء)
وانما استأثر مافيه ألف
التأنيث بالمنع لانه تأنيث لازم

بخلاف ضاربة مثلا فانه قد تحذف التاء ويقال ضارب (قوله تأنيث آخر) أى فكأنه انث مرتين وفى كلامه هنا ما سبق فى قوله فكأنه جمع مرتين فالاولى ان يقال العلة الفرعية اللفظية هى لزوم الزيادة حتى صارت الهمزة كأنها من اصول الكلمة وفرعية المعنى هى الدلالة على التأنيث قاله الشنوانى وفى شرح اللب للسيد أن الالف تكون سببا كالتاء ولزومها الكلمة من حيث ان الكلمة صيغت عليها بمنزلة تأنيث آخر ففيها تأنيثان احدهما لفظى وهو نفس الالف والثانى معنوى وهو لزومها (قوله مع العلمية) أى سواء كانت شخصية كحمزة وطلحة وخديجة أوجنسية كأسامة لان علم الجنس كعلم الشخص فى الاحكام اللفظية التى منها الصرف وعدمه (قوله وزيادة الالف والنون) من اضافة الصفة للموصوف أى الالف والنون الزائدتان لان العلة هى الالف والنون الزائدتان لا نفس زيادتهما ودوله المضارعتين أى المشابهتين وبين الشارح وجه الشبه بأمرين الاول قوله لانهما فى بناء الخ الثانى قوله وانهما لا تلحقهما التاء وانما خص الشبه بألف التأنيث الممدودة مع انهما مشابهتين للمقصورة أيضا لظهور المشابهة فيها فان قلت لم كانت زيادة الالف والنون محتاجة لعلة اخرى معها فى منع الصرف وهلا استقلت بالمنع وحدها كألف التأنيث وجوابه أن ألف التأنيث مستلزمة لعلة اخرى معنوية بخلاف الالف والنون وانما قيدهما بالزيادة احترازا عن غير المزيدتين وقد يكون لفظ واحد محتملا لهما كحسان فان اخذ من الحسن صرف وان اخذ من الحس بفتح الحاء وهو القتل يقال حس البرد الجراد أى قتله منع من الصرف وشيطان ان أخذ من شطن بمعنى بعد صرف أومن شاط بمعنى احترق منع من الصرف وعفان ان أخذ من العفة منع أومن العفونة صرف وحيان ان أخذ من الحياة منع أومن الحين بفتح الحاء وسكون الياء بمعنى الهلاك صرف فلو ابدلت من النون الزائدة لاما كاصيلال مسمى به أصله اصيلان تصغير اصلان منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه (قوله كعمران) وغطفان اسم لقبيلة واصبهان اسم لبلدة من بلاد العجم (قوله فان فيه العلمية) أى الشخصية ومثالها لعلمية الجنسية فى صورة بان فانه علم جنس لدابة اصغر من الخنفساء على قدر الدينار مرتفعة الظهر ولها ستة ارجل تتولد فى الاماكن الندية (قوله فان فيه العلمية) لانه علم لبلدة بالشام مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة (قوله والتركيب) هذا هو العلة اللفظية وأما العلة

ونزل لزومه منزلة تأنيث آخر والثانى فى ما يمتنع صرفه بفرعيتين وهو نوعان مايمتنع مع العلمية ومايمتنع مع الوصفية فالاول ماأشرنا اليه بقولنا (أواجتمع فيه العلمية وزيادة الالف والنون) المضارعتين لالف التأنيث الممدودة لانهما فى بناء يخص المذكر كما أن الف التأنيث فى بناء يخص المؤنث وانهما لا تلحقهما التاء (كعمران) فان فيه العلمية وهى فرع التنكير والزيادة وهى فرع المزيد عليه (أوالعلمية والتركيب المزجى كبعلبك) فان فيه العلمية وهى فرع التنكير والتركيب وهو فرع الافراد

المعنوية فهى العلمية (قوله والتأنيث لفظا ومعنى) أى من جهة اللفظ بأن تتقدم
علامة التأنيث وهى تاء زائدة فى آخر الاسم تقلب فى الوقف هاء كالتاء فى فاطمة ومن
جهة المعنى بأن يكون علما للمؤنث (قوله أومعنى) وهو المسمى بالتأنيث المعنوى
(قوله لرجل) أما لو كان علما لامرأة فانه يكون من القسم الاول (قوله وهو تأنيث
معنوى) أى يرجع للمعنى والعلمية أيضا علة معنوية فلم يتحقق حينئذ فى هذا الاسم
علتان فرعيتان مختلفتان بل العلتان هنا مرجعهما المعنى كما تقدم فى حائض فأى
موجب لمنع الصرف وهلا صرف هذا النوع كما صرف حائض مع كونه مثله واحسن
ما اجيب به هنا أن اللفظ الموضوع للمؤنث يوصف تبعا لمعناه بأنه لفظ مؤنث فالتأنيث
بحسب الأصل للمعنى واكتسب اللفظ الوصف به فرجعت هذه العلة للفظ بواسطة
هذا التحصل ولما كان ذلك التأنيث المعنوى ضعيفا عن التأنيث اللفظى احتيج
الى تقويته فشرط أن ينضم اليه واحد من الامور الاربعة التى ذكرها الشارح ليتقوى
به ويلتحق بالتأنيث اللفظى فى تأثيره المنع من الصرف فان هذه الامور التى شرط
مصاحبة واحد منها له تزيده ثقلا فان الحركة أثقل من السكون والعجمة ثقل
من العربية وكون اللفظ للمذكر ثم يستعمل للمؤنث يحصل فيه ثقل باعتبار أن الشئ
فى غير محله يستثقل وبقى بحث آخر وهو أنه اذا صح اكتساب اللفظ التأنيث باعتبار
المعنى كما اجيب به عن التأنيث المعنوى يقال حينئذ يصح أيضا أن يكتسب لفظ
حائض التأنيث من معناه فيمنع من الصرف كزينب فالفرق بينهما تحكم والجواب
انا فى حائض راعينا الاصالة ولم نلتفت لاكتساب اللفظ التأنيث وفى زينب
لاحظنا الاكتساب فحصل الفرق لكن يرد عليه أن هذا ترجيح بلا مرجح فيجاب
بأن هذه حكم تلتمس لما سمع بعد الوقوع والنزول وليست عللا باعثة فلا يحتاج فيها
لطلب المرجح اذ ليست أحكاما عقلية وانما هى علل تلتمس لأحكام لفظية ونحن
فى ذلك كله أسرى السماع فهو المرجوع اليه آخرا فان العرب صرفت حائضا ومنعت
صرف زينب فنتبع ذلك ونعلل الحكم فى كل منهما بحسب الامكان (قوله كما مثلنا)
أى كتمثيلنا فما مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر والكلام على حذف مضاف
أى متعلق تمثيلنا وهو ما مثل به من زينب فانه زائد على الثلاث فالحرف الزائد قائم
مقام التلفظ بتاء التأنيث ثم حيث كان الاسم زائدا على الثلاث منع من الصرف
ولو سمى به رجل كما اذا سميت رجلا بزينب ومعنى كون التأنيث معنويا فى حال تسمية

(او العلمية والتأنيث) لفظا ومعنى او لفظا لا معنى أو معنى لا لفظا فالاول (كفاطمة) والثانى (كطلحة) لرجل (و) الثالث نحو (زينب) لامرأة وهو تأنيث معنوى (و) شرط تحتم منعه من الصرف الزيادة على الثلاثة كما مثلنا

المذكر

المذكر به أنه باعتبار الأصل أي قبل جعله علما للمذكر مستعمل في المؤنث (قوله أو تحرك الوسط) أي يكون ليس زائدا على الثلاث بأن كان ثلاثيا لكنه محرك الوسط فيكون تحرك الوسط قائما مقام الحرف الزائد على الثلاث وذلك كسقر علما لجهنم (قوله أو العجمة) أي مع كونه غير محرك الوسط (قوله كحمص) علم أعجمي على بلدة فالعجمة هنا مقوية للتأنيث المعنوي فيصير بها بمنزلة التأنيث اللفظي فإن قلت في حمص أيضا العجمة فلم يمنع من الصرف العلمية والعجمة فالجواب أن شرط منع العجمة الصرف مع العلمية زيادة الاسم على ثلاثة أحرف وهذا الشرط مفقود هنا فلم تعتبر بل اعتبر التأنيث وبقي أنهم يجعلون العلمية علة معنوية مع أن الذي يوصف بكونه علما اللفظ لا المعنى وأجيب بأنه لما كان لا معنى لعلمية اللفظ إلا تشخص معناه جعلوا العلمية علة معنوية (قوله أو النقل) أي مع كونه غير أعجمي فهذا النقل يلحق التأنيث المعنوي باللفظي (قوله فإن تخالف شرط من هذه الشروط) أي لم يوجد واحد منها وقد كان الأوضح أن يقول كما قلنا (قوله وجمل) بضم الجيم وسكون الميم (قوله قاومت) أي قابلت فكأنه لم يوجد فيه إلا علة واحدة (قوله نظر إلى وجود الفرعيتين) أي ولم ينظر لفقد شرط تأثيرهما فإن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين ثم محل جواز الوجهين ما لم يصغر وتلحقه التاء وإلا منع من الصرف كهنيدة (قوله بالوجهين) فدعد الأول مصروف والثاني ممنوع من الصرف (قوله لم تتلفع) البيت من بحر المنسرح وأجزاؤه مستفعلن مفعولات مفتعلن مرتين وآخر الشطر الأول قوله مئزرها ودعد أول الشطر الثاني وإعرابه لم حرف جازم وتتلفع مضارع مجزوم بلم وبفضل جار ومجرور متعلق بقوله تتلفع وفضل مضاف ومئزر مضاف إليه ومئزر مضاف والهاء مضاف إليه ودعد فاعل منون مصروف ولم تسق لم حرف جازم وتسق فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بحذف الألف وأصله تسقى بالألف فلما دخل الجازم حذفها لأنه مضارع معتل ودعد بترك التنوين نائب الفاعل وفي العلب جار ومجرور متعلق بتسق والعلب بضم العين جمع علبة وهي إناء من خشب تشرب فيه أعيان العرب كذا في المحلي وفي الصحاح العلبة محلب من جلد والجمع علب وعلاب والمعنى أن دعدا هذه ليس لها فضل أي زائد على مئزرها تتلفع به ولم تشرب في تلك الأواني وهذا كناية عن كونها ليست من بنات الأعيان لأن التلفع بفضل المئزر والشرب في تلك الأواني من عادة الأعيان فيلزم من نفيه بحسب العادة

أو تحرك الوسط كسقر
أو العجمة كحمص أو النقل
من المذكر إلى المؤنث كزيد
لامرأة فإن تخالف شرط من
هذه الشروط جاز الصرف
وعدمه كهند ودعد وجمل
فمن صرفه نظر إلى خفة اللفظ
وأنها قد قاومت إحدى
الفرعيتين ومن لم يصرفه نظر
إلى وجود الفرعيتين في الجملة
واختلف في الأولى منهما فعن
سيبويه الأولى المنع من الصرف
وعن أبي علي الفارسي الأولى
الصرف وروي بالوجهين
قول الشاعر
لم تتلفع بفضل مئزرها
دعد ولم تسق دعد في العلب

نفي لازمه وهو الشرف فصح كونه كناية لانه انتقال من الملزوم الى اللازم والحاصل أن المعنى الحقيقي ليس مرادا بل المراد لازمه وهو نفي علو المنزلة وارتفاعه (قوله ووزن الفعل) أي يكون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل بأن يكون مختصا به أو غالبا فيه وأولى به أما ما يختص بالاسم أو يغلب فيه أو يكون فيه وفي الفعل على حد سواء فلا يمنع الصرف (قوله كشمر) وهو بفتح بجمتين علم لرجل وعلم لواد بالعقيق وبذرلما من مياه العرب فان هذه كلها أفعال نقلت الى الاسمية اذ هذا الوزن مختص بالفعل ككسر ومزق ونحو ذلك من الافعال المضاعفة قال النيلي أما شمر فمختص بالفعل لان مثال فعل بتشديد العين مخصوص بالفعل لكونه للتكثير والتعدية وهما من خواص الفعل (قوله وشرط الوزن) أي شرط كونه مانعا مع العلمية من الصرف (قوله لكونها تدل) أي دائما في الفعل على معنى ولا تدل في الاسم أي بل قد تدل وقد لا تدل فالاول كالهمزة في أفعل التفضيل فان بها دلت الصيغة على المفاضلة نحو أكرم تقول زيد أكرم منك وأفضل ونحو ذلك والثاني كالهمزة في أبيض وأسود (قوله كأحمد) علم لم يتسم به احد قبل نبينا صلى الله عليه وسلم وأما محمد فقد تسمى به قبله جماعة قيل أربعة عشر وقيل خمسة عشر (قوله والعدل) هو قسمان تحقيقي وتقديري فان كان هناك دليل على العدل غير منع الصرف كمثنى فانه معدول عن اثنين اثنين وثلاث فانه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهكذا الى عشار اذا سمي بواحد من هذه الصيغ فانه يمنع من الصرف للعلمية والعدل التحقيقي فان لم يوجد للعدل دليل بل حمل على ارتكابه والقول به المنع من الصرف أن وجد الاسم ممنوعا من الصرف وليس فيه سوى علة واحدة فانه يقدر فيه العدل وهذا هو العدل التقديري ومعنى كون العدل علة فرعية أن المعدول فرع عن المعدول عنه (قوله كعمر) أي وسحر اذا أريد به سحر ليلة بعينه فانه معدول عن السحر معرفا بأل لما أن سحر الممنوع من الصرف نكرة وقد دل على التعيين فحقه أن تدخل عليه أل المفيدة للتعيين لكنهم لم يدخلوها عليه واكتفوا في دلالته على التعيين بكونه معدولا عما فيه أل (قوله عن عامر) وهو اسم فاعل صفة فلما قصدوا التسمية به وجعله علما خافوا التباس العلم بالصفة لكونهما صيغة واحدة فيهما فعدلوا عنه الى عمر لما أن صيغة عمر هذه وهي فعل بضم الفاء وفتح العين قد كثر فيها العدل التحقيقي كغدر

(أو لعلا ... بالفعل) وشرط الوزن اختصاصه بالفعل كشمر علما للفرس أو افتتاحه بزيادة هي في الفعل أولى لكونها تدل في الفعل ولا تدل في الاسم كالحرف المضارعة (كأحمد ويشكر) علمين لنبينا ونوح صلى الله عليهما وسلم فان الهمزة والياء لا يدلان في الاسم ويدلان في الفعل على التكلم والغائب (والعلمية والعدل) التقديري (كعمر) فانه معدول عن عامر خوف الالتباس بالصفة

(والعلمية والعجمة) وشرط العجمة كون علميتها في اللغة الاعجمية والزيادة على الثلاثة (كابراهيم)

وفسق فانهما معدولان عن غادر وفاسق فان ورد فعل مصروفا كأدد علمنا انه غير معدول لما انا انما نرتكب العدل لكوننا نجد الاسم ممنوعا من الصرف مع وجود علة واحدة فنلجأ الى العدل ونضمه لتلك العلة حفظا لما أثبت من قاعدة أن المنع من الصرف انما يكون بعلتين فرعيتين ومفهوم قولنا في سحر انه يراد به معين أما اذا لم يرد ذلك فحينئذ يكون نكرة وينصرف لزوال التعيين وأدد جمع أدة وهي فعلة من الود وأصلها ودة فهمزت الواو المضمومة ونقل بعد الجمع وسمى به فليس معدولا (قوله والعجمة) وهي فرع العربية والمراد بها كل ما كان خارجا عن لغة العرب كالسرياني والفارسي واليوناني وغير ذلك ويستدل عليها بعلامات منها خروج الكلمة عن أبنية العرب نحو اسماعيل باللام والنون وابراهيم وابراهم ومنها مجيئها في كلامهم غير منصرفة نحو ابليس اذ لو كان عربيا لانصرف لان العلمية وحدها لا تمنع الصرف ومنها نقل الائمة ومنها أن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية نحو قج وجق وجلق علم على دمشق ومنجنيق اسم لآلة حرب وكذلك الجيم والصاد كالجص والصولجان والكاف والجيم كاسكرجة وليس في اصول العرب اسم فيه نون بعدها راء نحو نرجس ولا زاي بعد دال كهنداز ومنها ما نص عليه ابن جني وغيره ان كل رباعي الاصول او خماسيها متى خلا عن بعض حروف الذلاقة الستة فهو أعجمي وهي الراء والنون والفاء واللام والباء والميم ويجمعها قولك من لب فر ولا يرد نحو يوسف من حيث انه اعجمي مع انه لم يخل عما ذكر لان العلامة لا يشترط انعكاسها (قوله في اللغة الاعجمية) بأن تستعمله العجم علما ثم تستعمله العرب كذلك فهذا ممنوع من الصرف اتفاقا نحو ابراهيم أما ما استعملته العجم اسم جنس ثم استعملته العرب علما فممنوع من الصرف على الاصح وقيل يجب صرفه وعليه جرى الجمال ابن هشام وذلك نحو قالون في اللغة الرومية من اسماء الاجناس اسم جنس للجيد استعملته العرب في أول احواله علما ومن ثم لقب به عيسى راوية نافع لجودة قراءته أما ما استعملته العجم اسم جنس واستعملته العرب كذلك فمصروف اتفاقا ومثاله فيروز ولجام (قوله والزيادة على الثلاثة) يستثنى منه ما كان زائدا بياء التصغير فانه يصرف (قوله كابراهيم) فيه ست لغات ابراهيم ابراهام ابراهوم ابراهم بلا ياء مثلث الهاء واسماء الانبياء كلها اعجمية الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا وكل أسمائهم ممنوعة من

الصرف سوى هذه الاربعة لفقد العجمة فيها وهى نوح ولوط وشيث فانها وان كانت العجمية الا انه تخلف فيها شرط المنع من الصرف فى العجمة وهو الزيادة على ثلاثة احرف وأسماء الملائكة كلها اعجمية ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة سوى اربعة فانها عربية وهى منكر ونكير ومالك ورضوان الثلاثة مصروفة ورضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون وأسماء الشهور مصروفة الا جمادى الاولى وجمادى الثانية فممنوعان من الصرف لالف التأنيث المقصورة وشعبان ورمضان للعلمية وزيادة الالف والنون وصفر ورجب اذا اريد بهما معين منعا من الصرف للعلمية والعدل الاول معدول عن الصفر والثانى عن الرجب فان لم يرد بهما معين صرفا وقد نظمت ماذكر فقلت

وكل اسماء النبيين العلا * فى عجمة لها استقام وولا
واستثن منها أربعا ستسرد * هود شعيب صالح محمد
اسماؤهم مصروفة ومثلها * لوط ونوح ثم شيث كلها
وذا لفقد علة فى الاول * وفقد شرط عجمة فيمن ولى
واستثن من اسماء املاك السما * رضوان ثم مالك المعظما
ومنكرا ثم نكيرا للعرب * اسماؤهم منسوبة ثات الارب
واحكم لرضوان بمنع الصرف * حكم الجميع والثلاثة اصرف
لكنه بعلة الزيادة * مع علم وفى السوى بالعجمة
واصرف لاسماء الشهور ماعدا * شعبان ثم رمضان الصاعدا
كمثل رضوان وفى جمادى * لالف التأنيث ع المرادا
ورجب مع صفر إن عينا * فامنعهما الصرف والا نونا
والمنع فيهما أتى للعدل * مع علمية فحز للفضل

بخلاف فيروز وبجام فانهما من اسماء الاجناس الاعجمية فان جعلا علمين لمذكرين فانهما يصرفان لفقد الشرط الاول وبخلاف نوح ولوط وشتر فانها مصروفة لفقد الشرط الثانى.

(قوله فيروز وبجام) الاول اسم جنس لجوهر معروف كالياقوت والثانى اسم لما يجعل فى فم الدابة (قوله لفقد الشرط الاول) وهو استعماله فى اللغة الاعجمية علما (قوله وشتر) كذا فى نسخة وعليها كتب بعض تلامذة المصنف وهو اسم حصن بأران أو بديار بكر وفى نسخة بدل وشتر وشيث (قوله لفقد الشرط الثانى) وهو الزيادة على ثلاثة أحرف لان اللغة الاعجمية مبنية على الطول بخلاف اللغة العربية واعلم ان أثر العجمة هنا فى المنع من الصرف مع سكون الوسط كما أثرت العلمية

فيما سبق في منع صرف المؤنث الساكن الوسط لان العجمة سبب ضعيف اذ هي امر معنوي فلم تعتبر مع سكون الوسط وأما التأنيث فان علامته مقدرة وتظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز أن يعتبر مع سكون الوسط وأن لا يعتبر كما سبق في جواز المنع من الصرف وعدمه في الثلاثي الساكن الوسط فان قلت قد اعتبرت العجمة في حمص وماه وجور مع سكون الوسط فلم لم تعتبر ههنا فالجواب أن اعتبارها فيما سبق تقوية للتأنيث المعنوي والعلمية لثلاثية او سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها مقوية لسبب آخر اعتبارها سببا بالاستقلال كما هنا (قوله يجوز فيه الصرف وعدمه) قال في المساعد والجمهور على تحتم الصرف (قوله متحتم المنع) لقيام حركته مقام الحرف الرابع قياسا على ما تقدم في المؤنث المعنوي محرك الوسط لكن الاكثر الصرف ويفرق بينه وبين المؤنث بأن التأنيث المعنوي اقوى من العجمة لان له علامة مقدرة بخلاف العجمة (تنبيه) قد علمت مما سبق أن ابليس اسم اعجمي فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وقيل هو عربي مشتق من الابلاس واعتذر صاحب هذا القول عن منع صرفه بأنه لا نظير له في الاسماء العربية ورد بأن له نظائر في العربية كاحليل واكليل وغيرهما وقيل شبه بالاسماء الاعجمية فامتنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة فانه وان كان مشتقا من الابلاس الا انه لم يسم به أحد من العرب فصار خاصا بمن أطلقه الله عليه فكأنه دخيل في لسان العرب فهو علم مرتجل (قوله أو الوصف) قال في شرح اللب وهو كون الاسم موضوعا لذات باعتبار معنى هو المقصود وهو متفرع على الموصوف لان معرفة حال كل شئ متأخرة عن ذاته (قوله والعدل التحقيقي) قال الرضي ونعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه أيضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد (قوله كأخر) بضم الهمزة جمع اخرى مؤنث آخر بفتح الهمزة والخاء والمدة بمعنى غير وهو من باب افعل التفضيل فاذا قلت مررت بزيد ورجل آخر فمعناه أحق بالتأخر من زيد في الذكر لان الاول قد اعتنى به في التقدم في الذكر قاله المرادي في شرح التسهيل وقال الرضي معنى آخر في الاصل أشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاءني زيد ورجل آخر أشد تأخرا من زيد

وقيل الثلاثي الساكن الوسط يجوز فيه الصرف وعدمه والمتحرك الوسط متحتم المنع والنوع الثاني ما يمنع مع الوصفية وهو ما أشرنا اليه بقوله (أو الوصف والعدل التحقيقي (كآخر)

في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور أولا فلا يقال جاءني زيد وحمار آخر ولا امرأة اخرى (قوله مقابل آخرين) بالجر صفة أخر ومعنى المقابلة أن أخر مفرده اخرى مؤنثة فهو جمع المؤنث وآخرين بفتح الخاء جمع المذكر الذي هو آخر بفتحها واحترز بهذا القيد عن أخر بضم الهمزة وفتح الخاء مقابل آخرين بكسر الخاء فانه مصروف لانتفاء العدل وذلك لان مفرد أخر هذا اخرى بمعنى آخرة مقابلة للاولى ومذكرها آخر بكسر الخاء مقابل أول كما في قوله تعالى قالت اولاهم لاخراهم فأخرى هذه تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع والفرق بين اخرى مؤنث آخر بفتح الخاء واخرى التي بمعنى آخرة التي هي مؤنث آخر بكسر الخاء أن الاولى لا تدل على الانتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها أمثالها في وصف واحد تقول عندي بعير وآخر وآخر وهكذا وعندي ناقة واخرى واخرى وهكذا وأما الثانية فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها في وصف واحد (قوله من قوله تعالى) من بمعنى في أي الواقعة في قوله تعالى (قوله فانه) أي أخر الممنوع من الصرف صفة لايام وقوله معدولة صفة لصفة ومعنى العدل هنا ان القياس كان يقتضي أن توصف ايام بآخر بفتح الهمزة المفرد لكونه افعل تفضيل مجردا عن الاضافة وأل نعدل عن ذلك ووصف بأخر جمع اخرى فان قلت ان أخر وقع صفة لايام ومفرده يوم ويوم يوصف بآخر بفتح الخاء لا باخرى فالجواب أن اليوم لما كان مما لا يعقل اجرى مجرى المؤنث فوصف باخرى ثم وصف جمعه بأخر الذي هو جمعها والا فلو كان المفرد آخر لما صح جمعه على أخر فجمعه على أخر دليل على ان المفرد اخرى ثم ما ذكره الشارح من أن أخر معدولة عن آخر قيل انه التحقيق وقيل انها معدولة عن أخريات قال الشنواني وهو الصحيح لان أخر جمع اخرى واخرى مؤنث آخر وقد جمع بالواو والنون فحق اخرى أن تجمع بالالف والتاء لان ما جمع مذكره بهما جمع مؤنثه بالالف والتاء فعدل عن اخريات الى أخر وقيل انها معدولة عن الاخر لانه من باب افعل التفضيل فأصله أن يقرن بأل اذا جمع كالكبرى والكبر والصغرى والصغر فعدل به عما فيه أل الى المجرد عنها واعطى ما لا يعطى غيره الا مقرونا بأل (قوله بفتح الخاء) الذي هو أفعل تفضيل أصله أأخر بهمزتين الاولى مفتوحة والثانية ساكنة ابدلت الثانية ألفا للتخفيف وهو في الاصل بمعنى أشد تأخرا ثم توسع فيه واستعمل بمعنى غير وهذا احتراز عن آخر بكسر

مقابل آخرين من قوله تعالى فعدة من ايام أخر فانه صفة معدولة عن آخر بفتح الخاء

الخ فانه مقابل أول وليس افعل تفضيل (قوله فان قياس افعل التفضيل الخ) تعليل للعدول (قوله ولو كان موصوفه مؤنثا ومثنى أو جمعا) حاصله أن أفعل التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة لزمه التذكير والافراد بكل حال تقول هو أفضل وهي أفضل وهما أفضل وهم أفضل وهن أفضل واذا كان معرفا بالالف واللام لزمه مطابقة ما قبله في الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع تقول هو الافضل وهي الفضلى وهما الافضلان وهم الافضلون وهن الفضليات والفضل فكان القياس أن تقول مررت بامرأة آخر وبنساء آخر وبرجال آخر وبرجلين آخر ولكنهم قالوا اخرى واخر وآخرون وآخران قال الله تعالى فتذكر احداهما الاخرى فعدة من ايام اخر وآخرون اعترفوا بذنوبهم فآخران يقومان مقامهما وانما خص النحويون آخر بالذكر لان في آخر وزن الفعل وفي اخرى ألف التأنيث وهما وضع من العدل وأما آخران وآخرون فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب (قوله فان مؤنثه سكرى) وليس مؤنثه سكرانة ومثله ندمان من الندامة فان مؤنثه ندمى لا ندمانة أما ندمان من المنادمة فان مؤنثه ندمانة فيصرف واشار المصنف بالمثال الى القسم الذي يمتنع صرفه اتفاقا وهو ما كان له مؤنث لا على وزن فعلانة أما ما لا مؤنث له أصلا لا على وزن فعلى ولا على وزن فعلانة كرحمان لكثير الرحمة ولحيان لعظيم اللحية فممنوع من الصرف على الاصح الحاقا له بما مؤنثه على وزن فعلى ومقابل الاصح انه يصرف الحاقا له بما مؤنثه على وزن فعلانة فان هذا القسم مصروف اتفاقا فعلى الاصح يكون الشرط في منع صرف فعلان أن لا يكون له مؤنث على وزن فعلانة سواء كان له مؤنث على وزن فعلى او لا مؤنث له فدخل القسم الثاني وهو ما لا مؤنث له أصلا وعلى مقابله يشترط أن يكون له مؤنث على وزن فعلى فيخرج القسم الثاني وظاهر كلام المصنف الجري على هذا القول (قوله بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية) أي فانها تكون في فعلان بالفتح نحو حمدان وبالضم نحو عثمان وبالكسر كعمران (قوله ووزن الفعل) أي يكون الاسم على وزن الفعل به اولى لان في أول الفعل زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم وما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى ودخل في قوله ووزن الفعل ثلاثة انواع ما مؤنثه على فعلاء نحو حمراء وشهلاء أو على فعلى بضم الفاء كفضلى أو لا مؤنث له كأكمر لعظيم الكمرة وآدر لعظيم الانثيين فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للصفة ووزن الفعل (قوله ولا يكون الوزن المانع الخ)

فان قياس أفعل التفضيل اذا كان مجردا من ال والاضافة يجب أن يكون مفردا مذكرا ولو كان موصوفه مؤنثا أو مثنى أو جمعا (أو الوصف وزيادة الالف والنون كسكران) فان مؤنثه سكرى ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة الا في فعلان بالفتح بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية (أو الوصف ووزن الفعل) وهو أفعل (كأحمر) ولا يكون فان مؤنثه حمراء الوزن المانع مع الصفة الا في أفعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية

و يشترط لتأثير الصفة أمران كونها اصلية فيجب الصرف في نحو هذا قلب صفوان بمعنى قاس وهذا رجل ارنب بمعنى ذليل ضعيف القلب والثاني عدم قبولها التاء فيجب صرف ندمان وارمل لقولهم ندمانة وارملة (والحذف يكون علامة للجزم نيابة عن السكون في موضعين) الاول (في الفعل المضارع المعتل الآخر) اصالة (وهو كل فعل مضارع في آخره الف نحو يخشى او واو نحو يغزو او ياء نحو يرمي تقول لم يغز ولم يخش ولم يرم) فكل منها جازم ومجزوم وعلامة جزمه حذف آخره فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها لان الفتحة تجانس الالف والمحذوف من يغز الواو والضمة قبلها دليل عليها لان الضمة تجانس الواو والمحذوف من يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها لان الكسرة تجانس الياء هذا هو المشهور

يرد عليه نحو احيمر وأصيفر وأديهل فانه لا ينصرف لكونه على وزن الفعل كما يظهر وان لم يكن حال التصغير على وزن أفعل (قوله كونها اصلية) بأن تكون موضوعة للمعنى الوصفي ابتداء وان غلبت عليها الاسمية ومعنى غلبة الاسمية أن تصير الصفة غير محتاجة الى موصوف تتبعه فنحو أسود ممنوع من الصرف لانه في الاصل موضوع لكل متصف بالسواد فيكون بهذا المعنى صفة ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالحية ومثله ارقم موضوع لكل ما فيه بياض وسواد ثم اختص بذكر الحيات وكذلك ادهم وضع لكل ما فيه دهمة أي سواد ثم اختص بالقيد (قوله صفوان) هو في الاصل اسم للحجر الاملس وصف به القلب لشدة صلابته وعدم لينه فتكون الوصفية عارضة ولا اعتداد بها وفي المصباح صفوان يستعمل في الجمع والمفرد فاذا استعمل في الجمع فهو في الحجارة الملس الواحدة صفوانة واذا استعمل في المفرد فهو الحجر (قوله ارنب) هو في الاصل اسم للحيوان المعروف بالضعف وصف به الرجل لضعفه فهذه وصفية عارضة (قوله عدم قبولها) أي التاء مع الزيادة أو مع وزن الفعل (قوله ندمان) أي المأخوذ من المنادمة على الشراب وهي المحادثة عليه بلطائف العبارات ورقائق الاشارات وفعل هذا نادم والاسم النديم ويعجبني هنا قول بعضهم

وأهيف قلت له * هل لك في المنادمه

فقال كم من عاشق * سفكت في المنى دمه

(قوله لقولهم ندمانة) أي في مؤنثه وأما ندمان من الندم فمؤنثه ندمى كما سبق وفعله ندم كعلم والاسم نادم (قوله وارملة) أي لا زوج لها أو فقيرة وأما ارمل وصف من قولهم عام ارمل أي قليل المطر فان مؤنثه رملى فهو غير منصرف كسكران وسكرى (قوله المعتل الآخر) باضافة لمعتل الى الآخر اضافة لفظية أي الذي اعتل آخره والمعتل اسم فاعل من اعتل أي مرض وسمي هذا القسم معتلا لما فيه من الاعلال وانما جاز حذف الآخر هنا مع انه ليس علامة للرفع لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال كما في يدعو ويرمي أو للتعذر كما في يخشى فلما دخل الجازم لم يجد حركة حتى يحذفها بل وجد آخر الكلمة احرف العلة المشابهة للحركة فحذفها (قوله اصالة) سيأتي مقابله في قوله فان كان حرف العلة غير أصلي (قوله في آخره ألف) لو اسقط في لكان اخصر وأظهر (قوله هذا) أي القول بأن

حذف

حذف هذه الاحرف نيابة عن السكون هو المشهور ومقابله امران الاول ماشار اليه بقوله وذهب سيبويه والثاني قوله ومن العرب (قوله وذهب سيبويه) هذا مقابل المشهور قال الشيخ الشنواني في عزوه لسيبويه نظر فان سيبويه لم يذكر ما قاله المصنف وانما ذكره ابن هشام الانصاري بحثا تفريعا على ماذهب اليه سيبويه من تقدير الاعراب في الافعال المعتلة لانقلا عن سيبويه اهـ بتصرف (قوله محذوف عند الجازم لابه) قيل انه لامعنى لكون الجازم يحذف الحركة المقدرة المفروضة الوجود واجيب بأن معنى الحذف عند هذا القائل عدم اعتبار الحركة والمنظر لها قال ابو حيان والذي يدل على أن هذه الحروف تحذف عند الجازم لا بالجازم أن الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وانما علامة الرفع ضمة مقدرة فيها (قوله اذا العجوز) البيت لرؤبة من بحر الرجز والعجوز فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والشاهد في لا ترضاها حيث اثبت فيه الالف وقيل ان لا نافية وليست ناهية فيكون الفعل مرفوعا بضمة مقدرة على ألف ترضى والواو للحال والتقدير فطلقها حال كونك غير مترض عنها وقوله ولا تملق قال في الصحاح الملق الود واللطف الشديد قال أبو يوسف واصله التليين وقد ملق بالكسر يملق ملقا ورجل ملق يعطي بلسانه من الود ماليس في قلبه وبعد هذا البيت

واعمد لاخرى ذات دل مونق * لينة اللمس كمس الخرنق

وهو بكسر الخاء المعجمة وكسر النون ولد الارنب (قوله هجوت زبان) البيت من بحر البسيط والمحفوظ في شطر البيت الثاني من هجو زبان لم تهجو ولم تدع فما في المصنف تغيير اختل به الوزن وزبان بزاي فموحدة اسم رجل وقوله لم تهجو ولم تدع أي لم تهجه مشافهة ومستمرا على هجوك اياه ولم تدعه بدون هجو ومستطيبا وده وأراد بهذا الانكار عليه في هجوه ثم اعتذاره عن هجوه حيث لم يستمر على حالة واحدة فصار هجوه لا ذم فيه كما أن اعتذاره لا شكر له عليه لحوق الاول بالاعتذار وسبق الثاني بالهجو والشاهد في قوله لم تهجو حيث أثبت الواو مع الجازم (قوله ألم يأتيك) البيت من بحر الوافر والانباء جمع نبأ بمعنى الخبر وتنمي بفتح التاء المثناة فوق من نميت الحديث انميه بالتخفيف اذا بلغته على وجه الاصلاح وطلب الخير واذا بلغته على وجه الافساد والنميمة قلت نميته بالتشديد واللبون الناقة ذات اللبن ويروى القلوص بفتح القاف وضم اللام وهي الناقة الشابة وبنو زياد هم الربيع بن

وذهب سيبويه الى أن الجازم انما حذف الحركة المقدرة واكتفي بها ثم الماصارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به ومن العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح فيحذف الضمة المقدرة ولا يحذف حرف العلة فيقول لم يخشى ولم يغزو ولم يرمي باثبات الالف والواو والياء وعلى ذلك جاء قوله

اذا العجوز غضبت فطلق
ولا ترضاها ولا تملق

وقوله

هجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجو ولم تدعى

وقوله

ألم يأتيك والانباء تنمى
بما لاقت لبون بني زياد

زياد واخوته الذين لنا رقيس على ابلهم والاقرب من أوجه الاعراب هنا أن فاعل يأتى مرفوعه مالاقت والباء زائدة وجملة قوله والانباء تنمى معترضة وارتفاع لبون أو قلوص على انه فاعل لاقت والشاهد فى يأتيك حيث اثبت الياء مع الجازم (قوله على الضرورة) هذا هو مذهب الجمهور وقيل انه لغة قليلة كما ذهب اليه ابن مالك وطائفة لقوله تعالى لا تخاف دركا ولا تخشى واجيب بأن الالف للاطلاق والصحيح أن لا نافية هنا كالتى قبلها أتى بالنهى فى صورة الخبر كما فى قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وقيل ان ما ورد من ذلك مجزوم بحذف الحروف ثم اشبعت الحركات فنشأ عنها هذه الحروف الموجودة فهذه أحرف اشباع وأما أحرف العلة فحذفها الجازم وأما قوله تعالى انه من يتق ويصبر باثبات الياء وجزم يصبر فقد أجيب عنه بأن من موصولة لا شرطية وتسكين الراء من يصبر للتخفيف (قوله فان كان الخ) هذا محترز قوله أصالة (قوله بان كان بدلا من همزة) أى موافقا لجنس ما قبلها من الحركة (قوله كيقرا) بفتح الياء والراء مضارع قرا (قوله ويقرى) بضم الياء وكسر الراء مضارع اقرى (قوله ويوضو) بفتح الياء وضم الضاد مضارع وضؤ بمعنى نظف وحسن (قوله ثم دخل الجازم) أى بعد الابدال فيكون الابدال حينئذ شاذا لان ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ لقوة الهمزة بالحركة فتكون متعاصية عن الابدال أما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم فانه يكون قياسيا ويمتنع حينئذ حذف حرف العلة لان الجازم قد عمل عمله فى حذف الضمة من الهمزة قبل الابدال فقول المصنف ثم دخل الجازم قيد فى حذف حرف العلة أى أن شرطه أن يكون الابدال قبل دخول الجازم (قوله وتركه) أى ترك حذف حرف العلة وعليه فيكون الجزم بسكون مقدر (قوله بناء) منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف والتقدير بنوا ذلك بناء أو على المفعول له أى لاجل البناء (قوله على الاعتداد بالابدال وعدمه) لف ونشر مرتب لان الاعتداد بالابدال علة للحذف وعدم الاعتداد به علة لعدم الحذف والحاصل أن الابدال ان كان بعد دخول الجازم امتنع الحذف وان كان قبله جاز الحذف ان اعتددنا بالابدال وجاز عدمه بناء على عدم الاعتداد به (قوله ألف اثنين أو واو جمع) ويكونان ضميرا نحو الزيدان يقومان والزيدون يقومون وغير ضمير نحو يقومان الزيدان ويقومون الزيدون على لغة أكلونى البراغيث (قوله أو ياء مخاطبة) ولا تكون الا ضميرا نحو أنت تقومين يا هند

وعلى اللغة المشهورة يحمل
امثال ذلك على الضرورة فان
كان حرف العلة غير أصلى بأن
كان بدلا من همزة كيقرا
ويقرى ويوضو ثم دخل
الجازم جاز حذف حرف العلة
وتركه بناء على الاعتداد
بالابدال وعدمه (و) الموضع
الثانى (فى الافعال الخمسة)
وتقدم انها كل فعل مضارع
اتصل به ألف اثنين أو واو جمع
أو ياء مخاطبة (نحو لم يفعلا
ولم تفعلا ولم يفعلوا ولم تفعلوا
ولم تفعلى فهذه مجزومة بلم)
وعلامة جزمها حذف النون

(قوله

(قوله هذا) أى كون الجزم بحذف النون هو المشهور (قوله بحركات مقدرة) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (قوله أيضا) مصدر آض بالمد اذا رجع وهو من المصادر المنصوبة على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوبا (قوله لا غير) لا نافية للجنس وغير اسمها مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الاصلى فى محل نصب والخبر محذوف تقديره جائز وانما بنيت غير على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه تشبيها لها بقبل وبعد ونحوهما من الغايات (قوله وعلامة نصبها كلها حذف النون) وأما ثبوت النون فى قول الشاعر

أن تقرآن على اسماء ويحكما * منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

فهو شاذ لا يرد نقضا ويحتمل أن تكون أن غير عاملة تشبيها لها بما المصدرية كما فى قراءة مجاهد أن يتم الرضاعة برفع يتم (قوله المعربات قسمان) اعترض بأن فيه اخبارا بالمثنى عن الجمع وأحسن ما اجيب به انه لا ضرر فى ذلك حيث كان المثنى جمعا فى المعنى نحو العرب فرقتان مسلمون وكفار وهنا كذلك لان كل قسم تحته أفراد متعددة (قوله بالحركات الثلاث) أى وجودا وعدما ليشمل السكون ولو صرح به كان أولى (قوله بالحروف) أى الاربعة وجودا وعدما ليشمل الحذف (قوله فالذى يعرب بالحركات) أى بجنسها لا بكل منها كما هو ظاهر وقوله بالحروف أى بجنسها (قوله وما حمل عليه) كأولات فى قوله تعالى وان كن أولات حمل فكان فعل ماض والنون اسمها وهى ضمير يعود على المعتدات وأولات خبرها وهو ليس بجمع بل اسم جمع جعل اعرابه كاعراب الجمع فنصب بالكسرة فكما حملوا أولو على جمع المذكر السالم حملوا أولات على جمع المؤنث وقد ألغز بعض شيوخنا فى نصب جمع المؤنث بالكسرة بقوله

يا من لنحو يعانى * ويا رفيق المبانى
فى الجر كسرة نابت * عن فتحة يا معانى
هذا لعمرى عجيب * وفيه قلب العيان

وأجبت عنه فقلت

يا مفرد العصر يا من * حوى جميع المعانى
ابديت لغزا بديعا * يزرى عقود الجمان
هذا مؤنث جمع * بالجر ينصب عانى

هذا هو المشهور وعلى القول بأن اعرابها بحركات مقدرة على لاماتها فالجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها وحذفت النون عند الجازم لانه كما تقدم (وحذف النون يكون علامة لنصبها) أى الافعال الخمسة (أيضا نحو لن تفعلا ولن يفعلا بالتاء) الفوقية (والياء) التحتية (ولن تفعلوا ولن يفعلوا بالتاء) الفوقية (والياء) التحتية (ولن تفعلى بالتاء) الفوقية لا غير فهذه منصوبة (وعلامة نصبها كلها حذف النون نيابة عن الفتحة على المشهور) وقيل منصوبة بحركة مقدرة على لاماتها وحذفت النون للفرق بين صورتى المرفوع والمنصوب (والحاصل ان المعربات) من الاسماء والافعال (قسمان) لا ثالث لهما (قسم يعرب بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة (وقسم يعرب بالحروف) الاربعة الالف والواو والياء والنون (فالذى يعرب بالحركات) من الاسماء والافعال (اربعة اشياء) الاول (الاسم المفرد) مذكرا كان أو مؤنثا منصرفا كان أو غير منصرف معرفة كان أو نكرة جامدا كان أو مشتقا متبوعا كان أو تابعا (و) الثانى (جمع التكسير) كذلك الا ما حمل منه على جمع المذكر السالم كسنين فانه يعرب بالحروف (و) الثالث (جمع المؤنث السالم) وما حمل عليه

(و) الرابع (الفعل المضارع) اذا لم يتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد (وضابط هذه) الاشياء (الاربعة) التي تعرب بالحركات (ما كانت الضمة علامة رفعه والذي يعرب بالحروف) الاربعة (اربعة اشياء أيضا) الاول (المثنى) وما ألحق به (و) الثاني (جمع المذكر السالم) وما ألحق به (و) الثالث (الاسماء الستة) المعتلة المضافة (و) الرابع (الافعال الخمسة) على المشهور في جميع ذلك (وتفصيل هذه الاربعة) المعربة بالحروف (أن المثنى يرفع بالالف نحو جاء الزيدان) فالزيدان فاعل مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة والالف تنوب عن الضمة في التثنية خاصة (ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نحو مررت بالزيدين ورأيت الزيدين) فالزيدين في الاول مخفوض وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة والياء تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع في المثنى وجمع المذكر السالم والاسماء الستة وفي المثال الثاني منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة والياء تنوب عن الفتحة في موضعين في التثنية وجمع المذكر السالم

(قوله اذا لم يتصل به نون الاناث) قال أبو حيان المسألة خلافية ذهب ابن درستويه الى انه معرب وتبعه السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين واستدلوا بأن الاعراب قد استحق في المضارع فلا يعدم الا بعدم موجبه وبقاء موجبه دال على انه معرب كما كان قبل النون الا انه كان قبل دخول النون ظاهرا وهو معها مقدر في الحرف (قوله وما الحق به) ويلتحق به خمسة ألفاظ الاول والثاني كلا وكلتا لكن بشرط أن يضافا الى الضمير نحو جاء كلاهما وكلتاهما فلو أضيفا للظاهر اعربا بالحركات المقدرة على الالف نحو جاء كلا الرجلين وكلتا المرأتين وهذه التفرقة هي الصحيحة وعليها الجمهور ومن الناس من يعربهما بالحركات المقدرة على الالف اضيفا لظاهر أو مضمر * الثالث والرابع والخامس اثنان واثنتان وثنتان فانها تعرب اعراب المثنى اضيفت لظاهر أو مضمر أو لم تضف اهـ انتهى قاله بعض الفضلاء وقال ابن مالك هذه الكلمات الملحقة بالمثنى لا تسمى مثناة حقيقة فان اطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع اهـ قال الشنواني فأفاد أنه يقال لها اسماء تثنية كما يقال اسماء جمع (قوله جمع المذكر السالم وما الحق به) ومنه عشرون واخواته الى تسعين وهي اسماء مفردة وزعم بعضهم انها جموع وهو مردود ومنه اهلون وهو جمع أهل وهو ليس بعلم ولا صفة وأرضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها وهي مؤنثة اسم جنس لا يعقل وسنون وأبون وأخون وهنون وذوون لانها غير أعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل في حم حمون لم يمتنع لكن لا اعلم انه سمع وقال ابو حيان ينبغي أن يمتنع لان القياس يأباه وجمع اب واخواته شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب انه يقال في فم فمون وفين قال أبو حيان وهو في غاية الغرابة ومنه عالمون وهو اسم جمع لا جمع وقيل جمع عالم ومنه سنون وبابه من كل جمع ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يجمع جمع تكسير نحو ثبة وثبين ومن الملحق بجمع المذكر السالم جموع صفات الباري سبحانه وتعالى كقوله نحن الوارثون والقادرون والماهدون ولا يقاس عليه الراحمون ولا المحكمون لان أسماءه تعالى توقيفية (قوله الاسماء الستة المعتلة) اى التي آخرها في اللفظ حرف علة فلا يرد أن فم لامه هاء وأصله فوه بفتح الفاء واسكان الواو بوزن فعل بفتح الفاء وهو ما عليه سيبويه والخليل وذهب الفراء الى أن وزنه فعل بضم الفاء (قوله خاصة) هو من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعاقبة بمعنى خصوصا منصوب على انه

وقدم الخفض على النصب لان النصب محمول عليه (وجمع المذكر السالم يرفع بالواو نحو جاء الزيدون) فالزيدون فاعل وهو مرفوع
وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة والواو تنوب عن الضمة في موضعين في جمع المذكر السالم والاسماء الستة (ويجر وينصب
بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها (١٠٥) نحو مررت بالزيدين ورأيت الزيدين) والكلام فيه كما تقدم في المثنى حرفا
بحرف (والاسماء الستة ترفع بالواو
نحو جاء أبوك وأخوك وحموك وفوك
وهنوك وذو مال) فهذه مرفوعة وعلامة
رفعها الواو نيابة عن الضمة والواو
تنوب عن الضمة في موضعين في جمع
المذكر السالم والاسماء الستة (وتنصب
بالالف نحو رأيت اباك واخاك وحماك
وفاك وهناك وذا مال) فهذه منصوبة
وعلامة نصبها الالف نيابة عن الفتحة
والالف تنوب عن الفتحة في الاسماء
الستة خاصة (وتخفض بالياء نحو
مررت بابيك واخيك وحميك وفيك
وهنيك وذي مال) فهذه مخفوضة
وعلامة خفضها الياء نيابة عن
الكسرة والياء تنوب عن الكسرة
في ثلاثة مواضع في التثنية وجمع
المذكر السالم والاسماء الستة
(والافعال الخمسة ترفع بثبوت النون
نحو تفعلان ويفعلان) بالفوقية والتحتية
(وتفعلون ويفعلون) بالفوقية والتحتية
(وتفعلين) بالفوقية لا غير فهذه
مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون
وثبوت النون يكون علامة للرفع
في الافعال الخمسة خاصة (وتجزم بحذف
ا بالفوقية والتحتية (ولم تفعلوا ولم يفعلوا) بالفوقية والتحتية (ولم تفعلي)
ون وحذف النون ينوب عن السكون في الافعال الخمسة خاصة (وتنصب بحذف
علوا ولن تفعلي) فهذه منصوبة وعلامة نصبها حذف النون وحذف النون
لامات الافعال واحكامها على التفصيل) الآتي في كل واحد منها (علامة
نحو قامت)

مفعول مطلق بحذوف تقديره اخص التثنية بنيابة الالف عن الضمة خصوصا
على ما هو المشهور من جواز حذف عامل المؤكد ولا يجوز أن يكون حالا لانك تقول
جاء في الرجال أو الزيدون خاصة (قوله وقدم) أي المصنف ففيه تجريد فان قرئ
بالبناء للمفعول فلا تجريد (قوله حرفا بحرف) حال بتأويل متساويا (قوله ترفع
بثبوت النون) علل ذلك بأنه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالحركة المناسبة
للحرف الذي بعدها لم يمكن ورود الاعراب عليه ولم يكن في الكلمة علة البناء حتى
يمتنع الاعراب بالكلية فجعلت النون بدل الرفع لمشابهتها الواو في الغنة قال بعض
شيوخنا وظهر لنا هنا لغز لطيف لم اسبق به فيما أعلم وهو أن يقال لنا معمول فصل
بين عامله واعراب عامله وشرط اعراب ذلك العامل أن يفصل ذلك المعمول بينه
وبين اعرابه ثم نظم ذلك بنظم مطول وقد اختصرته فقلت
يا أيها النحوي بين لنا * ما معرب قد خالف المعربات
الفصل بالمعمول شرط أتى * في حالة الاعراب عند الثقات
(قوله وتجزم بحذف النون) وقد ورد حذف النون نظما ونثرا لغير جازم وناصب
فقد قرئ ساحران تظاهرا بتشديد الظاء أصله تتظاهران فأدغمت التاء في الظاء
وساحران خبر مبتدأ محذوف أي انتما ساحران وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى
تؤمنون وقال الشاعر
ك بالعنبر والمسك الذكي
ناشئ من ذلك في الاختيار ٣
ال) *
ن باب خبر مبتدأ محذوف أي هذا
ل المدلول كما يؤخذ من قوله وتدل
يكها العارض كقالت امرأة العزيز
سكنت تاء التأنيث للفرق بين تاء

الافعال وثانها الاسماء ولم يعكس لئلا يجتمع ثقل الحركة الى ثقل الفعل (قوله تأنيث
فاعل ذلك الفعل) أى الاسم الذى اسند اليه الفعل فدخل نائب الفاعل نحو ضربت
هند وهذه التاء تلحق الماضى متصرفا كان نحو قامت هند أو غير متصرف نحو ليست
هند قائمة وسواء كان الفاعل الشخصى كما مثل أو الجنسى نحو نعمت المرأة هند
أو المجازى نحو بئست المدينة ما لم يلتزم تذكير فاعل ذلك الفعل نحو أفعل فى التعجب
وحبذا وما عدا وما خلا وليس فى الاستثناء ولا ترد هذه المذكورات لانها تقبل
التاء فى الاصل والعبرة به لا بالعارض (قوله لان الاسم) علة لمحذوف والتقدير
وانما ميزوا بين الفاعل المذكر والمؤنث بهذه التاء مع أن كلا من الفاعلين متميز
عن الآخر قال أبو حيان ولحقت التاء الفعل وكان حقها أن لا تلحقه لان المعنى الذى
جاءت له ليس للفعل بل هو فى الفاعل وهو التأنيث لكنه لاتصاله كجزء منه فجعلت
الدلالة على التأنيث فيه ولان تأنيث الفاعل غير موثوق به لجواز اشتراك المؤنث
والمذكر فى لفظ واحد نحو ربعة وصبور ولان المؤنث قد يسمى بمذكر وبالعكس
فاحتاطت العرب فى الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء ليعلم تأنيث
الفاعل أو ما جرى مجراه من أول وهلة نحو طهرت الجنب وكانت الربعة حائضا وهذا
الفرق بين المذكر والمؤنث فى الاختيار ولا يكون فى أكثر الالسن فلا يوجد ذلك
فى لسان الفرس ولا لسان الترك بل المذكر والمؤنث فى ذلك سواء ويتكلمون على
العبرانى من غير دلالة لفظية على ذلك وهذا من أحسن ما يعتذر به عن التذكير
فى قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى فانما بلغ المذكر لانه حكى
قول ابراهيم عليه السلام ولم يكن فى لسانه فرق بين المذكر والمؤنث فحكى قوله على
لغته اه ولا يخفى أن سيدنا ابراهيم عليه السلام انما تكلم بالعبرانية بعد مفارقة
نمرود والقصة كانت قبل مفارقته وكان لسانه اذ ذاك سريانيا فليحرر (قوله
ان يفتح آخره) أى بنى على الفتح لفظا كضرب أو تقديرا كدعا وقوله للتخفيف
علة لكون البناء على خصوص الفتحة وأما علة بنائه على الحركة فقد تقدم فى كلامه
(قوله ودربج) بدال فراء مهملتين فباء موحدة فجيم فسره الشارح بمعنى لان بعد
صعوبة وفى الصحاح دربجت الحمامة لذكرها خضعت له وطاوعته وكذلك دربج
الرجل اذا طأطأ رأسه وبسط ظهره (قوله ما لم يتصل به الخ) مرتبط بقوله وحكمه
ان يفتح الخ (قوله ضمير رفع متحرك) فان اسند لظاهر أو اتصل به ضمير نصب نحو

٣ قوله فى الصحيفة الماضية
ولا يقاس الخ يرد بقول
الدورى على مسلم انبات
الدور وحذفوها العبر حازم
وباب احتمال مشهور ثابت
اه قاله نصر

وتدل على تأنيث فاعل ذلك
الفعل الذى يلحقه لان الاسم
المذكر قد يستعمل فى المؤنث
وعكسه كزيد لامرأة وهند
لرجل فيحتاج فعل المؤنث
الى تمييز بالتاء (وحكمه
ان يفتح آخره) للتخفيف
(سواء كان ثلاثيا نحو ضرب)
وضرب (او رباعيا نحو
دحرج) ودربج (او خماسيا
نحو انطلق) وانصلح (او سداسيا
نحو استخرج) واستعظم
(ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك)

ضربك

ضربك وضربنا أو اتصل به ضمير رفع ساكن نحو ضربا فانه لا يسكن فى هذه الاحوال لعدم توالى اربع متحركات الخ (قوله فانه يسكن) يحتمل أنه يبنى على السكون وهو قول مرجوح ذهب اليه بعض ويحتمل أنه يسكن للتخفيف ويكون مبنيا على فتح مقدر وهو الراجح وعليه يتخرج كلام المصنف لقوله بعد فانه يضم للمناسبة (قوله كراهة توالى الخ) أى لفظا نحو ضربت أو تقديرا نحو سرت وقلت اذ الاصل سيرت وقولت قلب كل من الواو والياء ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ثم حذف كل منهما للتخلص من التقاء الساكنين ثم اجتلبت الضمة فى قاف قلت دليلا على الواو المحذوفة والكسرة فى سين سرت دليلا على الياء المحذوفة وأما نحو استخرجت وأكرمت فعلة سكونه اجراء علة تسكين الآخر فى جميع الافعال الماضية طردا للباب (قوله فيما كالكلمة الواحدة) أى انهم يكرهون توالى اربع متحركات فى كلمة واحدة أو فيما هو بمنزلتها وهو الفعل مع فاعله لانهما لشدة التلازم بينهما صارا كالكلمة الواحدة بخلاف الفعل مع المفعول فليس كالكلمة الواحدة اذ لا تلازم بينهما ولذلك سكنت باء ضرب اذا اسند للفاعل فى ضربنا وفتحت فى اتصاله مع المفعول فى ضربنا زيد واعترض بأنا نجد اربع متحركات فى الكلمة كشجرة وبقرة واجيب بأن تاء التأنيث وحركتها فى نية الانفصال لانها زائدة على اصل الكلمة للتأنيث فليس الفعل معها كالكلمة الواحدة (قوله نحو ضربت) هذه الامثلة على ترتيب قوله ولا فرق فى الضمير المتحرك بين أن يكون للمتكلم الخ (قوله فانه يضم) يحتمل انه يبنى على الضم وهو قول قيل به ويحتمل وهو الراجح انه يضم للمناسبة كما قال المصنف ففتحة البناء مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة وسكت عن حكم ما اذا اتصل به ألف اثنين نحو ضربا فقيل ان الفتحة الموجودة فتحة المناسبة وفتحة البناء مقدرة والراجح أن الفتحة الموجودة فتحة البناء اغنت عن فتحة المناسبة (قوله وأما نحو غزوا الخ) جواب سؤال مقدر نشأ من قوله فانه يضم ومحصل السؤال انه قد فتح الحرف الذى قبل الواو فى نحو غزوا الخ ومحصل الجواب انه لم يخرج من القاعدة لان المراد بضم ما قبل الواو لفظا او تقديرا وفى نحو غزوا ما قبل الواو ضم تقديرا فكل من المثالين مبنى على فتح مقدر على الواو والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين (قوله فأصله غزووا) بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو ضمير الجماعة وهى الفاعل (قوله فحذفت) أى الضمة وان شئت قلت تحركت الواو والياء وفتح

فانه يسكن) كراهة توالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ولا فرق فى الضمير المتحرك بين أن يكون للمتكلم وحده او المعظم نفسه او المخاطب او المخاطبة او مثنيهما او مجموعهما (نحو ضربت) بضم التاء (وضربنا) بسكون الموحدة (وضربت) بفتح التاء (وضربت) بكسر التاء (وضربتما) وضربتم وضربتن وضربن (و) ما لم يتصل به (واو جماعة الذكور فانه يضم) لمناسبة الواو (نحو ضربوا) واما نحو غزوا ورموا بفتح الزاى والميم فأصله غزووا ورميوا استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين وبقى ما قبل واو الجماعة مفتوحا على حاله

ما قبله ما ثبت للعامل التي ما كان الخ (قوله الفعل المضارع) من المضارعة وهي المشابهة سمي بذلك لانه أشبه الاسم في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء وجريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته وبهذا الشبه أعرب دون بقية الافعال ورد هذا ابن مالك بأن ماذكر ليس مختصا بالمضارع بل يقبله الماضي أما الاول والثاني فلانك اذا قلت ذهب زيد يحتمل قرب الذهاب وبعده واذا دخلت قد تقرب تخصص وأما الثالث فلأن الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام اذا وقع الماضي جوابا لقسم وأما الرابع فليس بمطرد ولو سلم فالماضي أيضا يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا وجلب جلبا وجعل ابن مالك وجه الشبه المقتضي لاعرابه توارد المعاني المختلفة عليه كالاسم في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم قال وهذا اولى من قولهم انما اعرب لمشابهته للاسم في الاربعة المذكورة (قوله أن يقبل) أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر عن علامة أي علامة المضارع التي يتميز بها عن الماضي والامر قبول لم وانما آثرها على غيرها من العلامات لانها اشهر عوامله ولان لها امتزاجا به بتغييرها معناه الى الماضي حتى صارت كالجزء منه (قوله نون النسوة) قال ابن هشام التعبير بنون الجمع اولى ليدخل فيه نون الذكور نحو يرا كانت كقوله

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب

أو علامة كقوله يعصرن السليط اقاربه قال وقد يجاب بأنها فيهما نون الاناث استعيرت لجمع الذكور وحينئذ فالمراد بنون النسوة نون الاناث الموضوعة لهن وان استعملت في غيرهن مجازا (قوله بني على السكون) وعلة بنائه حينئذ ضعف شبهه بالاسم باتصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل فيرجع الى أصله الذي هو البناء لما علمت أن اعرابه ليس بطريق الاصالة (قوله لان المضارع الخ) علة لحمل المضارع المتصل بنون النسوة على الماضي المتصل بها وانما كان المضارع فرعا عن الماضي لان المضارع عند الكوفيين مشتق من الماضي وأما عند غيرهم فلان المضارع هو الماضي بزيادة حرف المضارعة ثم ان قول المصنف حملا الخ يفيد أن علة بناء المضارع المتصل بنون النسوة هي الحمل على الماضي المتصل بها وقد سبقه بهذا التعليل ابن مالك واورد عليه ان هذا التعليل يقتضي أن الماضي انما بني لاتصاله بالنون المذكورة وليس كذلك لان الماضي مبني مطلقا اتصلت به النون اولا فان كان تعليلا لخصوص البناء

(وعلامة) الفعل (المضارع) أن يقبل لم نحو لم يضرب (وحكمه) أن يكون معربا رفعا ونصبا وجزما (ما لم يتصل به نون النسوة فانه) يبني على السكون (نحو يضربن) حملا على ضربن لان المضارع فرع الماضي

على

على السكون فغير محتاج اليه لانه جاء على الاصل فلا يعلل على انا لو سلمنا انه يعلل ولا يتأتى هذا التعليل الآن قلنا ان الماضي مع ضمير الرفع المتحرك يبنى على السكون وليس كذلك بل يبنى على فتح مقدر كما قد سمعت فكان الاولى له حذف هذا التعليل ويعلل البناء بضعف الشبه كما قلناه وقد ذهب جمع منهم ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة الى اعراب المضارع مع نون النسوة لبقاء موجب الاعراب فيه فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا (قوله فانه يكون مبنيا) وعلة بنائه تركبه مع النون المذكورة تركيب خمسة عشر وامتزاجه بها قال الرضي فان قيل لما امتزجا فهلا اعربت الكلمة على النون كما يعرب الاسم الممتزج بالتنوين على ما قبله قلت لان الاسم أصل في الاعراب والفعل فرع محمول فيه على اعراب الاسم بحسب الامكان دون الفعل خصوصا والنون من خواص الافعال فضعفت مشابهته الاسم (قوله فان لم تباشره) أى في اللفظ بأن فصل بينهما فاصل ملفوظ به أو في التقدير بأن فصل بينهما فاصل مقدر (قوله كان معربا على الاصح) وذلك لانتفاء علة البناء وهو تركبه مع النون تركيب خمسة عشر ومقابل الاصح انه معرب مطلقا أى باشرته النون أم لا وذهب قوم منهم الاخفش الى بنائه مطلقا ونقله الرضي عن الجمهور وقيل ما اتصلت به النون مطلقا لا معرب ولا مبني كما تقدم ذلك (قوله نحو لتبلون) ولتبلوان ولتبلين فان هذه الامثلة مرفوعة بالنون المحذوفة لتوالي الامثال واعراب الفعل مع نون التوكيد هنا لانها لم تباشره اذ قد فصل بينها وبينه فاصل ملفوظ به وهو واو الجماعة في الاول وألف الاثنين في الثاني وياء المخاطبة في الثالث (قوله ولا تتبعان فاما ترين) هذان المثالان فيهما الفعل معرب لفظا أيضا لان النون لم تباشره ففي الاول الفصل بألف الاثنين فهو مجزوم بحذف النون والالف فاعل والمثال الثاني فصلت فيه ياء الضمير فهو مجزوم بحذف النون أيضا وقد تقدم تصريف هذه الامثلة مستوفى ولم يذكر المصنف ما فصل بينه وبين النون فاصل مقدر ومثاله قوله تعالى ولا يصدنك فانه معرب مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وقد فصل بين الفعل ونون التوكيد واو الجماعة فانها حذفت لالتقاء الساكنين فليست ملفوظة لكنها مقدرة (قوله أن يقبل) مدخول أن في تأويل مصدر خبر علامة أى وعلامة الامر قبول الخ (قوله وأن يدل) عطف على أن يقبل أى والدلالة فهو في تأويل مصدر وأخذ منه أن علامة فعل الامر

(و) مالم تباشره (نون التوكيد فانه يكون مبنيا على الفتح) لثقل التركيب ولا فرق في ذلك بين الثقيلة والخفيفة (نحو ليسجنن وليكونا) فان لم تباشره كان معربا على الاصح نحو لتبلون ولا تتبعان فاما ترين بتشديد النون فيهن (وعلامة الامر أن يقبل ياء المخاطبة وأن يدل على الطلب نحو قومي) فان دل اللفظ على الطلب ولم يقبل ياء المخاطبة فهو اسم فعل امر نحو صه وان قبل ياء المخاطبة ولم يدل على الطلب فهو فعل مضارع نحو تقومين

مركبة من أمرين فتى انتفيا أو واحد منهما فليس فعل أمر كما أشار لذلك المصنف ثم معنى دلالته على الطلب أن يكون الفعل موضوعا لها وان استعمل في غيرها كالاباحة ثم لا بد أن تكون الدلالة بنفس الصيغة نحو اضرب فخرج ما دل على الطلب لا بالصيغة بل من اللام نحو لينفق ذو سعة فان الدلالة على الطلب هنا مستفادة من لام الامر (قوله ان كان صحيح الآخر) أي ولم تباشره نون توكيد ولم يتصل به واو جمع أو ألف اثنين أو ياء مخاطبة فان باشرته نون التوكيد بني على الفتح نحو اضربن واضربنّ وان لحقته واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة فانه بني على الحذف كما سيصرح به (قوله أو بني على حذف الآخر ان كان معتل الآخر) محله ما لم يتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد فان اتصلت به نون النسوة بني على السكون كالصحيح نحو اغزون واخشين وارمين أو باشرته نون التوكيد فانه بني على الفتح نحو اغزونّ واخشينّ وارمينّ ومحله أيضا ما لم يكن من الافعال الخمسة والابني على حذف النون نحو اغزوا وارميا ونحو ذلك (قوله وارم) مبني على حذف الياء ومن هذا القبيل قولك للمفرد المذكر آمرا له بالشئ أي كن واليا له وق الشئ أي صنه وع الشئ أي احفظه ودزيدا أي ادفع ديته وإ بمعنى عد بالخير فهذه الافعال كلها مبنية على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ولا تنس ما تقدم لك في تصريف إ وما فيهما من اللغز (قوله اواخر أصالة) فان لم تكن هذه الحروف اواخر أصالة بأن كانت بدلا من همزة نحو اقرا بكسر الهمزة وفتح الراء جاز حذف الالف بناء على الاعتداد بالابدال العارض وتنزيل ذلك الحرف منزلة الحرف الاصلي وجاز تركه بناء على عدم ذلك (قوله وضابط ذلك) في هذا الضابط قصور لانه لا يشمل امر جمع المؤنث فانه مبني على السكون صحيحا كان كاضربن أو معتلا كاغزون ومضارعه نحو يضربن ويغزون ليس مجزوما بالسكون بل مبني عليه ولا يشمل الامر المؤكد بالنون فانه مبني على الفتح ومضارعه ليس مجزوما بالفتح بل مبني عليه فالاولى أن يقال في الضابط الامر مبني على ما يكون عليه مضارعه بعد دخول الجازم

(قوله باب) بالتنوين متعين أن يكون خبر مبتدا محذوف ولا يصح أن يكون مبتدأ محذوف الخبر لانه نكرة ولا يجوز الابتداء بالنكرة وقد سقط لفظ باب في بعض النسخ ونصها والمرفوعات بالواو وهي هنا استئنافية لعدم ما تعطف عليه

(وحكمه ان يبنى على السكون ان كان صحيح الآخر) وهو ما ليس آخره الفا أو واوا أو ياء (نحو اضرب أو يبنى على حذف الآخر) أصالة (ان كان معتل الآخر) وهو ما آخره الف أو واو أو ياء (نحو اخش واغز وارم) فاخش مبني على حذف الالف واغز مبني على حذف الواو وارم مبني على حذف الياء وهذه الاحرف الثلاثة أواخر أصالة بخلاف النون في الافعال الخمسة فانها ليست آخرا أصالة (أو يبنى على حذف النون ان كان مسندا لالف اثنين نحو اضربا أو واو جمع نحو اضربوا أو ياء مخاطبة نحو اضربي) وضابط ذلك أن الامر يبنى على ما يجزم به مضارعه فان كان مضارعه يجزم بالسكون فالامر مبني على السكون وان كان مضارعه يجزم بحذف آخره فالامر مبني على حذف الآخر وان كان مضارعه يجزم بحذف النون فالامر مبني على حذف النون (باب)

(قوله

(قوله المرفوعات) جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع فهو صفة لمذكر لا يعقل ووصف غير العاقل يجمع بجمع التأنيث كما تقدم نحو جبال راسيات وأيام معدودات ولا يصح أن يكون جمع مرفوعة وصفا لمؤنث أي كلمة مرفوعة فانه وان جمع هذا الجمع أيضا الا انه يمنع منه الاخبار بقوله سبعة فان العدد يذكر مع المؤنث فلو كان جمع مرفوعة لقيل سبع فاثبات التاء في العدد دليل على انه جمع مرفوع لما ان العدد يؤنث مع المذكر كذا قالوا لكن قال بعض شيوخنا انه يصح أن يكون جمع مرفوعة ومحل حذف التاء من عدد المؤنث واثباتها في عدد المذكر ان كان المعدود مذكورا تمييزا للعدد أما اذا لم يذكر أصلا أو سبق عليه جاز التذكير والتأنيث كما هنا وقدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة كالفاعل والمبتدا والخبر والبواقي محمولة عليها والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان وأخواتهما وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل (قوله اسم كان وأخواتها) اراد بالاخوات ما يوافق فدخل في اخوات كان اسم كاد واخواتها واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس ودخل في اخوات ان خبر لا النافية للجنس لكن يبعد هذا قوله في اخوات كان وهي ثلاثة عشر فعلا وفي اخوات ان وهي ستة ويمكن الجواب عنه باعتبار الاكثر والاشهر واطلاق لفظ الاخوات هنا بطريق الاستعارة التصريحية حيث شبه النظائر في العمل بالاخوات لما بينهما من التماثل والموافقة ثم اطلق اللفظ الدال على المشبه به وهو الاخوات على المشبه وهو النظائر (قوله وهو أربعة أشياء) هو في الحقيقة خمسة فان العطف تحته قسمان عطف بيان وعطف نسق (قوله لانه أصل المرفوعات) وذلك لانه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجملة الاسمية ولان عامله قوي بخلاف المبتدا ولانه أشد في باب الركنية حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسده ولان رفعه لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدا وقيل أصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بأحكام متعددة في تركيب واحد بخلاف الفاعل فان حكمه واحد ليس الا وقيل ان كلا أصل وهذا الخلاف لا طائل تحته (قوله لان المبتدأ فاعل معنى) لا يشمل كلامه المبتدأ الذي له فاعل يغني عن الخبر نحو اقائم الزيدان وقد يجاب بأن المصنف لم يتعرض له لقلته أو يقال المراد بكونه مسندا اليه الخبر ما حقيقة أو حكما وهذا مسند اليه حكما (قوله لانه مبتدأ في الاصل) والذي اخرجه عن

(المرفوعات) من الاسماء (سبعة) الاول (الفاعل و) الثاني (نائبه و) الثالث (المبتدا و) الرابع (خبره و) الخامس (اسم كان واخواتها و) السادس (خبر ان واخواتها و) السابع (تابع المرفوع وهو أربعة أشياء نعت وتوكيد وعطف وبدل) وقدم الفاعل لانه أصل المرفوعات ثم نائبه لانه يخلفه عند حذفه ثم المبتدا وخبره لان المبتدا فاعل معنى لكونه مسندا اليه والخبر مسند ثم اسم كان واخواتها لانه مبتدا في الاصل ثم خبر ان واخواتها لانه خبر في الاصل ثم التابع لانه متأخر عن المتبوع

الابتدائية دخول الناسخ بحيث لو أزيل الناسخ لاعرب مبتدأ وبهذا التقرير يندفع ماعساه أن يقال ان اسم كان وأخواتها أقرب للفاعلية من المبتدأ ومن ثم سماه سيبويه فاعلا فكان الاولى تقديمه على المبتدا (قوله واذا اجتمعت الخ) في التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق اه وهذا معنى النظم المشهور

ان التوابع ان جاءت بأجمعها * ورمت محوى من الترتيب مانقلا
فانعت وبين وأكد وابدلن وجى * بالعطف بالحرف نحو العلم والعملا

فما في المصنف مخالف للمشهور ومثال اجتماعها مررت بأخيك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر وانما قدم النعت لانه كجزء من متبوعه ثم عطف البيان لانه جار مجراه ثم التوكيد لانه شبيه بعطف البيان في جريانه مجرى النعت ثم البدل لانه تابع كلا تابع لكونه كالمستقل ثم عطف النسق لانه تابع بواسطة (قوله وهو الاسم الخ) هذا تعريف له بحسب الاصطلاح واما معناه لغة فهو من اوجد الفعل (قوله المسند) بالرفع صفة للاسم وهو اسم مفعول فالمرفوع بعده نائب فاعل قال الناصر الطبلاوي أى الذى نسب اليه وربط به فعل باعتبار مدلوله فسقط ماقيل لايخلو من أن يراد به الفعل الاصطلاحي أو الحقيقي الذى هو المصدر لاجائز أن يراد الاول لانه غير قائم بالفاعل كما أنه غير قائم بالمفعول والحقيقي لايحتاج معه الى قوله أو شبهه اه بتغيير ما ثم لابد من تقييد الاسناد بالاصالة فخرج المعطوف بالحرف وتقييد الفعل بكونه تاما فخرج الناقص نحو كان وأخواتها فان ما يسند اليه الاسمى فاعلا عند الجمهور وظاهر اطلاق المصنف انه لافرق في الفعل بين التام والناقص فيكون اسمها فاعلا وبه صرح سيبويه واورد على المصنف ان التعريف غير مانع لانه يدخل فيه نائب الفاعل فان في قولك ضرب زيد اسناد الضرب الذى هو مصدر المبني للمجهول أى كونه مضروبا الزيد فانه معنى قائم به والجواب أن يراد الاسناد بحسب الاصالة والاسناد للمفعول انما حصل بعد حذف الفاعل أو يقال ان المقصود من التعريف ايصال معنى المعرف وهو الفاعل لذهن الطالب ولو بوجه ما فلا يضر فيه كونه أعم خصوصا وقد جوز المتقدمون من المناطقة التعريف به (قوله متعد) صفة فعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء

واذا اجتمعت التوابع قدم النعت ثم التوكيد ثم البدل ثم البيان ثم النسق (وها أنا) نذكرها (الباب) أبواب) الاول باب الفاعل وهو الاسم المسند اليه فعل متعد أولازم أو الاول الصريح

الساكنين منع من ظهورها الثقل وأصله متعدي استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار متعد والفعل المتعدّى هو ما نصب المفعول بنفسه كضرب زيد عمرا واللازم عكسه (قوله أو شبهه) أى الفعل أى ما يشبهه فى العمل (قوله اسم الفاعل) وهو الاسم المشتق من المصدر المستعمل فى الذات التى قام بها ذلك المصدر كضارب فانه مشتق من الضرب الذى هو الحدث القائم بالذات المستعمل فيها لفظ ضارب فمعناه ذات قام بها الضرب (قوله وأمثلة المبالغة) جمع مثال ومثال الشئ ما كان على صورته سميت هذه الصيغ بها لانها مثال لكل ما وازنها فان فعالا مثلا مثال لكل ما كان على وزنه من ضراب واكال وشراب ونحو ذلك واضافتها للمبالغة باعتبار انها مفيدة لها فهو من اضافة الدال للمدلول ومعنى المبالغة الكثرة ومثال المبالغة عند النحاة ما حوّل عن صيغة اسم الفاعل الثلاثى الى صيغة فعال أو مفعال أو فعول أو فعيل او فعل قصد المبالغة والتكثير (قوله والصفة المشبهة) أى باسم الفاعل وهى ما أخذت من فعل لازم لمن تلبس بذلك الفعل على معنى ثبوته له واستمراره كحسن مثلا المأخوذ من حسن للدلالة على ثبوت الحسن للذات واستمراره (قوله واسم التفضيل) وهو ما أخذ من فعل ثلاثى متصرّف تام مجرّد قابل التفاوت غير دال على لون أو عيب وبقى على المصنف من أفراد ما أشبه الفعل المصدر نحو ولولا دفع الله الناس واسم المصدر نحو قول عائشة رضى الله تعالى عنها من قبلة الرجل امرأته الوضوء فلفظ الجلالة فاعل بالمصدر والرجل فاعل باسم المصدر الذى هو قبلة وقوله الوضوء بالرفع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله واسم الفعل نحو هيهات هيهات لما توعدون فهيهات اسم فعل وهيهات الثانية توكيد لفظى وما توعدون فاعل واللام صلة ومنه قوله

فهيهات هيهات العقيق ومن به * وهيهات خل بالعقيق نواصله

والجار والمجرور نحو أفى الدار زيد والظرف نحو أعندك زيد اذا قدر زيد فيهما فاعلا ومنه أفى الله شك ويصح فى الامثلة الثلاثة أن يكون الاسم مبتدأ وما قبله من الجار والمجرور والظرف خبرا (قوله أى على الفاعل) قال الناصر الطبلاوى الاحسن عود الضمير على الاسم لانه المحدّث عنه ولان عوده على الفاعل يلزم منه تشتيت الضمائر هذا وذهب ابن الحاجب فى شرح المفصل وجماعة انه

(أوشبهه) وهو اسم الفاعل وامثلة المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل (متقدم) أى الفعل أو شبهه (عليه) أى على الفاعل (على جهة قيامه به او وقوعه منه فالاول)

لا احتياج الى هذا القيد اى قوله مقدم عليه أى لان زيد فى قولك زيد قام لم يسند اليه قام بل اسند قام الى ضمير فيه وهو وضميره مسند الى زيد الا انه اتفق أن الضمير هو عين زيد فتوهم ورود نقده به وليس بوارد اه كلامه وأما جعل زيد فاعلا متقدما على قام فهو طريقة الكوفيين وهى مرجوحة فلا يعتد بها وأما قوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك فأحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور أى وان استجارك احد الخ وبشر فى قوله تعالى أبشر يهدوننا يجوز كونه فاعلا لمحذوف ويجوز كونه مبتدأ والاول ارجح كما رجح الثانى فى قوله تعالى أأنتم تخلقونه (قوله وهو اسناد الفعل الى الفاعل) اى اسناد مدلول الفعل الذى هو الحدث الى ذات الفاعل (قوله فان العلم قائم بزيد) اى باعتبار أنه كيفية نفسانية يوجدها المولى فيه أما ان نظر الى العلم باعتبار تحصيل اسبابه فهو من قبيل الفعل الواقع من الفاعل كضرب زيد فهذا المثال محتمل والمثال النص مات زيد (قوله اى احدثه) فيكون مسندا اليه حقيقة لانه قد وقع الاتفاق بين المتكلمين على أن الفعل يسند حقيقة للعبد باعتبار كونه اكتسبه وان كان مخلوقا لله تعالى ولا تأثير لقدرة العبد فيه (قوله وعلم من هذين المثالين) يؤخذ منه حكمة تكرار المثال (قوله حقيقة) اى لغة واصطلاحا لا اصطلاحا فقط (قوله ومجازا) أى لغة وان كان حقيقة اصطلاحا لان الفاعل اصطلاحا من قام به الفعل سواء اوجده ام لا (قوله ومثال اسم الفاعل) وشرط عمله أن يعتمد على وصف كالمثال المذكور او استفهام نحو أقائم زيدا ونفى نحو ما ضارب زيدا وندا نحو ياطالعا جبلا او على مبتدأ نحو زيد ضارب بكرا فان كلا من طالع وضارب فيه ضمير مستتر مرفوع على انه فاعل وهذه الشروط تجرى فى امثلة المبالغة (قوله أضراب زيد) الهمزة للاستفهام وضراب مبتدأ وزيد فاعل فاعل سد مسد الخبر (قوله حسن وجهه) بتنوين حسن وبرفع وجهه على انه فاعل له (قوله ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) هذه المسألة قد اشتهرت بمسألة الكحل وقد افردت بالتأليف وضابطها أن يكون اسم التفضيل صفة لنكرة مسبوقة بنفى او شبهه وأن يكون الاسم الظاهر المرفوع وهو الكحل فى المثال هنا اجنبيا الاسبيا الموصوف بأن لا يتصل بضمير يعود عليه وأن يكون ذلك الاسم الاجنبى مفضلا على نفسه باعتبارين مختلفين والغالب أن يكون بين ضميرين اولهما للاسم الموصوف وثانيهما لذلك الاسم الظاهر كما فى المثال المذكور ومثله

وهو اسناد الفعل الى الفاعل على جهة قيامه به (نحو علم زيد) فان العلم قائم بزيد أى (والثانى) وهو ملتبس به اسناد الفعل الى الفاعل على جهة وقوعه منه (نحو قام زيد) فان القيام وقع من زيد أى احدثه وعلم من هذين المثالين ان اسناد الفعل الى الفاعل يكون حقيقة كالمثال الثانى ومجازا كالمثال الاول ومثال اسم الفاعل مختلف ألوانه ومثال ما يفيد المبالغة أضراب زيد ومثال الصفة المشبهة حسن وجهه ومثال اسم التفضيل ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد

ماجاء

ومثال الاسم المؤوّل أولم يكفهم أنا انزلنا أى انزالنا (وهو) أى الفاعل (على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر اقسام ثمانية (الاوّل الاسم المفرد) المقابل للتثنية والجمع (نحو جاء زيد) فجاء فعل ماض وزيد فاعل (والثانى مثنى المذكر نحو جاء الزيدان) فالزيدان فاعل مرفوع وعلامة رفعه الالف (والثالث جمع المذكر السالم) برفع السالم صفة لجمع (نحو جاء الزيدون) فالزيدون فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو (والرابع جمع التكسير للمذكر نحو جاء الرجال) فالرجال جمع رجل (والخامس المفرد المؤنث نحو جاءت هند) فهند فاعل مؤنث لدخول التاء فى فعلها (والسادس مثنى المؤنث نحو جاءت الهندان) فالهندان مثنى مؤنث لدخول التاء فى فعلها (والسابع جمع المؤنث السالم) من التغير (نحو جاءت الهندات والثامن جمع التكسير للمؤنث نحو جاءت الهنود) فالهنود جمع هند

ماجاء رجل اقبح فى وجهه اللحية منها فى وجه زيد ولم يقع هذا التركيب فى القرآن واعراب المثال مانافية ورأيت رجلا فعل وفاعل ومفعول واحسن صفة رجلا وفى عينه جار ومجرور وحال من الكحل مقدم عليه والكحل فاعل أحسن ومنه جار ومجرور ومتعلق بأحسن والضمير عائد على الكحل وهو المفضل عليه وفى عين زيد متعلق بمحذوف حال من الهاء فى منه والتقدير مارأيت رجلا احسن الكحل حال كونه فى عينه منه أى الكحل حال كونه فى عين زيد (قوله اولم يكفهم) لهمزة فى مثل هذا التركيب إما مقدمة من تأخير والاصل وألم يكفهم قدمت على الواو العاطفة لان حرف الاستفهام له الصدارة اوداخلة على مقدر والواو عاطفة عليه وتقديره هنا ايطلبون آية غير القرآن ولم يكفهم أنا انزلنا واصل أنا أننا فأنّ حرف توكيد ونصب ونا اسمها فحذفت احدى النونات الثلاث للخفة وأدغم الآخران فقيل أنا ومن امثلة الفاعل المؤوّل قوله تعالى ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وقول القائل

يسر المرء ماذهب الليالى * وكان ذهابهنّ له ذهابا

وأحرف المصادر التى يسبك الفعل بعدها بمصدر المسماة أيضا بالموصولات الحرفية خمسة اتفاقا وستة بزيادة الذى على خلاف فى كونه يستعمل موصولا حرفيا وقد نظمت الجميع بقولى

موصول الاحرف أن وأنّ وكى وما * واللذ وأوست انت فاتعلما

(قوله على قسمين) أى مشتمل عليهما من قبيل اشتمال الكلى على جزئياته (قوله ظاهر) المراد به ماعدا المضمر فيشمل المبهم نحو جاء هذا والذى ونحوهما (قوله أقسام ثمانية) لانه امامفرد أومثنى أوجمع سلامة اوجمع تكسير وكل منها اما مذكر أومؤنث وتزيد هذه الاقسام بزيادة الاعتبار ككون الفعل ماضيا الخ وكون الاسم نكرة اومعرفة كما لايخفى وكل من الماضى والمضارع يرفع الظاهر ماعدا افعل فى التعجب وخلا وعدا وحاشا فى الاستثناء فانها افعال ماضية لاترفع الظاهر بل ترفع ضميرا مستترا فيها وجوبا ويستثنى من المضارع لايكون فى الاستثناء فانه لايرفع الظاهر أيضا بل يرفع الضمير المستتر وجوبا وأما فعل الامر فلا يرفع الا الضمير دائما (قوله المقابل للتثنية) فيصدق بالاسماء الستة فانها هنا من قبيل المفرد وان كانت فى باب الاعراب ليست من قبيله كما تقدم (قوله صفة لجمع) لانه المقصود

فان قيل الزيدان والهندان والزيدون والهندات والزيود والهنود مفرداتها اعلام والعلم يدل على الوحدة فاذا زيد عليه ما يدل على التثنية أو الجمع دل على التعدد والوحدة والتعدد متنافيان قلت اذا اريد تثنية العلم او جمعه قصد تنكيره ثم يثنى ويجمع بدليل جواز دخول ال عليه عوضا عما فاته من تعريف العلمية

(و) القسم الثاني (المضمر) وهو ما دل على متكلم او مخاطب او غائب وهو (ثناعشر) نوعا (اثنان للمتكلم اكرمت اكرمنا) بسكون الميم (وخمسة للمخاطب اكرمت) بفتح التاء للمذكر (اكرمت) بكسرها للمؤنثة (اكرمتما) للمثنى مطلقا مذكرا كان او مؤنثا (اكرمتم) لجمع الذكور (اكرمتن) لجمع الاناث فالتاء في الجميع هي الفاعل

بالوصف بالسلامة (قوله فان قيل) هذا وارد على تثنية العلم وجمعه وتحصل الايراد أن العلم يدل على الوحدة والمثنى والجمع يدلان على التعدد وهما متنافيان قيل ولا ورود لهذا السؤال من اصله لان الدال على الوحدة هو المفرد وهو غير المثنى والجمع فلا تنافي حينئذ لان شرطه اتحاد المحل والجهة هنا منفكة (قوله قلت) اى في الجواب وتحصله أن العلم حين يثنى او يجمع تزول منه العلمية التي هي التشخص ويصير من قبيل النكرة فيدل على الوحدة الشائعة المناسبة للتعدد ونوقش هذا الجواب بأن الوحدة المعينة زالت بالتنكير وبقي الوحدة الشائعة في حال التنكير والوحدة مطلقا تنافي التعدد فالحق أن لا ورود للسؤال من أصله كما علمت (قوله بدليل جواز دخول ال عليه) ما ذكره من جواز دخول ال عليه هو المشهور ومقابله ما حكاه الربيع أن منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله فيقول زيدان زيدون قال ابو حيان وهذا القول غريب جدا (قوله عوضا) حال من دخول اى حال كون الدخول عوضا الخ او مفعول مطلق او مفعول لاجله والمراد بتعريف العلمية التعيين المستفاد من الاسم حالة استعماله علما (قوله وهو ما دل على متكلم الخ) المراد الدلالة بحسب الوضع فخرج ما دل على ما ذكر لا بالوضع نحو زيد في زيد يقوم اذا كان المتكلم اسمه زيد ونحو قولك لمن اسمه زيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فان الدلالة هنا على المعاني الثلاثة لا بالوضع بل بالعرض لان الاسماء الظاهرة كلها من قبيل الغيبة لكن الضمير الغائب مسبوق بتقديم المرجع بخلافها هي (قوله او مخاطب) أي شخص يوجه اليه الخطاب ولو مفروض الوجود بتنزيل المعدوم منزلة الموجود (قوله اكرمنا بسكون الميم) وهي مشتركة بين مثنى المتكلم وجمعه مذكرا او مؤنثا وقد تستعمل في المتكلم المعظم نفسه الحاقا له بالجماعة والتمييز في كل ذلك مرجعه القرائن والضمير وصيغة نا برمتها كما يعلم ذلك من كلام الرضي وانما قيد بسكون الميم لاجل أن تكون لفظة نا فاعلا بخلاف ما اذا فتحت الميم فانها تكون مفعولا وتستعمل نا مجرورة نحو الطف بنا وليس في الضمائر ما يصلح للثلاثة الا هي ولذلك قال ابن مالك

للرفع والنصب وجر نا صلح * كاعرف بنا فاننا نلنا المنح

(قوله اكرمتما) زيدت الميم هنا لئلا يلتبس بالمفرد المخاطب عند اشباع الفتحة للاطلاق (قوله اكرمتن) قال بعض الصرفيين انما شددوا نون ضربتن لان أصله

ضربتن بالتخفيف فاريد أن يكون ماقبل النون ساكنا ليكون طردا بجميع نونات النساء في سكون ماقبل النون ولا يمكن اسكان ماقبل النون وهي تاء المخاطبة لانه لو سكن لاجتمع ساكنان ولا يمكن حذفها لانها علامة والعلامة لا تحذف اذا لم توجد علامة اخرى فلما لم يمكن اسكان ماقبل النون زادوا النون وأدغموها في الاخرى لاجتماع الحرفين المتجانسين كذا في شرح المراح ومثله يقال في اكرمتن (قوله محله رفع) أي ذو رفع او هو نفس الرفع على سبيل المبالغة (قوله فالالف والواو والنون هي الفاعل) ولا تكون هذه الثلاثة الا في محل رفع وقد تكون الالف في محل جر بالاضافة وذلك فيما اذا قلبت ياء المتكلم ألفا في النداء نحو يا اسفا على يوسف فان أصلها اسفي قلبت الياء ألفا وليس لنا ألف في محل جر الا هذه وقد ألغزت في ذلك فقلت

بين لنا يا امام النحو ما ألف * محلها الجر جرت بالمضاف لها

وذهب المازني الى أن الفاعل في اكرما واكرموا واكرمن ضمير مستتر وأن الالف والواو والنون علامات كتاء التأنيث ووافقه الاخفش في الواو دون الالف والنون

(باب نائب الفاعل)

قال أبو حيان لم أر هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في الاصطلاح اه قيل وجه العدول أن التعبير بالمفعول الذي لم يسم فاعله فيه قصور لانه لا يشمل ما اذا كان نائب الفاعل غير مفعول به كأن كان جارا ومجرورا نحو ضرب في الدار او ظرفا نحو ضرب عندك ولانه يصدق على المفعول الثاني من نحو أعطي زيد درهما أنه مفعول فعل لم يسم فاعله واجيب عن الاول بأن الفعل عند القدماء المعبرين بهذه العبارة اذا اسند لغير المفعول به لا يكون اسناده حقيقيا لانه على خلاف الاصل ولهذا لا ينوب غيره مع وجوده عند جمهور البصريين لانه شريك الفاعل وعن الثاني بأن الكلام في المرفوعات والمفعول الثاني لاعطي منصوب ثم ان جعل المفعول نائبا عن الفاعل نظرا الى أن الاصل أن يبنى العامل للفاعل والا فبعد بناء العامل للمجهول حقه أن يسند للمفعول (قوله حذف فاعله) أي ترك ولم يقصد والمراد فاعل فعله وانما أضيف الفاعل للمفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل تعلق بذلك المفعول ثم المراد بالفاعل الفاعل النحوي لا الموجد للفعل حقيقة فلا يرد أن التعريف يشمل نحو أنبت الربيع البقل

محله رفع
وهى اسم مبنى
والحروف
لا يظهر فيه اعراب
لما
اللاحقة لها الا مدخل
(وتجسة الغائب
في الفاعلية
ضمير مستتر
اكرم) ففي اكرم
بسكون
تقديره هو (اكرمت)
ضمير مستتر
التاء ففي اكرمت
(اكرما اكرموا
تقديره هي
والواو
اكرمن) فالالف
محله رفع
الفاعل
والنون هي
اعراب
لا يظهر فيه
من المرفوعات
(الباب الثاني)
و(نائب
(باب نائب الفاعل
حذف
(هو كل اسم
الفاعل
فاعله)

أن الفاعل الحقيقي ليس مذكورا والبقل لافعال الماتب فاعل (قوله لغرض) أي لفظي أو معنوي فالاول الاختصار نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به وموافقة المسوق السابق كقول بعض الفصحاء من طابت سريرته حمدت سيرته واصلاح النظم كقول بعضهم

وما المال والاهلون الا ودائع * ولابد يوما أن ترد الودائع

والثاني العلم به نحو وخلق الانسان ضعيفا والجهل به نحو ضرب زيد اذا لم يعرف من ضربه وأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو واذا حييتم بتحية وتعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقوله عليه الصلاة والسلام من بلي منكم بهذه القاذورات وتعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة الفاعل نحو طعن عمر والستر على الفاعل خوفا منه أو عليه وهذه الاغراض انما تقتضي حذف المعاني لا انهم هم الباحثون عنها (قوله أي نائب الفاعل) ارجاع الضمير لنائب الفاعل يلزمه الدور فيفسد التعريف فالصواب عود الضمير على الاسم الذي حذف فاعله ليسلم من ذلك ومن تشتيت الضمائر ولانه المحدث عنه (قوله مقامه) بضم أوله مأخوذ من أقام أي جعل ذلك الاسم مكان الفاعل فلحقته الاحكام المختصة به وخرج بهذا القيد المفعول الثاني في نحو أعطي زيد درهما فانه لم يقم مقام الفاعل بل الذي أقيم مقامه هو المفعول الاول فهو نائب الفاعل (قوله وغير عامله) هذا ليس من التعريف وفيه اشارة الى أن الاصل اسناد العامل للفاعل عدل عنه واسند الى غيره على خلاف الاصل وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن اسناد العامل لغير الفاعل صورة أصلية (قوله الى صيغة فعل) أي ونظائره وكذا تالي تاء في فعل ليعلم الفعل الخماسي والرباعي والسداسي وانما اقتصر على الثلاثي المجرد لكونه أصلا للرباعي والمزيد فيه (قوله أو الى صيغة مفعول) أي ونحوها كمكرم ومختار فتقول مكرم زيد ومختار عمرو ومستخرج المال فان اسم المفعول من الفعل الثلاثي يكثر على وزن مفعول وأما من الرباعي فهو على وزن مفعل بضم الميم وفتح العين فان كان اسم فاعل كسرت العين كما قال في الخلاصة

وان فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر

ومختار صالح أن يكون اسم مفعول واسم فاعل فان لاحظت أن الياء مكسورة في أصله وهو مختير فهو اسم فاعل وان لاحظت انها مفتوحة فهو اسم مفعول وعلى

لغرض من الاغراض (وقع هو) أي نائب الفاعل (مقامه) أي مقام الفاعل (وغير عامله الى صيغة فعل) بضم أوله وكسر ما قبله في الماضي (أو يفعل) بضم أوله وفتح ما قبل آخره في المضارع (أو الى صيغة (مفعول) في الاسم (فان كان عامله فعلا ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره تحقيقا نحو ضرب زيد) والاصل ضرب عمرو زيدا فحذف الفاعل وهو عمرو وأقيم المفعول وهو زيد مقام الفاعل فصار مرفوعا بعد أن كان منصوبا وعمدة بعد أن كان فضلة ومتصلا بالفعل بعد أن كان منفصلا عنه وامتنع تقديمه على الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه

وأنث الفعل لتأنيثه ان كان مؤنثا وغير عامله عن صيغته الاصلية الى فعل بضم أوّله وكسر ما قبل آخره (أو تقديرا نحو كيل الطعام) والاصل كيل بضم الكاف وكسر الياء فاستثقلت الكسرة على الياء فنقلت منها الى الكاف فصار كيل بكسر الكاف وسكون الياء فكسر الياء مقدّر (٢١٩) (وشدّ الحزام) والاصل شدد فأدغم أحد المثلين فى الآخر فكسر أوّلهما مقدّر (وان كان) عامله (مضارعا ضم أوّله وفتح ما قبل آخره تحقيقا نحو يضرب زيد) فيضرب فعل مضارع مبنى للمفعول وزيد نائب الفاعل (او تقديرا نحو يباع العبد) والاصل يبيع بضم أوّله وفتح ماقبل آخره نقلت فتحة الياء الى ماقبلها فقلبت الياء ألفا لتحركها الاصلى وانفتاح ماقبلها بعد النقل ففتح الياء مقدّر (ويشدّ الحبل) والاصل يشدد الحبل بدالين أدغم أحد المثلين فى الآخر ففتح أوّلهما مقدّر (وان كان عامله اسم فاعل جيء به على صيغة اسم المفعول تحقيقا نحو مضروب زيد) فمضروب اسم مفعول وزيد نائب الفاعل والاصل ضارب عمرو زيدا فحذف الفاعل وحوّلت صيغة اسم الفاعل الى صيغة اسم المفعول (او تقديرا نحو قتيل عمرو) فقتيل بمعنى مقتول وعمرو نائب الفاعل فصيغة مفعول مقدّرة (ونائب الفاعل على قسمين ظاهر كما مثلنا ومضمر نحو أكرمت) بضم التاء للمتكلم وحده (أكرمنا) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (اكرمت) بفتح التاء للمخاطب المذكر (اكرمت) بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة (اكرمتما) للمثنى المخاطب مطلقا مذكرا كان او مؤنثا (اكرمتم) لجمع المذكر (اكرمتن) لجمع المؤنث (اكرم) للمفرد المذكر الغائب (اكرمت) بسكون التاء للمفردة الغائبة (اكرما) للمثنى الغائب (اكرموا) لجمع المذكر الغائب (اكرمن) لجمع المؤنث الغائب (والفعل فى جميع هذه الامثلة مضموم الاوّل) وهو الهمزة (مكسور ما قبل الآخر) وهو الراء ويقال فى الجميع فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله والضمير نائب الفاعل وهو اسم مبنى لا يظهر فيه اعراب (الباب الثالث والرابع) من المرفوعات (باب المبتدا والخبر)

قال يقال تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا (قوله وأنث الفعل لتأنيثه) لم يستثن المجرور المؤنث فى نحو مرّ بهند لان نائب الفاعل مجموع الجار والمجرور وهو غير مؤنث (قوله الى الكاف) أى بعد حذف حركتها (قوله فكسر الياء مقدّر) ظاهره أن قوله تحقيقا أو تقديرا راجع للكسر فقط وليس كذلك بل هو راجع لضم الاوّل ايضا فكان الاولى أن يقول فكسر الياء وضم الكاف نعم يجوز فى نحو بيع الضم التحقيقى كما هو مشهور وأما قوله فى المضارع تحقيقا أو تقديرا فهو تعميم فى الفتح فقط وأما الضم فمحقق دائما (قوله قتيل عمرو) بالتنوين فى قتيل فهو مبتدأ وعمرو نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر وقد جرى المصنف هنا على جواز وقوع الوصف مبتدأ من غير اعتماد كما اشار لذلك فى الخلاصة بقوله وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد فان جرينا على طريقة المانعين جعل الوصف خبرا مقدّما والمرفوع مبتدأ مؤخرا ويقال بمثل ذلك فى مضروب زيد ثم ان مراد المصنف بالتقدير فى قوله قتيل عمرو المعنى أى ان قتيل فى معنى مقتول وأما التقدير فى كلامه سابقا فالمراد به الاصل (قوله نحو أكرمت) الى آخر الامثلة قد حذف المصنف رحمه الله العاطف فى هذه الامثلة وهو ليس بمقيس وأجاب الدماميني عن نحو ذلك بأنه أخبار متعددة لان قول المصنف مثلا أكرمت خبر لمبتدأ محذوف مع تقدير مضاف فى المعطوفات دل عليه ماقبله والمقدر وذلك نحو وكذا فهى اخبار متعددة كل منها خبر مستقل نحو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف وتركه قياسا وأيضا لما كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما يتركه الممل على الكاتب فيقول دار كتاب فرس من غير عطف (قوله مبنى لما لم يسم فاعله) أى مبنى للاسناد لمفعول لم يسم فاعله أى فاعل فعل ذلك المفعول أى لم يذكر أصلا فالاضافة لادنى ملابسة كما تقدم ذلك

(باب المبتدا والخبر)

جمعهما فى باب واحد لتلازمهما غالبا والا فقد يكون المبتدا الا خبر له بل له ما يغنى عن الخبر كمرفوع الوصف فى نحو أقائم زيد وأمضروب عمرو ونحو اقل رجل يقول

ذلك وقرة تكلمت فان الجملة هنا فى المثالين وصف للنكرة الواقعة مبتدأ أغنت عن الخبر لان احتياج النكرة للوصف اشد من احتياج المبتدا للخبر قال شيخنا والذى يقبله الفهم أن الجملة فيما ذكر خبر لان المقصود الحكم على البقرة بالكلام والاخبار عنها بذلك ومسوغ الابتداء كون الخبر من خوارق العادات ولو جعلت الجملة صفة لكان المعنى تخصيص البقرة بكونها تكلمت فلا تتم الفائدة لانه بمنزلة أن يقال البقرة المتكلمة فلم يتم الحكم ولم تحصل الفائدة (قوله هو الاسم) أى الصريح او المؤول فدخل نحو وان تصوموا خير لكم اى صومكم خير لكم وقوله المجرد اى الخالى وعن العوامل متعلق به وللاسناد متعلق به ايضا واللام فيه للتعليل أى الذى اتى به خاليا من العوامل اللفظية لاجل اسناد غيره اليه نحو زيد قائم اواسناده لغيره نحو اقائم الزيدان ودخل فى قوله للاسناد المبتدا بقسمية وهو ماله خبر وماله مرفوع أغنى عن الخبر (قوله فخرج) أى بقيد المجرد ولم يخرج بالاسم الفعل والحرف لان الاسم بمنزلة الجنس والجنس لا يخرج به وانما يخرج عنه فهما لم يدخلا حتى يحتاج لاخراجهما (قوله والفاعل مجازا) أى على طريق الاستعارة التصريحية لكن جعله مجازا مبنى على طريقة الجمهور واما سيبويه فانه عنده فاعل حقيقة كما تقدم ذلك فى باب الفاعل ودخل فى الفاعل المجازى نائب الفاعل نحو ضرب زيد (قوله المسرودة) أى المتابعة (قوله لاسنادهما) خبر عن قوله فانها وجملة قوله وان تجردت حالية فان اضمر فيها اسناد كان أضمر مبتدأ او خبر كانت إما خبرا او مبتدأ فتدخل وعلى عدم الاضمار فاستعمال اثنان بالالف فى حالة السرد يكون من قبيل استعمال الشئ فى أول احواله وأشرفها وهو حالة الرفع لو تركبت مع عامل الرفع (قوله ودخل) أى بقيد غير الزائدة الذى وقع قيدا فى القيد فان قيد القيد يكون للادخال ومثل حرف الجر الزائد حرف الجر الشبيه بالزائد نحو رب رجل كريم عندى وقول الشاعر

فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة * لعل أبى المغوار منك قريب

فلعل حرف جر شبيه بالزائد وأبى مبتدأ مرفوع وامقدرة منع من ظهورها الياء التى جلبها حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوفة لالتقاء الساكنين والمغوار مضاف اليه ومنك متعلق بقريب الخبر وقد كان الاولى للمصنف زيادة هذا القيد ويجاب بأنه اراد بالزائد ماليس اصليا فشمل الشبيه بالزائد (قوله بحسبك درهم) ومثله ناهيك

(المبتدا هو الاسم المرفوع المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة للاسناد) فخرج الفاعل حقيقة نحو قام زيد والفاعل مجازا نحو كان زيد قائما لعدم التجرد لان عاملهما اللفظى وهو الفعل وخرجت الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت عن العوامل اللفظية لا لاسنادهما ودخل نحو بحسبك درهم

فهسبك مبتدأ ودرهم خبره ولا يقدح فى ذلك كونه مجرورا بحرف زائد لان الحرف الزائد وجوده كعدمه (والخبر هو الاسم المسند الى المبتدا) فخرج عامل الفاعل فانه مسند الى الفاعل لا الى المبتدا (مثال المبتدا والخبر زيد قائم فزيد مبتدأ) لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية للاسناد (وقائم خبره) لانه مسند الى المبتدا (والمبتدأ قسمان ظاهر ومضمر) كما تقدم فى الفاعل ونائبه (فالظاهر اقسام) ثمانية الاول (مفرد مذكر نحو زيد قائم و) الثانى (مثنى مذكر نحو الزيدان قائمان و) الثالث (جمع مذكر مكسر نحو الزيود قيام و) الرابع (جمع مذكر سالم نحو الزيدون قائمون و) الخامس (مفرد مؤنث نحو هند قائمة و) السادس (مثنى مؤنث نحو الهندان قائمتان و) السابع (جمع تكسير مؤنث نحو الهنود قيام و) الثامن (جمع مؤنث سالم نحو الهندات قائمات) والخبر فى ذلك كله مطابق لمبتدئه فى الافراد والتثنية والجمع تكسيرا وتصحيحا وأقسام الظاهر كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية فان الذكى يدرك بالمثال الواحد ما لا يدركه الغبى بألف شاهد (و) المبتدأ (المضمر أقسام اثنا عشر الاول (متكلم وحده نحو أنا قائم و) الثانى (متكلم ومعه غيره أو معظم نفسه نحو نحن قائمون و) الثالث (المخاطب المذكر نحو أنت قائم و) الرابع (المخاطبة المؤنثة نحو أنت قائمة و) الخامس (مثنى المخاطب مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا نحو أنتما قائمان) لمثنى المذكر (أو قائمتان) لمثنى المؤنث (و) السادس (جمع المذكر المخاطب نحو أنتم قائمون و) السابع (جمع الاناث المخاطبات نحو أنتن قائمات و) الثامن (المفرد الغائب نحو هو قائم و) التاسع (المفردة الغائبة نحو هى قائمة و) العاشر (مثنى الغائب مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا نحو هما قائمان) فى مثنى المذكر (أو قائمتان) فى مثنى المؤنث (و) الحادى عشر (جمع الذكور الغائبين نحو هم قائمون و) الثانى عشر (جمع الاناث الغائبات نحو هن قائمات) فالمبتدأ فى ذلك كله مبنى لا يظهر فيه اعراب (والخبر قسمان مفرد وغير مفرد فالمفرد هنا ما ليس جملة ولا شبهها ولو كان مثنى أو مجموعا) مذكرا أو مؤنثا (كما تقدم من الامثلة

بزيد بناء على أن ناهيك خبر وزيد مبتدأ زيدت فيه الباء فالمعنى زيد ناهيك عن تطلبك لغيره لما فيه من الكفاية ويحتمل ان ناهيك مبتدأ وزيد خبر زيدت فيه الباء ومثله ناهيك بى وناهيك به (قوله فهسبك مبتدا) مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ودرهم خبره ويحتمل العكس وهو اختيار بعضهم لان القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كاف لا عن الكافى بأنه درهم (قوله والخبر هو الاسم) اى حقيقة او تأويلا فشمل ذلك الجملة الواقعة خبرا فانها مؤولة بالاسم وأما الجار والمجرور والظرف فانه متعلق بمحذوف هو الخبر فى الحقيقة وهو لا يخرج عن كونه اسما حقيقة ان قدر مفردا او اسما تأويلا ان قدر فعلا فانه حينئذ يكون جملة (قوله فخرج عامل الفاعل) وكذلك فاعل اسم الفعل نحو هيهات زيد فهيهات ليس مبتدأ وان جرد عن العوامل لان اسم الفعل لا يخبر عنه (قوله مطابق) يستثنى منه افعل التفضيل المجرد من أل والاضافة اذا وقع خبرا فانه يخبر به بصورة الافراد دائما (قوله كثيرة جدا) المراد افرادها فان من أفراد قسم المفرد كونه صحيحا او منقوصا أو مقصورا أو ممدودا وكونه منقولا او مرتجلا مفردا او مركبا اسما او لقبا او كنية وكونه منصرفا أو غير منصرف فلا ينافى عده لها ثمانية (قوله جدا) بكسر الجيم مصدر جد جدا (قوله فان الذكى) بذال معجمة وهو سريع الفطنة ومقابله الغبى (قوله بالمثال) هو جزئى يذكر لايضاح القاعدة وأما الشاهد فهو جزئى يذكر لاثباتها ويشترط أن يكون من كلام الله او رسوله او العرب الموثوق بعربيتهم (قوله نحن قائمون) ولا يجوز أن يفرد الخبر فى ذلك وان كان المخبر عنه هو الواحد المعظم نفسه كنحن قائم لانه لا يحفظ كما فى المغنى واما قوله

والمسجدان وبيت نحن عامره * لنا وزمزم والاركان والستر

فمحمول على الحذف والاصل نحن عامروه فحذف الواو اكتفاء بالضمة (تتمة) حكم الصفة المعتمدة على استفهام أنها ان طابقت مفردا نحو أقائم زيد جاز كون الصفة مبتدأ والظاهر فاعلا لاغنيا عن الخبر وكون الظاهر مبتدأ والصفة خبرا

فالخبر فيها كلها مفرد) لانه ليس جملة ولا شبهها (وغير المفرد اربعة اشياء الاول الجملة الاسمية) وهي ما صدرت باسم (نحو زيد ابوه قائم فزيد مبتدأ اول وابوه مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدا الثاني) وهو ابوه (والمبتدا الثاني وخبره) جملة اسمية في موضع رفع (خبر المبتدا الاول) وهو زيد والجملة اذا وقعت خبرا وكانت غير المبتدا في المعنى فلابد فيها من رابط (والرابط) هنا (بين المبتدا الاول وخبره الهاء من ابوه) فانها عائدة على زيد * الشئ (الثاني الجملة الفعلية) وهي ما صدرت بفعل (نحو زيد قعد اخوه فزيد مبتدأ) والجملة بعده (و) هي (قعد اخوه فعل وفاعل خبر زيد والرابط بينهما) اى بين زيد وخبره (الهاء من اخوه) لانها عائدة على زيد * الشئ (الثالث الظرف) المكاني اوالزماني (نحو زيد عندك والسفر غدا (فزيد مبتدا وعندك ظرف مكان متعلق بمحذوف وجوبا تقديره مستقر) ان قدر مفردا (اواستقر) ان قدر جملة

وان طابقت مثنى اوجمعا نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون تعين كون الصفة خبرا مقدما والظاهر مبتدأ مؤخرا ولا يجوز العكس الا على ضعف لان الصفة انما تثنى وتجمع اذا كان فاعلها مستترا فلا تحتاج لفاعل آخر وان كان الظاهر مثنى اوجمعا والصفة مفردة مثل اقائم الزيدان واقائم الزيدون تعين كون الظاهر فاعلا والصفة مبتدأ ولا يجوز كون الظاهر مبتدأ والصفة خبرا لعدم المطابقة بينهما وأما كون الظاهر مفردا والصفة مثنى مثل أقائمان زيد اوجمعا كاقائمون زيد فلا يجوز اذ لا تجوز فاعلية الظاهر لان الفاعل مستتر ولا كونه مبتدأ لعدم المطابقة (قوله وكانت غير المبتدأ في المعنى) فان كانت عينه بأن كانت خبرا عن مفرد هي مدلوله فلا تحتاج لرابط نحو مقولي زيد منطلق فجملة زيد منطلق خبر عن مقولي وهي نفس المبتدا وكقوله عليه الصلاة والسلام افضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله فجملة لا اله الا الله خبر عن قوله أفضل وهي نفسه في المعنى اوكانت خبرا عن ضمير الشان نحو قل هو الله أحد او خبرا عن ضمير القصة نحو قوله تعالى فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا (قوله فلابد فيها من رابط) أي يربطها بالمبتدا لانها كلام مستقل وجعلها خبرا يصيرها جزأ من الكلام فلابد من شئ يدل على الجزئية وذلك الشئ هو الرابط وهو اما ضميره والاصل في الربط ولذلك ربط مذكورا نحو زيد ضربته ومحذوفا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى أي وعده او الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير او اعادة المبتدا بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة القارعة ما القارعة او أن يكون الخبر عاما يشمل المبتدا نحو زيد نعم الرجل وقد نظمت ذلك فقلت

ان جملة خبرا عن مبتدا وقعت * ولم تكن عينه تضمير قرنت
او الاشارة او تكرير مبتدإ * أو العموم فهذي أربع نظمت

(قوله الظرف) أي التام وهو ما يفهم بمجرد ذكره من غير ملاحظة متعلقه نحو زيد عندك بخلاف زيد اليوم فانه لا يفيد مع قولك استقر ويفيد مع قولك جالس مثلا (قوله بمحذوف وجوبا) فان قلت قد صرح به في قول الشاعر

لك العز ان مولاك عز وان يهن * فانت لدى بحبوحة الهون كائن

وما كان واجب الحذف لا يصرح به فالجواب ان كائنا ليس من الكون المطلق بل المقيد والمراد به الملازمة وعدم المفارقة (قوله مستقرا او استقر) أو للتنويع

الخلاف فانه اختلف هل يقدّر المتعلق اسما نظرا الى أن اصل الخبر الافراد وفعلا نظرا الى أن الاصل فى العمل للافعال وهذا الخلاف بعينه جار فى وقوع الظرف والمجرور صفة أو حالا أما اذا وقع احدهما صلة فان المتعلق يقدّر فعلا لان الصلة لا تكون الا جملة فان قلت اذا جاز تقدير المتعلق مستقرا او استقر فالظرف او الجار والمجرور لا يخرج عن كونه مفردا أو جملة فلم جعلا قسما مستقلا فالجواب أنه لما كانت صورتهما الظاهرية ليست من قبيل المفرد ولا الجملة وحالهما فى تقدير المتعلق يحتمل جعلا قسما مستقلا فان قلت لم قيل لهما شبه الجملة ولم يقل شبه المفرد فالجواب أنه لما كان الاصل فى الخبر الافراد جعلا كأنهما مفردان حقيقة فلم يقل شبه المفرد لكن لما كانا محتملان بحسب المتعلق انهما جملة قيل شبه الجملة (قوله خبر المبتدا على الصحيح) وقال جماعة الصحيح انه الظرف نفسه وقال آخرون مجموعهما قال الشنوانى والخلاف لفظى لان القائل بأنه محذوف نظر الى العامل الذى هو الاصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والقائل بانه المذكور نظر الى الظاهر الملفوظ به وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره والقائل بانه مجموعهما نظر الى المقصود (قوله الجار والمجرور) أى التام فخرج الناقص نحو زيد بك اوفيك لانه لا يفيد الا اذا قدّر خصوص واثق فى الاوّل و راغب فى الثانى ولا يفيد مع مستقر او استقر (قوله على الصحيح) فيه ما سبق فى الظرف (تتمة) قال المرادى قال بعض المتأخرين فى الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا أربعة مذاهب احدها أنهما من قبيل المفردات فيكون العامل فيهما اسم فاعل الثانى انهما من قبيل الجمل فيكون العامل فيهما فعلا نحو كان أو استقر او يستقر وهو مذهب جمهور البصريين الثالث يجوز ان يكونا من قبيل المفرد وأن يكونا من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين الرابع انهما قسم برأسه وهو مذهب ابن السرّاج (قوله اسم كان) الاضافة فيه لادنى ملابسة لانها لما عملت فيه الرفع اضيفت اليه ومثله اضافة الخبر لها فى قولهم خبر كان ويزيد هذا بأن اطلاق الخبر عليه بالنظر لحالته الاصلية قبل دخول كان عليه (قوله واسم اخواتها) أى نظائرها فى رفع المبتدأ ونصب الخبر فاطلاق لفظ الاخت على النظير استعارة تصريحية وهذه الافعال لتقرير الفاعل على صفة متصفة تلك الصفة بمصدر ذلك الفعل فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أى الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا أن زيدا متصف

(وذلك المحذوف خبر المبتدا) على الصحيح وقس على ذلك السفر غدا ء الثنى (الرابع الجار والمجرور نحو زيد فى الدار) والبرد فى الشتاء (فزيد) والبرد كل منهما (مبتدا وفى الدار) وفى الشتاء (جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوبا تقديره مستقر او استقر وذلك المحذوف خبر المبتدا) على الصحيح (الباب الخامس) من المرفوعات (باب اسم كان) (و) اسم (اخواتها).

(اعلم) وفقك الله للعمل الصالح (أن كان واخواتها ترفع الاسم) اى المبتدا (وتنصب الخبر) اى خبر المبتدا (وهى ثلاثة عشر فعلا) الاول (كان) وهى لاتصاف الخبر عنه بالخبر فى الماضى إما مع الدوام والاستمرار نحو كان الله غفورا رحيما وإما مع الانقطاع نحو كان الشيخ شابا (و) الثانى (امسى) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى المساء نحو امسى البرد شديدا (و) الثالث (اصبح) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الصباح نحو اصبح المسرور حزينا (و) الرابع (اضحى) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الضحى نحو اضحى الفقيه مجتهدا (و) الخامس (ظل) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى النهار نحو ظل زيد صائما (و) السادس (بات) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الليل نحو بات زيد ساهرا

بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة اى الحصول بعد أن لم يحصل ومعنى تقرير الفاعل على الصفة جعله وتثبيته عليها (قوله ترفع الاسم وتنصب الخبر) هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انها تنصب الخبر ويبقى المبتدا على رفعه وزعم الفراء أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انتصب لشبهه بالحال فقولك كان زيد ضاحكا مشبه عنده بجاء زيد ضاحكا والصحيح مذهب البصريين ويدل عليه اتصال الضمائر بها اذ لو كان غير معمول لها لم يتصل بها الا ان الضمير لا يتصل الا بعامله وعلى قول الكوفيين يلزم اذا اتصل الضمير بها ان يفصل بين العامل والمعمول باجنبى وهو الضمير لانه ليس معمولا لها وقد فصل بينها وبين معمولها وهو الخبر (قوله وهى ثلاثة عشر فعلا) قال أبو حيان فى شرح التسهيل وقد انتهى ذكر الكلمات التى ترفع الاسم وهى احدى وثلاثون كلمة بالمتفق عليه والمختلف فيه وحصرها بالعد طريقة المتأخرين وهى طريقة ضعيفة ولذلك زاد بعضهم فيها ونقص (قوله وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر) اى بمصدر الخبر والكلام على حذف مضاف وقس عليه الباقى وقوله فى الماضى أى اذا كان العامل كان كما مثل أما اذا كان العامل يكون فهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الحال أو الاستقبال وقوله اما مع الدوام الخ نبه الرضى على أن الدوام انما يستفاد من قرينة خارجية وهى فى هذا المثال وجوب كون الله غفورا رحيما اه وحينئذ فالدوام خارج من مدلول كان اذ معناها الثبوت فيما مضى وكونه يدوم ويستمر لا دلالة لكان عليه (قوله فى المساء) قال الشامر الطبلاوى ينبغى أن يزاد على ذلك فى الزمن الماضى وذلك لان أمسى يدل على وقت المساء بتركيبه وعلى الزمن الماضى بصيغته فيجب أن يقترن مصدر خبرها مضافا الى اسمها بالزمانين المذكورين وفاء بما صرح به ابن الحاجب وغيره من أن كان واخواتها مقيدة لاخبارها بالوقت الذى دلت عليه الافعال والمساء بفتح الميم والمد مابعد الزوال الى الغروب او الى نصف الليل والصباح من الفجر الى الزوال أو من نصف الليل الى الزوال (قوله فى الضحى) بضم الضاد والقصر وهو من الشروق الى قبيل الزوال (قوله وظل) من باب تعب والمصدر الظلول قال الخليل لا تقول العرب ظل الا لما يكون بالنهار افاده فى المصباح ووجهه أن ظل مشتق من الظل فلا تستعمل ظل الا فى الوقت الذى فيه ظل وهو من طلوع الشمس الى غروبها وفى القاموس ظل نهاره يفعل كذا ويفعله وليله سمع فى الشعراء فهى لاتصاف المخبر عنه بمصدر الخبر

فى الزمن

(و) السابع (صار) وهى للتحويل والانتقال نحو صار الجاهل عالما (و) الثامن (ليس) وهى لنفى الحال عند الاطلاق والتجرد عن القرينة نحو ليس الصلح قائما اى الآن (و) التاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر (مازال ومافتئ ومابرح وما انفك) وهذه الاربعة اللازمة الخبر لخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو مازال الجود محبوبا ومافتئ العلم نافعا ومابرح الجهل مضرا وما انفك الصبر مرا (و) الثالث عشر (مادام) وهى لاستمرار الخبر نحو لا راحة مادام الاختلاف موجودا (وهذه الافعال) الثلاثة عشر بالنسبة الى العمل (على ثلاثة اقسام) الاول (ما يعمل بلا شرط وهو ثمانية من كان الى ليس) أى كان وليس ومابينهما (و) الثانى مايشترط فيه نفى) بأى اداة كانت (أو شبهه)

فى الزمن الماضى بجميع النهار قال الرضى وقد جاءت ظل ناقصة بمعنى صار قال تعالى ظل وجهه مسودا (قوله وهى للتحويل والانتقال) عطف لازم أى تحول اسمها من صفة الى صفة خبرها وقد تستعمل صار تامة بمعنى ضم قال تعالى فصرهن اليك أى ضمهن فصر فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والهاء مفعول والنون علامة جمع النسوة وعلى هذا يحمل لغز أورده علينا بعض الاذكياء فى مجلس وهو

انى رأيت غلاما * اورث قلبى خبالا

قد صار كلبا وقردا * وصار بعد غزالا

ولى بذاك دليل * فى قول ربى تعالى

يشير الى أن صار بمعنى ضم والشاهد عليه قوله تعالى فصرهن اليك (قوله ليس) أصلها ليس بكسر الياء بوزن علم فخففت بسكون الياء فان قلت القاعدة أن الياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها انقلبت الفا ولم تقلب هنا قالجواب أن ليس لما كانت فعلا جامدا غير متصرف ناسب ذلك عدم التصرف فيه بقلب الياء الفا (قوله وهى لنفى الحال) أى لنفى خبرها عن اسمها فى الزمن الحاضر وعطف التجرد على الاطلاق للتفسير واحترز به عن نحو ليس خلق الله مثله ونحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فان الاول ماض لوجود التقييد والثانى مستقبل لوجود القرينة هذا مذهب الجمهور ومذهب سيبويه انها للنفى مطلقا غير مقيد بزمان فيحتمل الحال وغيره ولذا تقيد تارة بالماضى وتارة بالمستقبل وتارة بالحال (قوله على حسب) بفتح السين أى قدر ما يقتضيه الحال والشان فاذا قلت مازال الله متكلما فالمعنى أن هذا الوصف ثابت له غير منفك واذا قلت مازال زيد عالما فالمعنى انه متصف بذلك من حين امكان حصول العلم وهو وقت التمييز الى الموت وقس ما أشبهها قال أبو حيان ومازال وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف منذ كان قابلا لها على حسب ما قبلها فان كان الموصوف قبلها فى أوقات متصلة الزمان دامت له كذلك نحو مازال زيد عالما وان كان قبلها فى أوقات متفرقة دامت له كذلك نحو مازال زيد يعطى الدنانير ألا ترى ان اعطاءه الدنانير فى أوقات متفرقة (قوله بأى اداة كانت) أى سواء كانت حرفا نحو ما ولم أو اسما كغير أو فعلا كليس فمثال النفى بليس قول الشاعر ليس ينفك ذا غنى واعتزاز * والنفى بغير كقوله غير منفك أسير هوى * ومثل ذلك النفى بقلما نحو قلما يزال عبد الله يذكرك اذ المعنى مايزال وسواء كان

ذ هو النهى والاستفهام والدعا
وهو) أربعة زال وفتئ وانفك
وبرح) وانما اشترط فيها
ذلك لان معناها النفى ونفى
النفى اثبات (و) القسم الثالث
(ما يشترط فيه تقدم
ما المصدرية الظرفية وهو دام
تامة مثال كان) قولك
(كان زيد قائما وكان فعل
ماض ناقص يرفع الاسم
وينصب الخبر وزيد اسمها وهو
مرفوع) وعلامة رفعه الضمة
(وقائما خبرها وهو منصوب)
وعلامة نصبه الفتحة

النفى ملفوظا به أو مقدرا كقوله تعالى قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف أى لا تفتأ ولا يحذف النافى معها قياسا الا بعد القسم وشذ الحذف بدونه كقوله تنفك تسمع أى لا تنفك تسمع (قوله وهو النهى) ومثاله قول الشاعر

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو * ت فنسيانه ضلال مبين

والاستفهام أى الانكارى لانه بمعنى النفى ويمثل له بقولك هل يزال الله عالما أى لا يزال متصفا بالعلم والدعاء ومثاله

ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى * ولا زال منهلا بجرعائك القطر

وقوله

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ * ـت لكم خالدا خلود الجبال

(قوله زال) أى التى مضارعها يزال كخاف يخاف من باب فعل بكسر العين يفعل بفتحها كعلم يعلم ولا مصدر له ولا امر ولا اسم فاعل قال الشاعر

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا * أحبك حتى يغمض العين مغمض

وأما زال ماضى يزيل كباع يبيع من باب فعل بفتح العين يفعل بالكسر كضرب يضرب فانه تام بمعنى ماز أى ميز وله مصدر وأمر فأمره زل بكسر الزاى تقول زل ضأنك من معزك أى ميز بينهما ومصدره الزيل بفتح الزاى وأما زال ماضى يزول كقام يقوم من باب فعل يفعل كنصر ينصر فهو تام أيضا بمعنى انتقل تقول زل عن مكانك بضم الزاى أى انتقل ومصدره الزوال بمعنى الانتقال ولقد لمحت لذلك بقولى تغزلا

لا يزال الذى فتنت بمعنى * ذا اكتئاب عن الهوى لا يزول

قد أجن الهوى بقلب شجى * لا يزيل الغرام عنه عذول

(قوله وفتئ) بوزن علم ومضارعه يفتأ بفتح التاء ولا يأتى منه غير الماضى والمضارع (قوله وبرح) بوزن علم ولا يأتى منه غير الماضى والمضارع نحو لن نبرح عليه عاكفين ومثله انفك واما البراح والانفكاك فهو مصدر التامتين ومثله منفك اسم فاعل (قوله لان معناها النفى) قال الرضى أصل هذه الافعال الاربعة أن تكون تامة بمعنى ما انفصل فتتعدى بمن الى ما هو معمول خبرها فيقال فى موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم أى ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما الا انه اذا كان لا ينفصل عن الفعل يكون فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفى على النفى الثبوت لان نفى النفى اثبات واذا قيد نفى الشئ بزمان وجب أن يعم ذلك النفى جميع الزمان

(قوله

وسميت ناقصة لافتقارها الى خبر منصوب (وكذلك القول [illegible] أمسى زيد تقيا) فأمسى فعل ماض ناقص وزيد اسمها رقيبا خبرها وأصبح عمرو ورعا) فأصبح فعل ماض ناقص وعمرو اسمها وورعا خبرها (وأضحى محمد متعبدا) فأضحى فعل ماض ناقص ومحمد اسمها ومتعبدا خبرها (وظل بكر ساهرا) فظل فعل ماض ناقص وبكر اسمها وساهرا خبرها (وبات اخوك نائما فبات فعل ماض ناقص واخوك اسمها ونائما خبرها (وصار السعر رخيصا) فصار فعل ماض ناقص والسعر اسمها ورخيصا خبرها (وليس الزمان منصفا) فليس فعل ماض ناقص والزمان اسمها ومنصفا خبرها (ومازال الرسول صادقا) فما نافية وزال فعل ماض ناقص والرسول اسمها وصادقا خبرها (ومافتئ العبد خاضعا) فما نافية وفتئ فعل ماض ناقص والعبد اسمها وخاضعا خبرها (وما انفك الفقيه مجتهدا) فما نافية وانفك فعل ماض ناقص والفقيه اسمها ومجتهدا خبرها (ومابرح صاحبك متبسما) فما نافية وبرح فعل ماض ناقص وصاحبك اسمها ومتبسما خبرها (ولا اصحبك مادام زيد مترددا اليك) فما مصدرية ظرفية وسميت ماهذه ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة ومصدرية لتأولها مع صلتها بمصدر والتقدير مدة دوام زيد مترددا اليك وكذا القول فيما تصرف منها من المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول وكذا المصدر على رأى الكوفيين (فتقول فى مضارع كان يكون زيد قائما فيكون فعل مضارع ناقص وزيد اسمه وقائما خبره (وفى الامر كن قائما) فكن فعل امر ناقص واسمه مستتر فيه وقائما خبره (وفى اسم الفاعل

(قوله وسميت ناقصة الخ) أى لانه لا يتم بالمرفوع بها كلام بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة وعلل بعضهم نقصها بدلالتها على الزمان دون المصدر ورده الرضى بأن كان فى كان زيد قائما يدل على الكون الذى هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام وحصوله فجاء أولا بلفظ دال على حصول ما ثم يعين بالخبر ذلك فكأنك قلت حصل شئ ثم قلت حصل القيام فالفائدة فى ايراد مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه كالفائدة فى الاتيان بضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى ههنا وهى دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده فى خبره وخبره يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق تقييده فى كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق أى الكون بالوضع ودلالة الخبر على الزمان المطلق بالعقل اه ملخصا فان قلت اذا كانت دالة على الحدث فأين فاعله فالجواب ماقاله الناصر الطبلاوى انه مصدر خبرها مضافا الى اسمها (قوله وصار السعر رخيصا) (تنبيه) يلحق بصار فى العمل ماوافقها فى المعنى من الافعال وذلك عشرة آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحول وغدا وراح نحو آض زيد امسافرا وفى الحديث لاترجعوا بعدى كفارا وقال

وكان مضلى من هديت برشده * فلله مغو عاد بالرشد آمرا

وفى الحديث فاستحالت غربا وأرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة وقال بعضهم

وما المرء الا كالشهاب وضوئه * يحور رمادا بعد اذ هو ساطع

وقال تعالى ألقاه على وجهه فارتد بصيرا وقال امرؤ القيس

وبدلت قرحا داميا بعد صحة * فيالك من نعمى تحولت أبؤسا

وفى الحديث لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا (قوله فيما تصرف منها) أى تحول الى أمثلة مختلفة من المضارع والامر واسم الفاعل وأفعال هذا الباب فى التصرف ثلاثة أقسام ما لا يتصرف أصلا وهو ليس باتفاق ودام على الاصح وأما يدوم ودم ودوام فمن تصرفات التامة ومايتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها فانه لا يستعمل منها أمر ولا مصدر ومايتصرف تصرفا تاما وهو الباقى (قوله وكذا المصدر على رأى الكوفيين) القائلين بأن الفعل أصل للمصدر فقوله وماتصرف منها أى من هذه الافعال يدخل فيه المصدر على رأى الكوفيين

(كان زيد قائما) فكائن اسم فاعل كان الناقصة وزيدا اسمه وقائما خبره (وفى اسم المفعول) على راى (مكون قائم) فمكون اسم مفعول كان الناقصة حول من اسم الفاعل الرافع للاسم الناصب للخبر فحذف الاسم وانيب عنه الخبر فارتفع ارتفاعه) وقيل لا يبنى من الناقصة اسم مفعول (وفى المصدر عجبت من كون زيد قائما) فكون مصدر كان الناقصة وزيد مجرور بالاضافة وموضعه رفع على انه اسمه وقائما خبره وقيل لا مصدر للناقصة (وقس على ذلك ما تصرف من اخواتها) وكلها يجوز استعمالها تامة الا ثلاثة ليس وفتئ وزال فانها ملازمة للنقص ومعنى التمام أن تكتفى بمرفوعها ولا تحتاج الى منصوب وتكون افعالا قاصرة ومعانيها مختلفة فمعنى كان وجد وظل اقام نهارا وبات اقام ليلا واضحى واصبح وامسى دخل فى الضحى والصباح والمساء وبرح وانفك انفصل ودام بقى

(قوله كان زيد قائما) خبر كائن من حيث كونه مبتدأ عند من لم يشترط الاعتماد على نفى او استفهام يحتمل ان السادّ مسده هو الاسم وفيه انه لم يتم به الكلام وشرط السادّ أن يتم به الكلام اللهم الا أن يقال ان هذا الاحتياج لا يضر فى كونه سادا هنا ويحتمل أن السادّ مسدّ الخبر هو الخبر لان به تمام الفائدة وينازع فيه قولهم ويغنى عن الخبر مرفوع وصف اللهم الا أن تكون قضية مهملة ويحتمل ان مجموع الاسم والخبر هو السادّ وفيه تأمل يعلم مما سبق ودعوى أن الخبر فى مثل ذلك محذوف مخالفة لظاهر كلامهم فلا تغفل افاده الناصر الطبلاوى (قوله على رأى) وهو جواز بناء كان وأخواتها للمفعول وهو مذهب الجمهور وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها مقام اسمها الا انه مسند الى اسمها فلو أنيب لبقى المسند بغير المسند اليه وهو ممتنع خلافا للفراء بل على القول بأنها تستعمل فى الظروف وهو الصحيح يقام مقام اسمها المحذوف الظرف او الجار والمجرور فيقال مكون فيها وعندك قائما فما ذكره المصنف هنا من نيابة الخبر فى مكون قائم مبنى على قول الفراء (قوله فارتفع ارتفاعه) فسد مسد الاسم من حيث النسخ وسد مسد خبر مكون من حيث الابتداء ومما يرد هذا الرأى حصرهم صحة النيابة عن الفاعل فى واحد من أربعة المفعول به والمجرور والمصدر المختص والظرف المتصرف المختص (قوله وقيل لا يبنى من الناقصة اسم مفعول) اى بناء على رأى ابى على الفارسى وهو عدم جواز بناء كان وأخواتها للمفعول واختاره ابو حيان قال لا يسمع شئ من ذلك عن العرب والقياس يأباه فوجب اطراحه (قوله وفى المصدر) ومنه قول الشاعر

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى * وكونك اياه عليك يسير

(قوله أن تكتفى بمرفوعها) ويقال لذلك المرفوع حينئذ فاعل حقيقة (قوله ولا تحتاج الى منصوب) فلو وقع بعدها منصوب اعرب حالا (قوله قاصرة) أى لازمة ترفع الفاعل ويرد عليه استعمال صار تامة بمعنى قطع او ضم فانها حينئذ متعدية بنفسها الى واحد ويمكن أن يقال استعمالها بهذا المعنى نادر ولذا اغفله كثير من النحاة (قوله فمعنى كان وجد) أى حصل وثبت نحو كان الله ولا شئ معه وقوله تعالى وان كان ذو عسرة (قوله والصباح والمساء) ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون (قوله ودام بقى) ومنه قوله تعالى ما دامت السموات والارض أى بقيت ولم يذكر المصنف معنى صار فى حال تمامها وقد ذكرنا

لها معنيين فيما سبق هي فيهما متعدية لواحد بنفسها وتستعمل أيضا بمعنى رجع فتتعدى بالى كقوله تعالى ألا الى الله تصير الامور أى ترجع

(باب خبر إنّ وأخواتها)

(قوله تنصب الاسم وترفع الخبر) ومذهب الكوفيين أن الخبر مرفوع على ما كان عليه من قبل وهو مردود فان عامله قد زال لان الرافع له المبتدأ وقد زال وصف الابتدائية عنه بدخول العامل اللفظي وهو انّ وانما عملت هذه الاحرف هذا العمل لان فيها شبها بالفعل لفظا ومعنى أما لفظا فمن حيث بناؤها على ثلاثة احرف ولزوم آخرها الفتح كالماضى وأما معنى فمن حيث إن إنّ وأنّ معنى حققت وأكدت وفي كأنّ معنى شبهت ولكن معنى استدركت وليت معنى تمنيت ولعل معنى ترجيت وقدم المنصوب والمرفوع قصد اللفرق بينها وبين الافعال التى هي أصلها من أول الامر وتنبيها بتحويل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل وغير ذلك من النكات (قوله ستة أحرف) لم يذكر في التسهيل أن المفتوحة نظرا الى كونها فرع المكسورة وهو صنيع سيبويه حيث قال هذا باب الحروف الخمسة اه طبلاوى (قوله لتوكيد) أى تقوية وتثبيت النسبة الكائنة بين اسمها وخبرها وهي ثبوت المسند للمسند اليه أو نفيه فيؤتى بانّ في مقام الاثبات نحو ان الله غفور رحيم وفي مقام النفي نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا وقوله ورفع الشك عطفه وما بعده على توكيد النسبة من قبيل عطف المسبب على السبب فان رفع الشك أى التردد في النسبة والانكار لها زال بالتأكيد لكنه في مقام الانكار يكون واجبا وفي مقام الشك يكون مستحسنا وأما اذا كان المخاطب خالي الذهن ليس شاكا ولا منكرا فان الكلام يلقى اليه مجردا عن التوكيد كما تقرر ذلك في علم المعانى (قوله أمر لامر) الامر الاول المشبه والثاني المشبه به وقوله في معنى هو وجه الشبه وهو الجراءة في قولك زيد كالاسد وانما جعلنا وجه الشبه هو الجراءة دون الشجاعة لان الشجاعة مختصة بالعاقل ووجه الشبه يكون مشتركا بين الطرفين المشبه والمشبه به وهذا التعريف الذى ذكره المصنف للتشبيه غير مانع لشموله نحو قاتل زيد عمرا فان صيغة فاعل دلت على مشاركة زيد لعمرو في معنى وهو المقاتلة وليس ذلك تشبيها فكان الاولى أن يزيد في التعريف بالكاف ونحوها لخروج أمثال هذه الصورة ثم بعد ذلك كله فقد قال الناصر الطبلاوى والظاهر وفاقا لبعضهم أن التشبيه الذى

(الباب السادس) من المرفوعات (باب خبر انّ و أخواتها) اعلم نحبر وفقك الله (انّ وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر) تشبيها بفعل تقدم منصوبه على مرفوعه (وهي ستة أحرف) الهمزة إنّ المكسورة) الهمزة (وأنّ المفتوحة) الهمزة (وكأنّ ولكنّ المشددات) النونات الاربعة (وليت ولعل المفتوحان) ومعانيها مختلفة فانّ المكسورة وأنّ المفتوحة لتوكيد النسبة ورفع الشك عنها والانكار لها وكأنّ للتشبيه وهو الدلالة على مشاركة أمر لامر في معنى

قوله فان رفع الخ الصواب حذف رفع أو ابدال يزال بيحصل مثلا اه

كان زيد قائما) فكائن اسم فاعل كان الناقصة وزيد اسمه وقائما خبره (وفي اسم المفعول) على رأي (مكون قائم) فمكون اسم مفعول كان الناقصة تحول عن اسم الفاعل الرافع للاسم الناصب للخبر فحذف الاسم وانيب عنه الخبر فارتفع ارتفاعه) وقيل لا يبنى من الناقصة اسم مفعول (وفي المصدر عجبت من كون زيد قائما) فكون مصدر كان الناقصة وزيد مجرور بالاضافة وموضعه رفع على انه اسمه وقائما خبره وقيل لا مصدر للناقصة (وقس على ذلك ما تصرف من اخواتها) وكلها يجوز استعمالها تامة الا ثلاثة ليس وفتئ وزال فانها ملازمة للنقص ومعنى التمام أن تكتفي بمرفوعها ولا تحتاج الى منصوب وتكون افعالا قاصرة ومعانيها مختلفة فمعنى كان وجد وظل اقام نهارا وبات اقام ليلا واضحى واصبح وامسى دخل في الضحى والصباح والمساء وبرح وانفك انفصل ودام بقي

(قوله كان زيد قائما) خبر كان من حيث كونه مبتدأ عند من لم يشترط الاعتماد على نفي او استفهام يحتمل ان السادّ مسدّه هو الاسم وفيه انه لم يتم به الكلام وشرط السادّ أن يتم به الكلام اللهم الا أن يقال ان هذا الاحتياج لا يضر في كونه سادًّا هنا ويحتمل أن السادّ مسدّ الخبر هو الخبر لان به تمام الفائدة وينازع فيه قولهم ويغني عن الخبر مرفوع وصف اللهم الا أن تكون قضية مهملة ويحتمل أن مجموع الاسم والخبر هو السادّ وفيه تأمل يعلم مما سبق ودعوى أن الخبر في مثل ذلك محذوف مخالفة لظاهر كلامهم فلا تغفل افاده الناصر الطبلاوي (قوله على رأي) وهو جواز بناء كان وأخواتها للمفعول وهو مذهب الجمهور وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها مقام اسمها لانه مسند الى اسمها فلو أنيب لبقي المسند بغير المسند اليه وهو ممتنع خلافا للفراء بل على القول بأنها تستعمل في الظروف وهو الصحيح يقام مقام اسمها المحذوف الظرف او الجار والمجرور فيقال مكون فيما وعندك قائما فما ذكره المصنف من نيابة الخبر في مكون قائم مبني على قول الفراء (قوله فارتفع ارتفاعه) فسدّ مسدّ الاسم من حيث النسخ وسدّ مسدّ خبر مكون من حيث الابتداء ويمارد هذا الرأي حصرهم صحة النيابة عن الفاعل في واحد من أربعة المفعول به والمجرور والمصدر المختص والظرف المتصرف المختص (قوله وقيل لا يبنى من الناقصة اسم مفعول) أي بناء على رأي ابي علي الفارسي وهو عدم جواز بناء كان وأخواتها للمفعول واختاره ابو حيان قال لا يسمع شئ من ذلك عن العرب والقياس يأباه فوجب اطراحه (قوله وفي المصدر) ومنه قول الشاعر

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى * وكونك اياه عليك يسير

(قوله أن تكتفي بمرفوعها) ويقال لذلك المرفوع حينئذ فاعل حقيقة (قوله ولا تحتاج الى منصوب) فلو وقع بعدها منصوب اعرب حالا (قوله قاصرة) أي لازمة ترفع الفاعل ويرد عليه استعمال صار تامة بمعنى قطع أو ضم فانها حينئذ متعدية بنفسها الى واحد ويمكن أن يقال استعمالها بهذا المعنى نادر ولذا اغفله كثير من النحاة (قوله فمعنى كان وجد) أي حصل وثبت نحو كان الله ولا شئ معه وقوله تعالى وان كان ذو عسرة (قوله والصباح والمساء) ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون (قوله ودام بقي) ومنه قوله تعالى ما دامت السموات والارض أي بقيت ولم يذكر المصنف معنى صار في حال تمامها وتذكرنا

لما معنيين فيما سبق من فهمها متعدية لواحد بنفسها وتستعمل أيضا بمعنى رجع فتتعدى بالى كقوله تعالى ألا الى الله تصير الامور اى ترجع

(باب خبر إنّ وأخواتها)

(قوله تنصب الاسم وترفع الخبر) ومذهب الكوفيين أن الخبر مرفوع على ما كان عليه من قبل وهو مردود فان عامله قد زال لان الرافع له المبتدأ وقد زال وصف الابتدائية عنه بدخول العامل اللفظى وهو انّ وانما عملت هذه الاحرف هذا العمل لان فيها شبها بالفعل لفظا ومعنى أما لفظا فمن حيث بناؤها على ثلاثة احرف ولزوم آخرها الفتح كالماضى وأما معنى فمن حيث إن فى إنّ وأنّ معنى حققت وأكدت وفى كأنّ معنى شبهت ولكنّ معنى استدركت وليت معنى تمنيت ولعل معنى ترجيت وقدم المنصوب والمرفوع قصد الفرق بينها وبين الافعال التى هى اصلها من أول الامر وتنبيها بعمل عملها فرعيا على كونها فروعا الفعل وغير ذلك من النكات (قوله ستة أحرف) لم يذكر فى التسهيل أن المفتوحة نظرا الى كونها فرع المكسورة وهو صنيع سيبويه حيث قال هذا باب الحروف الخمسة اه طبلاوى (قوله لتوكيد) أى تقوية وتثبت النسبة الكائنة بين اسمها وخبرها وهى ثبوت المسند للمسند اليه أو نفيه فيؤتى بانّ فى مقام الاثبات نحو ان الله غفور رحيم وفى مقام النفى نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا وقوله ورفع الشك عطفه وما بعده على توكيد النسبة من قبيل عطف المسبب على السبب فانّ رفع الشك أى التردد فى النسبة والانكار لها يزال بالتأكيد لكنه فى مقام الانكار يكون واجبا وفى مقام الشك يكون مستحسنا وأما اذا كان المخاطب خالى الذهن ليس شاكا ولا منكرا فان الكلام يلقى اليه مجردا عن التوكيد كما تقرر ذلك فى علم المعانى (قوله أمر لأمر) الامر الاوّل المشبه والثانى المشبه به وقوله فى معنى هو وجه الشبه وهو الجراءة فى قولك زيد كالاسد وانما جعلنا وجه الشبه هو الجراءة دون الشجاعة لان الشجاعة مختصة بالعاقل ووجه الشبه يكون مشتركا بين الطرفين المشبه والمشبه به وهذا التعريف الذى ذكره المصنف للتشبيه غير مانع لشموله نحو قاتل زيد عمرا فان صيغة فاعل دالة على مشاركة زيد لعمرو فى معنى وهو المقاتلة وليس ذلك تشبيها فكان الاولى أن يزيد فى التعريف بالكاف ونحوها لخروج أمثال هذه الصورة ثم بعد ذلك كله فقد قال الناصر الطبلاوى والظاهر وفاقا لبعضهم أن التشبيه الذى

(الباب السادس) من المرفوعات (باب خبر إنّ و) أخواتها اعلم وفقك الله (أنّ إنّ وأخواتها) تنصب الاسم وترفع الخبر عكس باب كان تشبيها بفعل تقدم منصوبه على مرفوعه (وهى ستة أحرف) الهمزة (إنّ المكسورة) الهمزة (وأنّ المفتوحة) المشددات (وكأنّ ولكنّ وليت ولعل) النونات الاربعة المفتوحات (ومعانيها مختلفة) فانّ المكسورة وأنّ المفتوحة لتوكيد النسبة ورفع الشك عنها والانكار لها وكأنّ للتشبيه وهو الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى

قوله فان رفع الخ الصواب حذف رفع او ابدال يزال بيحصل مثلا اه

تدل عليه كأن اوالكاف التشبيه بمعنى المشابهة والمشاركة لا التشبيه الذى ذكره المصنف اه وتحقيق هذا المبحث فى علم البيان (قوله برفع ما يتوهم ثبوته اونفيه) مثال الاول قولك زيد شجاع فيتوهم منه ثبوت الكرم لتلازمهما عادة فترفع ذلك التوهم بقولك لكنه بخيل والثانى كقولك ما قائم لانه لما قيل ما قائم زيد فكأنه توهم أن عمرا مثله لشبه بينهما وملابسة فرفعت ذلك التوهم بالاستدراك (قوله ما لا طمع فيه) وهو المستحيل نحو قوله

ألا ليت الشباب يعود يوما * فأخبره بما فعل المشيب

فان عود الشباب مستحيل وقوله اوما فيه عسر وذلك فى الجائز نحو ليت لى مالا فاحج منه وتعلق التمنى بالمستحيل كثير وبالممكن قليل ولا يكون التمنى فى الواجب أى المحقق الحصول وان كان فى نفسه جائزا عقليا فلا يقال ليت الشمس تطلع (قوله طلب الامر المحبوب) نحو لعل الله يرحمنا والترجى ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل فى الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شئ محبوب والاشفاق ارتقاب مكروه نحو لعلك تموت الساعة (قوله لايذان بطلبها عاملى) فتقع فاعلا نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا أو نائب عنه نحو قل أوحى الى أنه استمع نفر من الجن أو مفعولا نحو ولا تخافون أنكم أشركتم أو مبتدأ نحو ومن آياته أنك ترى الارض خاشعة أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادى أنه فاضل او مجرورة بحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق (قوله بخلاف المكسورة) ويجب كسر همزة ان اذا وقعت فى ابتداء الكلام حقيقة نحو انا أنزلناه او حكما نحو ألا إن أولياء الله و بعد القسم نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه و بعد القول نحو قال انى عبد الله وقبل لام الابتداء المعلقة للعامل نحو والله يعلم إنك لرسوله وفى أول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد إنه فاضل وفى أول الصلة نحو جاء الذى إنه فاضل وفى أول الصفة نحو جاء رجل إنه فاضل وفى أول الجملة الحالية كزرته و إنى ذو أمل وفى أول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل نحو جلست حيث إن زيدا جالس (قوله والاصل ان زيدا كأسد الخ) هذا مذهب الخليل وهو الصحيح وذهب بعضهم الى أنها بسيطة لان الاصل عدم التركيب (خاتمة) قد يرفع بعد ان المبتدأ فيكون اسمها ضمير الشان محذوفا ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون والاصل انه أى

ولكن للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وليت للتمنى وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر واعل للترجى وهو طلب الامر المحبوب (تقول ان زيدا قائم) ويلعنى أن زيدا قائم فان بالكسر فى الاولى وبالفتح فى الثانية حرف توكيد ونصب وزيدا اسمها وقائم خبرها) وتمتاز أن المفتوحة بكونها لايذان بطلبها عاملى كالمنا بخلاف المكسورة (و) تقول (كأن زيدا أسد فكأن حرف تشبيه ونصب وزيدا اسمها وأسد خبرها) والاصل ان زيدا كأسد فقدمت الكاف على ان ليدل الكلام من أول الامر على التشبيه كما فى اخواتها (وقام الناس لكن زيدا جالس فلكن حرف استدراك وزيدا اسمها) وهو منصوب (وجالس خبرها) وهو مرفوع (وليت الحبيب قادم فليت حرف تمن والحبيب اسمها) وهو منصوب (وقادم خبرها) وهو مرفوع (ولعل الله راحم فلعل حرف ترج والله اسمها) وهو منصوب (وراحم خبرها) وهو مرفوع

الشان

الشأن كما قال

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء

وانما لم تجعل من اسماء الشرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم إن يأباه غير الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى يأباه أيضا لانهم ليسوا اشد عذابا من سائر الناس قاله في المغني وأما نحو إن الماء بكسر همزة إن مع تشديد النون ورفع الماء فأصله أنّ زيد الماء بفتح همزة أن وهو فعل ماض اى صب و زيد فاعل والماء مفعول فحذف الفاعل واقيم المفعول مقامه فارتفع ارتفاعه وكسرت همزة ان على لغة من يكسر فاء الفعل الثلاثي المضاعف اذا بني للمفعول ومنه قوله تعالى ردّت الينا ولو ردّوا بكسر الراء فيهما وهي قراءة شاذة

(باب تتميم النواسخ)

المصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أى المتمم والمعنى هذا باب يذكر فيه المسائل المتممة لانواع النواسخ وانما قدرنا أنواع لانّ المصنف لم يستوف في هذا الباب ما بقي من أفراد النواسخ التي لم تذكر قبل بل ذكر في هذا الباب نوعا من النواسخ وهو ما ينصب الجزأين كما انه فيما سبق انما ذكر نوع ما رفع المبتدأ ونصب الخبر وما نصب المبتدأ وما رفع الخبر فذكر من نوع كل جملة من الافراد ولم يستوف جميع أفراد النوسخ والنواسخ جمع ناسخ اسم فاعل بمعنى مزيل مأخوذ من النسخ وهو الازالة ومنه نسخت الشمس الظل اذا أزالته أطلق لفظ الناسخ على هذه الادوات لما فيها من الازالة لانّ كلا منها مزيل حكم المبتدا والخبر أي الحكم الذي كان حاصلا له قبل دخول الناسخ وهو الاعراب ويتجدّد له اعراب آخر يجلبه الناسخ واعلم أن افعال هذا الباب قسمان * احدهما أفعال القلوب وصفت بذلك لان معانيها قائمة بالقلب وهي تدخل على الجملة الاسمية لتعيين الاعتقاد الذي حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر صادر عنه ففي علمت زيدا قائما حكمك بالقيام على زيد صادر عن علم و في ظننت زيدا قائما صادر عن ظنّ وقس الباقي وهذه الافعال غير منحصرة في السبعة التي ذكرها المصنف اذ بقي منها نحو عدّ وحجا ودرى الاوّلان للظنّ والاخير للعلم * القسم الثاني افعال التصيير وهي التي تفيد التحوّل والانتقال كجعل وردّ وترك واتخذ وصير ولم يذكر المصنف هذا القسم لكنه شمله قوله فيما بعد

(باب تتميم النواسخ) وهو ما ينصب المبتدأ والخبر مفعولين

وما أشبه ذلك على ما فيه من المناقشة الآتية (قوله وهو) تذكير الضمير وافراده باعتبار الخبر او بتأويل كل واحد او انه عائد على الناسخ المذكور معنى لدلالة لفظ النواسخ عليه أو راجع لتتميم بمعنى المتمم ولو أرجعه للفظ النواسخ ولاحظ ذلك المرجع ولم يلاحظ الخبر لأنث وقال وهي (قوله ظننت) أي ظن من ظننت فالناسخ هو خصوص ظن وكذا يقال في البقية ففي تعبير المصنف مسامحة حمله عليها ظهور المعنى المراد وشرط عملها أن تكون بمعنى اعتقد راجحا كما هو الغالب وعليه يحمل كلامه الآتي أو جازما كقول المؤمن ظننت الله يحاسب الخلق فان لم تكن بمعنى الاعتقاد بأن كانت بمعنى اتهم تعدت لواحد نحو سرق لي مال فظننت زيدا أي اتهمته (قوله وحسبت) وشرطها كظننت أما اذا كانت بمعنى صرت أحسب فهي لازمة تقول حسب زيد أي صار أحسب وهو الذي في شعره شقرة فان كانت بمعنى عد كحسبت المال تعدت لواحد (قوله وزعمت) وشرطها أن تكون بمعنى اعتقد راجحا فقط ولا تكون بمعنى الاعتقاد الجازم فان كانت بمعنى كفل تعدت لواحد نحو زعمت زيدا بمعنى كفلته وضمنته وان كانت بمعنى رأس أي صار رئيسا أو بمعنى هزل أو سمن أو طمع كانت لازمة (قوله وخلت) بمعنى اعتقد راجحا لا بمعنى تكبر نحو خال زيد أو بمعنى ظلع نحو خال الفرس أي ظلع والظلع بفتح اللام العرج ولا بمعنى صار ذا خال فانها في هذه تكون لازمة فان كانت بمعنى نظر وأبصر تعدت لواحد نحو خال زيد الهلال أي أبصره ونظره فان ذكر منصوب ثان فهو حال كخال زيد الهلال مضيئا (قوله وعلمت) اي اذا كانت بمعنى اليقين أو الرجحان فان كانت بمعنى عرف تعدت لواحد نحو علمت المسألة أي عرفتها (قوله ورأيت) أي اذا كانت بمعنى اليقين والرجحان ومثلها رأى الحلمية على الاصح فان كانت بمعنى أبصر تعدت لواحد فان وجد بعده منصوب ثان فهو حال نحو رأيت زيدا قائما أو بمعنى اعتقد تتعدى لواحد أيضا نحو رأى أبو حنيفة وجوب الوتر أو بمعنى أشار فكذلك نحو رأى زيد كذا أي أشار به (قوله ووجدت) بمعنى اعتقد اعتقادا جازما فان كانت بمعنى أصاب كوجدت الضالة تعدت لواحد أو بمعنى استغنى أو حقد أو حزن فهي لازمة كوجد زيد أي استغنى أو حقد أو حزن (قوله فالاربعة الاول) وهي ظننت وحسبت وزعمت وخلت (قوله تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني) أي تفيد أن الحكم على المفعول الاول بمضمون الثاني صادر عن طرف راجح دائما في زعمت وغالبا فيما عداها وقد تفيد تحقيق ذلك في غير

(وهو ظننت واخواتها)
وهي سبعة ظننت وحسبت
وزعمت وخلت وعلمت ورأيت
ووجدت فالاربعة الاول
تفيد ترجيح وقوع المفعول
الثاني

قول المحشي والظلع بفتح اللام
غير صواب بل بسكونها لأنه
مصدر من باب نفع
الفعل والمصدر
أو منع كما في المصباح والقاموس
قاله نصر

الغالب (قوله تفيد تحقيق وقوعه) أى تفيد أن الحكم على المفعول الاول بمضمون الثانى صادر عن علم وتحقق دائما فى وجدت وغالبا فيما عداها وقد تفيد الترجيح من غير الغالب (قوله وما أشبه ذلك) ما اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ وأشبه فعل ماض فاعله ضمير مستتر يعود على ما وذلك مفعول والجملة صلة ما لا محل لها من الاعراب والخبر محذوف تقديره مثلها أى مثل الافعال السبعة فى العمل لا فى المعنى ويحتمل أن الموصول معطوف على قوله ظننت فيكون فى محل رفع خبر الا ان المعطوف على الخبر خبر وقوله مما ينصب مفعولين بيان لما ومراده بما ينصب مفعولين أعم من أن يكون من أفعال القلوب التى لم يذكرها سابقا نحو درى تقول دريت زيدا فاضلا وجعل بمعنى اعتقد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا أو من افعال التصيير كجعلت الطين ابريقا أى صيرته ورددت العدو صديقا وتركت الجاهل عالما واتخذت الدقيق خبزا وتحصل من هذا أن جعل تكون من أفعال القلوب اذا كانت بمعنى اعتقد ومن أفعال التصيير بمعنى صير وقد تكون بمعنى أوجد فتتعدى لواحد نحو وجعل الظلمات والنور وبمعنى اوجب فتتعدى لواحد كذلك نحو جعل الله الصوم أى فرضه وبقى فى كلام المصنف بحث وهو أنه إن جعل المشار اليه بقوله ذلك الامثلة السابقة أى وما أشبه هذه الامثلة فلا اشكال فى ذلك مع قوله السابق وهى سبعة لكن قوله فى الشرح هنا مما ينصب مفعولين يعين أن مرجع الاشارة الافعال التى ذكرت سابقا فالمعنى وما أشبه هذه الافعال من الافعال التى تنصب مفعولين فيعكر على قوله سابقا وهى سبعة وأجيب باختيار الشق الثانى وهو أن المشار اليه الافعال السابقة بقرينة قوله مما ينصب مفعولين وأن قوله فيما سبق وهى سبعة الحصر فيه اضافى أى بالنسبة للمصرح به هنا (قوله لان مفعوليه ليس أصلهما المبتدأ والخبر) ظاهره أنه لا بد فى مفعولى جميع النواسخ من صحة حمل الثانى على الاول ويرد عليه أنه لا يصح الاخبار عن الطين بانه ابريق فى قولك جعلت الطين ابريقا ولا عن العدو بأنه صديق ولا عن الجاهل بأنه عالم ولا عن الدقيق بأنه خبز وقد يقال انه صح الاخبار فى هذه المذكورات بضرب من التأويل والتجوز كأن يرتكب مجاز الاول اى الطين آيل لان يكون ابريقا والعدو قابل لان يؤول صديقا ونحو ذلك وأما نحو زيد درهم فلا يصح الاخبار فيه ولا بد لذلك التأويل فان قدره مضاف بأن قيل زيد آخذ درهم

والثلاثة الباقية تفيد تحقيق وقوعه (تقول ظننت زيدا قائما فظننت فعل وفاعل) الفعل ظن والفاعل ضمير المتكلم وهو التاء (و زيدا مفعول أول وقائما مفعول ثان وكذا القول فى حسبت عمرا مقيما) فحسبت فعل وفاعل وعمرا مفعول أول ومقيما مفعول ثان (وزعمت راشدا صادقا) فزعمت فعل وفاعل وراشدا مفعول أول وصادقا مفعول ثان (وخلت الهلال لائحا) فخلت فعل وفاعل والهلال مفعول أول ولائحا مفعول ثان (وعلمت المستشار ناصحا) فعلمت فعل وفاعل والمستشار مفعول أول وناصحا مفعول ثان (ورأيت الجود محبوبا) فرأيت فعل وفاعل والجود مفعول أول ومحبوبا مفعول ثان (ووجدت الصدق منجيا وما أشبه ذلك) مما ينصب مفعولين اصلهما المبتدأ والخبر بخلاف نحو أعطيت زيدا درهما فانه ليس من النواسخ لان مفعوليه ليس اصلهما المبتدأ والخبر اذ لا يقال زيد درهم

وجعل من مجاز الحذف صح الاخبار حينئذ لكن يكون الخبر فى الحقيقة هو آخذ
ودرهم مفعول اسم الفاعل الذى وقع خبرا فخرج عن أن يكون خبرا انه ضع الفرق
(تتمة) أفعال الحواس كذاق ولمس وسمع وشم ونظر تتعدى لواحد وذهب أبو على
الى أن سمع ان دخلت على مالا يسمع وهو الذات تعدت لاثنين نحو سمعت زيدا يتكلم
فزيدا مفعول أول وجملة يتكلم سدت مسد المفعول الثانى وان دخلت على ما يسمع
تعدت لواحد نحو سمعت كلام زيد والتحقيق أنها كبقية أفعال الحواس
انما تتعدى لواحد فجملة يتكلم فى محل نصب حال وليست سادة مسد المفعول الثانى

(باب تابع المرفوع)

(قوله والمراد به) ظاهر كلامه أن الضمير عائد لتابع المرفوع وعليه يكون
التعريف وهو قوله كل ثان الخ غير مانع لانه يشمل تابع المرفوع وغيره فالاحسن
أن يجعل الضمير عائدا للتابع من حيث هو لا بقيد كونه تابع مرفوع أو منصوب
أو مجرور لان التعريف المذكور تعريف لمطلق التابع والمعرّف أيضا مطلق
التابع فساوى المعرف التعريف (قوله كل ثان) أى لفظ ثان فى الرتبة اعرب
باعراب أى بجنس اعراب سابقه ونوعه وانما قدرنا ذلك لان شخص اعراب السابق
لا ينتقل عنه الى الثانى وانما المعنى أن المتبوع والتابع يندرجان تحت نوع من
الاعراب من رفع أو نصب أو جر وقوله الحاصل والمتجدد وصفان لاعراب المضاف
لسابق والمراد بالحاصل ما نطق بعامله أولا سواء كان رفعا أو نصبا أو جرا والمراد
بالمتجدد ما طرأ على ما نطق بعامله أولا (قوله فخرج) أى بقيد والمتجدد (قوله
المتجدد بدخول الناسخ) الباء السببية فان قلت قد يعرب الخبر بالاعراب المتجدد
أيضا كما اذا كان الناسخ مما ينصب الجزأين نحو ظننت زيدا قائما فقد صدق على
الخبر فى هذه الصورة أنه اعرب باعراب سابقه الحاصل وهو الحالة التى كان عليها
قبل دخول الناسخ فى زيد قائم والمتجدد فان قائما فى ظننت زيدا قائما أعرب
باعراب سابقه وهو النصب فيدخل فى تعريف التابع ويكون التعريف غير
مانع فالجواب أن المراد بالاعراب المتجدد كل اعراب تجدد بحيث يكون الثانى تابعا
للاول فى كل اعراب ورد على الاول وما هنا ليس كذلك فان قائما وان تبع زيدا
عند دخول الناسخ الناصب لا يتبعه اذا دخل على المبتدأ ناسخ آخر ككان أو ان
(قوله وحال المنصوب) معطوف على الخبر أى خرج حال المنصوب وانما قيد الحال

من (الباب السابع) من المرفوعات (باب تابع المرفوع والمراد به) كل ثان أعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد فخرج الخبر فانه معرب باعراب سابقه الحاصل دون المتجدد بدخول الناسخ وحال المنصوب نحو رأيت زيدا ضاحكا فانه معرب باعراب سابقه الحاصل ولا يتبع سابقه اذا زال عامل النصب وخلفه عامل الرفع او الجر

يكون

ويتقسم التابع أربعة أقسام (النعت والعطف والتوكيد والبدل) والكل منها كلام بخصه (فالاول النعت وهو التابع المشتق بالفعل أو بالقوة الموضع لمتبوعه أو المخصص له)

بكونه حال المنصوب لا بد أن يشمله قوله اعرب باعراب سابقه الحاصل حتى يخرج بقيد والمتجدد أما حال المرفوع فليس بداخل أصلا حتى يحتاج لاخراجه فان راكبا في قولك جاء زيد راكبا لم يعرب باعراب سابقه وبقي أن هذا التعريف الذي ذكره المصنف غير مانع لانه يدخل فيه الخبر الثاني اذا تعددت الاخبار نحو الرمان حلو حامض فان حامض يعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد بدخول الناسخ ويجاب بأن الخبر الثاني خارج بقولنا ثان فانه ليس المراد ثان في العدد بل المراد ثان في الرتبة كانهما عليه سابقا ومعنى ذلك أن لا يكون ذلك اللفظ الثاني مقصودا لذاته بل انما هو مقصود بعد قصد الاول المتبوع وبطريق التبع له كما هو شأن التوابع وليس كذلك الخبر الثاني مع الاول فانهما في القصد سيان فهما في قوة شئ واحد فليس ثانيا في الرتبة بل في العدد وزاد المرادي في التعريف قيد لاخراج الخبر الثاني فقال وليس خبرا واعترض عليه بانه كان عليه أن يزيد أيضا وغير حال ليخرج الحال الثانية نحو جاء زيد ضاحكا راكبا فان الحال الثاني ملازم للاول وأجيب عنه بأن قوله أعرب باعراب سابقه الخ معناه أن يكونا صالحين لغير إعراب واحد فخرج الحال الثاني بالنظر للحال الاول اذ إعرابهما واحد لا يتغير وهو النصب وأورد على التعريف أنه غير جامع لكونه لا يشمل التوكيد اللفظي في أسماء الافعال نحو

فهيهات هيهات العقيق ومن به * وهيهات خل بالعقيق نواصله

وفي الافعال كقوله (أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس) وفي الحروف نحو قوله

لا لا أبوح بحب بثنة انها * أخذت على مواثقا وعهودا

ويجاب بأن معنى اعرب باعراب سابقه الخ أي ان كان له اعراب فدخلت المذكورات لانه بحيث لو كان السابق اعراب لاعرب اللاحق بذلك الاعراب (قوله أربعة أقسام) بشمول العطف لعطف البيان وعطف النسق (قوله النعت والعطف الخ) واذا اجتمعت التوابع يبدأ بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق فيقال جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد (قوله النعت) ويرادفه الوصف والصفة (قوله وهو التابع) هذا جنس في التعريف شامل لجميع التوابع وقوله المشتق بالفعل أو بالقوة فصل مخرج لبقية التوابع فانها

مثال المشتق بالفعل (نحو جاءني زيدا العالم و) المشتق بالقوة (نحو جاءني زيد الدمشقي) فانه في قوة المنسوب الى دمشق ونعني بالمشتق بالفعل المشتق الصريح وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ونعني بالمشتق بالقوة الجامد المؤول بالمشتق كاسم الاشارة وذي بمعنى صاحب والمنسوب (والمراد بالايضاح رفع الاحتمال في المعارف) كما مثلنا (و) المراد (بالتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات نحو جاءني رجل فاضل ومررت بقاع عرفج) بالعين والراء المهملتين والفاء والجيم أي خشن (ثم النعت قسمان حقيقي وسببي) لانه لا يخلو إما أن يرفع ضمير المنعوت المستتر أولا الاول الحقيقي والثاني السببي (فالنعت الحقيقي) هو الجاري على من هوله في المعنى

لا تكون مشتقة ولا مؤولة بالمشتق وبقي التوكيد اللفظي المشتق نحو جاء زيد الفاضل الفاضل الاول نعت والثاني توكيد لفظي فيخرج بقوله الموضح لمتبوعه أو المخصص له فان التوكيد اللفظي ليس الغرض منه واحدا من هذين الامرين ثم كونه موضحا او مخصصا هو الاصل الكثير الغالب والا فقد يأتي لمجرد المدح أو الذم أو الترحم وقد يكون للتأكيد نحو تلك عشرة كاملة وللتعميم نحو ان الله يحشر الناس الاولين والآخرين وللتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي وبعضهم جعل أمثال هذا من قبيل بدل المفصل من المجمل وللابهام نحو تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة وللتعليل نحو عظم زيدا العالم ولبيان الماهية ويسمى صفة كاشفة نحو الجسم الطويل العريض العميق محتاج لحيز (قوله العالم) أورد عليه ان أل في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول فالنعت حينئذ يكون بالموصول لا بالمشتق والموصول ليس مشتقا بالفعل فلم يطابق امثال المثل له وأجيب بان محل كون أل الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول موصولة اذا أريد به الحدوث أما اذا أريد به الثبوت كالمؤمن والكافر ولدا فأل فيه معرفة وليست موصولة (قوله وهو اسم الفاعل) شامل لامثلة المبالغة نحو مررت برجل علامة (قوله الجامد المؤول) ومنه المصدر نحو مررت برجل عدل فانه في قوة عادل أو ذي عدل وكذلك الجملة الخبرية نحو قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فان جملة ترجعون في محل نصب صفة يوما وهذه الجملة في معنى المشتق اي يوما مرجوعا فيه الى الله (قوله رفع الاحتمال في المعارف) بيانه أن زيدا في قولك جاء زيد مثلا له مشاركات في هذا الاسم لا يدرى من الجائي منهم فاذا قلت العالم فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال فان قلت قد يتفق الاشتراك في الوصف أيضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقلل كما في النكرات فالجواب انهم قطعوا النظر عن الاشتراك في الوصف لقلته وقد علم من هذا التقرير أن الاحتمال المرفوع في جانب المعارف هو الاشتراك وحينئذ يكون التعبير برفع الاحتمال في جانب المعارف وبتقليل الاشتراك في جانب النكرات مجرد تفنن أو اشارة الى قلة الاشتراك في المعارف أولان اشتراكها طارئ واشتراك النكرات وضعي (قوله ثم النعت قسمان) بقي النعت بالجملة هل هو من أي قبيل وقد أرجعه الناصر الطبلاوي لكل من القسمين فنحو مررت برجل قام يرجع للنعت الحقيقي لان الفعل رافع لضمير المنعوت أولانه في قوة قائم ونحو

و (يتبع منعوته فى أربعة من عشرة واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من التعريف والتنكير تقول جاء زيد الفاضل فزيد فاعل والفاضل نعته) وهو رافع لضمير منعوته المستتر ووافق منعوته فى أربعة من عشرة وذلك أن زيدا والفاضل مرفوعان والرفع واحد من ثلاثة وهى الرفع والنصب والجر وهما مفردان والافراد واحد من ثلاثة وهى الافراد والتثنية والجمع وهما مذكران والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث وهما معرفتان والتعريف واحد من اثنين وهما التعريف والتنكير فهذه أربعة من عشرة وانما وافقه فيما ذكر لان النعت الحقيقى نفس منعوته فى المعنى والموافقة تشعر بالمماثلة بخلاف المخالفة لا يقال قد توجد المخالفة بينهما لفظا فى مثل مررت بسيبويه هذا فان المنعوت مكسور والنعت ساكن وفى مثل جاءنى عبد الله الطريف او بعلبك الطريف او تأبط شرا الطريف فان المنعوت مركب والنعت مفرد وفى مثل مررت برجل يكتب فان المنعوت مفرد والنعت مركب من الفعل والفاعل لانا نقول المراد بالتبعية فى الاعراب أن يكون لفظا أو محلا والمراد بالمفرد هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا فيدخل فى ذلك العلم المركب باقسامه ومضمون الجملة مفرد لا مركب (وهى) هذا النعت ٣٥ عط (حقيقة لجريانه على المنعوت لفظا ومعنى) اما لفظا فلانه تابع له فى اعرابه وأما معنى فلانه نفسه فى المعنى (والنعت السببى) هو الجارى على غيره من هو له فى المعنى و (يتبع منعوته فى اثنين من خمسة واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير)

مررت برجل قام أبوه يرجع للسببى لان الفعل رفع اسما ظاهرا متصلا بضمير المنعوت (قوله ويتبع منعوته فى أربعة من عشرة) هذا مقيد بالخلو عن المانع أما اذا وجد مانع فقد تتخلف تبعيته فى بعض تلك الامور وذلك اذا كان النعت صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور أو فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح أو كان أفعل التفضيل المجرد من أل والاضافة فانه يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع مذكرا أو مؤنثا بلفظ واحد كما تقدم بيانه وأن لا يكون النعت جملة فانها لا توصف بتعريف ولا تنكير ولا افراد وتثنية وجمع ولا تذكير وتأنيث وان كانت توصف بالاعراب باعتبار محلها نعم بالنظر لتأويل الجملة بمفرد يصح أن يقال انها توافق المنعوت فى أربعة من عشرة بالنظر للمفرد الذى تؤول به وتكون الموافقة فى الحقيقة لذلك المفرد (قوله لا يقال الخ) هذا وارد على قوله ويتبع منعوته الخ والتعبير بلا يقال يؤذن بضعف السؤال أى لا ينبغى أن يقال هذا القول لانا نقول فى جوابه الخ (قوله المراد بالتبعية فى الاعراب) أى لا فى اللفظ فالمشروط انما هو التبعية فى الاعراب وسيبويه وهذا متوافقان فى الاعراب غايته أن الاعراب محلى لا ظاهر فلا يضر تخالف اللفظ لان الاتفاق فى اللفظ ليس بشرط (قوله والمراد بالمفرد الخ). أى فسقط الاعتراض بالامثلة الثلاثة التى الوصف فيها مفرد والموصوف مركب (قوله ومضمون الجملة الخ) أى فلا يرد مررت برجل يكتب مما المنعوت فيه مفرد والنعت مركب من الفعل والفاعل والمراد بمضمون الجملة هنا الوصف المأخوذ منها ككاتب فى جاء رجل يكتب لا المضمون بمعنى المصدر المأخوذ من المسند المضاف للمسند اليه ولا الثبوت وبقى أيضا النقض بنحو قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا حيث وصفت النكرة وهى همزة بالمعرفة وهى الذى جمع ووصف لفظ الجلالة الذى هو أعرف المعارف بالنكرة فى قوله تعالى الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين فان اضافة مالك الذى هو اسم فاعل ليوم الدين لا تفيده تعريفا لانها اضافة لفظية

وبطابق النعت مرفوعه الظاهر فى اثنين من الخمسة الباقية واحد من الافراد والتثنية والجمع على لغة وواحد من التذكير والتأنيث (نحو مررت برجل قائمة امه فقائمة تابع لرجل فى الجر وهو واحد من ثلاثة) وهى الرفع والنصب والجر (وفى التنكير وهو واحد من اثنين) وهما التعريف والتنكير وقائمة طابق مرفوعه وهو امه فى التأنيث والافراد وهما اثنان من خمسة والافصح فى النعت اذا رفع مثنى أو مجموعا أن يكون كالفعل فى الافراد نحو مررت برجلين قائم أبواهما وبرجال قاعد آباؤهم والاحسن فى نعت جمع التكسير الجمع نحو مررت برجال قعود غلمانهم (ولا يلزم) فى السببى (أن يتبعه فى الخمسة الباقية) وهى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لانه فى المعنى نعت للمرفوع به لا للجارى عليه (و) لذلك (سمى سببيا لكونه قائما فى المعنى بالسببى وهو المضاف الى ضمير المنعوت) كما مثلنا

والجواب أما عن الاول فان الموصول يعرب بدلا وليس نعتا وأما عن الثانى فان اسم الفاعل اذا قصد منه الاستمرار لا خصوص الحال والاستقبال كانت اضافته معنوية ويكون معرفة فيصح حينئذ نعت المعرفة به (قوله على لغة) راجع لخصوص التثنية والجمع أى ان النعت السببى يطابق مرفوعه فى اثنين من الخمسة الباقية فيثنى ويجمع اذا كان مرفوعه مثنى أو جمعا ان جرينا على لغة أكلونى البراغيث وهى لغة من يلزم الفعل أو الوصف علامة التثنية أو الجمع اذا اسند لمثنى أو جمع فتقول على هذه اللغة مررت برجال حسنين غلاماهما وحسنين غلمانهم فان لم نجر على هذه اللغة وافقه فى واحد من اثنين فقط وهما التذكير والتأنيث ولزم النعت الافراد وان رفع مثنى أو جمعا كما يشير اليه بقوله والافصح (قوله والافصح فى النعت الخ) مقابل لقوله على لغة يعنى ان الافصح الافراد فى النعت مطلقا ولو كان المرفوع مثنى أو جمعا ويذكر لتذكير مرفوعه ويؤنث لتأنيثه فيقال مررت برجلين حسن غلاماهما وبرجال حسن غلمانهم وبامرأة حسن غلامها وبرجل حسنة جاريته وبنساء حسن غلمانهن كما يقال حسن غلاماهما وحسن غلمانهم وحسن غلامها وحسنت جاريته وحسن غلمانهن (قوله والاحسن فى نعت جمع التكسير الجمع) هكذا فى النسخ التى كتبوا عليها وفى حاشية تلميذ المصنف ما نصه الذى شاهدته بخط المؤلف والاحسن فى جمعه التكسير اه ومعنى هذه العبارة أن الاحسن فى جمع النعت هو جمع التكسير دون التصحيح يعنى اذا أريد جمعه على خلاف الافصح فيصح أن يجمع جمع تصحيح فتقول مررت برجال قاعدين وجمع تكسير فتقول قعود والاحسن جمع التكسير وهذا لا ينافى أن الافراد أولى من جمع التكسير ولا تناقض على هذه النسخة بخلاف النسخة المشهورة التى كتبوا عليها هنا فانها مناقضة لقوله والافصح الخ (قوله لانه) أى النعت فى المعنى أى فى الواقع والحقيقة بيانه انك اذا قلت مررت برجل قائم أبوه القيام فى الحقيقة وصف قائم بالاب وان وقع صفة فى اللفظ لرجل (قوله لا للجارى عليه) أى ليس نعتا فى المعنى للمنعوت الجارى ذلك النعت عليه (قوله سمى سببيا) نسبة للسببى بياء النسبة فى المنسوب اليه ايضا فلما نسب اليه حذفت ياء النسبة من المنسوب اليه كما تقول فى النسبة للشافعى شافعى فان المنسوب اليه وهو الشافعى فيه الياء لكنه عند النسبة تحذف الياء من المنسوب اليه نقوله لكونه قائما الخ بيان

لوجه

اوجنه نسبته للسببي أي انما نسب اليه لكون ذلك النعت وصفا قائما به وبا فعاله وذلك السببي المنسوب اليه نسبة للسبب وهو الضمير أطلق عليه سببا لان السبب لغة الحبل والحبل شأنه أن يربط به فلما كان الضمير كذلك اى يقع به الربط فى الجمل التى تقع خبرا وفى جملة الصلة بالموصول والصفة بالموصوف أطلق عليه لفظ السبب لذلك وقيل للفظ المتصل به الذى هو الاسم الظاهر الذى رفعه النعت سببي لاتصاله بالسبب الذى هو الضمير (قوله والمعارف ستة) زاد بعضهم قسما سابعا وهو النكرة المقصودة نحو يا رجل بناء على انه معرّف بالقصد وذهب بعضهم الى أن تعريفه بأل مقدرة لا بالقصد وعليه يكون داخلا فى المعرّف بأل وقد نظمها على الترتيب بالمثال فقات

ان المعارف سبعة فيها سهل * انا صالح ذا ما الفتى ابنى يا رجل

وانما تعرض المصنف لعدها دون تعريفها لامرين الاول أن تعريفها فيه عسر على المبتدى المقصود بوضع هذه المقدمة الثانى أن تعريفاتها لا تخلو عن تعقبات ولذلك قال بعض شراح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه وعرّفها ابن الحاجب بانها ما وضع لشئ بعينه ثم بيان هذا التعريف وتحقيق أقسام المعرفة مبسوط فى علم الوضع فليراجع هنالك (قوله المضمر) ويسمى ضميرا ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى عنه وقدم المصنف الضمير لانه اعرف المعارف بعد لفظ الجلالة ثم العلم الى آخر الترتيب الذى ذكره المصنف هذا هو المشهور وقيل غير ذلك فى ترتيبها وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب واختلف فى ضمير الغائب العائد الى نكرة نحو جاءنى رجل فأكرمته فقال الجمهور انه معرفة كسائر الضمائر وقال بعضهم انه نكرة وقال ابو حيان قال بعض اصحابنا وأعرف الاعلام اسماء الاماكن ثم اسماء الاناسى ثم اسماء الاجناس وأعرف اسماء الاشارات ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد وأعرف ذى الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد فى شخص ثم للجنس (قوله وهو اسم) هذا جنس دخل فيه النكرة وجميع المعارف وقوله يعين مسماه فصل أخرج النكرة وقوله بلا قيد فصل ثان اخرج بقية المعارف فانها انما تعين مسماها بقيد أى بقرينة تفيد التعيين غير اللفظ كالاشارة الحسية فى اسم الاشارة والصلة فى الموصول ونحو ذلك ثم العلم إما شخصى نسبة الى الشخص بأن يكون موضوعا لشخص معين فى الذهن وفى الخارج ومثاله ما ذكره المصنف وإما جنسى نسبة للجنس بأن يكون موضوعا للجنس والماهية

(والمعارف ستة) الاول (المضمر) وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب (نحو أنا) للمتكلم (وأنت) للمخاطب (وهو) للغائب (وفروعهن) ففرع أنا نحن وفرع أنت أنت وانتما وانتم وأنتن وفرع هو هى وهما وهم وهن وقس الباقى (و) الثانى (العلم) وهو اسم يعين مسماه بلا قيد (كزيد) للمذكر (وهند) للانثى

المعينة فى الذهن فيكون مدلوله معين وشخص فى الذهن دون الخارج ويسمى علم جنس كأسامة فانه موضوع لماهية السبع المعينة فى الذهن باعتبار كونها معينة معلومة وكذلك ثعالة وذؤالة فان الاول وضع لماهية الثعلب المعينة فى الذهن والثانى لماهية الذئب كذلك (قوله واشارة اليه) خرج بهذا القيد ماعدا اسم الاشارة من المعارف والمراد بالاشارة الاشارة الحسية فخرج به زيد فاذا استعمل اسم الاشارة فيما لايمكن أن يشار اليه اشارة حسية كان مجازا نحو سمعت هذا الصوت فان الصوت لا يشار اليه اشارة حسية لكونه غير مشاهد والمشار اليه اشارة حسية لابد ان يكون مشاهدا (قوله كهذا) ها حرف تنبيه وذا اسم اشارة للمفرد المذكر ولو حكما لصحة قولك هذا الجمع وهذا الركب وغير ذلك (قوله للمؤنث) ولو حكما كهذه الفرقة وهذه الجماعة او الطائفة ونحو ذلك (قوله وهذان) مبنى على الالف كهاتان فى حالة الرفع وعلى الياء فى حالتى الجر والنصب وذهب جمع منهم ابن مالك الى أن هذه الصيغ معربة لاختلاف آخرها باختلاف العوامل (قوله وهؤلاء) ها للتنبيه وأولاء بضم اوله وكسر اخره ممدودا عند الحجازيين مقصورا عند غيرهم (قوله لجمع المذكر والمؤنث) سواء كانوا عقلاء او غيرهم كقوله

ذم المنازل بعد منزلة اللوى * والعيش بعد أولئك الايام

فقد اشير به للايام وليست من العقلاء (قوله وهو ما افتقر الى الوصل الخ) أى دائما فخرج بهذه الزيادة النكرة الموصوفة بجملة نحو جاء رجل يكتب فان النكرة فى حال وصفها بالجملة تفتقر اليها والى العائد لكنها لا تفتقر اليهما ابدا بل فى حالة الوصف وقوله بجملة خبرية خرجت الجملة الانشائية فلا تقع صلة فلا يقال جاء الذى اضربه وانما اشترطوا فى جملة الصلة أن تكون خبرية لان مضمون الصلة لابد ان يكون معهودا بين المتكلم والمخاطب ولا يكون ذلك الا فى الجمل الخبرية وقوله تامين صفة لمجرور وظرف اى مفيدين نحو جاء الذى فى الدار أو عندك فخرج ما لا يفيد الا اذا ذكر متعلقه الخاص فلا يقال جاء الذى بك او فيك وقوله والى عائد اى وهو الضمير أو ما يخلفه من اسم ظاهر كما فى قوله وأنت الذى فى رحمة الله اطمع

وقوله سعاد التى اضناك حب سعادا * واعراضها عنك استمر وزادا

اى فى رحمته واضناك حبها واحترز به عن نحو حيث واذ واذا مما يفتقر دائما لجملة يضاف اليها لكن لا يفتقر الى عائد (قوله والالى) مقصور كالعلا وقد يمد

(و) الثالث (اسم الاشارة) وهو ما وضع لمسمى واشارة اليه ويكون للمذكر وللمؤنث ومثنيهما وجمعهما (كهذا) للمذكر (وهذه) للمؤنث (وهذان) لمثنى المذكر (وهاتان) لمثنى المؤنث (وهؤلاء) لجمع المذكر والمؤنث (و) الرابع الاسم (الموصول وهو) ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين والى عائد ويقع على المذكر والمؤنث ومثنيهما وجمعهما نحو (الذى) للمفرد المذكر (والتى) للمفردة المؤنثة (واللذان) لمثنى المذكر (واللتان) لمثنى المؤنث (والالى والذين) لجمع

(قوله واللاتى واللائى) وقد تحذف ياؤهما فيقال اللات واللاء وقد تجمع اللائى على اللوائى (قوله اضافة محضة) اعلم أن الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وتسمى أيضا لفظية فغير المحضة عبارة عما اجتمع فيه أمران أمر فى المضاف وهو كونه صفة وأمر فى المضاف اليه وهو كونه معمولا لتلك الصفة وذلك يقع فى ثلاثة أبواب اسم الفاعل كضارب زيد واسم المفعول كمعطى الدينار والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه الاضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفا ولا تخصيصا وانما سميت غير محضة لانها فى نية الانفصال اذ الاصل ضارب زيدا وسميت لفظية لانها افادت أمرا لفظيا وهو التخفيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيدا والاضافة المحضة عبارة عما انتفى فيه الامران المذكوران أو احدهما نحو غلام زيد فان الامرين فيه منتفيان وضرب زيد فان المضاف اليه وان كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة وضارب زيد أمس فان المضاف وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا له الا ان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى المضى فهذه الامثلة الثلاثة وما اشبهها تسمى الاضافة فيها محضة أى خالصة من شائبة الانفصال وتسمى أيضا معنوية لانها أفادت أمرا معنويا وهو تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد أو تخصيصه ان كان نكرة نحو غلام رجل (قوله فالمضاف الى الضمير) وهل هو فى رتبة الضمير أو فى رتبة ما تحته وهو العلم ذهب الجمهور الى الثانى فقالوا إن المضاف الى شئ من هذه المعارف فى رتبة ما يضاف اليه الا المضاف للضمير فانه فى رتبة العلم وأطلق ابن مالك (قوله بخلاف اضافة الوصف الخ) دخل فيه اضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كما ذكرنا وهذا مقابل لقوله اضافة محضة (قوله غدا أو الآن) قيد بذلك ليشير الى أن محل كون اضافة اسم الفاعل غير محضة اذا أريد به الاستقبال أو الحال أما اذا اريد به الاستمرار فان اضافته تكون محضة وبهذا الاعتبار الآخر يقع صفة للمعرفة كمالك يوم الدين وقد تقدم ذلك (قوله ما لا ينعت ولا ينعت به) الفعلان مبنيان للمجهول أى لا يقع منعوتا ولا يقع نعتا فلا تقول مررت بالكريم ولا جاء رجل هو بناء على أنّ الضمير منعوت أو نعت (قوله فانه غنى عن الايضاح) أى والنعت فى المعارف للايضاح فيلزم تحصيل الحاصل (قوله ما ينعت) أى يقع منعوتا فتقول جاء زيد العالم ولا ينعت به أى يقع نعتا فلا تقول مررت بأخيك زيد بجعل زيد نعتا بل هو بدل (قوله الاشتراك الاتفاقى) وهو

(واللاتى واللائى) لجمع المؤنث (و) الخامس (المعرّف بالالف واللام كالرجل) للمذكر (والمرأة) للمؤنث (و) السادس (المضاف) اضافة محضة (الى واحد من هذه الخمسة) فالمضاف الى الضمير (كغلامى و) المضاف الى العلم نحو (غلام زيد و) المضاف الى اسم الاشارة نحو (غلام هذا و) المضاف الى الموصول الاسمى نحو (غلام الذى قام و) المضاف الى المعرّف بالالف واللام نحو (غلام الرجل) بخلاف اضافة الوصف الى معموله كضارب زيد غدا او الآن فهو باق على تنكيره لان اضافته غير محضة (وهى) أى المعارف الستة بالنسبة الى باب النعت (على ثلاثة اقسام) الاوّل (ما لا ينعت ولا ينعت به وهو الضمير) أما أنه لا ينعت فلانه غنى عن الايضاح لكونه نصا فى مسماه وأما انه لا ينعت به فلانه ليس مشتقا ولا مؤوّلا بالمشتق (و) الثانى (ما ينعت ولا ينعت به وهو العلم) أما أنه ينعت فلانه قد يقع الاشتراك الاتفاقى فيه

العارض بسبب التكرار فى وضع العلم اذ بسبب ذلك الاشتراك حصل فيه شيوع وابهام فاحتيج الى النعت لزوال ذلك (قوله لما بينهما) أى العلم والمشتق (قوله لان العلم) علة لحصول التضاد ومراده التضاد بالمعنى اللغوى وهو مطلق التنافى أى لما بين العلم والمشتق من التنافى (قوله على الوحدة) أى الذات مجردة عن قيد فدلول العلم هو الذات وحدها (قوله على التعدد) وهو الذات المتصفة بالحدث كقائم فانه يدل على ذات متصفة بالقيام (قوله وهو الاشارة) تذكير الضمير وافراده باعتبار مرجعه وهو الباقى وماذكره المصنف من أن اسم الاشارة ينعت وينعت به هو مذهب البصريين ومثال النعت به قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا وقوله احدى ابنتى هاتين ومثال نعته أهذا الذى بعث الله رسولا أهذا الذى يذكر آلهتكم ونقل عن الكوفيين أنه لايجوز أن ينعت أسماء الاشارة ولا تنعت فهى عندهم لاتوصف ولا يوصف بها وتبعهم الزجاج والسهيلى وحينئذ فهذه الامثلة ونحوها تخرج على البدلية (قوله ماسوى ذلك) أى المذكور من المعارف فلا واسطة بين النكرة والمعرفة كما أفهمه كلامه وهو مذهب الجمهور وأثبت بعضهم الواسطة فى الخالى من التنوين كما هو من وأين ومتى وكيف (قوله وهى ما) أى اسم شاع أى استعمل على سبيل الشيوع والبدل فى جنس أى فى أفراد جنس موجودة تلك الافراد وليس المراد بالجنس ما هو مصطلح المناطقة بل مطلق الامر الكلى الشامل للنوع والصنف وانما قدرنا المضاف وهو أفراد لان الجنس الذى هو الامر الكلى لايتصور فيه شيوع بل هو شئ واحد ولا حصول له فى الخارج أصلا بل الذى يحصل فى الخارج افراده (قوله كرجل) اى هذا الاسم فانه شائع فى زيد وعمرو وبكر وغيرهم من الافراد الموجودة فالمفهوم الآدمى الذكر الذى هو الامر الكلى الذى وضع له لفظ رجل فانه يطلق على كل فرد من افراد ذلك المفهوم الكلى اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فردا من افراد ذلك المفهوم (قوله مقدر وجوده) أى وجود أفراد مقدرة له غير هذا الفرد الموجود كشمس فانها موضوعة للكوكب النهارى الذى ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود افرادها فى الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا للاستعمال فيها (قوله فحقها أن تصدق على متعدد) وانما عرض له الخصوص بسبب أنه لم يوجد غير ذلك الفرد فهذا الخصوص ليس من أصل الوضع فلا يعتد به (تنبيه) كما أن

وأما أنه لا ينعت به فلجموده وعدم تأويله بالمشتق (اليتهما من التضاد) لان العلم يدل على الوحدة والمشتق يدل على التعدد (و) الثالث (ما ينعت وينعت به وهو الباقى) من المعارف وهو الاشارة والموصول والمعرف بالالف واللام والمضاف الى واحد منها (والنكرات ماسوى ذلك وهى ما شاع فى جنس موجود) فى الخارج (كرجل) فانه شائع فى جنس الرجال (أو) شائع (فى جنس مقدر وجوده) (كشمس) فانها الوضع على ان تكون خاصة كهند وانما هى موضوعة وضع أسماء الاجناس كرجل فحقها أن تصدق على متعدد كما أن نحو رجل كذلك

(فجميع أسماء الاجناس النكرات الجامدة كرجل تنعت) لابهامها واحتياجها الى التخصيص (ولا ينعت) اذا لم تؤول بالمشتق (فهى كالاعلام) فى هذا الحكم (والعلم ينعت بما ذكر بعده من المعارف) فينعت باسم الاشارة

والموصول والمعرف بالالف واللام والمضاف الى واحد منها (واسم الاشارة لا ينعت الا بما فيه الالف واللام) لان الجنس المعرف بالالف واللام يزيل الابهام الحاصل فى اسم الاشارة لان السامع لا يفهم منه جنس المشار اليه اذا كان بحضرة المتكلم أجناس متعددة فاذا جىء بالجنس المقرون بأل زال الابهام (تقول فى نعت العلم باسم الاشارة جاء زيد هذا) أى الحاضر (وفى نعته بالموصول) الاسمى (جاء زيد الذى قام أبوه) أى القائم أبوه (وفى نعته بالمعرف بالالف واللام جا زيد الحسن وجهه وفى نعته بالمضاف الى معرفة جاء زيد صاحبك) بالاضافة الى الضمير (وصاحب زيد) بالاضافة الى العلم (أو صاحب هذا) بالاضافة الى اسم الاشارة (أو صاحب الذى قام) بالاضافة الى الموصول (أو صاحب الرجل) بالاضافة الى المعرف بالالف واللام (أو صاحب غلامى) بالاضافة الى المعرف بالاضافة الى الضمير (وتقول فى نعت اسم الاشارة بالموصول) المقرون بأل (جاء هذا الذى قام أبوه) أى القائم أبوه (وفى نعته باسم الجنس المقرون بالالف واللام جاء هذا الرجل) أى الحاضر (وفى نعته بالمضاف المقرون بأل جاء هذا الضارب الرجل

وفى نعت المقرون بأل بمثله جاء الرجل الكامل وبالموصول جاء الرجل الذى قام أبوه) أى القائم أبوه (وباسم الاشارة نحو جاء الرجل هذا) والرافع للنعت فى هذه الامثلة ما رفع المنعوت لفظا ومحلا

المعارف مترتبة كذلك النكرات فما كان أكثر أفرادا فهو أشد تنكيرا مما تحته كانسان فانه أشد تنكيرا من رجل لشموله للمرأة ورجل أشد تنكيرا من عالم وأنكر النكرات على الاطلاق مذكور أى شئ تعلق به الذكر وجرى على اللسان ذكره فان لفظ مذكور عام فى المعدوم والموجود وشامل لجميع الواجب والجائز والمستحيل وقد نظمت النكرات مرتبة ثم المعارف كذلك فقلت

وأنكر المنكرات حدثوا * مذكور موجود يليه محدث
فجوهر يتبعه جسم مطلق * كذلك نام حيوان حققوا
كذاك انسان يليه رجل * فعالم فالحصر فيها يكمل
وان أردت اعرف المعارف * خذها على الترتيب والترادف
فمضمر فعلم اشارة * كذاك موصول محلى يثبت
وما لواحد يضاف فهو فى * رتبته الا الضمير فاعرف
فانه فى رتبة للعلم * وأطلق ابن مالك فاستفهم
وأعرف الضمائر التكلم * ثم خطاب غيبة متمم

(قوله اذا لم تؤول بالمشتق) فان أولت به نحو مررت برجل أسد أى شجاع نعت بها (قوله أى الحاضر) فيه الاشارة الى أن أل لتعريف العهد الحضورى وأن رجلا وان كان جامدا الا أنه مؤول بالمشتق (قوله وباسم الاشارة نحو جاء الرجل هذا) قال تلميذه هذا سهو منه لان اسم الاشارة أعرف من المقرون بأل فلا يصح أن يقع صفة للمقرون بأل اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف ثم ذكر كلاما طويلا محصله ذلك الى أن قال قال بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة وهذا قول مرغوب عنه فيحمل كلام المصنف عليه وان كان ضعيفا لكنه يخالف المحل ظاهر كلامه السابق وهو قوله وذو اللام لا يوصف الا بمثله أو بالمضاف الى مثله الخ فان ظاهره بل صريحه اشتراط أن يكون الموصوف أعرف أو مساويا للصفة وحينئذ فكان الاولى اسقاط هذا المثال اه مع زيادة من الناصر وبقى أن المصنف لم يمثل لنعت المضاف والموصول بغيرهما ومثال نعت المضاف جاءنى أبو زيد العاقل ومثال نعت الموصول جاء الذى فى الدار العاقل (قوله ما رفع المنعوت لفظا) وذلك فيما عدا اسم الاشارة وقوله أو محلا وذلك فى اسم الاشارة وهذا العامل لفظى وقيل الرافع للنعت معنوى وهو كونه

تابعا وهو قول الاخفش فانه ذهب الى أن العامل فى النعت والتوكيد وعطف البيان معنوى كما فى المبتدأ والخبر ورد بأن هذا خلاف الظاهر لان العامل المعنوى فى كلام العرب بالنسبة الى اللفظى كالشاذ النادر فلا يصار اليه اذا أمكن غيره وقيل ان عامل الثانى مقدر من جنس الاول ورد هذا أيضا بأنه خلاف الاصل (قوله التوكيد) ويقال فيه التأكيد بالهمزة وبابدالها ألفا على القياس فى نحو راس والاول أفصح قال تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها ومعناه لغة إحكام الشئ والمصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أى المؤكد (قوله لفظى) نسبة للفظ من نسبة الخاص للعام ومثله يقال فى معنوى (قوله اعادة الاول) اى المعنى الاول وقوله بلفظه أى بلفظ المعنى الاول فان اعيد اللفظ بمعنى آخر فليس تأكيدا كما سيأتى والباء للتصوير أى الاعادة المصورة باللفظ والمرادف لذلك اللفظ وكما تقدم قال التوكيد هو المعنى الاول المعاد بلفظه وانما أولت بذلك لان الذى يطلق عليه تأكيد هو نفس اللفظ الثانى لا الاعادة التى هى فعل الثانى (قوله وجلس قعد) جعلهما مترادفين مبنى على ما هو المشهور وقال بعضهم الجلوس ما كان عن قيام والقعود ما كان عن اضطجاع وعلى هذا فليسا مترادفين (قوله ونعم جير) جعلهما مترادفين نظرا الى اشتراكهما فى مطلق الايجاب والا فنعم تخالف جير باعتبار أن نعم تقع بعد الاستفهام فهى نعم فى جواب أقام زيد نعم قام وفى جواب ألم يقم زيد نعم لم يقم وأما جير فانها لا تقع بعد ما فيه معنى الطلب كالا مستفهام والامر وغيرهما قال المحلى ومن ثم أى ومن اجل أن بعض هذه الامثلة ليس التوكيد فيها بالمرادف لو عبر بالموافق بدل المرادف لكان أولى وليشمل قوله كما قال بعضهم لنحو زيد عطشان نطشان وحسن بسن فان كلا من نطشان وبسن توكيد لفظى وليس بمرادف بدليل أنه لا يفرد وكل من المترادفين يصح افراده قال الجمال ابن هشام فى شرح القطر وليس من التوكيد قول المؤذن الله أكبر الله أكبر بخلاف قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة اه أى لان الثانى انشاء لتكبير آخر وذهب ابن السراج الى انه من قبيل التأكيد وقواه شيخنا وقال انه الحق لان الله أكبر اخبار بثبوت الكبرياء لله والثانى توكيد له ولا بعد فى جعل هذا من قبيل الخبر سلمنا أنه من قبيل الانشاء فمن أين ان الثانى غير الاول لم لا يجوز انه انشأ بالاول تكبيرا أى ابعادا عن كل ما لا يليق ثم اعاد ذلك التكبير نفسه على حد اضرب اضرب اه وليس من التأكيد اللفظى

(د) الثانى من التوابع (التوكيد وهو ضربان لفظى ومعنوى فاللفظى اعادة الاول بلفظه) ويكون فى الاسم والفعل والحرف فالاول (كجاء زيد زيد) والثانى كقام قام زيد والثالث كنعم نعم (أو) اعادة الاول (بمرادفه كجاء ليث أسد) وجلس قعد ونعم جير

قرأت الكتاب بابا بابا وسورة سورة وصفا صفا ودكا دكا فى قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا فانه لابد فى التأكيد اللفظى من اعادة معنى اللفظ الاول كما قررناه سابقا وما هنا أعيد فيه الاول بلفظه لا بمعناه بل بمعنى يغاير الاول فان المراد بابا بعد باب ومثله يقال فى البقية فان قلت ما أعرب هذه المذكورات حيث لم تجعل توكيدا فالجواب أنها أحوال والمبنى على التأويل بلفظ مفرد كمرتبا ونحوه وليس من التأكيد اللفظى أيضا قوله تعالى فى سورة والمرسلات ويل يومئذ للمكذبين مكررا وفى سورة الرحمن فبأى آلاء ربكما تكذبان لان كل مرة ذكرت فيها جملة من ذلك باعتبار معنى آخر غير الاول كما بينه بعض المفسرين (قوله وانما جىء به الخ) شروع فى بيان النكات الموجبة للتأكيد اللفظى وهذا من قبيل التطفل على علماء المعانى كذكر أغراض حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول (قوله لقصد التقرير) أى تقرير المؤكد بفتح الكاف أى تحقيق مفهومه ومدلوله بجعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره مثلا اذا قلت جاءنى زيد زيد أو اسد اسد جىء بالثانى لئلا يتوهم أن الجائى غيره كعمرو مثلا وذكر مثلا وانما ذكر زيدا أو اسد على سبيل السهو أو الغفلة (قوله أو خوف النسيان) أى نسيان الاول ومثله يقال فى البقية واعترض بان التأكيد لخوف النسيان أو عدم الاصغاء فيه تقرير فلا فائدة فى ذكرهما بعده وأجيب بأنه وان لزم ذلك للتقرير الا أنه فرق ما بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى خوف النسيان فالجمع بينهما أنسب بمقصود الكتاب وتلخص من كلام المصنف أن التوكيد اللفظى هو التابع الدال على تقرير متبوعه أو خوف نسيانه أو خوف عدم الاصغاء اليه واعلم أن التوكيد اللفظى يتعين لدفع السهو نحو جاءنى زيد زيد لئلا يتوهم أن الجائى عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو وقال فى المطول ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوى وهو ظاهر ووجهه السيد فى حواشيه بانه اذا قيل جاءنى زيد نفسه احتمل انه أراد أن يقول جاءنى عمرو نفسه فسها وتلفظ بزيد مكان عمرو (قوله تقدير اضافة) أى مضاف وقوله أو ارادة الخصوص مجرور معطوف على تقدير أى أو الرافع احتمال ارادة أو معطوف على اضافة أى احتمال تقدير ارادة الخ (قوله بلفظ النفس) أى بمعنى الجثة والذات فان أريد بها الدم كانت بدلا ففى رأيت زيدا نفسه بمعنى الدم بدل بعض من كل (قوله بمعنى النفس) فان أريد بها الباصرة

(وانما جىء به) أى بالتوكيد اللفظى (لقصد التقرير أو خوف النسيان أو عدم الاصغاء أو) عدم (الاعتناء) من السامع (و) التوكيد (المعنوى هو التابع الرافع احتمال تقدير اضافة الى المتبوع أو ارادة الخصوص بما ظاهره العموم) فالتابع جنس يشمل المحدود وغيره والرافع الى آخره فصل يخرج بقية التوابع (ويجىء) التوكيد (فى الغرض الاول) وهو الرافع احتمال تقدير اضافة الى المتبوع (بلفظ النفس او العين) بمعنى النفس حال كون النفس والعين (مضافين الى ضمير المؤكد) بفتح الكاف حال كون الضمير (مطابقا له) أى للمؤكد (فى الافراد) ان كان المؤكد مفردا (والتذكير) ان كان المؤكد مذكرا (وفروعهما) وهى التأنيث والتثنية والجمع (تقول جاء زيد) فيحتمل تقدير مضاف الى زيد

كانت بدلا كرأيت زيدا عينه اذا أردت العضو المخصوص فالعين بدل بعض من كل

أو فى قوله أو العين مانعة خلو تجوز الجمع فيؤكد بالنفس والعين معا بلا عطف

يقال جاء زيد نفسه عينه ويجب تقديم النفس وقيل يحسن (قوله من الاسناد

المجازى) وهو اسناد الشئ الى غير من هو له والاصل جاء رسول زيد مثلا فحذف

المضاف وأسند الفعل الى المضاف اليه الذى هو زيد وقوله بالنقص الباء سببية

اى المجاز الاسنادى الحاصل بسبب النقص أى حذف المضاف هذا تقرير كلامه

بحسب الظاهر المتبادر منه والذى فى علم البيان أن المجاز الاسنادى هو المجاز العقلى

وأما المجاز بالنقص فليس من قبيل المجاز العقلى بل قسم آخر مغاير للعقلى والانوى على

ما حقق فى محله (قوله فترفع بذكر الخ) ظاهر كلام المصنف أن احتمال المجاز يرتفع

بما ذكر وذهب جمع منهم ابن عصفور الى أنه انما ضعف ولم يرتفع من أصله وهو متجه

والمنسوب لسيبويه انه لا يرتفع المجاز حتى يؤتى بجميع ألفاظ التوكيد (قوله

جمع قلة) احترز به عن جمع الكثرة نحو نفوس وعيون فلا يؤكد بهما وقيد بكون

جمع القلة على أفعل احترازا عن جمع عين جمع قلة أيضا على أعيان فانه لا يؤكد به

(قوله جاء الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما) قال أبو حيان فى شرح التسهيل

وترك الاصل كراهة اجتماع تثنيتين وسير الى الجمع لان التثنية جمع فى المعنى

ووهم ابن المصنف بدر الدين محمد فأجاز أن تقول فى تأكيد المثنى قام الزيدان

نفساهما عيناهما ولم يذهب الى ذلك أحد من النحويين اه كلامه ومنعه الناصر

الطبلاوى بأن ابن اياز قال فى شرح الفصول ولو قلت نفساهما لجاز وصرح بجواز

التثنية وقد صرح النحاة بأن كل مثنى فى المعنى مضاف الى متضمنه يجوز فيه الجمع

والافراد والتثنية والمختار الجمع نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وترجح الافراد

على التثنية عند ابن مالك وعند غيره بالعكس (قوله بكلا الخ) اشترط جمع منهم

ابن هشام لتوكيد المثنى صحة وقوع مفرد موقعه ليمكن ارادة البعض باسم الكل

كجاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما اذ يصح حلول الفرد محل المؤكد بهما

ويحتمل انه اطلق المثنى وأريد به واحد فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما

لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين واعلم ان التوكيد بكلا وكلتا فى المثنى ليس

لرفع توهم عدم الشمول لان المثنى نص فى مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا فلا يتوهم

فيه عدم الشمول فالاولى أن التأكيد هنا لدفع توهم أن يكون الجائى واحدا منهما

والاسناد

وانه من الاسناد المجازى بالنقص

فاذا أردت رفع المجاز واثبات الحقيقة

فانك تقول جاء زيد (نفسه أو عينه

فترفع بذكر النفس أو العين احتمال

كون الجائى رسول زيد أو خبره)

أو ثقله (أو نحو ذلك) من ملابساته

(ولفظ النفس والعين فى توكيد

المؤنث كالفظهما فى توكيد المذكر)

فى الافراد (تقول جاءت هند نفسها

أو عينها) بافراد النفس والعين

(وفى المثنى والجمع تجمع النفس

والعين) جمع قلة (على أفعل تقول)

فى توكيد المثنى (جاء الزيدان)

أو الهندان (انفسهما أو أعينهما)

وهو أفصح من الافراد والافراد

أفصح من التثنية (و) تقول فى توكيد

الجمع المذكر (جاء الزيدون أنفسهم

أو أعينهم) فى توكيد جمع المؤنث

جاءت الهندات أنفسهن أو أعينهن

(ويجئ) التوكيد (فى الغرض الثانى)

وهو الرافع ارادة الخصوص بما

ظاهره العموم (فى توكيد المثنى

المذكر بكلا) فى توكيد المثنى (المؤنث

بكلتا) حال كون كلا وكلتا (مضافين

الى ضمير المؤكد) بفتح الكاف

(نحو جاء الزيدان كلاهما) جاءت

(المرأتان كلتاهما

والاسناد اليهما لغا وقع سهوا (قوله ماله اجزاء) أى سواء كانت تلك الاجزاء متعددة في نفسها كالقوم أو باعتبار عاملها كالعبد في قولك اشتريت العبد فان التعدد في العبد باعتبار العامل وهو تجزؤ الشراء فان اجزاء العبد كالنصف والربع والسدس يصح افتراقها بحسب العامل فترفع بكل توهم اشتراء البعض كالنصف اما ما لا تعدد فيه بهذين الاعتبارين فلا يؤكد بكل فلا يقال جاء زيد كله لعدم الفائدة ونقل الناصر عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك واحتجوا بأن التوكيد فيه للتقوية لا لرفع الاحتمال (قوله مضافة الى ضمير المؤكد) وحال كونها أيضا مطابقة له تذكيرا وتأنيثا وافرادا وجمعا ولا يجوز حذف هذا الضمير استغناء عنه بنيته وأما جميعا في قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا فهو حال لا تأكيد ولا يجوز اقامة الظاهر مقام هذا الضمير وأما كل في قول القائل

يا أشبه الناس كل الناس بالقمر فهو نعت لا تأكيد والنعت هنا وان كان جامدا الا انه مؤول بمشتق أى الكاملين (قوله جاء القوم) القوم مختص بالذكور كما يدل عليه قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن وقول زهير

وما أدرى وسوف إخال أدرى * أقوم آل حصن أم نساء

قال الزمخشري اختصاص القوم بالذكور صريح الآية والبيت (قوله مجازا) أى مرسلا من اطلاق الكل وارادة الجزء وقوله اما لانك بيان لسبب المجاز (قوله لم تعتد بالمتخلف) أى لقلته أو حقارته مثلا (قوله في حكم شخص واحد) لتمادنهم واشتباك مصالحهم ومضارهم ورضى كلهم بما فعله بعضهم ونحو ذلك (قوله ويخلف كلا) مفعول مقدم وفي هذا الغرض متعلق بيخلف واجمع وما عطف عليه فاعل ومراده بذلك ان اجمع وجمعاء الخ قد تخلف كلا في التأكيد لرفع احتمال الخصوص بما ظاهره العموم (قوله وأجمعون) جمع أجمع وجمع جمع جمع لجمعاء ولم يسمع تثنية أجمع ولا جمعاء (قوله وان شئت جمعت) أى حيث اردت مزيد التأكيد وقوله بشرط تقدم الخ أى وبشرط عدم العطف كما سيأتي في كلامه ثم ان اريد زيادة في التأكيد على ذلك جيء بعد اجمع بأكتع فأبصع فأبتع وبعد جمعاء بكتعاء فبصعاء فبتعاء لان هذه الصيغ تفيد معنى الاجتماع ولم يذكرها المصنف لندرة التأكيد بها فان اردت

و) يجيء (في توكيد ماله اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه بكل) حال كونها (مضافة الى ضمير المؤكد) بفتح الكاف (تقول) في المفرد المذكر (جاء الجيش كله و) في المؤنث جاءت (القبيلة كلها و) في اسم الجمع المذكر جاء (القوم كلهم و) في اسم الجمع المؤنث جاءت (النساء كلهن فترفع بذكر كل وكلا وكلتا احتمال كون الجائي بعض المذكورين) وانك عبرت بالكل عن البعض مجازا (اما لانك لم تعتد بالمتخلف) عن المجيء أو لانك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل) مبالغة (بناء على انهم في حكم شخص واحد ويخلف كلا) في هذا الغرض) أجمع وجمعاء وأجمعون وجمع تقول جاء الجيش أجمع و) جاءت (القبيلة جمعاء و) جاء (القوم اجمعون و) جاءت (النساء جمع قال الله تعالى لاغوينهم أجمعين وان شئت جمعت بين كل واجمع بشرط تقدم كل على أجمع) لان أجمع كالتابع لكل في افادة التقوية (فتقول جاء الجيش كله أجمع وكذا الباقي) تقول جاءت القبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم أجمعون والنساء كلهن جمع

الجمع بين الفاظ التوكيد كلها قدمت النفس ثم العين ثم كل ثم اجمع واخواته من أكتع الخ تقول جاء الجيش نفسه عينه كله اجمع اكتع ابصع ابتع وبقى أنه اذا تعددت المؤكدات هل يكون كل واحد تأكيدا لما قبله اوكلها تأكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية ذهب الى الاول ابن برهان وغيره الى الثاني وهو الصحيح المشهور فيما بينهم (قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون) قال المبرد والزجاج ان كل دال على الاحاطة والشمول وأجمعون دال على أن السجود منهم في حالة واحدة قال الرضي وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم أجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكأنهما كرها ترادف لفظين بمعنى واحد وأي محذور في ذلك مع قصد المبالغة (قوله احدها انه لا يتبع نكرة عند البصريين) المعنى انه لا يأتي بعد النكرة توكيد لها وليس لمعنى أن التأكيد لا يوافق النكرة في التنكير لان الفاظ التوكيد كلها معارف بعضها بالاضافة وهو النفس والعين وكل وكلا وكلتا وبعضها بالعلمية الجنسية وهو اجمع وجمعاء وجمعهما وتوابعهما وهذا بلى قول البصريين ماذهب اليه الكوفيون فانهم أجازوا تأكيد النكرة قال ابن هشام وهو الصحيح حيث كان المؤكد محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة نحو اعتكفت اسبوعا كله وقول الشاعر (ياليت عدة حول كله رجب) بخلاف صمت زمنا كله لان النكرة غير محدودة ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد ليس من الفاظ الاحاطة ثم محل الخلاف هو التوكيد المعنوي أما التوكيد اللفظي فانه يتبع النكرة اتفاقا نحو جاءني رجل رجل (قوله لا يعطف بعضها على بعض) خلافا لابن الطراوة وعلة ذلك أن الفاظ التوكيد ليست مستقلة فلو عطفت لكان كعطف الشيء على نفسه وهذا ايضا خاص بالتوكيد المعنوي أما اللفظي فانه يعطف بعض الفاظه على بعض نحو والله ثم والله وقوله * وهند أتى من دونها النأي والبعد * (قوله لا يقطع عن متبوعه) لانه يصير كقطع الشيء عن نفسه وأيضا الفاظ التوكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها وبقى من وجوه المخالفة انه لا يجوز حذف المؤكد غالبا واقامة التأكيد مقامه كما يفعل في الصفة فلا يجوز قام أجمعون ولا جاءني جمع لان الغرض من التوكيد هو تمكين الشيء المؤكد وليس كذلك الصفة في مثل جاء العاقل (قوله العطف) وهو لغة الرجوع والالتفات ويطلق اصطلاحا

قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون والتوكيد يخالف النعت في أمور احدها انه لا يتبع نكرة عند البصريين والثاني أن العاطف لا يعطف بعضها على بعض والثالث انه لا يقطع عن متبوعه بخلاف النعت فيهن (و) الثالث من التوابع (العطف)

وهو) ضربان (عطف بيان وعطف نسق فعطف البيان) أى المبين (هو التابع الجامد الذى جئ به لايضاح متبوعه) فى المعارف (كاقسم بالله أبو حفص عمر) فعمر عطف بيان على أبى حفص (أو لتخصيصه) فى النكرات (نحو من ماء صديد) فصديد عطف بيان على ماء ويوافق النعت فى الايضاح والتخصيص وفى أنه يتبع ماقبله فى أربعة من عشرة واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث ويفارق النعت فى الجمود المحض (وعطف النسق) أى المنسوق (هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العطف) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع والمتوسط الى آخره فصل أخرج ماعدا المحدود من التوابع وأخرج نحو عندى عسجد أى ذهب فان ما بعد حرف التفسير تابع لما قبله على أنه بيان أو بدل لا عطف نسق خلافا للكوفيين وسمى نسقا لان ما بعد حرف العطف على نظم ما قبله فى اعرابه ونسقه والنسق النظم يقال هذا على نسق هذا أى على نظمه (وحروف العطف على الاصح تسعة) باسقاط إما الثانية فى نحو فاما منا بعد وإما فداء

بمعنيين أحدهما المعنى المصدرى والثانى المعنى الاسمى الشامل لعطف البيان وعطف النسق وعرّف المصنف كلا منهما (قوله عطف بيان) سمى بذلك لان أصله العطف فاذا قلت جاء أخوك زيد فالاصل أخوك وهو زيد فحذف حرف العطف والضمير وأقيم زيد مقام ذلك ولذلك لا يكون فى غير الاسماء الظاهرة نقل عن البسيط قاله أبو حيان (قوله لايضاح متبوعه) أى الذى يحصل باجتماعه مع متبوعه من الايضاح والبيان مالا يوجد فى المتبوع وحده فلا يشترط فى عطف البيان أن يكون فى حد ذاته أوضح من المتبوع بل ذلك هو الغالب (قوله كاقسم بالله أبو حفص عمر) هذا بيت من مشطور الرجز وبعده

ما مسها من نقب ولا دبر * فاغفر له اللهم ان كان فجر

يروى هذا الشعر لاعرابى قال لسيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان ناقتى دبرت ونقبت أى رق خفها فاحملنى على غيرها فقال له سيدنا عمر كذبت ولم يحمله ثم حمله سيدنا عمر على بعير وكساه لما تبين له صدقه (قوله صديد) هو ما يسيل من أجساد أهل جهنم وقد يجئ عطف البيان لغير التخصيص والايضاح كالمدح ومنه قول الزمخشرى إن البيت الحرام عطف بيان على الكعبة فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام جئ به لمجرد المدح (قوله وعطف النسق) بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام انسقه أى عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين (قوله أخرج ماعدا المحدود من التوابع) قيل عليه انه لا يخرج النعت المعطوف نحو جاء زيد العالم والعامل فانه تابع متوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف وأجيب بمنع أن المعطوف نعت فى الحقيقة بل هو معطوف على العالم واطلاق النعت عليه لما أن المعطوف على النعت نعت (قوله على انه بيان أو بدل) قال فى التصريح وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا (قوله خلافا للكوفيين) القائلين بأنه عطف نسق بناء على أن أى من حروف العطف عندهم قال أبو حيان وجعلها حرف عطف يستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما أن حق حرف العطف المعطوف به فى غير توكيد أن يكون ما بعده مباينا لما قبله وما بعد أى بخلاف ذلك الثانى أن حقه اذا لم يعطف به غير صفة أن لا يطرد حذفه وأى بخلاف ذلك فلك أن تقول مررت بغضنفر أى اسد وأن تقول بغضنفر أسد وتستغنى عن أى استغناء مطردا (قوله إما الثانية)

الاول (الواو لمطلق الجمع) من غير تقييد بقبلية او مصاحبة او بعدية وتستفاد القبلية والمصاحبة والبعدية بالتقييد بالظرف (نحو جاء زيد وعمرو قبله او معه او بعده) فاذا خلا من ذلك احتمل المعانى الثلاثة على السواء (و) الثانى (الفاء للترتيب والتعقيب بحسب الحال نحو جاء زيد فعمرو) اذا كان عمرو جاء بعد مجىء زيد بلا مهلة (و) نحو (تزوج زيد فولد له) اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا مدة الحمل واعترض المعنى الاول بقوله تعالى اهلكناها فجاءها بأسنا واجيب بأنه على تقدير الارادة أى اردنا اهلاكها فجاءها بأسنا واعترض المعنى الثانى بقوله تعالى والذى اخرج المرعى فجعله غثاء أحوى وأجيب بأنه على تقدير فمضت مدة فجعله غثاء أحوى

وأما الاولى فليست عاطفة اتفاقا لان حرف العطف لا يتقدم على المعطوف (قوله لمطلق الجمع) أى الجمع بين المتعاطفين فى الحكم المطلق فقوله من غير تقييد فى معنى التفسير للاطلاق واضافة مطلق للجمع من اضافة الصفة الى الموصوف فلا فرق بين مطلق جمع وجمع مطلق بحسب اللغة وأما تفرقة الفقهاء بين مطلق ماء وماء مطلق فانما هو اصطلاح ولا مشاحة فيه (قوله للترتيب) اى كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ولو فى الذكر فدخل فى ذلك عطف المفصل على المجمل ومعنى التعقيب هو أن يكون ما بعدها واقعا عقب وقوع ما قبلها من غير مهلة وتراخ لكن ذلك التعقيب فى كل شئ بحسبه واعترض ذكر الترتيب مع التعقيب فان الترتيب ملازم له فذكر التعقيب يغنى عنه وأجيب بأنه نص عليه لعلم اعتباره فى الوضع (قوله الا مدة الحمل) قال فى المغنى وان كانت مدة متطاولة وتقول دخلت البصرة فبغداد اذا لم تقم فى البصرة ولا بين البلدين (قوله فجاءها بأسنا) لا يخفى أن مجىء البأس سبب للهلاك فيكون متقدما عليه والآية افادت تأخره عنه فهذا من عكس الترتيب ومن هنا قال الفراء ان الفاء لا تفيد الترتيب وأثبت ذلك للواو فقال انها مفيدة له (قوله على تقدير الارادة) الاولى أن يقول ان الاهلاك مستعمل فى الارادة على طريق المجاز المرسل الذى من اطلاق المسبب وهو الاهلاك وارادة سببه وهو الارادة ثم اشتق منه اهلكنا بمعنى اردنا وهو من قبيل فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اى اردت قراءته وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة أى اردتم القيام لها وأما لفظ تقدير فى كلام المصنف فيفيد ان الارادة محذوفة منوية فيكون من قبيل مجاز الحذف والحال أنه ليس كذلك كما علمت ثم على استعمال لفظ الاهلاك فى الارادة يراد بها التعلق التنجيزى الحادث المعتبر قبل ايجاد الشئ وتعلق القدرة به أى تعلقت ارادتنا تعلقا تنجيزيا حادثا بالاهلاك فجاءها بأسنا ولا يحمل تعلق الارادة على التعلق الازلى لان المجىء ليس عقبه والفاء للتعقيب وأجيب بجواب آخر وهو أن الآية من قبيل القلب لما قصد فيها من المعنى اللطيف وهو المبالغة فى تعلق الاهلاك بهم حتى كأنهم اهلكوا قبل مجىء البأس (قوله واعترض المعنى الثانى) وهو التعقيب (قوله فجعله غثاء) أى يابسا أحوى أى أسود من الجفاف واليبس فهو صفة غثاء على هذا التفسير أما ان فسر الاحوى بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الرى يكون حالا من المرعى أى اخرج المرعى فى حال كونه أحوى وعلى هذا

يكون ذكره عقب ثناء وتأخيره لتناسب الفواصل وأجيب بجواب غير ماذكره المصنف وهو أن المرعى انما يكمل ويتناهى اشتداده بعد مضى مدة طويلة والانواج متعلق به شيئا فشيئا الى أن ينتهى اشتداده ثم بعقب ذلك جعله غثاء أحوى وحينئذ فلاحاجة لتقدير الذى سلكه المصنف (قوله ثم قلنا للملائكة اسجدوا الخ) لا يخفى أن أمر الملائكة بالسجود لآدم كان قبل خلقنا وتصويرنا فاذا قدر المضاف أى خلقنا أباكم حصل الترتيب لان المراد بالاب آدم عليه السلام وأمر الملائكة بالسجود له بعد خلقه وتصويره وعلى هذا التقدير يكون ذكر آدم بعد من اقامة الظاهر مقام المضمر لان المقام على تقدير ذلك المضاف يكون للاضمار أى ثم قلنا للملائكة اسجدوا له فعدل عنه الى الظاهر وهو آدم وأجيب بجواب آخر وهو أن ثم هنا نائبة عن الواو كما فى قوله تعالى هو الذى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها (قوله كهز الردينى) البيت من بحر المتقارب والجيم فى العجاج من المصراع الاول والردينى نسبة لردينة امرأة كانت تقوم الرماح وتعدلها والعجاج الغبار والانابيب جمع انبوبة وهى ما بين كل عقدتين من الرمح والشاهد فى قوله ثم اضطرب حيث عطف بثم والحال أنه لا تراخى لان الهز اذا جرى فى انابيب الرمح اضطرب الرمح بغير تراخ فان قلت ان زمن الاضطراب والجرى واحد فلا ترتيب فالجواب ان الترتيب لكونه حصل فى لحظات لطيفة لم يكد يدرك وقد تأتى ثم للترتيب الذكرى والتدرج فى درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى بدون اعتبار التراخى بين تلك الدرج ولا أن الثانى بعد الاول فى الزمان بل ربما يكون قبله نحو قول الشاعر

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده

المقصود ترتيب درجات معالى الممدوح فابتدأ بسيادته ثم سيادة أبيه ثم سيادة جده لان سيادة نفسه أخص به ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كانت سيادة أبيه متقدمة فى الزمان على سيادة نفسه (قوله للتدريج والغاية) التدريج معناه ان ينقضى ما قبلها شيئا فشيئا الى أن يبلغ الغاية أى الآخر وهو الاسم المعطوف ثم ليس المراد بالتدريج هنا الترتيب الخارجى الذى فى الفاء وثم بل معناه ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاقوى الى الاضعف أو بالعكس أو من الاشرف الى الاخس أو بالعكس وعلى هذا المعنى حمل الرضى قول من قال إن حتى موضوعة للترتيب (قوله قهرناكم الخ) البيت من بحر الطويل (قوله جمع كمى) كغنى وهو الشجاع

(و) الثالث (ثم للترتيب والتراخى نحو جاء زيد ثم عمرو) اذا كان مجىء عمرو بعد مجىء زيد بمهلة واعترض المعنى الاول بقوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم وأجيب بأنه على حذف مضاف والتقدير ولقد خلقنا اباكم ثم صورنا أباكم أى آدم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم واعترض المعنى الثانى بقول الشاعر

كهز الردينى تحت العجاج * جرى فى الانابيب ثم اضطرب

فان الاضطراب بعقب الجرى بلا تراخ وأجيب بأن ثم فيه نائبة عن الفاء (و) الرابع (حتى للتدريج والغاية بحسب القوة والضعف) فى المعطوف (وقد اجتمعا فى قوله

قهرناكم حتى الكماة فأنتم * تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا)

فالكماة جمع كمى معطوف على الكاف والميم وهم فى غاية القوة والبنين جمع ابن معطوف على نا من تهابوننا وهم فى غاية الضعف لوصفهم بالصغر (أو بحسب الشرف والخسة) فى المعطوف

مأخوذ من الكم وهو المترلانه يستر نفسه بالدرع والبيضه (قوله كسب الحجام خبيث) يريد بالخبث فيه الكراهية والا فالحجامة مباحة (قوله متصلة ومنقطعة) سميت متصلة لان ماقبلها ومابعدها لايستغنى باحدهما عن الآخر وقيل سميت بذلك لاتصالها بالهمزة حتى صارا فى افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها الهمزة فى افادتها التسوية فى الاستفهام وقال الناصر الطبلاوى يريد بقوله المعادلة للهمزة أنها شاركت همزة الاستفهام وعادلتها حتى صارتا بمعنى أى فيطلب بهما التعيين كما يطلب بأى وسميت المنقطعة بذلك لان الكلام معها على كلامين فقد انقطع ولم يتصل مابين متعاطفيها لوقوعها بين جملتين مستقلتين ليستا فى تأويل المفرد أو لعدم صيرورتها مع الهمزة كالكلمة الواحدة وجواب المنقطعة لا أو نعم لانه استفهام مستأنف ثم حصر أم فى هذين القسمين هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى انها تكون زائدة وقال فى قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير إن التقدير أفلا تبصرون أنا خير (قوله ولكن شككت فى عينه) وحينئذ يكون الجواب بالتعيين فتقول زيدا وعمرو ولو كان بدل ام أو فقلت أعندك زيد أو عمرو لم يكن جوابها تعيين شخص وانما جوابها نعم أو لا لانها مقدرة بالاحدية فكأنك قلت أاحدهما عندك (قوله المعادلة للهمزة) اى المشاركة لها (قوله بعد همزة التسوية) أى الهمزة الدالة على التسوية سواء كانت بعد كلمة سواء ام لا كما أبالى وما أدرى وليت شعرى وضابطها أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ونحو ما أبالى أقمت أم قعدت ألا ترى انه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما أبالى بقيامك أم قعودك (قوله سواء على أقام زيد أم عمرو) سواء خبر مقدم وعلى جار ومجرور متعلق به وأقام زيد الخ فى تأويل مصدر أى قيام زيد أو قيام عمرو مبتدأ مؤخر وقوله ام عمرو أى ام قام عمرو فالفعل مقدر لان ام بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين قال فى المغنى واذا عطفت بعد الهمزة بأو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا (قوله والمنقطعة غيرهما) أى غير الواقعة بعد همزة يطلب بها وبأم التعيين أو بعد همزة التسوية (قوله معنى الاضراب) الاضافة بيانية والمراد الاضراب الابطالى أو الانتقالى

(مثال الاول مات الناس حتى الانبياء ومثال الثانى استغنى الناس حتى الحجامون فالانبياء فى المثال الاول معطوف على الناس وهم فى غاية الشرف والحجامون فى المثال الثانى معطوف على الناس وهم فى غاية الخسة وفى الحديث كسب الحجام خبيث (و) الخامس (أم) وهى قسمان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هى المعادلة للهمزة فى كونها (لطلب التعيين نحو أعندك زيد أم عمرو اذا كنت عالما بأن أحدهما عنده ولكن شككت فى عينه أو) المعادلة للهمزة فى التسوية وهى الواقعة (بعد همزة التسوية نحو سواء على أقام زيد أم عمرو) والمنقطعة غيرهما ولا يفارقها معنى الاضراب

وتختص

وتختص بالجمل المستقلة لانها بمعنى بل الابتدائية (قوله مع ذلك) أى الاضراب (قوله استفهاما حقيقيا) الاستفهام الحقيقى هو طلب الفهم والعلم (قوله وقد لا تقتضيه) أى الاستفهام الحقيقى بأن لا تقتضى استفهاما أصلا بل تفيد الاضراب المحض أو تقتضى الاستفهام الانكارى (قوله فالاول) أى كونها للاضراب أى الابطالى مع الاستفهام الحقيقى (قوله انها الابل أم شاء) الابل اسم جمع لا واحد له من لفظه والشاء ممدود اسم جمع أيضا (قوله أى بل أهى) أتى ببل اشارة لمعنى الاضراب وبالهمزة لمعنى الاستفهام وقدرهى لما علمت أن أم المنقطعة مختصة بالجمل ولا تدخل على المفرد (قوله والثانى) أى كونها للاضراب أى الانتقالى مع عدم الاستفهام أصلا وهو الاضراب المحض (قوله لان الاستفهام الخ) علة لعدم تقدير الهمزة بعد بل بأن يقال بل أهل كما قيل فى بل أهى شاء وسكت المصنف عن الاضراب الانتقالى مع الاستفهام الانكارى ومثاله قوله تعالى أم له البنات ولكم البنون أى بل أله اذ لو جعل للاضراب المحض للزم المحال وهو نسبة البنات له تعالى ولا يصح ارادة الاستفهام الحقيقى هنا فتعين انها للاضراب الانتقالى مع الاستفهام الانكارى (قوله فهى للشك) اى التردد من المتكلم وقوله أو الابهام ويقال له التشكيك أيضا وقد مثل للاول بقوله تعالى حكاية عن أصحاب الكهف قالوا لبثنا يوما أو بعض يوم وللثانى بقوله تعالى وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين قال فى المغنى والشاهد فى أو الاولى وتعقبه الدمامينى بما نصه لا أدرى لم امتنع من كون الشاهد فى أو الثانية أيضا والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو فى ضلال مبين أخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبده فهو على الهدى وان من عبد غيره من جماد أو غيره فهو فى ضلال (قوله يجامع العلم) أى من المتكلم لان الغرض منه ايقاع السامع فى الشك والتردد مع علم المتكلم بالحال (قوله وتكون أو لاحد الاشياء) وهى فى هذه الحالة أيضا تكون بعد الخبر للشك أو الابهام و بعد الطلب للتخيير بين تلك الاشياء أو اباحة الجمع بينها فلا فرق بين هذه و بين التى لاحد الشيئين فلو قدم هذا قبل قوله فاذا وقعت بعد الطلب لافاد هذا المعنى الذى ذكرناه والا فصنيعه يفيد المخالفة بين أو التى لاحد الشيئين وأو التى لاحد الاشياء تأمل (قوله باعتبارين) مراده

وقد تقتضى مع ذلك استفهاما حقيقيا وقد لا تقتضيه فالاول نحو إنها لابل ام شاء أى بل أهى شاء وذلك انك رأيت أشباحا من بعد فقلت انها لابل على سبيل الجزم ثم حصل شك انها شاء فقلت ام شاء بقصد الاضراب عن الابل واستئناف سؤال عن الشاء والثانى نحو هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور أى بل هل لان الاستفهام لا يدخل على مثله (و) السادس (او) وتكون (لاحد الشيئين) فاذا وقعت بعد الطلب فهى للتخيير أو الاباحة فالاول نحو تزوج هندا أو اختها والثانى نحو تعلم فقها أو نحوا والفرق أن التخيير يمنع الجمع والاباحة لا تمنعه واذا وقعت بعد الخبر فهى للشك أو الابهام فالاول (نحو لبثنا يوما أو بعض يوم) والثانى نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين والفرق أن الابهام يجامع العلم بخلاف الشك وتكون (أو) لاحد (الاشياء) على التخيير أو الاباحة باعتبارين (نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية) وتمامها من اوسط ما تطعمون اهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة

في نحو هذا المثال خاصة لا في سائر أحوالها وحاصله انه أشار الى الجواب عما قد يقال قد مثل العلماء للتخيير بآيتي الكفارة والفدية مع امكان الجمع (قوله فانه لا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد الخ) وبهذا الاعتبار تكون أو محمولة على التخيير ونظر فيه بعضهم بأنه لا مانع من جواز الجمع وغاية الامر أنه اذا جمع بينها مع الاعتقاد المذكور أو مع عدمه وقع واحد منها كفارة قال الاسنوى في تمهيده لو أتى بخصال الكفارة كلها أثيب على واحد فقط وهو أعلاها ان تفاوتت لانه لو اقتصر عليه لحصل ذلك له فاضافة غيره اليه لا تنقصه وان تساوت فعلى احدها لانه لو اقتصر عليه لاجزأه وان ترك الجميع عوقب أدناها انتهى قال الحلبي فان قيل يمكن تصحيح كلام المصنف بحمل الجواز في كلامه بمعنى الاجزاء ويوجه عدم الاجزاء بفساد النية عند الشافعية ومنهم المصنف لانه لما نوى بمجموع الخصال الثلاثة الكفارة صارت كل خصلة جزء المخرج فلم تقع واحدة منها كفارة فلم يتصور الجمع بينها قلنا نظم كلامه يأبى ذلك (تتمة) ترد أو بعد الخبر للتفصيل وذلك اذا لم تشك ولم تقصد الابهام نحو هذا إما أن يكون جوهرا أو يكون عرضا اذا أردت الاستدلال على انه جوهر فقط أو على انه عرض فقط أو ليس واحدا منهما وللتقسيم نحو الاسم إما نكرة أو معرفة وللاضراب نحو وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أي بل يزيدون كما قاله الفراء وقال بعض الكوفيين انها في الآية بمعنى الواو وقيل هي للشك مصروفا للرائي (قوله ويباح الجمع بينها اذا لم يعتقد ذلك) أي ان جميع الاشياء الثلاثة هو الواجب في الكفارة وبهذا الاعتبار تكون أو محمولة على الاباحة لا على التخيير (قوله لكن طالح) بالجر معطوف على صالح يقال هذا لمن اعتقد انك ما مررت برجل طالح أيضا قال الرضى كلام النحاة صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا الا لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو كما وقع في المفتاح أي فيكون على كلام المفتاح من قصر القلب وأما انه يقال لمن اعتقد أنهما جاآك معا فيكون من قصر الافراد فلم يقل به أحد اه بتصرف ما (قوله حرف ابتداء) أي تبتدأ بعدها الجملة وتستأنف فهي لمجرد الاستدراك دون العطف . (قوله كقوله) أي قول زهير بن أبي سلمى بضم السين يمدح الحارث والبيت من بحر البسيط والبوادر جمع بادرة وهي الحدة قال العيني الذي في ديوان زهير بدل قوله بوادره غوائله جمع غائلة وهي ما يكون

فانه لا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الواجب في الكفارة ويباح الجمع بينها اذا لم يعتقد ذلك (و) السابع (لكن) بتسكين النون (للاستدراك) وانما يعطف بها بشلاثة شروط إفراد معطوفها وأن تسبق بنفي أو نهي وأن لا تقترن بالواو (نحو ما مررت بصالح لكن طالح) ونحو لا يقم زيد لكن عمرو فان دخلت على جملة أو وقعت بعد الواو فهي حرف ابتداء فالاول كقوله ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه في الحرب تنتظر

من

من شر وفساد والوقائع جمع وقيعة وهي القتال والشاهد في قوله لكن وقائعه فانها حرف ابتداء لدخولها على الجملة فوقائعه مبتدأ خبره تنتظر (قوله أي ولكن كان رسول) اشار به الى أن رسول بالنصب خبر كان المحذوفة وليس معطوفا بالواو الداخلة على لكن لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب (قوله والثامن بل) وحالها في الاضراب مختلف فان كانت بعد نفي أو نهي فهي لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها فالنفي نحو ما قام زيد بل عمرو فتقرر نفي القيام عن زيد وتثبته لعمرو والنهي نحو لا تضرب زيدا بل عمرا فتقرر نهي المخاطب عن ضرب زيد وتأمره بضرب عمرو وان كانت بعد ايجاب أو أمر فهي لازالة الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه وجعله لما بعدها نحو قام زيد بل عمرو وخذ درهما بل دينارا فما قبل بل في هذين المثالين مسكوت عنه محتمل للاتصاف بذلك الحكم وعدمه وذهب ابن الحاجب الى أن الاول غير مسكوت عنه بل منفي عنه الحكم قطعا (قوله إما للابطال) أي ابطال ما قبلها واثبات ما بعدها (قوله وإما للانتقال) أي من اسلوب الى آخر (قوله والتاسع لا للنفي) أي لنفي الحكم عما بعدها وقصره على ما قبلها قصر قلب أو إفراد (قوله بشرطين) ويزاد شرط ثالث وهو أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد ولا عكسه ويجوز جاءني رجل لا امرأة وعكسه ويشترط أيضا أن لا تقترن بالواو نحو ما جاءني زيد ولا عمرو فانها حينئذ ليست عاطفة لوجود الواو (قوله إفراد معطوفها) فلا يعطف بها الجمل خلافا لابن الخباز حيث أجاز زيد قائم لا عمرو قاعد ويقيم زيد لا يسافر عمرو (قوله جاء زيد لا عمرو) تقول هذا ردا على من اعتقد مجيء عمرو دون زيد فيكون قصر قلب أو اعتقد اشتراكهما في المجيء فيكون قصر إفراد (قوله واضرب زيدا لا عمرا) مثال للامر ومثله الدعاء نحو غفر الله لزيد لا عمرو والتحضيض نحو هلا ضربت زيدا لا عمرا والنداء نحو يا ابن أخي لا ابن عمي (قوله وعطف الفعل على الفعل) بشرط أن يتحد الزمن وان اختلفت الصيغة فالامثلة التي ذكرها المصنف اتحد الفعل فيها زمنا وصيغة ومثال اتحاد الزمان دون الصيغة قوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار فأورد معطوف على يقدم لاتحادهما في الزمن دون الصيغة وقوله تعالى تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا فيجعل معطوف

والثاني كقوله تعالى ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله (و) الثامن (بل للاضراب) ويعطف بها بشرطين افراد معطوفها وأن تسبق بايجاب أو أمر فالايجاب (نحو قام زيد بل عمرو) والامر نحو قم زيد بل عمرو فان دخلت على جملة فهي حرف ابتداء إما للابطال نحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق وإما للانتقال نحو قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا (و) التاسع (لا للنفي) ويعطف بها بشرطين افراد معطوفها وأن تسبق بايجاب أو أمر (نحو جاء زيد لا عمرو) واضرب زيدا لا عمرا (فان عطفت) أنت (بهذه الاحرف) التسعة (على مرفوع رفعت) المعطوف بها (أو) عطفت بها (على منصوب نصبته) أي المعطوف (أو) عطفت بها (على مخفوض خفضته) أي المعطوف (أو) عطفت بها (على مجزوم جزمته) أي المعطوف وعلم من ذلك انه يجوز عطف الاسم على الاسم رفعا ونصبا وخفضا وعطف الفعل على الفعل رفعا ونصبا وجزما (تقول) في عطف الاسم على الاسم في الرفع (قام زيد وعمرو و) في النصب (رأيت زيدا وعمرا و) في الخفض (مررت بزيد وعمرو و) تقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع (يقوم ويقعد زيد و) في النصب (لن يقوم ويقعد زيد و) في الجزم (لم يقم ويقعد زيد) فيقعد مجزوم بالعطف على يقم

على جعل لاتحادهما في الزمن دون الصيغة وقوله تعالى ألم نشرح لك صدرك ووضعنا عنك وزرك ولا يعطف ما زمنه ماض على ما زمنه مستقبل وعكسه قال شيخنا وما ذكره الجماعة من شرط اتحاد الزمن ان كان لم يسمع من العرب أصلا فسلم والا فما المانع من قام أمس ويقوم غدا زيد وكما يجوز عطف الفعل على الفعل يجوز عطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى كاسم الفاعل في قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا وقوله أولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن فان اسم الفاعل لما دل على الحدث الذي يدل عليه الفعل صح عطفه عليه ولان اسم الفاعل يؤول بالفعل اذا حل محل الفعل كأن وقع صلة لأل فمعنى ان المصدقين والمصدقات ان الذين تصدقوا كما أن الفعل اذا وقع موقع اسم الفاعل يؤول به فان التقدير في ويقبضن قابضات لانه حال كما أن المعطوف عليه وهو صافات حال أيضا والاصل في الحال ان يكون اسما ويعطف اسم الفاعل على الفعل كما في قوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي فمخرج معطوف على يخرج وجعله الزمخشري معطوفا على فالق وبقي أن الحكم على الفعل بأنه معطوف فيه تجوز لان المعطوف هو الجملة لكن لما كان الفعل هو المقصود بالعطف لاتحاد فاعل الفعلين نسب العطف الى الفعل كذا قيل واستشكل بأنه لو كان من عطف الجمل لما ظهر الاعراب في المعطوف لان اعراب الجمل محلي فظهور الاعراب في الفعل المعطوف دليل على انه نفسه هو المعطوف بقطع النظر عن فاعله لانا لو نظرنا للفاعل معه لكان جملة وخرج الكلام من عطف الفعل لعطف الجمل ومما ينبغي أن يتنبه له أنه اذا عطف الفعل المرفوع على المرفوع كما اذا قلت يقوم ويقعد يكون الفعل الثاني المعطوف وهو يقعد مرفوعا بتجرد الفعل الاول المعطوف عليه وهو يقوم عملا بقاعدة أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع ويزيد هذا توضيحا أن الفعل الاول لو انتفى تجرده بأن دخل عليه ناصب أو جازم لانتفى رفع المعطوف ونصب أو جزم

(قوله والبدل) تسميته بذلك اصطلاح البصريين والكوفيون يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرار وهو لغة العوض ومنه قوله تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله بالنسبة) أي الحكم بأن يكون المقصود بالذات من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع ثم ليس المراد بكون البدل هو المقصود بالحكم هو أن يكون المبدل منه غير مقصود

(و) الرابع من التوابع (البدل وهو التابع المقصود بالنسبة

أصلا بل المعنى انه مقصود بالحكم لكن لا بالذات والمقصود بالذات انما هو التابع وعلى هذا يحمل قولهم ان المبدل منه في نية الطرح قال الرضي لا بد في ذكر المبدل منه من فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا للكلام الفصيح عن اللغو بل قد يتوقف عليه صحة الكلام كقوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن (قوله بغير واسطة) أي واسطة حرف العطف وانما حملنا الواسطة المنفية على حرف العطف ليدخل ما يكون بين المبدل منه والبدل واسطة وليست من حروف العطف كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر فان قوله لمن كان يرجو الخ بدل من قوله لكم وبينهما واسطة لكن بغير حرف العطف (قوله وبغير واسطة تخرج به عطف النسق) ينبغي أن يعلم أن المعطوف في النسق اما غير مقصود بالحكم السابق كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو وما قام زيد لكن بكر واما مقصود هو وما قبله وهو المعطوف بحرف مشرك كجاء زيد وعمرو وهذا القسم وما قبله خارجان بقوله المقصود بالحكم فان معناه أن يكون المقصود هو التابع دون المتبوع القسم الثالث أن يكون المعطوف مقصودا بالحكم وحده وهو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات وهذا خارج بقوله بغير واسطة والعطف بلكن بعد الاثبات مذهب كوفي (قوله بدل كل من كل) لم يقل بدل الكل من الكل لان مذهب الجمهور ان ادخال أل على كل وبعض لحن قالوا لانهما مضافة تقديرا أي كل الشئ أو بعضه وأل لا تجامع الاضافة وعبر الشيخ ابن مالك عن هذا النوع بالبدل المطابق نظرا الى ان لفظ كل انما يطلق على ما يقبل التجزي وهذا البدل يقع في اسم الله كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر فان لفظ الجلالة بدل من العزيز والحميد صفة للعزيز وضابط بدل الكل من الكل ان تكون ذات البدل هي ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومهما واحدا وهو يفيد توكيد النسبة وتقريرها لذكره مرتين ولا يحتاج لرابط يربطه بالمبدل منه لانه عينه (قوله بدل بعض من كل) وهو الذي تكون ذاته بعضا من ذات الاول ولو كان مساويا له أو أكثر منه كأكلت الرغيف نصفه أو ثلثه وهو يفيد أيضا توكيد النسبة ولا بد أن يكون معه رابط يربطه بالمبدل منه ملفوظا به كما مثلنا أو مقدرا كما مثل المصنف وأما عكس هذا القسم وهو بدل الكل من البعض فقد أثبته طائفة ونفاه آخرون ومن امثلته قوله تعالى أولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن فجنات

بغير واسطة) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع والمقصود فصل خرج به النعت والبيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود وبغير واسطة تخرج به عطف النسق (وهو) أي البدل (أربعة اقسام) الاول (بدل كل من كل نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم) فالصراط الثاني بدل من الصراط الاول بدل كل من كل وهما العين واحدة واستفيد من المثال أن تخالفهما بالصفة والاضافة لا يضر (و) الثاني (بدل بعض من كل

عدن بدل كل من بعض وهو الجنة وردّ بأن أل في الجنة للجنس الصادق بجنات عدن فهو بدل بعض من كل (قول الشاعر

رحم الله اعظما دفنوها • بسجستان طلحة الطلحات

فان طلحة الطلحات بدل من اعظم بدل كل من بعض ورد بأنه يجوز ان يراد بالاعظم جملة الشخص وانما خصها بالذكر لانها قوام البدن فيكون بدل كل من كل (قوله من استطاع) من اسم موصول مبني على السكون في محل جر لانه بدل من الناس المجرور (قوله بدل من الناس) الصادق بالمستطيعين وغيرهم بناء على ان أل في الناس للاستغراق فان جعلت للعهد والمعهود هم المستطيعون فهو بدل كل من كل (قوله وليست من فاعل الحج) الذى هو مصدر فاضافته للبيت من اضافة المصدر لمفعوله والفاعل من استطاع والتقدير حج البيت من استطاع كائن لله على الناس أى يجب على جميع الناس أن يحج من استطاع منهم فاذا لم يحج المستطيع أثم الباقون وهذا باطل لانه لا يلزم عليه تكليف غير المستطيع بحج المستطيع مع أن التكليف انما هو منوط بالمستطيع لوجود شرط التكليف فيه وهو الاستطاعة فقد لزم على جعل من فاعلا فساد في المعنى هذا كله ان جعلت أل في الناس للاستغراق فان جعلت للعهد الذكرى والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون صح جعل من فاعلا والناس وان تقدم في اللفظ لكنه مؤخر في الرتبة فان حج البيت مبتدأ وأخبر بقوله لله على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظا رتبته التقديم والتقدير حينئذ حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس أى هؤلاء الناس المذكورين غايته أن فيه اظهارا في محل الاضمار أى عليهم قال الناصر وسد الضمير مسد أل ومحوها علامة على ان أل للعهد الذكرى بل جعلها عهدية مقدم على جعلها استغراقية فقد صرح كثير بأنه متى دارت الاداة بين العهد وغيره حملت على العهد نظرا للقرينة المرشدة اه وبهذا ربما يكدر تعلم ما في كلام المصنف في قوله على الاصح (قوله ولا شرطية) أى والجواب محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير فليحج لانه لا حاجة لتكلف الحذف مع امكان تمام الكلام بدونه وهو جعل من بدلا قال أبو حيان قال بعض أصحابنا وحذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل اه فعلى هذا جعل من شرطية أولى من جعلها موصولة بدلا من الناس لانه يلزم على البدلية حذف

ونحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والرابط بينهما محذوف تقديره منهم وليست من فاعل الحج ولا شرطية

الضمير من البدل خلافا لما اختاره الشارح (قوله على الاصح فيهما) أى فى كون من فاعلا وكونها شرطية ومقابل الاصح فى جعلها فاعلا ويكون معنى تكليف غير المستطيع بأن يحج المستطيع انه يلزمه الامر له بالحج أوتجعل أل عهدية على التقرير السابق وجعلها شرطية وبه قال الكسائى وقد ترجح بما سمعت (قوله بدل اشتمال) وهو ما يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية فخرج بدل البعض من الكل وهذا البدل أيضا يفيد توكيد النسبة وتقريرها لانه بمثابة المذكور مرتين ولا بد معه من ضمير رابط ملفوظ به كما فى مثال المصنف أو مقدر كقوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار ذات الوقود فالنار بدل من الاخدود بدل اشتمال والرابط مقدر تقديره فيه ونقل بعضهم عن ابن جماعة أن المحققين لا يوجبون فى بدل البعض وبدل الاشتمال رابطا (قوله لا كاشتمال الظرف على المظروف) معناه أن المنظور اليه والمعتبر فى بدل الاشتمال هو ما ذكره المصنف من أن يكون المبدل منه مشتملا بطريق الاجمال على البدل بأن يكون فيه اشعار به وان وجد اشتمال الظرف على المظروف كما فى المثال فان الشهر ظرف زمان للقتال لكنه غير منظور اليه فهو حاصل بطريق الاتفاق ولو لوحظ الاشتمال بطريق الظرفية لم يطرد ذلك لتخلفه فى نحو نفعنى زيد علمه وسلب زيد ماله وسرق زيد ثوبه (قوله مشعرا) أى دالا عليه وقوله ومتقاضيا أى طالبا والضمير فى قوله ومتقاضيا راجع للمبدل منه وقوله له أى للبدل وانما كان مشعرا به ومتقاضيا له لكون الحكم لا يناسب المسند اليه بحسب الظاهر كما فى سرق زيد ثوبه فان السرقة لا تناسب زيدا وانما تناسب البدل وهو الثوب (قوله بحيث) الباء للتصوير وحيث ظرف مكان بمعنى الحالة أى وذلك الاشعار والتقاضى مصور بحالة هى أن تبقى النفس الخ (قوله الى ذكره) أى البدل وقوله فيجيء هو أى البدل (قوله الذى ذكر غلطا) أى سبق اليه اللسان فالمراد الغلط اللسانى وهذا القسم لا يقع فى فصيح الكلام ولذلك لم يذكره أهل المعانى لانهم لا يتكلمون الا على الكلام الفصيح بخلاف النحاة فان مباحثهم لا تختص به فمن عاب على النحاة وقال الاولى عدم تعرضهم له لم يصب وبقى من أقسام البدل بدل النسيان وبدل البداء ويقال له بدل الاضراب فان بدل الغلط يصدق بهذه الانواع الثلاثة لكن بدل الغلط وبدل النسيان لا يقعان فى فصيح الكلام بخلاف بدل البداء فيقع وهو معتمد الشعراء كثيرا

الثالث (بدل اشتمال نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فقتال بدل من الشهر بدل اشتمال سمى بذلك لاشتمال المبدل منه وهو الشهر على البدل وهو قتال اشتمالا بطريق الاجمال لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه مشعرا به ومتقاضيا له فى الجملة بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا لما أجمل أولا واستفيد من المثال جواز ابدال النكرة من المعرفة (و) الرابع (بدل الغلط) أى بدل من اللفظ الذى ذكر غلطا لا ان البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم (نحو رأيت زيدا الفرس) فالفرس بدل من زيد بدل غلط لانك (أردت أن تقول) ابتداء (الفرس فغلطت فذكرت زيدا عوضا عن الفرس ثم) تبين لك غلطك فرجعت عن ذكر زيد و (أبدلت الفرس منه) أى من زيد

لمبالغة والتنتن الحاصل به وقد تعرض الحلي لقسمين فراجعه ثم التحقيق أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه فهما جملتان مستقلتان فاذا قلت أكلت الرغيف ثلثه كانك قلت أكلت ثلثه بخلاف بقية التوابع فان العامل في المتبوع هو العامل في التابع وذهب بعضهم الى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه فتكون جميع التوابع على هذا القول مستوية وهل يجوز تعدد البدل أولا قال أبو حيان أما بدل البدل فيتعدد وأما بدل الكل والبعض والاشتمال فلا نص عن أحد من النحويين أعرفه في جواز التكرار فيها أو منعه الا ان في كلام بعض أصحابنا ما يدل على انه لا يتكرر

•(المنصوبات)•

ما قيل في المرفوعات من انه جمع مرفوع أو مرفوعة يقال هنا (قوله ستة عشر) حصرها في هذا العدد استقرائي وبدأ منها بالمفاعيل لانها الاصل وغيرها محمول عليها ومشبه بها (قوله المفعول به) قدمه كجمع من النحاة لانه أحوج الى الاعراب اذ هو الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس وقدم ابن الحاجب كالزمخشري المفعول المطلق لانه المفعول حقيقة (قوله اسم لا) قيل حيث ذكر اسم لا في المنصوبات فكان ينبغي أن يذكر خبرها في المرفوعات وكذا يقال في المنادى المفرد واسم كاد واسم ما الحجازية وأخواتها والفعل المضارع المجرد فان هذه المذكورات من قبيل المرفوعات ولم يعدها في باب المرفوعات وأجاب الناصر الطبلاوي بأنه يمكن ادخال خبر لا في اخوات ان وكذا اسم كاد وما الحجازية واخواتها في اخوات كان وأما المنادى المفرد والفعل المذكور فقد ذكرهما فيما قبل ولم يذكرهما ثانيا في خصوص المرفوعات لداعية الاختصار اذ يتصرف فيما (قوله المنادى المضاف وشبهه) الاولى عدم التقييد بالمضاف وشبهه ليشمل المنادى المفرد فانه في محل نصب كما علم لان الكلام هنا في عد المنصوبات مطلقا ولو محلا ويدل لهذا ما سيأتي من تقسيمه المفعول الى ظاهر والى مضمر فان المضمر منصوب محلا فالمنادى مطلقا من المنصوبات لكن ان كان مضافا أو شبيها بالمضاف نصب لفظا والا نصب محلا فهو منصوب إما لفظا أو محلا (قوله اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شئ) أي يقتضي بناءه كنون النسوة ونون التوكيد ولك أن تقول لا حاجة الى هذا القيد أي قوله ولم يتصل الخ لان الكلام في المنصوبات

•(المنصوبات ستة عشر)• الاول (المفعول به) نحو ضربت زيدا (و) الثاني (المفعول المطلق) نحو ضربت ضربا (و) الثالث (المفعول من أجله) نحو ضربت ابني تأديبا (و) الرابع (المفعول فيه) نحو صليت يوم الجمعة خلف الامام (و) الخامس (المفعول معه) نحو سرت والنيل (و) السادس (خبر كان و) خبر (أخواتها) نحو كان الشر قائما (و) السابع (اسم ان و) اسم (أخواتها) نحو ان الظلم قائم (و) الثامن (الحال) نحو جاء الامير راكبا (و) التاسع (التمييز) نحو انتهب الناس مالا (و) العاشر (المستثنى) نحو هلك الفرسان الا فارسا (و) الحادي عشر (اسم لا) نحو لا شجاع حاضر (و) الثاني عشر (المنادى المضاف وشبهه) فالاول نحو يا غياث المستغيثين والثاني نحو يا لطيفا بالعباد (و) الثالث عشر (خبر كاد و) خبر (أخواتها) نحو كادت النفوس تزهق (و) الرابع عشر (خبر ما الحجازية (و) خبر (أخواتها) نحو ما أحد أغير من الله (و) الخامس عشر (التابع للمنصوب) نحو رأيت رجلا قبيلا (و) السادس عشر (الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شئ) نحو لن يفلح الظالم

ولوشد لاو الفعل الذى لحقته احدى النونات ودخل عليه الناصب فهو وان كان مبنيا يكون فى محل نصب (قوله الاول المفعول به) أل اسم موصول ومفعول صلته والهاء فى به عائدة على أل ونائب الفاعل ضمير مستتر عائد على الفعل المفهوم من لفظ مفعول اذ التقدير الاسم الذى فعل به الفعل وقس على ذلك المفعول معه والمفعول فيه والمفعول له هكذا قرر الناصر الطبلاوى قال شيخنا يلزم على جعل نائب الفاعل ضميرا مستترا فى مفعول جريان الصلة على غير من هى له فيكون الواجب الابراز بأن يقال المفعول هو به فالاحسن أن نائب الفاعل الجار والمجرور ولا ضمير فى الوصف والباء للالصاق أى الذى فعل به الفعل وقس الباقى (قوله وهو الاسم) أى حقيقة كضربت زيدا أو تأويلا كقوله تعالى ولا تخافون انكم أشركتم أى الاشراك ونحو أحب أن تفهم فأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر والتقدير أحب فهمك (قوله الذى وقع عليه فعل الفاعل) أى بلا واسطة فخرج المجرور فى نحو مررت بزيد فانه وقع عليه فعل الفاعل وهو المرور ولكن بواسطة حرف الجر ومثله المنادى نحو يا عبد الله فانه وان كان فى الحقيقة كل منهما مفعولا به لكنه لا يطلق عليهما فى الاصطلاح ذلك ثم ظاهر قوله وقع عليه فعل الفاعل يفيد أنه لا بد من وجود ذات المفعول به قبل وقوع الفعل عليه ومن ثم أعرب كثير قوله تعالى خلق الله السموات والارض مفعولا مطلقا لا مفعولا به قال الحلبى والصواب انه مفعول به على حد بنيت الدار فان قلت ان التعريف غير مانع لشموله زيد فى قولك زيد ضربته فان الفعل واقع على ضميره الذى هو عينه فيكون واقعا عليه فى المعنى فالجواب أن المراد بوقوع فعل الفاعل عليه أن يكون الاسم وضع للدلالة على انه وقع عليه الفعل فخرج زيد فى المثال المذكور فان الفعل وان كان واقعا عليه فى المعنى الا انه لم يوضع للدلالة على ذلك وانما وضع للاخبار عنه (قوله ويصح نفيه عنه) قال العلامة الشنوانى الاولى أو نفى عنه ووجهه شيخنا بأن المراد النفى بالفعل لا صحته بدليل المثال الذى ذكره والمحل لأو لا للواو ولعل الواو فى قوله ويصح بمعنى أو وذلك لان المراد أن المفعول به اما أن يتعلق به الفعل أو ينفى عنه لا انه ما اجتمع فيه أمران الوقوع عليه وصحة النفى عنه والا لما دخل نحو ما ضربت زيدا لانتفاء القيد الاول وهو وقوع الفعل عليه كما اعترض به وبعد هذا كله اعترض

(ولما أبواب) تذكر فيها (الاول المفعول به وهو الاسم الذى وقع عليه فعل الفاعل) حقيقة كأنزل الله الغيث أو مجازا كأنبت الربيع البقل (ويصح نفيه عنه) ليدخل نحو ما ضربت زيدا فان زيدا مفعول به مع أن الفعل منفى عنه (وهو على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا) وقس بقية أقسام الظاهر المتقدمة فى الفاعل

(وانت وهما) لاثنات لهما (متصل) بعامله (ومنفصل) عنه (فالمتصل) بعامله (ما لا يتقدم على عامله ولا يلي الا في الاختيار والمنفصل) عن عامله (بخلافه) وهو ما يتقدم على عامله ويلي الا في الاختيار (وكل منهما) اي من المتصل والمنفصل (اثنا عشر) فيهما ستة للحاضر وستة للغائب وامثلة (المتصل) زيد (أكرمني أكرمنا) بفتح الميم (أكرمك) بفتح الكاف للمخاطب المذكر (أكرمك) بكسرها للمخاطبة المؤنثة (أكرمكما) لمثنى المخاطب مطلقا (أكرمكم) لجماعة الذكور المخاطبين (أكرمكن) لجماعة الاناث المخاطبات (أكرمه) للمفرد المذكر الغائب (أكرمها) للمفردة المؤنثة الغائبة (أكرمهما) لمثنى الغائب مطلقا (أكرمهم) لجماعة الذكور الغائبين (أكرمهن) لجماعة الاناث الغائبات والكاف والهاء فيهن هي الضمير وحدها ويقال في كل منها ضمير متصل في محل نصب على المفعولية وهو اسم مبني لا يظهر فيه اعراب (و) امثلة (المنفصل اياي) أكرم للمتكلم وحده (ايانا) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (اياك) بفتح الكاف للمخاطب (اياك) بكسرها للمخاطبة (اياكما) لمثنى المخاطب مطلقا (اياكم) لجماعة الذكور المخاطبين (اياكن) لجماعة الاناث المخاطبات (اياه) للمفرد الغائب (اياها) للمفردة الغائبة (اياهما) لمثنى الغائب مطلقا (اياهم) لجماعة الذكور الغائبين (اياهن) لجماعة الاناث الغائبات واياهن بكسر الهمزة وتشديد الياء التحتية هي الضمير وما اتصل بها حروف دالة على التكلم والخطاب والغيبة والتثنية والجمع تذكيرا وتأنيثا ويقال في كل منها ضمير منفصل في محل نصب على المفعولية وهو اسم مبني لا يظهر فيه اعراب * (الثاني المفعول المطلق) * أي الذي صدق عليه قولنا مفعول صدقا غير مقيد بجار

في

بأنه لا حاجة لتلك الزيادة لان المراد بوقوعه عليه تعلق الفعل به اعم من أن يكون على جهة الثبوت أو النفي وكل ما مبني على أن قوله وصح الخ من التعريف كما هو المتبادر وصح أن يكون كلاما مستأنفا بعد تمام التعريف لدفع ما يتوهم ان التعريف لا يشمل مفعول الفعل المنفي فأفاد أنه يصح النفي أي وهو داخل لان المراد بالوقوع مطلق التعلق (قوله ولا يلي الا في الاختيار) أي في حالة الاختيار فخرجت حالة الضرورة كما في قول الشاعر

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا الاك ديار

اذ القياس الا اياك فأتى بالمتصل موضع المنفصل وأنكر المبرد ورود ذلك وأنشد بدل الاك سواك وكقول آخر

أعوذ برب العرش من فئة بغت * علي فما لي عوض الاه ناصر

أي الا اياه ثم ان الجمع بين القيدين أي قوله ما لا يتقدم على عامله ولا يلي الا في الاختيار لبيان فائدة حكم المتصل والا فأحدهما يستلزم الآخر وبقي أن تعريف ضمير النصب المتصل بقوله ما لا يتقدم الخ غير مانع لانه يصدق على التاء من قمت مع انها ضمير رفع والجواب ان ما في قوله ما لا يتقدم واقعة على الضمير المتصل المنصوب لا مطلق الضمير المتصل حتى تشمل التاء بقرينة المقام والتمثيل فهذا تعريف للنوع من المتصل وهو المنصوب أو أن ما واقعة على الضمير مطلقا ويكون التعريف لمطلق المتصل بقطع النظر عن المقام والتمثيل (قوله وهو ما يتقدم على عامله) أورد عليه أيضا أن تعريف المنفصل غير مانع لصدقه على أنا فانه يقع بعد الا كقول ما قام الا أنا وهو ضمير رفع لا نصب والجواب كالذي قبله (قوله بفتح الميم) قيد بذلك لان نا مع سكون الميم تكون فاعلا والحاصل أن ما قبل نا ان كان مفتوحا كانت مفعولا نحو أكرمنا وضربنا وان كان ساكنا كانت فاعلا نحو أكرمنا وضربنا (قوله والكاف والهاء فيهن هي الضمير وحدها) وقيل المجموع ضمير وكذا اياك وقيل ايا مضاف للضمير بعده ثم هو ضمير أيضا أو اسم غير ضمير وقيل ايا حرف اعتمد عليه الضمير بعده وهذا كله خلاف بلا ثمرة مترتبة (قوله الثاني المفعول المطلق) أي عن التقييد فليس المطلق كما قال السيد اشارة الى عدم التقييد لا التقييد بالاطلاق (قوله أي الذي يصدق الخ) هذا تفسير لمعنى الاطلاق ويصدق أي يحمل فان الصدق في المفردات بمعنى الحمل أي الاخبار فيقال مثلا

فى ضربا من ضربت ضربا مفعول بدون تقييد بله أو به الخ (قوله حرف أو ظرف) بدل من جا ربدل بعض من كل فالمقيد بالحرف الجار المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمقيد بالظرف الجار المفعول معه فصدوق الجار الحرف أو الظرف وهو منصوص مع فى معه فانها جارة بالاضافة ومصدوق المجرور الضمير العائد على أل قال ابن الصائغ فى شرحه للجمل وانما سمى المصدر مفعولا مطلقا لانه المفعول حقيقة واطلاقهم على المفعول به انه مفعول بغير تقييد عرف اصطلاحى والا فزيدا من ضربت زيدا ليس بمفعول لك حقيقة بل المفعول لك الضرب وأما زيد فمفعول به الضرب لكن متى أطلقوا مفعولا علم انه المفعول به فاذا أرادوا المفعول حقيقة قيدوه بالاطلاق أو باسم يخصه وهو المصدر (قوله وهو المصدر) المصدر فى اللغة هو الحدث الذى يحدثه الفاعل واصطلاحا اللفظ الجارى على فعله الدال على ذلك الحدث فتسمية اللفظ الدال على الحدث مفعولا مطلقا نظرا لدلالته على الحدث الذى هو مفعول للفاعل حقيقة وفى الحقيقة المفعول المطلق على ما يستفاد من كلام السيد قدس سره اسم للاثر الحاصل بالمصدر لكن لما كان المعنى المصدرى وأثره متقاربين لم يفرق بينهما أهل اللغة وقالوا ان المفعول المطلق هو المصدر والتحقيق انه المعنى الحاصل بالمصدر لا نفس المصدر واعلم أن المصنف حذف قيدين من التعريف وكان عليه أن يقول وهو المصدر الفضلة غير الحال فخرج بقيد الفضلة نحو قولك ضربك ضرب شديد فضرب الذى وقع خبرا وان كان مصدرا مؤكدا لعامله وهو ضرب الواقع مبتدأ ليس من المفعول المطلق لانه عمدة لا فضلة وخرج بقيد غير الحال نحو قوله تعالى ولى مدبرا فان مدبرا مصدر مؤكد لعامله فضلة وليس من المفعول المطلق لانه حال (قوله المؤكد لعامله) أى المؤكد للحدث الذى اشتمل عليه عامله وهو الفعل فضربا من ضربت ضربا مؤكد للحدث الذى اشتمل عليه عامل النصب فى المصدر وهو الفعل ومعنى كونه مؤكدا له انه يفيد ما أفاده العامل من الدلالة على الحدث فهو بمنزلة تكرير الفعل فرجع لمعنى التوكيد اللفظى قال الرضى التأكيد فى الحقيقة للمصدر المفهوم من الفعل لكنهم سموه تأكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى أحدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك أحدثت ضربا ضربا فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا لبقية مدلول معنى الفعل (تنبيه) المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع باتفاق

حرف أو ظرف وهو المصدر المؤكد لعامله

قوله فان مدبرا مصدر فيه انها اسم فاعل لا مصدر كما لا يخفى اه

واختصوصيته لوحدة كثيرة بعكسه واختلف في الثرى والمشهور الجواز وهو
مذهب سيبويه الشيخ واختاره الشلوبين (قوله أو المبين لنوعه) أي لنوع
الحدث الذي اشتمل عليه عامله زيادة على التأكيد الذي اشتمل عليه القسم
الأول (قوله أو لعدده) أي أو المبين لعدده أي لعدد الحدث الذي اشتمل
عليه عامله زيادة على التأكيد فعلم أن التأكيد قدر مشترك في الجميع (قوله
إما بوصف) أي يكون مبينا بسبب ذلك الوصف أعم من أن يذكر الموصوف
كمثال المصنف أولا كقوله تعالى من عمل صالحا أي عملا صالحا وفي جعل هذا
القسم مبينا بالوصف تسمح لأن المبين في الحقيقة نفس الوصف (قوله أو بالإضافة)
أي أو يكون مبينا بسبب الإضافة أي إضافة المصدر لغيره (قوله ضرب
الأمير) أي مثل ضربه (قوله ضربت ذلك الضرب) هذا المثال ليس من
المصدر المبين وإنما هو من أمثلة ما ينوب عن المصدر فإن اسم الإشارة ليس مصدرا
كما لا يخفى لكنه لما بين اسم الإشارة بالمصدر الذي وقع بعده كان كأنه المصدر
(خاتمة) التعبير عن المفعول المطلق بالمصدر موافقة للغالب فإن الغالب أن يكون
مصدرا وإلا فقد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على
المصدر من صفة كسرت أحسن السير أو ضمير المصدر نحو لا أعذبه أحدا أي
لا أعذب هذا التعذيب أو إشارة كضربته ذلك الضرب أو مشارك للمصدر في مادته
وهو إما اسم مصدر كاغتسلت غسلا واسم عين نحو قوله تعالى والله أنبتكم من
الأرض نباتا ومصدر لفعل آخر كقوله تعالى وتبتل إليه تبتيلا أو دال على نوعه
كرجعت القهقرى أو على عدده نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة أو على آلته كضربت سوطا أو وقته
كقوله (ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا) أو لفظة كل نحو ولا تميلوا كل الميل
أو بعض كضربته بعض الضرب وغير ذلك (قوله الثالث المفعول لأجله) أي
الذي فعل الفعل لأجله بأن كان غرضا باعثا على الفعل كالتأديب في ضربت ابني
تأديبا فإنه غرض باعث على الضرب وعلة غائية له أيضا باعتبار حصوله عقبه وإنما
قدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية وأقرب إلى المفعول المطلق
لكونه مصدرا (قوله أي شارك المصدر الحدث) المصدر فاعل مرفوع والحدث
مفعول منصوب فعلى هذا التعبير يكون ضمير الفاعل المستتر في شارك عائدا على
المصدر والبارز عائدا على الحدث وفيه تعسف لجريان الصفة على هذا الاحتمال

أو المبين لنوعه أو لعدده
فالمؤكد لعامله) أقسام لأن
عامله تارة يكون فعلا (نحو
ضربت ضربا) تارة يكون
وصفا نحو (أنا ضارب ضربا)
تارة يكون مصدرا نحو (عجبت
من ضربك ضربا والمبين لنوعه)
إما بالوصف نحو (ضربت
ضربا شديدا أو) بالإضافة
نحو (ضربت ضرب الأمير أو)
بالإشارة نحو (ضربت ذلك
الضرب أو) بلام العهد نحو
(ضربت الضرب) أي المعهود
للمخاطب (والمبين لعدده)
من مرة أو مرتين أو مرات
(نحو ضربت ضربة أو ضربتين
أو ضربات الثالث المفعول
لأجله) ويقال له المفعول له
والمفعول من أجله (وهو
المصدر المذكور علة لحدث
شاركه) أي شارك المصدر
الحدث

على

على غيرمن هي له فالاولى أن يجعل الضمير المستتر عائدا على الحدث والبارز عائدا على المصدر لان شارك صفة جارية على الحدث فجعل فاعلها ضمير الحدث أولى ويمكن تخريج كلام المصنف على هذا بأن يقرأ المصدر بالنصب مفعولا مقدما والحدث بالرفع فاعلا مؤخرا (قوله في الزمان والفاعل) لافرق في مشاركته له في الفاعل بين أن تكون لفظية كضربته تأديبا أو تقديرية كقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان معنى يريكم يجعلكم ترون وجعله الزمخشري منصوبا على الحال قال البيضاوي "وانتصابهما أي خوفا وطمعا على العلة بتقدير المضاف أي ارادة خوف وطمع أو التأويل بالاخافة والاطماع أو الحال من البرق أو المخاطبين على اضمار ذوي أو اطلاق المصدر بمعنى المفعول أو الفاعل للمبالغة وقيل يخاف المطر من يضره ويطمع فيه من ينفعه واشترط ابن الخباز وغيره أن يكون ذلك المصدر قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة للعلم ولا قتلا للكافر فصارت الشروط ثلاثة كونه مصدرا وفعلا قلبيا ومشاركة المصدر للحدث في الزمان والفاعل فان فقد شرط منها وجب جره بحرف من حروف التعليل الاربعة التي هي اللام والباء وفي ومن ففاقد المصدرية كقوله تعالى والارض وضعها للانام فان الانام ليس مصدرا وفاقد القلبية نحو ولا تقتلوا أولادكم من املاق أي فقر فان الاملاق علة للقتل وهو مصدر وليس قلبيا ولذلك نصب في آية خشية املاق لكون الخشية فعلا قلبيا وفاقد الاتحاد في الزمان كقول امرئ القيس (فجئت وقد نضت لنوم ثيابها) أي خلعت ثيابها لاجل النوم فان زمان خلع الثياب سابق على زمان النوم الذي هو علة للخلع وفاقد الاتحاد في الفاعل نحو قول أبي صخر الهذلي

واني لتعروني لذكراك هزة * كما انتفض العصفور بلله القطر

أي ينزل بي لاجل تذكرك نشاط فان الذكرى علة لعرو الهزة وفاعل العرو هو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكري اياك فاضافة ذكراك من اضافة المصدر لمفعوله (قوله ففاعل القيام والاجلال المتكلم) ومعنى المشاركة في الفاعل هو أن يقوم الحدثان بشئ واحد (قوله ويجوز فيه) أي في المفعول لاجله المستوفي للشروط المذكورة أما ما فقد شرطا منها فانه يجب فيه الجر كما تقدم (قوله في الاول) أي المجرد من أل والاضافة نحو قوله

من أمكم لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا ناصريه ينتصر

(في الزمان والفاعل) بأن يكون زمانهما واحدا وفاعلهما واحدا وله ثلاثة احوال مجرد من أل والاضافة فالاول ومقرون بأل ومضاف (الا الشيخ) (نحو قمت اجلالا للشيخ) ففاعل القيام والاجلال المتكلم لان القيام والاجلال صدرا منه وزمانهما واحد لان القيام قارن الاجلال في الزمان (و) الثاني نحو (ضربت ابني التأديب و) الثالث نحو (قصدتك ابتغاء معروفك) ويجوز فيه الجر بقلة في الاول

(قوله وبكثرة في الثاني) أي المقرون بأل ومن القليل قوله

لا أقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالت زمر الاعداء

(قوله ويستويان) أي الجر والنصب في الثالث أي المضاف فمن النصب قوله تعالى ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله ومن الجر قوله تعالى وان منها لما يهبط من خشية الله (قوله الرابع المفعول فيه) تقدم على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزما له في الواقع اذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان وبأن العامل يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ به بخلاف المفعول معه (قوله وهو المسمى ظرفا عند البصريين) قال المرادي ولا يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفا لان العرب لم تسمه بذلك في موضع من المواضع ولان الظرف في اللغة لوعاء وهو متناهي الاقطار كالجراب والعدل والنعي يسمونه ظ وظاهر المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله وهو ما) أي اسم منصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان ذلك اللفظ فعلا أو شبهه مذكورا أو محذوفا كان ذلك الحذف جائزا او واجبا ضمن ذلك الاسم معنى في دون لفظها وانما اعتبر المعنى دون اللفظ للاشارة الى انه لا يعتبر في الظرف صحة التصريح بها اذ لا يصح التصريح بها في الظروف التي لا تتصرف كعند في قولك جلست عند زيد اذ لا يصح أن يقال في عند فخرج بقيد ضمن معنى في نحو يخافون يوما ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته فانهما ليسا على معنى في بل كل منهما مفعول به لكن ناصب حيث محذوف تقديره يعلم وليس منصوبا بأعلم لانه افعل تفضيل وهو لا ينصب المفعول به اجماعا وخرج ما تضمن لفظ في نحو سرت في يوم الجمعة وجلست في مكانك فلا يسمى شيء من ذلك ظرفا في الاصطلاح وخرج باسم الزمان والمكان نحو قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر في لان النكاح ليس بواحد منهما وزاد في التوضيح قيدا آخر وهو أن يكون تضمن معنى في مطردا ليخرج نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانه لا يطرد تعدى الافعال الى الدار والبيت على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت فانتصابهما انما هو على التوسع باسقاط الخافض لا على الظرفية والاصل في الدار لكن قال الدماميني مذهب جماعة ومنهم سيبويه امام الفن انه ظرف وعليه فهو مستثنى من قولهم ولا يقبله المكان الا مبهما لكثرة الاستعمال (قوله سواء كان مبهما أو مختصا)

وبكثرة في الثاني ويستويان في الثالث (الرابع المفعول فيه وهو المسمى ظرفا عند البصريين) لوقوع الفعل فيه (وهو ما ضمن معنى في من اسم زمان مطلقا) أي سواء كان مبهما أو مختصا بوصف أو باضافة أو بلام التعريف أو معدودا

قال المرادى فى شرح التسهيل المبهم من الزمان ماوقع على قدر من الزمن غير معين كوقت وحين والمختص قسمان معدود وغيره فالمعدود ماله قدر من الزمن معلوم نحو يومين وشهر وسنة والمحرم وسائر أيام الشهور ونحو الصيف والشتاء والمختص غير المعدود كأسماء الايام كالسبت والاحد وما أضافت اليه العرب شهرا من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الاول وربيع الثانى وما اختص بأل أو الصفة أو الاضافة (قوله مالا يقع جوابا لشئ منهما) أى لكم ولمتى كالحين والزمان لاتقول فى جواب من قال كم صمت أو متى صمت حينا أو زمنا (قوله وهو ماليس له صورة الخ) وذلك من أسماء الجهات مثل فوق وتحت وغيرهما فانه لاحدود ولا صورة لشئ منها ولا يدل شئ منها على صورة مسماه أى على حقيقة المعنى الموضوع له بحيث ينكشف للسامع تلك الحقيقة الا اذا ذكر المضاف اليه كفوق السماء وتحت الارض مثلا فلا يعرف شئ من حقيقة تلك الجهات بنفس اللفظ الدال عليها بل بما أضيف اليه ذلك اللفظ بخلاف نحو الدار والبيت والمسجد فانها تدل على صورة مسماها بنفسها ولها حدود محصورة فانتصابها فى نحو سكنت البيت ونزلت الدار ليس على الظرفية بل على التوسع باسقاط الخافض وقد تقدم انها خارجة أيضا عن الظرف بالقيد الذى زاده ابن هشام فان قلت لاى شئ صلح اسم الزمان للظرفية مبهما ومختصا ولم يصلح لها اسم المكان الامبهما فالجواب أن أصل العوامل الفعل ودلالة الفعل على الزمان لكونها تضمنية أقوى من دلالته على المكان لكونها التزامية فاقتضت قوة دلالة الفعل على الزمان تعدى لجميع مايدل عليه من أسمائه وأضعف دلالته على المكان لم يتعد الى جميع أسمائه بل الى نوع منها (قوله الاول المبهم) هذا سبق قلم لان يوما من المعدود لا المبهم ولذا يقع جوابا لكم قال فى اللب والمعدود من الزمان مايصلح جوابا لكم قال السيد عبد الله نحو اليوم والليلة تقول فى جواب من قال كم صمت يوما (قوله وما أشبه ذلك) اسم الاشارة راجع لقوله خلف وما عطف عليه أى والذى أشبه ماذكر وقوله من أسماء الجهات بيان لما وحينئذ لابد من تقدير مضاف أى بقية أسماء اذ قد ذكر منها خلف وفوق وتحت ومثل لما بقى منها بقوله نحو أمام الخ قال الناصر الطبلاوى والجهات الست أسماؤها أكثر من ستة وهى الفوق والتحت واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال والوراء والامام وانما سميت الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان فان له ست جهات (قوله وما صيغ)

ونحوه بالمختص ما يقع جوابا لمتى وبالمعدود ما يقع جوابا لكم وبالمبهم ما لا يقع جوابا لشئ منهما (او اسم مكان مبهم) وهو ماليس له صورة ولا حدود محصورة فالزمان (نحو صمت يوما أو يوما طويلا أو يوم الخميس أو اليوم أو اسبوعا) والثانى الاول المبهم والثالث المنافى الموصوف والرابع المقرون بأل والخامس المعدود (و) المكان المبهم (نحو جلست خلف زيد أو فوقه أو تحته وما أشبه ذلك من أسماء الجهات) الست نحو أمام زيد ويمينه وشماله وشبهها فى الشياع كناحية الدار وجانبها ومكان الوقوف (و) أسماء (المقادير) كسرت ميلا وفرسخا وبريدا (وما صيغ من الفعل)

أي اشتق وقوله من الفعل أي من مصدر الفعل أو أنه أراد الفعل بالمعنى اللغوي أي الحدث الذي هو المصدر وانما أولناه بذلك ليكون كلامه جاريا على مختار البصريين أن الاشتقاق من المصدر (قوله واتحدت مادته ومادة عامله) هذا قيد لا بد منه أما ان اختلفت مادته ومادة عامله نحو قعدت مجلس زيد لم يجز في القياس أن يجعل مجلس ظرفا بل يجب فيه التصريح بفي ثم ظاهر صنيعه أن ما صيغ من الفعل مختص باسم المكان وكان حقه ان ينبه على نظيره في اسم الزمان اذ قعدت مقعد زيد يصح أن يراد به الزمان أي زمان قعوده كما يصح أن يراد به المكان واعلم أن المصنف مثل للمبهم بثلاثة أنواع أسماء الجهات واسماء المقادير وما صيغ من الفعل أما الجهات فظاهر وأما أسماء المقادير ففيها خلاف قيل انها من المبهم وقيل شبيهة به لا منه وأما ما صيغ من الفعل فقال المرادي انه من المختص لا من المبهم وقد يقال انه يستعمل مبهما كقعدت مقعدا وغير مبهم كقعدت مقعد زيد (تتمة) ذهب جماعة منهم أبو البقاء وابن هشام الى أنه ليس من ظرف المكان قوله تعالى قيل ارجعوا وراءكم فانها ليست بمعنى في بل وراءكم اسم فعل ومعناه ارجعوا وانما جمع بينهما تأكيدا وانما لم يكن ظرفا لان الظرف انما يجاء به لتقييد العامل وهو منتف هنا اذ لو قلت ارجع وراءك وأردت الظرفية كان بمنزلة ارجع في الوراء والرجوع لا يكون الا في الوراء فهذا الظرف مستفاد من الفعل والظرف لا يكون كذلك ورده السمين بجواز كونه ظرفا اذ المعنى ارجعوا في الموقف الذي أعطينا فيه نورا والتمسوا نورا مع من يقتبس أو الى الدنيا فالتمسوا نورا بتحصيل سببه وهو الايمان وعلى هذا يكون الظرف ليس مستفادا من الفعل (قوله الخامس المفعول معه) معنى كونه مفعولا معه انه صاحب الفاعل عند الفعل أعم من أن يثبت له الفعل أيضا وحينئذ يحسن العطف كجاء الامير والجيش أو يثبت الفعل للفاعل فقط نحو استوى الماء والخشبة فان الاستواء للماء فقط اذ هو الذي كان منخفضا ثم ارتفع واستوى والخشبة ما زالت بحالها فالمراد بالاستواء هنا الارتفاع على حد واستوت على الجودي وليس المراد به التساوي الذي لا يكون الا بين اثنين والا تعين رفع الخشبة على حد تشارك زيد وعمرو قاله شيخنا ثم الاصح أن المفعول معه قياسي وقيل سماعي ولذلك أخر عن المفاعيل وادعى بعضهم عدم وقوعه في القرآن يقينا ورده السيوطي بأنه قد وقع في عدة آيات منها قوله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم وأجيب بأن مراد هذا

واتحدت مادته ومادة عامله
(كرهبت مرمى زيد) وفي
التنزيل وأنا كنا نقعد منها مقاعد
للسمع (الخامس المفعول معه

البعض

المعنى باليقين ما يتفق معه احتمال غير المفعولية (قوله الواقع بعد واو المصاحبة) أي الواو المفيدة مصاحبة ما بعدها لما قبلها في الحكم في وقت واحد (قوله المسبوقة بفعل) ولو تقديرا نحو كيف أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد اذ المعنى كيف تصنع أنت وزيدا (قوله أنا سائر والنيل) ومثله أنا سائر والطريق والناصب لهذا المفعول ذلك الفعل أو الاسم الذي فيه معنى الفعل لكن بواسطة الواو لانه قاصر لا الواو (قوله فخرج بقيد الاسم الخ) جعل الاسم قيدا نظرا للمعنى والا فهو في التعريف جنس (قوله نحو جئت مع زيد) ومثله ضربت زيدا وعمرا فان الواو وان دلت على مشاركة عمرو لزيد في المضروبية لكن لا يلزمها الدلالة على مصاحبته له في الضرب في وقت واحد (قوله وضيعته) بالرفع عطفا على كل والضمير راجع الى المضاف الذي هو كل أي كل رجل مع ضيعة كل رجل مقترنان وهو من مقابلة الجمع بالجمع على طريقة ركب القوم دوابهم فانه ليس المراد أن كل انسان ركب دواب الجميع بل كل واحد من القوم ركب دابة نفسه والضيعة بالضاد المعجمة والمثناة التحتية في اللغة العقار الذي هو الارض والنخل والمتاع وهي هنا عبارة عن الصنعة أي الحرفة التي يكتسب بها الانسان سميت بذلك لان صاحبها يضيع معاشه بتركها (قوله وباسم فيه معنى الفعل الخ) يتبادر من كلامه أن كلا من قوله مسبوقة بفعل وقوله أو باسم فيه معنى الفعل قيد مستقل وليس كذلك بل القيد أحد الامرين إما الفعل وإما اسم فيه معناه وحروفه وعلى كل خرج كل رجل وضيعته وهذا لك وأباك فلو قال وبالمسبوقة بفعل أو باسم فيه معنى الفعل وحروفه خرج كل رجل وضيعته وهذا لك وأباك لكان أسلم وأوضح (قوله هذا لك وأباك بالموحدة) فليس أباك مفعولا معه لانه وان تقدم عليه اسم فيه معنى الفعل وهو اسم الاشارة لانه بمعنى أشير لكن ليس فيه حروف ذلك الفعل هكذا قرر الحلبي قال شيخنا ولا يخفى أن المصاحبة انما هي فيما سبق الواو ولو كان المراد به هنا أشير كان المعنى أشير لهذا مع أبيك بأن يكون جالسا معه أو مع كونه أبيك بأن كان هو أبوك وكلاهما بعيد فالاحسن أن المراد بما فيه معنى الفعل دون حروفه هنا الظرف أعني لك فانهم عدوه مما تضمن معنى الفعل وهو الاستقرار دون حروفه فالمعنى هذا الشيء استقر لك مع أبيك اه بتغيير ما (قوله فلا يتكلم به) أي بهذا المثال أي لا يتكلم به منصوبا بل يقال هذا لك وأبيك مجرورا باللام

(وهو الاسم الفضلة الواقع بعد واو المصاحبة المسبوقة بفعل أو باسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو جاء الامير والجيش أنا سائر والنيل) فخرج بقيد الاسم الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب وبالفضلة العمدة نحو اشترك زيد وعمرو وبالواقع بعد واو المصاحبة الواقع بعد مع نحو جئت مع زيد وبالمسبوقة بفعل أو باسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو كل رجل وضيعته و نحو هذا لك وأباك بالموحدة فلا يتكلم به

قوله مع كونه أبيك لعل صوابه مع كونه أباك كما لا يخفى اه

معطوفا على الكاف فى لك (قوله خلافا لابى على الفارسى) حيث أجاز النصب فى مالك على انه مفعول معه ذهابا منه الى الاكتفاء بمعنى الفعل وقياسا على قولهم مالك وزيدا حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه بتقدير فعل والتقدير ما كان لك وزيدا وأجيب بوضوح الفرق بينهما وهو قوة الداعى الى تقدير الفعل فى الثانى وهو تقدم ما الاستفهامية وتأخر المجرور وهما بالافعال أولى بخلاف الاول وهو هذا لك وأبالك فانه ليس فيه الا الثانى وهو تأخر الجار والمجرور (قوله الثامن الحال) ألفها منقلبة عن واو فاصلها حول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا والدليل على أن الالف منقلبة عن واو جمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة والجمع والتصغير يردان الاشياء الى أصولها ثم الافصح تأنيث وصفها فيقال حال حسنة كما يذكر فيقال حال حسن وقد يؤنث لفظها كقوله

على حالة لو أن فى القوم حاتما * وهى نوعان مؤسسة ومؤكدة والمعرف بالتعريف الذى ذكره المصنف هو الاول وأما المؤكدة نحو زيد أبوك عطوفا فقد عرفها الرضى بأنها اسم غير حدث يجىء مقرر المضمون جملة قال فقولنا غير حدث احترازعن المنصوب فى رجع رجوعا (قوله الوصف) بمعنى الصفة وهو مادل على ذات مبهمة باعتبار أمر معين وليس المراد بالوصف الوصف بالمعنى المصدرى وهو اطلاق الصفة على الموصوف لانه قد وصفه بفضلة والذى يكون فضلة هو نفس الصفة كراكبا من جاء زيد راكبا والمراد الوصف ولو تأويلا لتدخل الجملة الواقعة حالا نحو جاء زيد والشمس طالعة لانه فى معنى جاء زيد مقارنا لطلوع الشمس ومثله ما اذا وقع الجار والمجرور أو الظرف حالا كرأيت الهلال فى السماء أو بين السحاب فالحال فى الحقيقة هو المتعلق وهو كائنا مثلا ولا يخفى انه وصف حقيقة لا تأويلا فلا حاجة الى ادخاله فى التأويل نعم يدخل نحو ثبات فى قوله تعالى فانفروا ثبات فانه بمعنى متفرقين نعم لا يشمل التعريف الحال الموطئة لانها جامدة والوصف مشتق وأجاب بعضهم بأن الحال فى الحقيقة وصفها الآتى (قوله الفضلة) المراد بها ما ليس جزءا من الكلام أى ما ليس ركنا فى الاسناد لا ما يستغنى عنه الكلام فان كثيرا من الاحوال يتوقف عليه صحة المعنى نحو قوله تعالى ولا تمش فى الارض مرحا وقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى وقوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين ونحو ذلك وخرج بقيد الفضلة الخبر نحو ضاحك فى قولك زيد ضاحك

خلافا لابى على الفارسى
خبر كان و) خبر (السادس
أخواتها نحو كان زيد قائما
و) اسم (السابع اسم ان و
أخواتها نحو ان زيدا قائم
* ولا حاجة (المرفوعات)
وتقدمها فى ذلك (الثامن
الى اعادة
الحال وهو الوصف الفضلة

فانه

فانه وصف لكنه ليس بفضلة (قوله المبين لهيئة صاحبه) المراد بالهيئة الصفة لا الصورة المحسوسة المشاهدة والا لخرج نحو تكلم صادقا ومات مسلما فان الصدق والاسلام مبينان لصفة التكلم والموت وهما الصدق والاسلام وليسا محسوسين مشاهدين بل هما أمران معنويان ويخرج بهذا القيد التمييز فانه مبين للذات والنعت في مثل جاءني رجل راكب فانه ذكر لتخصيص المنعوت وانما وقع بيان الهيئة به ضمنا لا قصدا ثم زاد الجامي قيد القصد في التعريف فقال المبين لهيئة صاحبه قصدا (قوله فاعلا كان صاحبه) فاعلا خبر كان مقدم عليها وصاحبه اسمها وضميره يعود على الوصف وهذا تعميم في صاحب الوصف والمراد الفاعل لفظا كما مثل أو معنى نحو زيد من قولك زيد في الدار قائما فان قائما حال من الفاعل معنى وهو الضمير الذي انتقل من العامل المحذوف الى الظرف وقيل انه حال من زيد لانه وان كان مبتدأ صورة فهو فاعل معنى لان المعنى استقر زيد في الدار (قوله أو مفعولا) أي أو هما معا كما سيأتي في كلامه فأو مانعة خلو تجوز الجمع وشمل كلامه المفعول اللفظي كما مثل والمعنوي نحو هذا زيد قائما فان قائما حال من المفعول معنى وهو زيد لان المعنى أشير الى زيد قائما فزيد مفعول أشير والفعل ليس بمقدر في الكلام لان زيد خبر المبتدأ لكنه مفهوم منه (قوله أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا) قال الزمخشري في كشافه وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الانكاري ومنها جعل ما هو في الغاية من الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى أحدكم اشعارا بأن أحدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها أنه لم يقتصر على تمثيل الاغتياب بأكل لحم الانسان حتى جعل الانسان أخا ومنها أنه لم يقتصر على أكل لحم الاخ حتى جعل ميتا وعن قتادة كما تكره ان وجدت جيفة مدودة أن تأكل منها كذلك فاكره لحم أخيك وهو حي وانتصب ميتا على الحال من اللحم ويجوز أن ينتصب عن الاخ (قوله أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا) قال التفتازاني في حاشية الكشاف حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه أو بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورأيت هندا اذا رأيت وجهها بخلاف رأيت غلام هند قائمة واتفقوا في عامل مثل هذا الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الحال المشعر به حرف الجر كأنه قيل ملة نسبت لابراهيم حنيفا والصحيح أن عاملها عامل

قوله فان الصدق والاسلام الخ هكذا في النسخ ولا يخفى ما في هذه العبارة من الركاكة ولعل صوابها هكذا فان صادقا ومسلما مبينان لصفتي المتكلم والميت وهما الصدق والاسلام وليسا الخ تأمل اه

المبين لهيئة صاحبه فاعلا كان صاحبه (نحو جاء زيد راكبا) فراكبا حال من زيد (أو مفعولا نحو ركبت الفرس مسرجا) فمسرجا حال من الفرس (أو مجرورا بالحرف نحو مررت بهند جالسة) فجالسة حال من هند (أو مجرورا بالمضاف) بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف اليه نحو أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فان اللحم بعض الاخ أو كبعضه في الاستغناء عنه بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه نحو أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح في الكلام أن اتبع ابراهيم حنيفا

قوله لما فيها من معنى الحال الخ هكذا في النسخ وهو غير ظاهر فلعل صوابه لما فيها من معنى الفعل المشعر الخ وقوله حرف الجر أي المقدر الذي الاضافة على معناه تأمل اه

المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور وأما مثل أعجبني ضرب زيدا كما فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه وهو ظاهر اه ومما يؤيد القول بأن العامل هو المضاف ما قاله بعض المحققين أنه يلزم على القول بأن العامل هو الاضافة جواز الحال من كل مضاف اليه وليس كذلك وقال السمين القول بأن العامل معنى الاضافة ليس بشئ لان معنى الاضافة لا يصلح أن يكون عاملا البتة (قوله اليه مرجعكم جميعا) المرجع بكسر الجيم مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح الجيم لان المصدر الميمي من فعل يفعل بكسر العين في المضارع قياسه أن يكون على وزن مفعل بفتح العين كمضرب فمجيء مرجع بالكسر شاذ أي مخالف للقياس وان كان فصيحا في الاستعمال بدليل الآية (قوله فان مرجع عامل في الحال النصب) فجميعا حال من الكاف الذي هو المضاف اليه المعمول ذلك المضاف اليه للمضاف الذي هو مرجع لانه مما يعمل عمل الفعل اذ هو مصدر كما علمت فمرجع مبتدأ خبره اليه وهو مضاف للكاف الواقع مفعولا في المعنى فيكون من اضافة المصدر لمفعوله وجميعا حال من الكاف فيكون عاملا فيها وفي صاحبها وأما العامل في الحال في المثالين السابقين وهو أن اتبع وأب كل وهما عاملان في نفس المضاف أيضا وهو ملة ولحم وليسا عاملين في المضاف اليه الذي هو صاحب الحال وهو أخيه وابراهيم واستشكل بأنه كيف يجوز أن يكون عامل المضاف عاملا في الحال من غير عمله في صاحبها الذي هو المضاف اليه مع قولهم ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وأجيب بانه لما كان المضاف اليه فيما ذكر بمنزلة المضاف لانه كل له أو كجزئه جاز أن يكون عامل المضاف عاملا في الحال وان لم يكن عاملا في صاحبها الذي هو المضاف اليه لان صاحبها لما كان بمنزلة معمول ذلك العامل فكان ذلك العامل عامل فيه وهذا حكمة اشتراطهم أن يكون المضاف بعضا من المضاف اليه أو كبعضه (قوله وتنقسم الحال بالنظر الى وصفها) أي ثلاثة أقسام) قوله كما مثلنا) أي في قوله سابقا جاء زيد راكبا وركبت الفرس مسرجا فان الركوب يفارق زيدا ولا يلازمه لجواز أن ينتقل الى صفة أخرى (قوله دعوت الله سميعا) فسميعا حال من المفعول وهذه الصفة ثابتة له تعالى أزلا وأبدا (قوله وخلق الله الزرافة الخ) قال في شرح الشذور والزرافة بفتح الزاي مفعول خلق ويديها بدل منها بدل بعض من كل وأطول حال من الزرافة ومن رجليها

أو عاملا لأنها لمحال (نحو اليه مرجعكم جميعا) فان مرجع عامل في الحال النصب بالنظر (وتنقسم الحال) أي الى وصفها (الى منتقلة) كما مثلنا) غير لازمة لصاحبها ألا ترى أن الركوب قد يفارق زيدا ويجيء ماشيا (والى لازمة) أي لا تفارق صاحبها (نحو دعوت الله سميعا) وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها

متعلق

متعلق بأطول وقد عاب بعض الجهال ماجزمت به من فتح الزاى وقال فيها لفتح
والضم فبينت له أن هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوب بن الجواليقى فى كتابه
فيما يغلط فيه العامة فقال فى باب ماجىء مفتوحا والعامة تضمه ماnصه وهى
الزرافة بفتح الزاى لهذه الدابة التى جمعت فيها اخلاق شتى مأخوذ من قولهم للجمع من
الناس زرافة بالفتح وهو الوجه والعامة تضمها اه قال أبو البقاء وبعضهم يقول
يداها أطول من رجليها بالرفع فيداها مبتدأ وأطول خبره والجملة حالية قال بعضهم
ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة معرف بأل الجنسية فما بعده يصح
فيه الحالية نظرا للفظ والوصفية نظرا للمعنى (قوله اليربوع) بفتح أوله وسكون
ثانيه وضم ثالثه جمعه يرابيع (قوله والى موطئة وهى الجامدة الخ) عبارة الرضى
هى اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ
الطريق لما هو حال فى الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها اه وموطئة بكسر الطاء
أى ممهدة (قوله وهو الملك) فى الحقيقة الفاعل ضمير تمثل لكنه فسره بدلوله
ايضاحا والملك بفتح اللام وضمير لها يعود الى مريم (قوله وهو المسوغ) ضمير هو يعود
الى بشرا وقوله المسوغ أى المجوز لوقوع الحال وهو سويا وانما كان مسوغا لان الحال
فى الحقيقة سويا وبشرا وطأ الطريق له بمجيئه قبله موصوفا به واستشكل اعراب
بشرا حالا بأنه يصير المعنى حينئذ تمثل لها الملك حال كونه بشرا وليس كذلك
لانه فى وقت التمثل ملك لا بشر فالاولى أن يكون منصوبا بنزع الخافض أى تمثل لها
الملك ببشر أى تشبه وتصور بصورته قال المحشى ثم لا يخفى أن الموطئة لا تقابل اللازمة
والمنتقلة وانما تقابل المشتقة فكان الاولى أن يقول وتنقسم الى مشتقة كما مثلنا
والى موطئة (قوله الى مقارنة فى الزمان) أى تقترن مع مضمون عاملها فى زمن
واحد (قوله هذا بعلى شيخا) اسم الاشارة مبتدأ خبره بعلى وشيخا حال أى كبيرا
والشيخوخة مقترنة مع الاشارة التى هى العامل فى زمن واحد ثم جعل عامل الحال
هو المبتدأ وهو هذا يلزم عليه أن العامل فى الحال وصاحبها هو الابتداء وهو عامل
ضعيف لا يعمل فى شيئين وأجيب بأن المعنى أشير له شيخا فاتحد عاملهما بعد التقدير
وهو أشير العامل فى الضمير النصب بواسطة الحرف والضمير هو صاحب الحال (قوله
والى مقدرة) ويقال لها منتظرة (قوله ادخلوها) أى الجنة خالدين أى مقدرين
خلودكم اذ الخلود ليس مقارنا للدخول بل يحصل بعده (قوله ويقدر الاول للثانى

ونخلقه الله اليربوع يديه
اقصر من رجليه (والى موطئة
وهى الجامدة الموصوفة
بمشتق نحو فتمثل لها بشرا
سويا) فبشرا حال من فاعل
تمثل وهو الملك وسويا نعت
بشرا وهو المسوغ لوقوع الحال
جامدة (و) بالنظر الى زمانها
(الى مقارنة فى الزمان نحو
هذا بعلى شيخا والى مقدرة
وهى المستقبلة نحو ادخلوها
خالدين والى محكية) وهى
الماضية (نحو جاء زيد امس
راكبا و) بالنظر الى الافراد
والتعدد الى قسمين (مفردة
كما تقدم) من الامثلة
(ومتعددة لتعدد نحو لقيته
مصعدا منحدرا ويقدر) الحال
(الاول) وهو مصعدا (للثانى)
من الاسمين وهو الهاء

(والعكس) فيقدّر الحال الثانى وهو مصعدا للأول من الاسمين وهو التاء وشاهده قوله

عهدت سعاد ذات هوى معنى * فزدت وعاد سلوانا هواها

فمعنى حال من التاء وذات هوى حال من سعاد وقد تأتى على الترتيب ان أمن اللبس كقوله

خرجت بها أمشى تجر وراءنا

فجملة أمشى حال من التاء فى خرجت وجملة تجر بالتاء الفوقية حال من الهاء فى بها (ومتعددة لواحد مع لترادف أو التداخل نحو جاء زيد راكبا متبسما ان جعلت راكبا ومتبسما حالين من زيد حالا بعد حال فهى المترادفة بمعنى المتتابعة سميت بذلك لترادفها) أى تتابعها (وان جعلت متبسما حالا من فاعل راكبا المستتر فيه فهى المتداخلة سميت بذلك لدخول صاحب الحال الثانية فى الحال الاولى هذا كله فى الحال المبينة) وهى المؤسسة (وقد تأتى الحال مؤكدة) وهى ثلاثة أنواع

والعكس) تحرير هذه المسألة وايضاحها كما يعلم من كلام الرضى انه اذا جاء حالان من الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيفما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن هناك قرينة فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل كما صنع المصنف نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا فمصعدا حال من المفعول ومنحدرا حال من الفاعل فعلم أن مثال المصنف ضعيف ويجوز عطف أحد حالى الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال الشاعر

وانا سوف تدركنا المنايا * مقدرة لنا ومقدرينا

(قوله وشاهده) أى شاهد هذا الصنيع من حيث مجىء الحال على غير الترتيب والبيت من بحر الوافر ومعناه انى انا وسعاد متحابان فأما انا فزدت فى الهوى وأما هى فعادت أى صار هواها سلوانا بضم السين وهو الفراغ من المحبة ولا يخفى أن فى البيت قرينة يعرف بها صاحب كل حال وهى التذكير والتأنيث وهذا خلاف الغرض فى المسألة من انه لا قرينة يعرف بها صاحب كل حال كما هو المستفاد من المثال الذى ذكره المصنف اذ لا قرينة فى لقيته مصعدا منحدرا يعرف بها صاحب كل حال (قوله كقوله) أى امرئ القيس من معلقته التى أولها

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهى من بحر الطويل وتمام البيت الذى فى المصنف (على أثرينا ذيل مرط مرحل) وأثرينا تثنية أثر ومعنى البيت انه خرج مع المحبوبة من خبائها وقد أرخت ذيل مرطها على أثريهما ليخفى أثر أقدامهما لئلا يتبعهما أحد والمرط نوع من الثياب والمرحل بالحاء المهملة كساء من خز أو صوف فيه أعلام (قوله لترادفها أى تتابعها) قال شيخنا الاولى انه لما اتحد صاحبهما شبها بالرديفين وهما الراكبان على دابة واحدة (قوله هذا كله) أى ما ذكر من تعريف الحال وتقسيمها الخ (قوله وهى المؤسسة) أى التى لا يستفاد معناها بدون ذكرها (قوله مؤكدة) وهى التى يستفاد معناها بدون ذكرها وقد تقدم تعريفها عن الرضى

(قوله

(قوله مؤكدة لعاملها) وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها ثم تأكيدها
للعامل اما في اللفظ وفي المعنى ومثاله قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا أو في المعنى
كمثال المصنف فان التبسم الضحك الخفيف فهو نوع من الضحك ولفظ الحال وعاملها
مختلف وقيل ان الحال هنا مقدرة اي فتبسم مقدرا الضحك وشارعا فيه لان التبسم
تحريك الشفتين لابتداء الضحك وليس بالضحك (قوله لآمن من في الارض) من
اسم موصول فاعل آمن وفي الارض جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة من وكلهم
تأكيد وجميعا حال ومادلت عليه الحال من العموم مستفاد من لفظ من لان
الموصول من صيغ العموم خصوصا وقد قوى ذلك العموم بالتأكيد ونص المصنف
على أن الحال هنا مؤكدة لصاحبها اشارة للرد على ابن مالك حيث مثل بالمثال
المذكور للمؤكدة للعامل (قوله ومؤكدة لمضمون جملة قبلها) وهي التي يستفاد
معناها من مضمون تلك الجملة فان العطف أي الشفقة والحنو والرحمة من شأن الابوة
(قوله وعامل الثالثة محذوف وجوبا) وانما وجب حذف العامل لان لفظ الاب
يشعر بالعطف فاستغنى به عن التصريح بالعامل (قوله تقديره أحقه ونحوه)
كأعرفه وأثبته وأتيقنه وعلى هذا يكون حالا من المفعول وهو الهاء فان قدرنا ثبت
وحق ونحو ذلك كانت حالا من الفاعل (قوله التاسع التمييز) ومعناه لغة فصل
الشئ عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أي انفصلوا من المؤمنين
وقال تعالى تكاد تميز من الغيظ أي ينفصل بعضها من بعض (قوله بمعنى من) أي
التي لبيان الجنس فخرجت من المبينة للاستغراق نحو لا رجل كما سيأتي وخرجت
من الابتدائية نحو قول الشاعر * أستغفر الله ذنبا لست محصيه (قوله مبين لابهام
الخ) أشار به الى أن التمييز مصدر بمعنى اسم الفاعل ولو كان المصدر باقيا على مصدريته
لقال بمعنى من لبيان ابهام الخ (قوله زيد حسن وجهه) زيد مبتدأ وحسن خبر
ووجهه منصوب على التشبيه بالمفعول به وليس تمييزا لانه معرفة وانما لم يكن
مفعولا به حقيقة لان الصفة المشبهة مشتقة من فعل قاصر غير متعد فكما أن الفعل
الذي هو الاصل لا يتعدى فكذلك الصفة المشبهة التي هي فرعه لا تتعدى وأما قول
الشاعر

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

(مؤكدة لعاملها نحو فتبسم
ضاحكا ومؤكدة لصاحبها
نحو لآمن من في الارض
كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون
جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا)
وعامل الحال الاولى والثانية
مذكور وعامل الثالثة
محذوف وجوبا تقديره أحقه
ونحوه (التاسع التمييز) ويقال
له التفسير والتبيين (وهو اسم
نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم
او اجمال نسبة) فخرج بقيد
التنكير نحو زيد حسن وجهه
بالنصب وبمعنى من الحال
فانه بمعنى في

وبالمبين لابهام اسم لاخولا رجل فانه اسم بمعنى من الاستغراقية لاالمبينة (فالاول) وهوالمبين لابهام اسم يقع (فى أربعة مواضع أحدها لعددالمركب) والملحق بالجمع السالم والمعارف (١٧٦) (نحوأحدعشركوكبا) وعشرون رجلا وتسعون نعجة (ثانيها المساحة نحوشبر أرضا) فشبراسم مبهم وأرضا تمييز (ثالثها الوزن كرطل زيتا) فرطل اسم مبهم وزيتا تمييز (رابعها الكيل نحو أردب قمحا) فأردب اسم مبهم وقمحا تمييز وناصب التمييز فى هذه المواضع الاربعة الاسم المبهم تشبيها بالمشتق (والثانى) وهوالمبين لاجمال نسبة يقع (فى أربعة مواضع أيضا أحدها المنقول عن الفاعل نحواشتعل الرأس شيبا) أصله اشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل ابهام فى النسبة فجىء بالمضاف وهوشيب الذى كان فاعلا وجعل تمييزا والباعث على ذلك أن ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا أوقع فى النفس (ثانيها المنقول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا) أصله وفجرنا عيون الارض فحول الاسناد عن المضاف وجعل تمييزا وأقيم المضاف اليه مقامه وانتصب على المفعولية والعلة فيه ماتقدم (ثالثها المنقول عن المبتدا نحوانا أكثرمنك مالا) أصله مالى أكثرمنك فحول المضاف وجعل تمييزا وأقيم الضمير المضاف اليه مقام المضاف فارتفع وانفصل (رابعها غيرالمنقول عن شئ نحوزيدأكرم الناس رجلا) وناصب التمييز فى هذه المواضع الاربعة المسندمن فعل أوشبهه

حيث وقع تمييزفيه معرفة بأل وهوالنفس فقد أجيب عنه بأن أل زائدة وليست معرفة فتكون النفس فى معنى النكرة منا وقد ذهب الكوفيون وابن الطراوة الى جوازتعريف تمييز وعلى هذا فلااشكال فى البيت (قوله بمعنى من الاستغراقية) أى المؤكدة للاستغراق المستفاد من دخول حرف النفى على النكرة (قوله لاالمبينة) أى التى لبيان الجنس (قوله يقع فى أربعة مواضع) أما الثلاثة الاخيرة منها فمن اسماء المقادير لانه يعرف بها مقدار الشئ وكميته وأما العدد فليس من المقادير عند المحققين ثم هذه المقادير اذا نصبت على التمييز ٢ يراد بها المقدرات فيراد المعدود والمذروع والمكيل والموزون (قوله تشبيها بالمشتق) معناه أن هذا الاسم جامد لكنه عمل لاجل كونه اشبه المشتق كاسم الفاعل ووجه الشبه الابهام فى كل منهما وفى الرضى ان الاسم المذكور عمل لمشابهة الفعل فى تمامه بالفاعل ثم قال ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لايمكن اضافته معها فاذاتم بذلك فقد شابه الفعل اذاتم بالفاعل وصار به كلاما فشابه التمييز الآتى بعده المفعول لوقوعه بعدتمام الاسم كما ان المفعول حقه أن يكون بعدتمام الكلام اه ونقل عن الاخفش أن هذا التمييز لاناصب له وانما هو شبيه بالمفعول به (قوله أوقع فى النفس) لحصوله بعد الطلب ولان فيه افادة علمين وهما خير من علم واحد قيل الحكيم اذا أراد التعليم لابد له أن يجمع بين اجمال تتشوق معه النفس وتفصيل تسكن اليه (قوله والعلة فيه) أى فى التحويل أى الباعث عليه ماتقدم من أن ذكر الشئ مجملا ثم مفصلا أوقع فى النفس (قوله زيدأكرم الناس رجلا) أى من جهة الرجولية لامن جهة الابوة ولامن جهة الخؤولة وغيرها (قوله أوشبهه) أى شبه الفعل وذلك كما فى المثال الثالث والرابع وهو أكثروأكرم ثم ماذكره المصنف من أن ناصب التمييز فى المواضع الاربعة هوالفعل أوشبهه مذهب سيبويه ومن تبعه وذهب قوم الى أن العامل فى ذلك هوالجملة التى انتصب عن تمامها التمييز (خاتمة) يتفق الحال والتمييز فى خمسة أمور ويفترقان فى سبعة فأما أمورالاتفاق فانهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام وأما أمورالافتراق فالاول ان الحال يجىء جملة وظرفا ومجرورا كما مر والتمييز لايكون الااسما الثانى أن الحال قديتوقف معنى الكلام عليها ولا كذلك التمييز الثالث أن الحال مبينة للهيئة والتمييز مبين للذات الرابع أن الحال تتعدد بخلاف التمييز الخامس أن الحال

٢ قوله اذا نصبت على التمييز صوابه حذف على فتدبر اه

تتقدم

تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبه الفعل ولا يجوز ذلك في التمييز على الاصح السادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتأتي الحال جامدة كهذا مالك ذهبا ويأتي التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا السابع أن الحال تأتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز وأما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا فيه مؤكد لما فهم من عدة الشهور وأما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين (قوله العاشر المستثنى) اسم مفعول مأخوذ من الاستثناء وهو لغة الصرف يقال ثنيته عن كذا أي صرفته عنه وفي الاصطلاح اخراج ما لولاه لدخل في الكلام السابق واعترض بأنه يلزم عليه الحكم بالدخول وعدمه في آن واحد ويجاب بأن المراد بالدخول توهم الدخول أي اخراج شئ لولا ذلك الاخراج لتوهم دخوله أي دخول ذلك الشئ المخرج أو أن المراد دخوله تناولا لا حكما فالمستثنى منه عام مخصوص وهو ما عمومه مراد تناولا لا حكما القرينة كالاستثناء وأما العام الذي أريد به الخصوص فهو ما ليس عمومه مرادا لا تناولا ولا حكما وبما تقرر ينحل اشكال مشهور حاصله أن زيدا في قولك قام القوم الا زيدا لا يخلو إما أن يكون داخلا في القوم أو خارجا فان قلنا انه داخل في القوم والحال انا أتينا بالا لاخراجه بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض وان قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اتفقوا على أن الاستثناء المتصل مخرج ومعلوم انه لا يمكن اخراج الشئ الا بعد دخوله وأحسن ما أجيب به عن الاشكال ما أشرنا اليه من أن زيدا داخل في مفهوم القوم خارج عن حكمه فلا تناقض والحاصل أن مفهوم القوم شامل لزيد لكن الحكم وهو القيام مقدر اسناده للقوم بعد اخراج المستثنى الذي هو زيد من القوم وان كان الاسناد الى المستثنى قبل الاخراج منه هذا كله في الاستثناء المتصل وأما المنقطع فخارج عن مفهوم المستثنى منه وحكمه معا (قوله في بعض أحواله) وهي حالة النصب أي أن الذي يعد من المنصوبات هو الاستثناء في هذه الحالة وأما في غيرها من الاحوال كالرفع والجر فليس داخلا في المنصوبات وان أطلق عليه انه مستثنى (قوله وأدوات الاستثناء ثمانية) منها حرفان وهو إلا عند الجميع وحاشا عند سيبويه واسمان وهما غير وسوى بلغاتها وفعلان وهما ليس ولا يكون ومتردد بين الحرفية والفعلية وهما خلا وعدا عند الجميع

(العاشر المستثنى في بعض أحواله وأدوات الاستثناء ثمانية (وهي) أمها (وغير وسوى) بلغاتها فانه يقال وسوى كرضى وسوى كهدى وسواء كسماء وسواء كبناء (وليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا)

والمستثنى بها احكام (فالمستثنى بالا ينصب) وجوبا (اذا كان ما قبل الا كلاما تاما موجبا) بفتح الجيم (نحو قام الناس الا زيدا) فقام فعل ماض والناس فاعله والا حرف استثناء وزيدا منصوب بالا على الاستثناء (والمراد بالكلام التام ان يكون المستثنى منه مذكورا فيه قبلها والمراد بالايجاب ان لا يتقدمه نفي ولا شبهه سواء كان الاستثناء متصلا ام منقطعا والمراد بـ) الاستثناء (المتصل أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه و) الاستثناء (المنقطع بخلافه) وهو أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه فالمتصل نحو قام القوم الا زيدا والمنقطع نحو قام القوم الا حمارا (وان كان ما قبل الا كلاما تاما غير موجب) بأن تقدم عليه نفي أو شبهه فلا يخلو إما أن يكون الاستثناء متصلا أو منقطعا (فان كان الاستثناء متصلا جاز فيه الاتباع) للمستثنى منه رفعا ونصبا وجرا (و) جاز فيه (النصب اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو ما قام القوم الا زيد بالرفع) على الابدال من القوم بدل بعض من كل عند البصريين

وحدها عند غير سيبويه قاله في التوضيح (قوله وللمستثنى بها احكام) قال أبو حيان في شرح التسهيل ولا يستوي في الادوات التي بمعنى إلا الاستثناء المتصل والمنفصل فان الافعال التي يستثنى بها لا تقع في الاستثناء المنفصل لا تقول ما في الدار احد خلا حمارا (قوله تاما موجبا) محصل ما ذكره من الصور ثلاثة لانه اما ان يكون الكلام تاما موجبا أو تاما ليس موجبا أو ليس تاما ولا موجبا وبقي قسم رابع وهو أن يكون الكلام موجبا غير تام وأجاب الناصر الطبلاوي بأن هذا القسم غير جائز عندهم في الاغلب فلا يصح أن تقول قام الا زيدا وذلك لان معنى هذا قام جميع الناس الا زيدا وهو بعيد نعم ان استقام المعنى جاز نحو قرأت الا يوم كذا اذ لا يبعد وقوع القراءة في جميع الايام الا اليوم المعين (قوله بفتح الجيم) اسم مفعول أي مثبتا احترازا عن المكسور الجيم فانه اسم فاعل صفة للمتكلم (قوله وزيدا منصوب بالا) ووجهه أن الا نائبة عن أستثني كما أن حرف النداء نائب عن أنادي ولان العامل ما به يتقوم المعنى وقد تقوم هنا بالا وقال البصريون العامل في المستثنى هو الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط الا وقيل غير ذلك (قوله والمراد بالايجاب ان لا يتقدمه نفي ولا شبهه) وهو النهي والاستفهام قال في شرح القطر وتعني بغير الايجاب النفي والنهي والاستفهام مثال النفي قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الابدال من الواو في فعلوه وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء ومثال النهي قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك قرأ ابن عامر وابن كثير بالرفع على الابدال من أحد وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء ومثال الاستفهام قوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون قرأ الجميع بالرفع على الابدال من الضمير في يقنط (قوله والمنقطع بخلافه) ثم لا بد في المنقطع من علاقة بين المستثنى والمستثنى منه فلا يقال قام القوم الا ثعبانا (قوله بأن تقدم عليه نفي) سواء كان ذلك النفي صريحا نحو ما جاءني أحد الا زيدا أو مؤولا نحو ومن يغفر الذنوب الا الله اي لا يغفرها أحد الا الله ومن النفي المؤول قراءة بعض السلف فشربوا منه الا قليل بالرفع اي لم يتركوه بدليل ما قبله وهو فمن شرب منه فليس مني (قوله بدل بعض من كل) ولم يحتج هنا للضمير الرابط بين البدل والمبدل منه لحصول الربط هنا بالا وما بعدها من تمام الكلام السابق عليها ولا يضر التخالف بين المبدل منه والبدل في كون

وعطف نسق عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف رنه لا (والا زيدا النصب) على الإستثناء (وان كان الاستثناء منقطعا) فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو مازاد هذا المال الا النقص اذ لا يقال زاد النقص وان أمكن تسليط العامل على المستثنى (ففيه خلاف) بين الحجازيين والتميميين (فالحجازيون يوجبون نصب المستثنى والتميميون يجيزون فيه الاتباع) للمستثنى منه (نحو ما قام القوم الا حمارا) بالنصب على الاستثناء واجبا عند الحجازيين راجحا عند التميميين (مالم يتقدم المستثنى على المستثنى منه فيهما) أى فى المتصل والمنقطع (فان تقدم) المستثنى (وجب نصبه) وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع مادام باقيا على تبعيته (نحو ما قام الا زيدا القوم وما قام الا حمارا أحد) واعرابه ما نافية وقام فعل ماض والا حرف استثناء وزيدا وحمارا نصبا على الاستثناء والقوم وأحد فاعل واحترزنا بقولنا مادام باقيا على تبعيته من نحو ما مررت بمثلك أحد فان المتبوع أحد وصار تابعا وبذلك يوجه قولهم مالى الا أبوك ناصر برفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه (وان كان ما قبل الا غير تام) بأن لم يذكر فيه المستثنى منه (وغير موجب) بأن تقدمه نفى أو شبهه (كان ما بعد الا على حسب ما قبلها) ويسمى الاستثناء مفرغا لان ما قبل الا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها (فان كان ما قبل الا يحتاج الى مرفوع رفعنا ما بعد الا) وقلنا ما قام الا زيد فزيد مرفوع على الفاعلية بقام (وان كان ما قبل الا يحتاج الى منصوب نصبنا ما بعد الا) وقلنا ما رأيت الا زيدا فزيدا منصوب على المفعولية برأيت (وان كان) ما قبل الا (يحتاج الى مخفوض خفضنا ما بعد الا) وقلنا ما مررت الا بزيد فزيد مخفوض بالباء المتعلقة بمر هذا حكم المستثنى بالا

المبدل منه منفيا والبدل مثبتا خلافا لثعلب (قوله وعطف نسق عند الكوفيين) ليس المراد أنها داخلة العطف النسق عندهم كما قد يتوهم من ظاهر قوله لان الا عندهم من حروف العطف بل كونها عاطفة خاص بباب الاستثناء فى مثل هذه الصورة (قوله مازاد هذا المال الا النقص) أى بالنصب على الاستثناء لا غير ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص بل يقال كثر النقص لما بين الزيادة التى هى النمو والنقصان من التضاد (قوله فالحجازيون يوجبون نصب المستثنى) أى يوجبون النصب على الاستثناء ولا يجيزون فيه الاتباع اذ لا يصح فيه الابدال حقيقة لان المستثنى ليس من جملة المستثنى منه وعلل الرضى امتناع الابدال بأن بدل الغلط غير موجود فى فصيح كلام العرب يعنى لو ابدل كان بدل غلط وهو غير موجود فى كلامهم (قوله والتميميون يجيزون فيه الاتباع) هكذا فى بعض النسخ وفى بعض آخر يجوزون وقوله الاتباع أى للمستثنى منه قال الناصر وعليه حمل الزمخشرى قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله وأطال فى بيانه ولخصه بعض المفسرين بقوله الا الله رفع بدل من من لانه فاعل يعلم تقديره لا يعلم الا الله الغيب فى السموات ولا يجوز جعل الا هنا استثناء متصلا ولا يخفاك أن هذا تخريج للتلاوة على وجه مرجوح لان الاتباع مرجوح عند التميميين فحرره (قوله أى فى المتصل والمنقطع) اى والمقسم انه من كلام تام غير موجب نحو ما قام الا زيدا القوم ومنه قول الكميت

ومالى الا آل أحمد شيعة ❊ ومالى الا مذهب الحق مذهب

(قوله فان المتبوع) وهو احد أخر عن تابعه وهو مثلك اذ الاصل ما مررت بأحد مثلك فمثل صفة أحد فقدم عليه وقيل ما مررت بمثلك أحد وصار المتبوع وهو أحد تابعا فيعرب بدلا من مثل بدل كل من كل أو عطف بيان (قوله برفع المستثنى) أى وهو أبوك مع تقدمه على المستثنى منه الذى هو ناصر هذا كله بحسب الاصل وهو مالى ناصر الا أبوك وأما الآن فى هذا التركيب وهو مالى الا أبوك ناصر فهو استثناء مفرغ ولى خبر مقدم وأبوك مبتدأ مؤخر وناصر بدل أو عطف بيان والمستثنى منه محذوف أى مالى احد الا أبوك ناصر واعلم أن المقصود من هذا التركيب حصر الناصر فى الاب وهو بعيد على جعل ناصر بدلا من أبوك فالاولى أن يجعل ناصر صفة لاحد المحذوف وقد فصل بينهما بالا وهو سائغ أو انه خبر مبتدأ محذوف والجملة

(وأما المستثنى بغير وسوى) بلغاتها (فهو مجرور دائما) بالاضافة (ويحكم لغير وسوى بما حكمنا به للاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب مع التمام والايجاب) نحو قام القوم غير زيد وسوى زيد بنصب غير لفظا وسوى تقديرا (ومن جواز الوجهين) وهما النصب والاتباع (مع النفي والتمام) نحو ما قام القوم غير زيد وسوى زيد برفع غير وسوى ونصبهما (ومن الاجراء على حسب العوامل مع النفي وعدم التمام) نحو ما قام غير زيد وسوى زيد برفع غير وسوى على الفاعلية وما رأيت غير زيد وسوى زيد بنصب غير وسوى على المفعولية وما مررت بغير زيد وسوى زيد بجر غير وسوى بالباء (وأما المستثنى بليس ولا يكون فهو واجب النصب لانه خبرهما) واسمهما ضمير مستتر فيهما عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه أو على البعض المدلول عليه بكله السابق عند جمهور البصريين أو على المصدر والمدلول عليه بالفعل تضمنا عند الكوفيين

مستأنفة استئنافا بيانيا لانه لما قال ما لي الا أبوك كأنه قيل هذا الاب لك دون غيره في أي شيء فقال هو ناصر أفاده شيخنا (قوله وأما المستثنى بغير وسوى فهو مجرور دائما) أي بغير وسوى لا بالاضافة على الاصح من أن العامل في المضاف اليه هو المضاف وأصل غير صفة مفيدة لمغايرة ما بعدها لما قبلها إما بالذات نحو مررت برجل غير زيد وإما بالصفات نحو دخل بوجه غير الذي خرج به وسوى في الاصل اسم للمكان المستوى ثم استعمل بمعنى المكان فقط ثم بمعنى بدل نحو انت لي سوى عمرو أي بدله ثم بمعنى الاستثناء وما ذكره المصنف من أن سوى كغير تبع فيه الزجاجي وابن مالك حيث قال لا سوى كغير معنى واعرابا ويؤيده أتاني سواك حكاه الفراء والذي ذهب اليه سيبويه والجمهور أنها ظرف بدليل وصل الموصول بها نحو جاء الذي سواك قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر نحو قوله

ولم يبق سوى العدوا * ن دناهم كما دانوا

قال الناصر ومعنى قول الجمهور بظرفيتها انها منصوبة في حال الاستثناء نظرا لاصلها من الظرفية والا في حالة الاستثناء ليس فيها شيء من معنى الظرفية لانها خرجت عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء (قوله بنصب غير) واختلف في ناصبها فقال ابن خروف انتصبت بما قبلها على الاستثناء كما ينتصب الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليلا على أن النصب في قام القوم الا زيدا ليس بالا لان إلا قد عدمت مع غير مع وجود النصب وهذا مبني على مذهبه من أن الناصب للمستثنى بالا هو الجملة قبلها فقط لا بتقويتها ولا بالا فقط وقال الفارسي ان غير منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء وهي حال من المستثنى منه وصح ذلك لان غير لا تتعرف بالاضافة وقيل على التشبيه بظرف المكان والجامع بينهما الابهام * (تنبيه) * يجوز في المعطوف على المستثنى بغير مراعاة اللفظ فيجر ومراعاة المعنى فينصب تقول قام القوم غير زيد وعمرو وعمرا وما قام أحد غير زيد وعمرو وعمرو وقال الشلوبين هو من باب التوهم ولا يجوز جر المعطوف على المستثنى بالا نحو قام القوم الا زيدا وعمرو بجر عمرو وأجازه بعضهم قاله الناصر (قوله واسمهما) أي ليس ولا يكون ضمير مستتر لم يبين ان الاستتار هنا واجب أو جائز وقد صرح في خلا وعدا وحاشا بأن الاستتار فيها واجب فهذا الصنيع ربما يوهم الفرق وليس كذلك اذ الحكم في الجميع

وجوب

وجوب الاضمار فكان الاولى أن يصرح هنا أيضا بأن الاستتار واجب وقوله عائد على اسم الفاعل هذا غير مطرد اذ قد يتخلف في نحو القوم اخوتك ليس أولا يكون زيدا الا انه لم يتقدم فيه فعل أوشبهه ومحل ماذكره أيضا اذا كان الفعل السابق مبنيا للفاعل فان كان مبنيا للمفعول عاد الضمير على اسم المفعول المفهوم من الفعل السابق نحو القوم ضربوا ليس أولا يكون زيدا أى ليس أولا يكون هو أى المضروب زيدا فلو عبر بالوصف لكان اشمل وقوله المفهوم من الفعل السابق الاولى زيادة أو الوصف ليشمل نحو القوم ضاربون ليس زيدا (قوله قاموا ليس زيدا الخ) جملة ليس ولا يكون في موضع نصب على الحال أو مستأنفتان (قوله واما المستثنى بخلا) هو في أصل الوضع فعل قاصر لانه يقال خلت الدار من كذا الا انه ضمن معنى جاوز في من جعل اداة استثناء فمن ثم كان المنصوب بها مفعولا به وما عدا وحاشا فانهما متعديان فان اتصلت خلا وعدا وحاشا بضمير مخاطب أو غيبة نحو قام القوم حاشاك أو حاشاه جاز كون الضمير مجرورا وكونه منصوبا فان قلت حاشاى تعين الجر أو حاشانى تعين النصب (قوله مالم تتقدم ما المصدرية على خلا وعدا) لم يذكر تقدمها على حاشا لانه قليل ومنعه سيبويه وفي التسهيل وربما قيل ماحاشا ومنه قوله

رأيت الناس ماحاشا قريشا * فانا نحن أفضلهم فعالا

واعلم أن ما هنا وان كانت مصدرية الا انه لا يسبك ما بعدها بمصدر لانهما فعلان جامدان لا مصدر لهما فتنبه لهذه الدقيقة ومحل ما هذه وصلتها النصب إما على الظرفية بتقدير مضاف أو على الحالية بالتأويل باسم الفاعل فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا أو مجاوزين زيدا (قوله مالم يحكم بزيادة ما) وهو شاذ لان ما اذا زيدت مع حرف الجر لا تتقدم عليه بل تتأخر عنه نحو قوله تعالى فبما رحمة من الله والقائل بالجر مع دخول ما الكسائى والجرمى وأبو على نقل ذلك أبو حيان وقال معترضا على الجرمى ان كان الخفض منه قياسا فهو فاسد لانه ليس من مواضع زيادتها وان حكى ذلك فهو شذوذ فان قلت هلا جعلت ما زائدة مع النصب كما جعلت زائدة مع الخفض فالجواب أن دخول ما المصدرية على الفعل جائز بنقاس وزيادة ما قبل الحرف لا تنقاس فكان حملها على ما ينقاس أولى (قوله الحادى عشر اسم لا النافية للجنس) أى النافية لبعض صفات الجنس وأحكامه

(نحو قاموا ليس زيدا ولا يكون زيدا) والتقدير ليس هو ولا يكون هو أى القائم أو بعضهم زيدا وقيامهم قيام زيد فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (وأما المستثنى بخلا وعدا وحاشا فيجوز نصبه على المفعولية) وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوبا وفي مفسره الخلاف السابق (ان قدرتها أفعالا وجره أن قدرتها حروفا) جارة للمستثنى نحو قام القوم خلا زيدا وزيد وعدا زيدا وزيد وحاشا زيدا وزيد بنصب زيد وجره (مالم تتقدم ما المصدرية على خلا وعدا فان تقدمت عليهما وجب النصب) لتعين الفعلية حينئذ لان ما المصدرية مختصة بالافعال (مالم يحكم بزيادة ما) فانه يجوز الجر على تقدير الحرفية (الحادى عشر اسم لا النافية للجنس

فاضافة نفى الجنس لادنى ملابسة وبيان ذلك انك اذا قلت لارجل ضارب مثلا أفادت لانفى الضرب عن الرجل فالمنفى بها الضرب وهو بعض الاحكام اللاحقة للجنس واسناد النفى اليها مجاز من اسناد ما للشئ لآلته لان النافى حقيقة هو المتكلم والنفى فى لا هذه نص بخلاف لا التى تعمل عمل ليس فانها وان نفت الجنس أيضا فى نحو قوله

تعز فلا شئ على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

لكن نفيها له من قبيل الظاهر فلذلك اختصت لا العاملة عمل إن بنفى الجنس واشتهرت لا العاملة عمل ليس بالنافية للوحدة مع أن النفى فى العاملة عمل إن أمكن ومن ثم قيل لها لا التبرئة وانما عملت لا هذه العمل المذكور لكونها أشبهت ان ووجه الشبه أن ان للمبالغة فى الاثبات ولا التبرئة للمبالغة فى النفى فلما توخيا فى الطرفين تشابهتا فأجريت عليها (قوله اذا كان مضافا) تقييد لاسم لا اى ان اسم لا ان كان مضافا أو شبيها بالمضاف يكون منصوبا لفظا فيدخل فى باب المنصوبات وأما اذا كان اسمها مفردا فانه يكون منصوبا محلا هذا وقد كان الاولى له ترك هذا القيد لان المراد بالمنصوبات فى كلامه سابقا ما يشمل المنصوب لفظا ومحلا فيدخل اسم لا بجميع أقسامه (قوله أو شبيها بالمضاف) قيل ويسمى المطول والممطول من مطلت الحديدة اذا مددتها وانما طول الاسم اذا التفظ بالمعمول (قوله فى العمل فيما بعده) بيان لوجه شبهه بالمضاف واعترض عليه بأن بيان وجه الشبه بما ذكر لا يتناول نحو لا ثلاثة وثلاثين لان المعطوف عليه ليس عاملا فى المعطوف وكذلك ما نعت بجملة نحو لا عظيما يرجى لكل عظيم غير الله أو المنعوت بشبه الجملة من ظرف أو جار ومجرور نحو لا حليما عندك أو فى الدار مقيم فان المنعوت ليس عاملا فى النعت وحينئذ فالاولى أن يجعل وجه الشبه قوله وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه وذلك لان المضاف يتصل به شئ من تمامه وهو المضاف اليه وكذلك الشبيه به اتصل به شئ من تمامه كالامثلة الآتية *(تنبيه)* سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد لا يكون متبوعها شبيها بالمضاف (قوله فيبنى على الفتح فى نحو لا رجل ولا رجال) ما ذكره المصنف من بناء الاسم المفرد على الفتح هو مذهب الجمهور وذهب الزجاج والسيرافى الى أن الفتحة فيه اعرابية لكن حذف التنوين مع كونه معربا لثقله بسبب التركيب مع عامله والصحيح

اذا كان مضافا نحو لا غلام سفر حاضر) فلا نافية للجنس وغلام سفر اسمها وحاضر خبرها (أو شبيها بالمضاف) فى العمل فيما بعده (وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه) المعمول (نحو لا قبيحا فعله حاضر) فقبيحا مرفوعا كان صفة مشبهة اسم لا وفعله فاعلها وحاضر خبر لا (أو منصوبا نحو لا طالعا جبلا مقيم) فطالعا اسم لا وهو اسم فاعل وفاعله مستتر فيه وجبلا مفعوله ومقيم خبرها (أو مخفوضا بخافض متعلق به نحو لا مارا بزيد عندنا) فمارا اسم فاعل وهو اسم لا وبزيد جار ومجرور متعلق به وعندنا خبرها (فان كان اسم لا مفردا) أى غير مضاف ولا شبيه به (فانه يبنى على ما ينصب به لو كان معربا) فيبنى على الفتح فى نحو لا رجل ولا رجال لانهما ينصبان بالفتحة

ماقاله المصنف انه مبنى على الفتح لان حذف التنوين فى حالة الوصل من الاسم المنوّن لغير اضافة و بناء غير معهود واختلف فى علة البناء فقيل تركبه مع عامله كخمسة عشر فانه مبنى اتفاقا وقيل وهو الصحيح بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية لان قولك لا رجل نص فى نفى الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل فى الدار بالرفع والتنوين فانه ليس نصا فى الاستغراق بل ظاهر فيه فاذا أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وقالوا لا رجل وانما بنيت النكرة على ما نصبت به ليكون البناء على شئ استحقته النكرة فى الاصل قبل البناء وانما لم يبن المضاف ولا الشبيه بالمضاف لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه اصالة وهو الاعراب وأما ما فى الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما أعطيت فانه من قبيل الشبيه بالمضاف فكان القياس أن يقال لا مانعا بالنصب والتنوين نحو لا مارًا بزيد وقد خرجه البغداديون بأنه منصوب لكن ترك فيه التنوين اجراء له مجرى المضاف وقال البصريون ان هذا الجار والمجرور متعلق بخبر لا المحذوف والتقدير لا مانع مانع لما أعطيت وحينئذ يكون من قبيل المفرد لا من الشبيه بالمضاف (قوله نحو لا رجلين) ومنه قوله

تعزفلا إلفين بالعيش متعا * ولكن لورّاد المنون تتابع

(قوله نحو لا مسلمات) ومنه قوله

ان الشباب الذى مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشيب

(قوله وقد يفتح الخ) قال فى الخصائص انه لا يجيز فتحه بصرى الا أبو عثمان قال ابو حيان وتلخص أن فى نحو لا مسلمات اربعة مذاهب أحدها الكسر والتنوين وهو مذهب ابن خروف وقد سبقه الى ذلك قوم من النحويين قاله ابن الدهان فى الغرة والثانى الكسر بلا تنوين وهو مذهب الاكثرين والثالث الفتح وهو مذهب المازنى والفارسى والرابع جواز الكسر والفتح من غير تنوين فى الحالين وهو الصحيح اذ ورد به السماع (قوله الثانى عشر المنادى) هو اسم مفعول من نادى ينادى فاسم الفاعل بكسر الدال واسم المفعول بفتحها فلذلك قال بفتح الدال (قوله وهو المطلوب اقباله) أى توجهه للمنادى بكسر الدال وذلك التوجه بالوجه أو بالقلب حقيقة كان نحو يا زيد أو حكما نحو قوله تعالى وقيل يا أرض ابلعى ماءك ويا سماء أقلعى فانهما نوديا تنزيلا لهما منزلة العاقل الذى يقبل و يتوجه كذا

وبنى على الياء فى التثنية وجمع المذكر السالم فالاول نحو لا رجلين والثانى نحو لا زيدين بكسر الدال لانهما ينصبان بالياء وبنى على الكسر فى الجمع بالالف والتاء نحو لا مسلمات بالكسر لانه ينصب بالكسرة وقد يفتح اجراء للباب على وتيرة واحدة عند أبى عثمان المازنى من البصريين (الثانى عشر المنادى) بفتح الدال وهو المطلوب اقباله

قالوا لكن قال شيخنا لا ينبغي أن يتجارى على المولى تبارك وتعالى فيقال انه خاطب غير العاقل تنزيلا له منزلة العاقل وذلك لان العاقل وغيره بالنسبة للمولى سواء فيخاطب كلا منهما كالآخر وكلاهما يمتثل ويقبل اقبال الآخر فلا يتنزله يا زيد اضرب عمرا اذا كانا حاضرين عندك فالاقبال فيهما اقبال امتثال اه كلامه ودخل في التعريف يا زيد لا تفعل فان اقباله مطلوب لسماع النهي ونهيه عن الاقبال انما هو بعد توجهه فاختلفت الجهتان وأما نحو يا الله فان المقصود من النداء فيه لازم التوجه وهو الاجابة وخرج بالمطلوب اقباله المتفجع عليه نحو يا زيداه فانه ليس مطلوب الاقبال اذ دخول حرف النداء عليه لمجرد التفجع وفي كلام الرضي المتفجع عليه منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا زيداه فكأنك قلت تعال فانا مشتاق اليك فعلى هذا لا يكون خارجا عن التعريف بل هو من قبيل المنادى عند الرضي ومثله المستغاث (قوله بحرف مخصوص) متعلق بالمطلوب وخرج بهذا القيد أطلب اقبال زيد وأنادى زيدا وأدعوك ونحو ذلك فالمطلوب اقباله هنا لا يسمى منادى لكون ذلك الطلب ليس بحرف مخصوص وحروف النداء خمسة وهي يا وأيا وهيا وأي والهمزة ويا أم الادوات وقد عمل معكوسها وهو أي عملها فنودي بها كما نودي بيا وبذلك ألغز الحريري فقال وما العامل الذي يتصل آخره بأوله ويعمل معكوسه مثل عمله (قوله اذا كان مضافا) قيد في كون المنادى منصوبا لفظا أما اذا لم يكن مضافا ولا شبيها به فهو منصوب محلا وقد كان الاولى الاطلاق وترك هذا القيد ليدخل في كلامه المنصوب محلا كما علمت أن المراد بالمنصوبات ما يعم ما يشمل المنصوب لفظا ومحلا وتقديرا (قوله وهو ما عمل فيما بعده) فيه قصور كما تقدم فالاولى أن يقول هو اسم يجيء بعده شيء من تمامه إما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد أو معطوف عليه عطف نسق على أن يكون المتعاطفان اسما لشيء واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين أو نعت نحو يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل وكقوله (أعبدا حل في شعبى غريبا) وقوله

ألا يا نخلة من ذات عرق ٭ عليك ورحمة الله السلام

فكل هذا شبيه بالمضاف (قوله يا حسنا وجهه) يا حرف نداء وحسنا منادى منصوب وهو وصفة مشبهة ووجهه فاعل والهاء مضاف اليه (قوله يا طالعا جبلا) فطالعا منادى منصوب وهو اسم فاعل وفاعله الضمير المستتر

بحرف مخصوص وانما ينصب (اذا كان مضافا نحو يا عبد الله أو شبيها بالمضاف) وهو ما عمل فيما بعده الرفع (نحو يا حسنا وجهه أو) النصب (نحو يا طالعا جبلا)

فيه جوازا وجبلا دخوله (قوله بخافض يتعلق به) فيه تسمح والاولى أن يقول أو خفض مابعده بخافض يتعلق هو واياه به أى بالمنادى (قوله نحو يارفيقا بالعباد) رفيق من امثلة المبالغة المحولة عن اسم الفاعل أى كثير الرفق أى اللطف بمعنى الاحسان (قوله نحو قول الاعمى) التقييد بالاعمى للتوضيح لظهور عدم القصد منه والا فقد يكون عدم القصد أيضا من البصير (قوله ياغافلا والموت يطلبه) هذا شطر بيت من بحر الكامل احذ العروضة مضمر الاجزاء ويصح أن يكون من بحر السريع عروضه مخبونة مطوية مكسوفة والظاهر أنه مجرد تمثيل لم يقصد به الشعر بل اتفق اتزانه ومثله لا يسمى شعرا وان وافق الموازين كما بيناه فى حواشى شيخ الاسلام على الخزرجية نسأل الله تعالى أن يجمعنا بها هى وبقية مؤلفاتنا (قوله لان الاعمى والواعظ الخ) علة لمحذوف أى وانما كان ماذكر من قبيل النكرة غير المقصودة لان الخ (قوله أى ليس مضافا ولا شبهه) ومثله النكرة المقصودة فانها أيضا ليست منصوبة أى اذا لم يكن المنادى واحدا من هذه الثلاثة فانه يبنى على مايرفع به ويكون منصوب المحل (قوله فيبنى على الضم فى نحو يازيد) أى ويا هندات لانهما يعربان بالضمة رفعا فهو منادى مبنى على الضم فى محل نصب وحكمة بناء المنادى المفرد سواء كان علما أو نكرة مقصودة شبهه بالحرف فى المعنى لانه وقع موقع الكاف الاسمية المشبهة للكاف الحرفية التى هى كاف الخطاب لان يازيد بمنزلة أدعوك وهذه الكاف ككاف ذلك وكان البناء على حركة لان له أصلا فى الاعراب وكانت خصوص الضمة فرقا بين حركة المنادى المبنى وحركة المعرب نحو ياقوم وياقومنا وأما المضاف والشبيه به فلم يبنيا لان الاضافة وشبهها عارضت موجب البناء وألحقتهما باصلهما وهو الاعراب ولم تبن النكرة غير المقصودة لكونها لم تقع موقع الكاف واختلف فى العامل فى المنادى فقال سيبويه فعل مقدر وأصل يازيد أدعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ودلالة حرف النداء عليه وذهب المبرد الى ان الناصب حرف النداء لسده مسد الفعل وعلى كلا المذهبين فيازيد كلام تام أما على مذهب سيبويه فجزآ الكلام مقدران وهما الفعل والفاعل وأما على مذهب المبرد فحرف النداء سد مسد أحد الجزأين وهو الفعل والفاعل مقدر قال الناصر ولا مانع من دعوى سد حرف النداء مسد الجزءين وذهب الكسائى والرياشى الى أن ضمة يازيد ونحوه ضمة اعراب ونقله ابن الاعرابى

او) الجر بخافض يتعلق به
(نحو يارفيقا بالعباد) ونكرة
غير مقصودة نحو قول
الاعمى يارجلا خذ بيدى
وقول (الواعظ ياغافلا
والموت يطلبه) لان الاعمى
والواعظ لا يقصدان شخصا
بعينه (فان كان المنادى
مفردا) أى ليس مضافا ولا
شبهه (فانه يبنى على مايرفع به
لو كان معربا فيبنى على الضم
فى نحو يازيد) لانه يرفع
بالضمة

(وعلى الالف فى) المثنى (نحو يازيدان) لانه يرفع بالالف (وعلى الواو فى) جمع المذكر السالم (نحو يازيدون) لانه يرفع بالواو (وان كان نكرة مقصودة فانها تبنى على الضم من غير تنوين نحو يارجل) لمعين اجراء لها مجرى العلم فى افادة التعيين (مالم توصف فان وصفت ترجح نصبها على ضمها) لان النعت من تمام المنعوت فالحقت بالشبيه بالمضاف (نحو ياعظيما يرجى لكل عظيم) فجملة يرجى فى موضع نصب نعت العظيم هذا قول ابن مالك وقال ابن هشام الانصارى جملة يرجى فى موضع نصب على الحال من فاعل عظيما المستتر فيه والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها فهى من امثلة الشبيه بالمضاف لا من الملحق به

عن الكوفيين (تنبيه) لوقلت ياضارب بنيته على الضم ولا يفتقر الى الضمير المستكن فيه ولوقلت ياضارب وزيد فان قدرت زيدا معمولا على ضارب بنيت ضارب أيضا وان قدرته معمولا على الضمير نصبت ضاربا لعمله فى زيد بواسطة الحرف فيكون من قبيل الشبيه بالمضاف ولذا وجب نصب مشتركا فى قولك يامشتركا وزيدا عطفا على الضمير لعدم استغنائه بواحد لان الاشتراك يقتضى التعدد (قوله نحو يازيدان) ويااثناعشر ويااثنتاعشرة لانهما يرفعان بالالف فان قلت ان العلم اذا ثنى أوجمع وجب دخول أل عليه فلا تقول جاء زيدان وزيدون بل الزيدان والزيدون كما تقدم فلم صح يازيدان ويازيدون بدون أل فالجواب ان يا قائمة مقام ال فهى فى حكمها فى افادة التعريف فلو أتى بأل هنا لزم اجتماع اداتى تعريف وهو يا وأل على معرف واحد (قوله فى افادة التعيين) بيان لاجراء النكرة المقصودة مجرى العلم والمعنى أن النكرة المقصودة لما أشبهت المنادى المفرد العلم فى افادة التعيين بنيت على الضم كما بنى العلم قال فى الضوء المنادى المعرفة على ضربين أحدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يازيد والثانى ما تعرف بالنداء نحو يارجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف من حيث انك أقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى أن تقول الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا فى أن العلم هل يكون باقيا على علميته بعد النداء أم لا فذهب الاكثرون الى أنه نكر وجعل جنسا نحو زيد من الزيدين كما يقال رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والا لكان جامعا بين التعريفين وهو ممتنع ويدل عليه امتناع قولك يا الرجل وذهب آخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كان بعلامة لفظية كحرف النداء واللام وعند هذا القائل انهم يجوزون حرف النداء واسم الاشارة نحو ياهذا مع أن اسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى فى المفتاح (قوله مالم توصف) أى النكرة المقصودة وهذا مرتبط بقوله فانها تبنى على الضم وقيده يعنى أن محل بناء النكرة المقصودة على الضم اذا لم توصف أما اذا وصفت بجملة كالمثال الذى فى المصنف أو شبهها وهو الظرف كقولك ياعظيما عند الناس والجار والمجرور نحو ياعظيما فى الناس (قوله ياعظيما يرجى لكل عظيم) هذا شطر بيت من بحر الخفيف وعظيم فعيل من امثلة المبالغة (قوله لا من الملحق به) وذلك لان ما تتصل بها معمول لها واما توجيه الضم المرجوح

تقدر

فتقدر أن جملة يرجى لكل عظيم نعت بها عظيم بعد النداء لا قبله فيكون من قبيل وصف المنادى لا من نداء الموصوف ووجه مرجوحيته أنه يلزم عليه نعت المعرفة بالجملة وهو مخالف لقاعدة أن الجمل بعد المعارف أحوال لا صفات ولعل هذا هو الحامل لابن هشام على ماقاله (قوله الثالث عشر خبر كاد) وتسمى أفعال المقاربة مصدر قارب بمعنى قرب فالمفاعلة غير مرادة بقرينة قوله الآتي ماوضع للدلالة على قرب الخبر (قوله وهي من باب تسمية الكل باسم جزئه) وذلك لأن معنى المقاربة موجود في بعضها وذلك البعض جزء من جملة تلك الافعال فأطلق على مجموعها أفعال المقاربة هذا توجيه كلامه وأنت خبير بأن تسمية الكل باسم الجزء عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ماتركب منه ومن غيره وذلك كاطلاق الرقبة في قوله تعالى فتحرير رقبة على مجموع ذات الرقيق واطلاق العين على الجاسوس وكاطلاق لفظ كلمة على الكلام الذي هو عبارة عما تركب من الكلمة وأما تسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعضها فيسمى تغليبا كالعمرين في أبي بكر وعمر والقمرين في شمس وقمر ومانحن فيه من هذا القبيل (قوله وحقيقة الحال) بيان لوجه كون اطلاق أفعال المقاربة عليها مجازا أي وانما كانت تسميتها بذلك مجازا لأن حقيقة الحال الخ وأل عوض عن المضاف اليه أي حقيقة حالها أي الحال الثابتة لها في نفس الامر أنها ليست كلها مفيدة للمقاربة بل هي أقسام ثلاثة وتقسيمها للاقسام الثلاثة هو مختار ابن مالك وأما ابن الحاجب فانه عرف هذه الافعال بقوله ماوضع لدنو الخبر رجاء أو حصولا أو أخذا فيه فظاهر هذا التعريف أن أفعال الباب كلها للمقاربة لكن قسم منها لمقاربة الخبر رجاء نحو عسى وقسم لمقاربة حصوله نحو كاد وقسم لمقاربة أخذا فيه نحو جعل وطفق وحينئذ لا يكون في تسميتها أفعال المقاربة تجوز (قوله على قرب الخبر) أي قرب حصوله والخبر بمعنى المخبر به وفي قوله الدلالة تجوز لانه انما وضع لقرب الخبر لا للدلالة عليه اذ هي أمر عارض للموضوع له لا موضوع له وأجيب بصحة أن تكون اللام للغاية لا صلة لوضع أي ماوضع لاجل الدلالة على قرب الخبر فحينئذ لا يقتضي كلامه أن الموضوع له الدلالة على قرب الخبر (قوله كاد) وهي أشهر تلك الافعال ومن ثم بدأ بها وبأتي منها المضارع واسم الفاعل والمصدر نحو يكاد وكائد وكيدا وكودا بالياء والواو (قوله وكرب) بفتح الراء أشهر من كسرها وجاء

الثالث عشر خبر كاد وأخواتها والله أعلم وقد تقدم أن كاد وأخواتها تسمى أفعال المقاربة وهي من باب تسمية الكل باسم جزئه وحقيقة الحال أنها ثلاثة أقسام ماوضع للدلالة على قرب الخبر وهو ثلاثة كاد وكرب

منها المضارع يكرب بضم الراء كعصر ينصر واسم الفاعل نحو كارب ولم يجئ منها المصدر (قوله وأوشك) وجاء منها المضارع وهو يوشك وهو أكثر استعمالا من ماضيها واسم الفاعل موشك وحكى المصدر منها وهو ايشاك (قوله وما وضع للدلالة على رجائه) يقال فيه مثل ما قيل في قوله ما وضع للدلالة على قرب الخبر واضافة رجاء للضمير من اضافة المصدر لمفعوله أي رجاء المتكلم له أي الخبر والمراد بالرجاء هنا الاشفاق (قوله حرى) بفتح الراء وقد تكسر ولا تتصرف قال ابن هشام في شرح الشذور ولا اعرف من ذكر حرى من النحويين غير ابن مالك وتوهم أبو حيان أنه غلط فيها وانها حرى بالتنوين اسما لا فعلا وأبو حيان هو الواهم بل ذكرها أصحاب كتب الافعال من اللغويين كالسرقسطي وابن طريف وانشدوا عليها شعرا (قوله وعسى) وتتصرف تصرفا ناقصا فقد جاء منها المضارع وهو يعسى ويعسو وليس له مصدر (قوله وما وضع للدلالة على الشروع فيه) يقال فيه ما قيل في نظيره من أن لام للدلالة للتعليل لا صلة لوضع والضمير المجرور بفي يعود على الخبر ومعنى الشروع في الخبر التلبس بأول أجزائه فاذا قلت انشأ زيد يقرأ معناه أنه تلبس بأول أجزاء القراءة وقس عليه نظائره (قوله وطفق) بفتح الفاء وكسرها وقد جاء منه المضارع بفتح الفاء وكسرها فهو من باب ضرب يضرب أو علم يعلم ولم يجئ منه اسم الفاعل وجاء منه المصدر على طفق على أنه من باب علم وعلى طفوق على أنه من باب ضرب (قوله وعلق) بكسر اللام كقوله

أراك علقت تظلم من اجرنا • وظلم الجار اذلال المجير

(قوله وجعل) وقد جاء منه المضارع وهو يجعل ولم يجئ منه اسم فاعل ولا مصدر (قوله وهب) كقوله

هببت ألوم القلب في طاعة الهوى • فلج كأني كنت باللوم مغريا

وقوله بالتشديد احترازا عن هب بالسكون التي هي من اخوات ظن مما ينصب المبتدأ والخبر على انهما مفعولان لها وشاهده

فقلت اجرني أبا مالك • والا فهبني امرأ هالكا

فان الياء مفعول أول لهب وامرأ مفعول ثان وهالكا صفته (قوله وكلها) أي هذه الافعال بأقسامها الثلاثة (قوله يجب كونه جملة فعلية فعلها مضارع) ولا بد أن يكون ذلك المضارع رافعا لضمير الاسم ولا يجوز أن يرفع السببي الا بعد عسى خاصة

كقوله

وأوشك وما وضع للدلالة على رجائه وهو ثلاثة أيضا حرى) بالحاء والراء المهملتين (واخلولق) بالخاء المعجمة (وعسى وما وضع للدلالة على الشروع فيه وهو كثير ومنه انشأ وطفق وعلق وجعل واخذ وقام وهلهل وهب) بالتشديد وكلها تعمل عمل كان الا ان خبرها يجب كونه جملة فعلية فعلها مضارع (تقول كاد زيد يقرأ) فكاد فعل ماض ناقص وزيد اسمها وجملة يقرأ في موضع نصب خبر كاد

كقوله وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * على رواية الرفع ثم اشتراط هذين الشرطين في الخبر اعني كونه جملة فعلية وكون الفعل مضارعا باعتبار الغالب والا فقد يكون خبر كاد مفردا كقوله

فأبت الى فهم وما كدت آيبا * وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

وكذلك خبر عسى كقوله

أكثرت في العذل ملحا دائما * لا تكثرن أني عسيت صائما

وقد يقع خبر جعل جملة اسمية كقوله

وقد جعلت قلوص بني زياد * من الاكوار مرتعها قريب

وجملة ماضوية كقول ابن عباس رضي الله عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج ارسل رسولا فان جملة أرسل رسولا خبر جعل وهي جملة ماضوية وقد يحذف الخبر كقوله تعالى فطفق مسحا أي يمسح مسحا فاسم طفق ضمير مستتر فيها جوازا تقديره هو ومسحا مفعول مطلق منصوب بعامل محذوف وهو يمسح وجملة يمسح خبر طفق (قوله وكذا الباقي) الباقي مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وهذا مركب من كاف التشبيه واسم الاشارة فالكاف جارة وذا مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور خبر مقدم والمشار اليه هو اعراب المثال المتقدم أي والباقي شبيه بهذا المثال في اعرابه فهو مقيس عليه كقوله

كرب القلب من جواه يذوب * حين قال الوشاة هند غضوب

وقوله

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

وتقول حرى زيد أن يقول واخلولقت السماء أن تمطر وقول الشاعر

عسى الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب

وأنشأ زيد يتظلم وطفقا يخصفان فالالف ضمير التثنية اسم طفق مبني على السكون في محل رفع ويخصفان مضارع مرفوع بثبوت النون والالف فاعل والجملة في محل نصب خبر طفق وعلق زيد يسمع وجعل زيد يعدل وأخذ عمرو يتكلم وقام بكر ينشد وهب زيد يفعل واعراب هذه الامثلة واضح فلا نطيل به (قوله فيمتنع مع أفعال الشروع) لان هذه الافعال للحال وأن للاستقبال وبينهما تناف (قوله ويجب مع

(وكذا الباقي) بالأمور الا في اقتران الخبر بأن المصدرية فانها في ذلك على اربعة أقسام ما يمتنع وما يجب وما يغلب وما يقل فيمتنع مع أفعال الشروع ويجب مع حرى واخلولق

سرى الخ) مهنا بحث وهو أن الاخبار بما اقترن بأن المصدرية يؤدى الى الاخبار بالحدث عن الذات وذلك انك اذا قلت عسى زيد أن يقوم مثلا يتحصل المعنى بعد التأويل بالمصدر عسى زيد القيام فيكون الاصل زيد القيام وهو فاسد لان زيدا ليس نفس القيام بل القيام وصف له واجيب بأنه من قبيل الاخبار بالمصدر للمبالغة على حد زيد عدل او فى الكلام مضاف محذوف يقدر قبل الاسم كأن يقال عسى حال زيد أو قبل الخبر كأن يقال عسى زيد صاحب أن يقوم فآل الامر الى أنه يصير الاصل هكذا حال زيد القيام بناء على التأويل الاول وزيد صاحب القيام على الثانى وهذا الاخبار صحيح وأما الجواب بأن ان زائدة فغير مرضى لانها عملت النصب والزائد لا يعمل وبحث أيضا بأن فى كلام المصنف تنافيا لانه صرح بأن خبر هذه الافعال يجب أن يكون جملة ثم قال ان خبر بعض هذه الافعال يقترن بأن المصدرية ومعلوم أن الخبر ان اقترن بأن المصدرية يكون فى قوة المفرد وليس جملة فان الحرف المصدرى يخرج ما اقترن به عن الجملة الى الافراد فلو قال ويشترط فى خبر هذه الافعال أن يكون فعلا مضارعا لكان اخصر وأولى لسلامته من ورود هذا الاعتراض عليه (قوله ويغلب مع عسى) كقوله تعالى عسى الله أن يكف بأس الذين كفروا فهل عسيتم ان توليتم إن تفسدوا فى الارض ونحو ذلك ومن القليل قوله

عسى الكرب الذى امسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب

فان يكون خبر عسى ولم يقترن بأن والكرب اسمها والموصول صفته وجملة امسيت فيه صلة قال بعضهم وكان القياس وجوب اقتران خبر عسى بأن ومن ثم ذهب جمهور البصريين الى أن حذفها بعد عسى ضرورة وظاهر كلام سيبويه انه لا يختص بالشعر (قوله وأوشك) اى الغالب فى خبرها ان يقترن بأن كقوله

ولو سئل الناس التراب لاوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

ويقل مجيئه بدونها كقوله

يوشك من فر من منيته * فى بعض غراته يوافقها

ونقل فى التصريح عن الشلوبين أن خبر أوشك لا يجب اقترانه بأن الا إن جعلت للترجى كعسى وأما ان جعلت للمقاربة ككاد فلا (قوله ويقل مع كاد وكرب) قال الناصر الطبلاوى واذا اقترنت كاد وكرب وأوشك بأن فهى بتقدير حرف الجر

ويغلب مع عسى واوشك
ويقل مع كاد وكرب

اى

أى كاد وكرب فى أن يقوم وأوشك فى ان يقرأ ثم حذف حرف الجر على القياس وأوجبوا هنا حذفه لكثرة الاستعمال (قوله الرابع عشر خبر ما الحجازية) نسبة لاهل الحجاز لانهم هم الذين نطقوا بها عاملة عمل ليس فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر وبلغتهم جاء التنزيل قال تعالى ما هن امهاتهم ما هذا بشرا ونحو ذلك ووصف ما بالحجازية احترازا عن التميمية أى التى نطق بها بنو تميم مهملة ليست عاملة فيقال على لغتهم ما زيد قائم فما نافية مهملة وزيد مبتدأ وقائم خبر وعلى لغة أهل الحجاز ما زيد قائما ما نافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وزيدا اسمها وقائما خبرها وأنشد على لسان بنى تميم

ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب * فأجاب ما قتل المحب حرام

برفع الجزءين أى أنا تميمى لا حجازى قال الاصمعى ان ما لم تجئ فى الشعر الا على لغة بنى تميم أى ما خلا ابياتا قليلة وانما أعملت ما النافية عمل ليس لقوة شبهها بها فى نفى الحال والدخول على المعارف والنكرات وفى دخول الباء فى خبرها فهذه أوجه ثلاثة اشتركت مع ليس فيها (قوله وانما تعمل هذا العمل بشروط) أى اربعة ذكر المصنف منها ثلاثة وبقى شرط رابع وهو أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم نحو قوله وما كل من وافى منى أنا عارف) بطل عملها وجوبا لضعفها فى العمل فلا يتصرف فى معمول خبرها بالتقديم الا اذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا نحو ما عندك زيد مقيما وما بى أنت معنيا وذلك لانهم توسعوا فى الجار والمجرور والظرف ما لم يتوسعوا فى غيرهما (قوله ما إن زيد ذاهب) ومثله قول الشاعر

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب * ولا صريف ولكن أنتم الخزف

وروى ما ان أنتم ذهبا بالنصب وخرج على أن ان نافية مؤكدة لما وليست زائدة وانما بطل عملها اذا اقترن بها ان لانها محمولة على ليس فى العمل وليس لا يقترن اسمها بان فبعدت عن مشابهتها لليس ولوجود الفاصل بينها وبين معمولها ولان ان الزائدة فى صورة ان النافية فكأن النفى انتقض لان نفى النفى ايجاب (قوله نحو ما فى الدار رجل) ومثله قولهم ما مسيء من أعتب وتمثيل المصنف بهذا المثال اشارة الى ان عملها يبطل اذا تقدم الخبر مطلقا ولو جارا ومجرورا وذهب الفراء وابن عصفور الى جواز تقدم الخبر اذا كان ظرفا وجارا ومجرورا فلا يبطل عملها عندهما وقال الربعى انه القياس لبقاء معنى النفى خصوصا وقد توسعوا فى الظروف والمجرورات

(الرابع عشر خبر ما الحجازية) فهذا نحو ما هذا بشرا وانما اسمها وبشرا خبرها وانما تعمل هذا العمل بشروط ان لا يقترن الاسم بان الزائدة وان لا ينتقض نفى الخبر وان لا يتقدم الخبر على الاسم فان اقترن الاسم بان نحو ما ان زيد ذاهب أو انتقض نفى الخبر نحو وما محمد الا رسول او تقدم الخبر على الاسم نحو ما فى الدار رجل بطل العمل فى الامثلة الثلاثة لانها انما عملت حملا على

(قوله ليس الطيب الا المسك بالرفع) فليس مهملة والطيب مبتدأ والا ايجاب والمسك خبر الطيب قال فى التسهيل ورفع مابعد الا فى نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم اى وأما لغة أهل الحجاز فهو النصب كما قاله ابو عمرو بن العلاء وهذه المسئلة جرت بين أبى عمرو وعيسى بن عمرو الثقفى وأبى عمرو بن العلاء كان عيسى ينكر الرفع وأبو عمرو يجيزه فاجتمعا فقال له عيسى فى ذلك فقال له ابو عمرو نمت يا ابا عمرو وادلج الناس ليس فى الارض حجازى الا وهو ينصب ولا تميمى الا وهو يرفع ثم وجه أبو عمرو خلفا الاحمر وابا محمد اليزيدى الى بعض الحجازيين وجهدا أن يلقناه الرفع فلم يفعل والى بعض التميميين وجهدا ان يلقناه النصب فلم يفعل ثم رجعا واخبرا بذلك عيسى وابا عمرو فاخرج عيسى خاتمه من اصبعه ورمى به الى أبى عمرو وقال هو لك بهذا فقت الناس (خاتمة) بقى مما يعمل عمل ليس لا النافية للوحدة فانها تعمل عمل ليس عند الحجازيين أيضا لكن عملها خاص بالشعر ويشترط تنكير معموليها نحو قوله

تعز فلا شئ على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

ومثلها لات فانها تعمل عمل ليس ونص سيبويه على أنها لا تعمل الا فى الحين فاخذ بعضهم بظاهره فقصرها على الحين لكن فى الشذور انها تعمل فى الحين بكثرة وفى الساعة والاوان بقلة ولا يجمع فى الكلام بين اسمها وخبرها اتفاقا فى الاعمال والغالب حذف اسمها نحو قوله تعالى ولات حين مناص أى ليس الحين حين فرار ومن غير الغالب حذف الخبر وبقاء الاسم وعليه قرئ شاذا ولات حين مناص برفع حين وكذا يعمل عمل ليس ان النافية وهى لغة أهل العالية كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وقول الشاعر

ان هو مستوليا على احد * الا على اضعف المجانين

واعمالها نادر كما فى الاوضح تبعا لابن مالك بل ذكر الفراء وأكثر البصريين المنع (قوله الا البدل) استثناء البدل من بين التوابع مبنى على ماذهب اليه الاخفش والرمانى والفارسى وأكثر المتأخرين فانهم قالوا ان العامل فى البدل ليس هو العامل فى المبدل منه بل عامل مقدر مماثل لعامل المبدل منه واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس أما السماع فهو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة فقد اعيد الجار فى البدل وهو لبيوتهم وغير ذلك من الآى والاشعار وأما القياس فلأن البدل مستقل ومقصود بالذكر ولذا لم تشترط مطابقته

ليس وليس لا يزاد بعدها ان وقد تهمل لو انتقض نفى الخبر بالا نحو ليس الطيب الا المسك بالرفع حملا على ما ولضعف ما فى العمل اشترط الترتيب فى معموليها (الخامس عشر التابع) المنصوب وهو اربعة النعت نحو رأيت زيدا العاقل والعطف نحو رأيت زيدا وعمرا والتوكيد نحو رأيت زيدا نفسه والبدل نحو رأيت زيدا اخاك) فهذه التوابع الاربعة منصوبة وناصبها ناصب متبوعها الا البدل فناصبه مقدر مماثل لناصب متبوعه ولذا قال نحو

للبدل

للبدل منه تعريفا وتنكيرا ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافى والزمخشرى وابن الحاجب أن العامل فيه هو العامل فى المبدل منه اذا المتبوع فى حكم الطرح فكأن عامل الاول باشر الثانى وقد رد الرضى استدلال الاولين كما نقله الناصر الطبلاوى فى شرحه (قوله السادس عشر الفعل المضارع الخ) تقييد المصنف الفعل المضارع بعدم اتصال النونين به ليكون الاعراب لفظيا ظاهرا أما اذا اتصل به نون النسوة أو نونا التأكيد فانه يكون مبنيا فاذا دخل عليه ناصب أو جازم كان اعرابه محليا وقد علمت أن المراد بالمنصوبات فى كلامه سابقا ما يشمل المنصوب لفظا أو تقديرا أو محلا فتدبر (قوله ونواصبه المتفق عليها الخ) فيه نظر اذ قد ذهب الزجاج والفارسى الى أن النصب بعد اذن بأن مضمرة وذهب الاخفش الى أن كى فى جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة (قوله أن بفتح الهمزة وسكون النون) احترازا عن ان بكسر الهمزة فانها من الجوازم وعنها بكسر الهمزة أو فتحها مع تشديد النون فيهما فانهما ناسخة تنصب الاسم وترفع الخبر والمراد بأن ههنا أن المصدرية وانما لم يقيدها بالمصدرية لانها المتبادرة عند الاطلاق فخرجت أن المفسرة وهى التى سبقت بجملة فيها معنى القول دون حروفه ولم تأخر عنها جملة ولم تقترن أن بجار لا لفظا ولا تقديرا نحو قوله تعالى اذ أوحينا الى أمك ما يوحى أن اقذفيه فى التابوت وخرجت الزائدة وهى التالية للما نحو فلما أن جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله (كأن ظبية تعطو الى وارق السلم) بجر ظبية أو بين القسم ولو نحو أقسم أن لو يأتينى زيد لاكرمته وسميت أن الناصبة مصدرية لانها تسبك مع مدخولها بمصدر نحو عجبت من أن تقوم أى من قيامك ثم محل كونها ناصبة اذا لم يفصل بينها وبين الفعل السين فان فصلت السين بينها وبين الفعل كانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى فان أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان وجملة سيكون الخ فى محل رفع خبرها (قوله ولن) وهى حرف يفيد النفى والاستقبال محدودا كان النفى نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى أو غير محدود نحو ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا وقد زعم الزمخشرى أن لن تفيد تأكيد النفى وتأبيده فقولك لن أفعله كقولك لا أفعله أبدا ومنه قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا وقد رد على الزمخشرى بما لا يسع المقام ذكره قال الناصر

السادس عشر الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شئ) يوجب بناءه كنون التوكيد ونون الاناث (ونواصبه) المتفق عليها (أربعة أن) بفتح الهمزة وسكون النون (ولن

واذن وكى) المصدرية (مثال ان نحو ان تقول نفس) فأن حرف نصب واستقبال أما انها حرف نصب فواضح وأما انها حرف استقبال فلانها تخلص المضارع للاستقبال وتقول فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة (ومثال لن نحو لن نبرح) فلن حرف نفى ونصب واستقبال أما النفى فلانها لنفى الحدث فى المستقبل واما النصب والاستقبال فعلومان مما تقدم فى أن ونبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة (ومثال اذا نحو اذا أكرمك جوابا لمن قال أريد ان أزورك) فاذا حرف جواب ونصب وأكرمك فعل مضارع منصوب باذا وعلامة نصبه فتح الميم ويشترط نصبها أن تكون مصدرة فى أول الجواب وان يكون الفعل الداخلة عليه مستقبلا وان يكون متصلا بها ولا يضر فصله بالقسم فان وقعت حشوا نحو انى اذا أكرمك او كان الفعل للحال نحو اذا تصدق جوابا لمن قال انى احبك او فصل بينهما فاصل غير القسم نحو اذا فى الدار أكرمك أهملت فى الأمثلة الثلاثة واغتفر الفصل بالقسم لانه مؤكد نحو اذا والله أكرمك بالنصب

الطلاوى وقد وافقه على التأكيد جماعة بل قال بعضهم ان منعه مكابرة (قوله واذن) وهى حرف بسيط عند الجمهور وقيل حرف مركب فقيل من اذ وان نقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذفت الهمزة وقيل من اذا وان فحذفت همزة ان ثم الف اذا لالتقاء الساكنين قال الرضى والذى يلوح لى ويغلب على ظنى أن أصلها اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة بعد ما كان مختصا بالماضى اه واختلف هل ترسم بالنون أو بالالف فذهب المبرد الى انها ترسم نونا حتى انه قال اشتهى أن أكوى يد من يكتبها بالالف لانها مثل ان وان وقيل ترسم ألفا مطلقا وقيل ان نصبت رسمت بالالف وان أهملت رسمت بالنون للفرق بينها او بين اذا الظرفية لئلا يقع الالتباس وهى حرف جواب وجزاء عند سيبويه قال الشلوبين هى كذلك فى كل موضع وقال الفارسى فى الاكثر كقولك لمن قال أزورك اذن أكرمك فقد اجبته وجعلت اكرامه جزاء زيارته أى ان زرتنى أكرمتك وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن أظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا اذ الشرط والجزاء كما قاله الرضى إما فى المستقبل أو فى الماضى ولا مدخل للجزاء فى الحال (قوله فلانها تخلص المضارع للاستقبال) أى تعين زمن المضارع الذى دخلت عليه للاستقبال بعد ان كان محتملا له وللحال إما لانه مشترك بينهما على ما ذهب اليه السيد أو انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال كما ذهب اليه الرضى قال السيوطى وهو المختار عندى فعلى كل من القولين تكون أن قرينة على أن المراد بالمضارع الاستقبال سواء كان مشتركا أو حقيقة ومجازا وذلك لاحتياج كل من المشترك والحقيقة والمجاز للقرينة الا أن القرينة فى المشترك لتعيين المعنى المراد وفى المجاز لمنع ارادة المعنى الحقيقى (قوله وتقول فعل مضارع منصوب الخ) والنصب بها اتفاق البصريين والكوفيين وربما جزمت ومنه قول الشاعر

اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب

وقد تهمل فيرفع المضارع بعدها ومنه قول الشاعر

أن تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وأن لا تشعرا احدا

ومنه أيضا قراءة ابن محيصن لمن اراد أن يتم الرضاعة بضم الميم (قوله فلن حرف نفى الخ) ونبرح فعل مضارع وهو من أخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر

اسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن وعاكفين خبره منصوب بالياء لانه جمع مذكر سالم وعليه جار ومجرور متعلق بعاكفين وحتى حرف غاية وجر و يرجع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى والينا متعلق بيرجع وموسى فاعل يرجع وقد تجزم لن ومنه قول الشاعر (فلن يحل للعينين بعدك منظر) فلن يحل فعل مضارع مجزوم بلن وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها (قوله ولا يضر فصله بالقسم) نحو قوله

اذن والله نرميهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب

وذلك لان القسم جيء به للتأكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها ومثل الفصل بالقسم الفصل بلا نحو اذن لا اكرمك لان النافي كالجزء من المنفي وكذلك النداء نحو اذن يا زيد أكرمك وقد أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف والجار والمجرور كما أشير لذلك في قول بعضهم

أعمل اذن اذا أتتك أولا * وسقت فعلا بعدها مستقبلا

واحذر اذا أعملتها أن تفصلا * الا بحلف أو نداء أو بلا

وافصل بظرف أو بمجرور على * رأى ابن عصفور رئيس النبلا

ولو وقعت اذن بعد الواو والفاء جاز اعمالها نظرا لكون ما بعد العاطف جملة مستأنفة والغاؤها نظرا لتقدم حرف العطف وهو الاكثر نحو واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذا لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما (قوله أى لعدم اساءتكم) العدم تفسير للا والاساءة تفسير للمصدر المنسبك من كي والفعل قال الناصر الطبلاوي وفي كون مصدر تأسوا الاساءة نظر بل الظاهر أنه الاسى أى الحزن اذ المعنى لكيلا تحزنوا وفي القاموس أسيت عليه كرضيت أسى أى حزنت فتأمل (قوله تقدم لام التعليل عليها) قال الشهاب عميرة ان قلت فلو فرض في هذه الحالة النطق بأن بعدها نحو لكي أن تقضيني قلت هي بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى أن وهذا كما أن اللام بعد كي للتعليل في نحو قولك كي لتقضيني بدل من كي واعترضه الشيخ محمد الشوبري كما نقل من خطه بأنه ان أراد البدل الذي هو أحد التوابع ففيه نظر لانه لم يدخل في الحروف وان أراد العوض ففيه الجمع بينه وبين معوضه فليتأمل (قوله وتضمر أن الخ) هذا مذهب البصريين وخالف الكوفيون فذهبوا الى أن الاربعة الاول ناصبة بنفسها وقال الجرمي ان

(ومثال كي نحو لكيلا تأسوا) فكي حرف مصدر ونصب أما انها حرف مصدر فلانها تؤول مع الفعل بعدها بمصدر أى لعدم اساءتكم وأما انها حرف نصب فلعملها النصب وعلامة كونها مصدرية تقدم لام التعليل عليها لفظا أو تقديرا وتأسوا فعل مضارع منصوب بكي وعلامة نصبه حذف النون وما جاء منصوبا من الافعال ولم يذكر معه شيء من النواصب الاربعة فالناصب له أن مضمرة (وتضمر أن بعد أربعة من حروف الجر وثلاثة من حروف العطف) وانما اختصت أن بالاضمار لانها أم النواصب وهم يخصون الامهات بزيادة الاحكام اظهارا لمزية

أما حروف الجر) الاربعة (فلام التعليل نحو لتبين للناس) فتبين فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد لام التعليل وعلامة نصبه الفتحة (ولام الجحود) وهي المسبوقة بما كان أو لم يكن فالاول (نحو ما كان الله ليطلعكم على الغيب و) الثاني نحو (لم يكن الله ليغفر لهم) فيطلع و يغفر منصوبان بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجحود (وحتى) اذا كان الفعل مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم أولا (نحو حتى يتبين لك) فيتبين فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى (وكي التعليلية) وهي التي لم تتقدم عليها اللام لا لفظا ولا تقديرا (نحو كي تقر عينها) اذا لم تتقدم قبلها لام التعليل فتقر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد كي اضمارا لازما (واما حروف العطف) الثلاثة (فأو نحو لالزمن السكافر أو يسلم) فيسلم منصوب بأن مضمرة بعد أو اضمارا واجبا وأن وما بعدها في تأويل مصدر معطوف على مصدر مقدر والتقدير ليكونن مني قتل للكافر أو اسلام منه (وفاء السببية وواو المعية في الاجوبة الثمانية) الاول (جواب الامر نحو تعال فأحسن أو واحسن اليك) فأحسن منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء والواو (و) الثاني (جواب النهي نحو لا تخاصم زيدا فيغضب أو ويغضب) فيغضب منصوب بأن مضمرة بعد الفاء والواو (و) الثالث (جواب التمني) وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فالاول (نحو ليت الشباب يعود فأتزوج أو وأتزوج و) الثاني (نحو ليت لي مالا فأحج منه أو وأحج منه) فأتزوج وأحج منصوبان بأن مضمرة بعد الفاء والواو (و) الرابع (جواب الترجي) وهو طلب الامر المحبوب (نحو لعلي أراجع الشيخ فيفهمني أو ويفهمني و) الخامس (جواب العرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء والضاد المعجمة وهو الطلب بلين ورفق (نحو ألا تنزل عندنا فنكرمك أو ونكرمك و) السادس (جواب التحضيض) بمهملة فمعجمتين وهو الطلب بحث وازعاج (نحو هلا أحسنت الى زيد فيشكرك أو ويشكرك و) السابع (جواب الاستفهام) وهو طلب الفهم (نحو هل زيد صديق فيركن اليه أو ويركن اليه و) الثامن (جواب الدعاء نحورب وفقني فأعمل صالحا أو وأعمل صالحا وبعد النفي المحض نحو لا يقضى على زيد فيموت أو ويموت) ولم يسمع النصب بعد واو المعية الا بعد اربعة النفي والامر والنهي والتمني والباقي بالقياس عليها

الثلاثة الاخيرة ناصبة أيضا بنفسها فان قلت قوله هنا وتقدم أن بعد أربعة من حروف الجر مخالف لقوله في شرح الاجرومية والحاصل أن أن تضمر بعد ثلاثة من حروف الجر وهي اللام وكي التعليلية وحتى فالجواب انه لا مخالفة لان قوله هناك وهي اللام شامل للام التعليل والجحود (قوله فلام التعليل) وتسمى هذه اللام أيضا لام كي لدخولها عليها ولكونها بمعناها في بعض الاحوال معنى ولو اطلق المصنف اللام عن التقييد بكونها للتعليل لكان أخصر وأشمل لتدخل لام العاقبة في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فان اللام هنا ليست للتعليل لانهم لم يلتقطوه لذلك بل ليكون لهم قرة عين فكانت عاقبته أن صار لهم عدوا وحزنا ولتدخل اللام الزائدة ويقال لها المؤكدة كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم وأمرنا لنسلم لرب العالمين وقد يقال أراد المصنف بلام التعليل ما يشمل ذلك بنوع من التأويل (قوله وحتى) هي بمعنى الى ان كان مجرورها اسما صريحا نحو حتى مطلع الفجر فان كان مؤولا من أن والفعل فتارة تكون بمعنى الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها كمثال المصنف وتارة تكون بمعنى كي وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو أسلم حتى تدخل الجنة ويحتملهما قوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله (قوله بالنسبة الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم أولا) فالاول كقوله تعالى حتى يرجع الينا موسى فان رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى الامرين جميعا أعني زمن التكلم وما قبل حتى وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل والثاني كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة من نصب يقول فان قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن الاخبار فان الله تعالى قص علينا ذلك بعد ما وقع فان لم يكن الفعل الذي بعد حتى

مستقلا

و جوازم المضارع قسمان ما يجزم فعلا واحدا وما يجزم فعلين فالذي يجزم فعلا واحدا لم) نحو لم يلد ولم يولد (ولما) بتشديد الميم أختها في الجزم نحو ولما يأتكم بخلاف لما الحينية نحو فلما قضينا ولما الايجابية نحو اقسمت عليك لما فعلت كذا أي الا فعلت كذا فانهما يدخلان على الماضي (ولام الامر) نحو لينفق (ولام الدعاء) نحو ليقض علينا (ولا في النهي) نحو لا تخف (و) لا في (الدعاء) نحو لا تؤاخذنا وأما معانيها (فلم لنفي الفعل) في الماضي مطلقا ولما لنفي الفعل في الماضي متصلا بالحال نحو لما يذوقوا عذاب) أي الى الآن ما ذاقوه (وقد تلحق لم ولما همزة الاستفهام) فيتقرر الكلام معهما (نحو ألم نشرح لك صدرك وألما يقم زيد ولام الامر والدعاء لطلب الفعل ولا في النهي والدعاء لطلب الترك) فمن الاعلى الى الادنى أمر ونهي ومن الادنى الى الاعلى دعاء (والذي يجزم فعلين حرف واسم فالحرف ان) بكسرة الهمزة وسكون النون (باتفاق واذما على الاصح) وقيل هي اسم (وهما موضوعان لمجرد الدلالة على تعليق الجواب على الشرط والاسم) نوعان (ظرف وغير ظرف فغير الظرف من) بفتح الميم (وما ومهما وأي وكيفما والظرف زماني ومكاني فالزماني متى وايان ٥٠ عط والمكاني أين وأنى وحيثما وهي تنقسم ستة أقسام) أحدها (ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذما و) الثاني (ما وضع للدلالة على مجرد من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من و) الثالث (ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما و) الرابع (ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وايان و) الخامس (ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو أين وأنى وحيثما)

مستقبلا بأحد الاعتبارين امتنع اضمار أن وتعين الرفع كقولك سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول (قوله أختها في الجزم) المراد بالاخت هنا النظير ففيه مجاز بطريق الاستعارة التصريحية تقدم لك تقريره في نظائره وقوله في الجزم بيان لوجه الشبه أو انها أختها في الدلالة على النفي واختلف في لما هذه فقيل مركبة من لم الجازمة وما الزائدة كما زيدت في أينما وقيل هي بسيطة (قوله فيتقرر الكلام معهما) قال الرضي ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بأمر يعرفه كقوله تعالى ألم نربك فينا وليدا وقوله ألم نشرح لك صدرك (قوله فالحرف ان) وهي تقتضي الربط من غير اشعار بزمن ولا شخص ولا مكان ولا حال ومثلها اذما كما سيأتي فهما موضوعان لمجرد الدلالة بخلاف بقية الادوات كما ستعلمه وبدأ بها لانها أم الباب ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء معا في الشعر نحو قوله

قالت بنات العم يا سلمى وان * كان فقيرا معدما قالت وان

(قوله وقيل هي اسم) واليه ذهب المبرد وابن السراج والفارسي (قوله والاسم نوعان) قال في الضوء اعلم أن هذه الاسماء وضعت موضع ان لضرب من الايجاز والاختصار وبيانه انك اذا قلت من تضرب أضرب كان حقه أن يقال ان تضرب زيدا أضرب زيدا وان تضرب عمرا أضرب عمرا وان تضرب خالدا أضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره ولا يقدر على استيعابه فأتى باسم عام يشمل الجميع وترك استعمال ان معه فقيل من تضرب أضرب فدل ذلك على كل انسان فلهذا حكم باسميته وبني لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كأنك قلت على تأويل أي انسان تضرب أضربه واذا قلت من يكرمني أكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تأويل أي انسان يكرمني أكرمه وعلى هذا فقس نحو ما تصنع أصنع اذ المعنى شيئا ما ان تصنعه أصنعه لان ما مبهم يقع على كل شيء فلما قصد الشياع أتي به وجعل نائبا مناب حرف الشرط كما ذكرناه ومحله نصب على المفعولية

والسادس (ماهو مترددبين الاقسام الخمسة وهو أى فانها بحسب ماتضاف اليه) فهى فى قولك أيهم يقم أقم معه من باب من وفى قولك أى الدواب تركب اركب من باب ما وفى قولك أى يوم تصم اصم من باب متى وفى قولك اى مكان تجلس اجلس من باب أين * (أمثلة ذلك * مثال لم نحو لم تكن آمنا) اعرابه لم حرف نفى وجزم وتكن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون (ومثال لما نحو لما يذوقوا عذاب) اعرابه لما حرف نفى وجزم ويذوقوا فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف النون لانه من الافعال الخمسة (ومثال لام الامر نحو لينفق ذو سعة) اعرابه اللام لام الامر وينفق فعل مضارع مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه السكون اخره وذو فاعل وسعة مضاف اليه (ومثال لام الدعاء نحو ليقض علينا ربك) فيقض مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه حذف الياء لانه من الافعال المعتلة وعلينا جار ومجرور متعلق بيقض وربك فاعل ومضاف اليه. (١٩٨)

(ومثال لا فى النهى نحو لا تخف ولا تحزن) فلا حرف نهى وتخف وتحزن مجزومان بلا وعلامة جزمهما السكون (ومثال لا فى الدعاء نحو لا تؤاخذنا) فلا حرف دعاء وتؤاخذ مجزوم بها وعلامة جزمه السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ونا مفعوله (ومثال ان نحو ان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم) فان حرف شرط يجزم فعلين وتؤمنوا فعل الشرط وهو مجزوم بان وعلامة جزمه حذف النون وتتقوا معطوف عليه وعلامة جزمه حذف النون أيضا ويؤتكم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء (ومثال اذما نحو وانك اذما تأت ما أنت آمر * به تلف من إياه تأمر آتيا) فاذما حرف شرط يجزم فعلين وتأت فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء وتلف جواب وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء (ومثال من نحو من يعمل سوأ يجز به) فمن اسم شرط يجزم فعلين محلها رفع على الابتداء ويعمل فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون ويعمل وفاعله العائد على من فى موضع رفع على الخبرية وقيل الخبر جواب الشرط وقيل هما ويجز جواب الشرط وعلامة جزمه حذف الالف (ومثال ما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله) فما اسم شرط وموضعها نصب على المفعولية للفعل الذى بعدها وهو عامل فى محلها النصب وهى عاملة فى لفظه الجزم وعلامة جزمه حذف النون ومن خير بيان لما ويعلمه الله جواب الشرط وعلامة جزمه السكون (ومثال مهما وانك مهما تأمرى القلب يفعل) فمهما اسم شرط مبتدأ وتأمرى خبرها وهو مجزوم بها وعلامة جزمه حذف النون لانه من الافعال الخمسة والقلب مفعول به ويفعل جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وكسر لموافقة حركة الروى والشرط وجوابه خبران (ومثال أى نحو أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى) فأيا اسم شرط مفعول منصوب بتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم وعلامة جزمه حذف النون وفله جار ومجرور خبر مقدم والاسماء مبتدأ مؤخر والحسنى نعت الاسماء ومحل الجملة الابتدائية جزم على انها جواب الشرط (ومثال كيفما نحو كيفما تتوجه تصادف خيرا) فكيفما فى محل نصب بالفعل وتتوجه فعل الشرط وتصادف جواب الشرط ولم أقف له على شاهد شعر ولا نثر (ومثال متى نحو متى أضع العمامة تعرفونى)

(قوله الاقسام الخمسة) صوابه الاربعة كما فى شرح الشذور وقد مشى المصنف على الصواب فى شرح التوضيح فقال والسادس ماهو متردد بين أنواع الاسم الاربعة وقد سكت المصنف عن كيف فلم يدخلها فى قسم من الاقسام الستة المذكورة فعلك بالتأمل فى ادخالها (قوله وتلف جواب الشرط) قال العينى قوله آتيا من الاتيان وكذلك آتيا ووقع فى بعض النسخ أبيا بالباء الموحدة من الاباء وهو الامتناع وهو غير صحيح لانه ينعكس به المعنى (قوله وانك مهما تأمرى القلب يفعل) صدره (أغرك منى أن حبك قاتلى) والبيت لامرئ القيس من معلقته (قوله فمهما اسم شرط) أى على الاصح والدليل عليه قوله تعالى مهما تأتنا به من آية فعاد الضمير لمجرورالها ولا يعود الضمير الا على الاسم (قوله فأيا اسم شرط) وأما ما فزائدة للتوكيد وقيل هى شرطية كررت لما اختلف اللفظان ذكره ابو البقاء (قوله ومحل الجملة الابتدائية جزم) مراده بالابتدائية المصدرة بالمبتدأ لا المستأنفة اذ لا محل لها من الاعراب والدعاء فى الآية الشريفة بمعنى التسمية لا النداء كما صرح به الزمخشرى وغيره وتنوين أيا عوض عن المضاف اليه وتقدير الكلام ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أى هذين الاسمين تسموا فهو حق وانما وضع قوله تعالى فله الاسماء الحسنى موضع فهو حق لانه يفيد ذلك مع اثبات الحسن لسائر اسمائه اذ لا خفاء فى أن هذين الاسمين من جملة ما ثبت لها ثبت لهما ثم ضميرله للمسمى جل وعلا لا للاسم (قوله متى أضع العمامة تعرفونى) صدره

فمتى اسم شرط فى موضع نصب على الظرفية الزمانية وناصبه أضع وأضع فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وكسر لالتقاء الساكنين وتعرفونى جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والاصل تعرفوننى

ومثال أيان نحو ايان نؤمنك تأمن غيرنا واذا * لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا) فايان فى موضع نصب على الظرفية الزمانية وناصبه نؤمنك ونؤمنك فعل الشرط وتأمن جواب الشرط وعلامة جزمهما السكون وغيرنا مفعول به (ومثال أين نحو اينما تكونوا يدرككم الموت) فأين فى محل نصب على الظرفية المكانية وناصبه تكونوا وما صلة وتكونوا فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ويدرككم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون والموت فاعل (ومثال أنى نحو أنى تأتها تستجر بها * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا) فأنى بفتح الهمزة وتشديد النون المفتوحة فى محل نصب على الظرفية المكانيه وناصبه تأتها وتأتها فعل الشرط وعلامة جزمه حذف الياء وتستجر بدل منه بدل اشتمال وتجد جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون (ومثال حيثما نحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الازمان فحيثما فى موضع نصب على الظرفية المكانية وناصبه تستقم وما زائدة وتستقم فعل الشرط ويقدر جواب الشرط وعلامة جزمهما السكون (ويسمى الاول من الفعلين فعل الشرط ويسمى الثانى منهما جواب الشرط و) يسمى أيضا (جزاء الشرط) سواء كانا مضارعين كما مثلنا أوماضيين نحو وان عدتم عدنا او الاول مضارعا والثانى ماضيا نحو من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له أو بالعكس نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه (المجرورات) المشهورة (قسمان مجرور

(أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) وبعده

فان مكاننا من حميرى * مكان الليث من وسط العرين

والياء المشددة من حميرى زائدة كما فى احمرى ويحتمل أنها للنسبة وحذف الموصوف أى فان مكاننا من نسب حميرى وحمير قبيلة من اليمن كانت منها الملوك فيما سلف والليث الاسد والعرين مأواه والمعنى أنا المقتحم للامور العظام متى أضع العمامة عن رأسى تعرفونى فلست بمجهول فان مكاننا من حمير مكان الليث فى وسط عرينه الذى يألفه وفيه ايماء الى انه من أشراف بنى حمير (قوله ويدرككم جواب الشرط) وقد قرئ يدرككم بالرفع وهو شاذ (قوله فعل الشرط) هذا هو المشهور وبعضهم يسميه شرطا وذلك لانه علامة على وجود الفعل الثانى والعلامة تسمى شرطا (قوله جواب الشرط الخ) أما وجه تسميته جوابا فلانه لما لزم عن الاول صار كالجواب الآتى بعد كلام السائل وأما وجه تسميته جزاء فلانه لما كان مترتبا على ما قبله أشبه الجزاء على الفعل من ثواب أو عقاب قال الناصر اللقانى وأفهم تعبيرهم بالجواب والجزاء ان الاول وهو فعل الشرط سبب للثانى فأدوات الشرط هى ما تدخل على شيئين تجعل أولهما سببا والثانى مسببا وليس المراد السببية الحقيقية بل المراد بجعل الشئ سببا أن المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ آخر أو ملزومية شئ لشئ وجعلها دالة عليه قال الجامى وليس المراد أن يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح أن يوردها فى صورة السبب والمسبب أو اللازم والملزوم كقولك ان شتمتنى أكرمتك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة اظهارا لمكارم الاخلاق يعنى انه منها بمكان يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده (قوله المجرورات قسمان) أل

بالحرف ومجرور بالمضاف لا بالاضافة) على الاصح وزاد بعضهم الجر بالتبعية وبعضهم الجر بالمجاورة وبعضهم الجر بالتوهم
(فالاول) وهو المجرور بالحرف (ما يجر بمن والى) نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى

والكل منه واليه (وعن) نحو رضى الله عن المؤمنين ورضوا عنه (وعلى) نحو وانا توكلت على الله واقبلت عليه (وفى) نحو النعيم فى الجنة وفيها ماتشتهى الانفس (ورب) نحو رب رجل شجاع يكشف هذه الغمة (والباء) الموحدة نحو اعتصمت بالله واستعنت به (والكاف) نحو الآدمى كالنخلة اذا قطع رأسه مات (واللام) نحو الذل للعباد وهم سوء المنقلب (وحروف القسم وهى الباء) الموحدة (والواو والتاء) الفوقية نحو بالله و والله وتالله ما رأيت سنة أعظم من هذه الفتنة الواقعة فى آخر سنة اثنين وتسعمائة وأعوذ بالله من شر سنة ثلاث (والثانى) وهو المجرور بالمضاف (ثلاثة أقسام ما يقدر باللام) الاستحقاقية (نحو غلام زيد وما يقدر بمن الجنسية) نحو خاتم فضة وما يقدر بفى) الظرفية نحو مكر الليل فالاول من الثلاثة على معنى غلام لزيد والثانى على معنى خاتم من فضة والثالث على معنى مكر فى الليل وبعضهم حصر المجرورات فى المضاف اليه فقط وهو اسم كل نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا كالقسم الاول أو تقديرا كالقسم الثانى (وأما تابع المخفوض فالصحيح فى غير البدل انه مجرور بما جر متبوعه من حرف) نحو بزيد العاقل والفاضل مجرور بالباء (أو مضاف) نحو غلام هند الفاضلة فى الدار فالفاضلة مجرورة باضافة الغلام اليها فى المعنى وفى البدل أنه على نية تكرار العامل

فى المجرورات جنسية تبطل معنى الجمعية فصح الاخبار عنه بالمثنى او ان القسمين لما كان كل واحد منهما مشتملا على جزئيات كثيرة كانا جماعة فى المعنى فحصل من هذه الحيثية التطابق بين المبتدا والخبر (قوله لا بالاضافة على الاصح) القول بأن العامل فى المضاف اليه معنى الاضافة قال الرضى انه ليس بشئ لانه ان أريد كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى وان أريد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى أن يكون العامل فى الفاعل والمفعول أيضا النسبة التى بينهما وبين الفعل اه وبقى قول ثالث وهو أن العامل هو الحرف المقدر نظرا الى أن معناه فى الاصل هو المقوم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ أصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى المضاف قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف وهذا الخلاف انما هو بالنسبة للاضافة المعنوية وأما اللفظية ففى عامل المضاف اليه فيها اشكال نقله الناصر الطبلاوى عن الرضى فى شرحه (قوله ورب) بضم الراء وفتح الموحدة مشددة ومخففة وضمها أيضا مع اسكان الباء ويقال ربت بضم الراء وفتح الموحدة مشددة ومخففة وتاء تأنيث قال الناصر وقد ذكرت لها فى بعض التعاليق أكثر من مائة لغة (قوله والثانى ثلاثة أقسام) هذه الاقسام الثلاثة خاصة بالاضافة المعنوية دون اللفظية (قوله ما يقدر باللام) بأن يكون المعنى عليها لا أن الحرف هو العامل لانه خلاف الاصح ومعنى ذلك أن تكون الاضافة المعنوية بحيث يستفاد منها الخصوصية والمناسبة المستفادتان من اللام اذا ذكرت اللام مع المضاف اليه وضابط هذه الاضافة أن لا يكون المضاف اليه جنسا للمضاف ولا ظرفه (قوله وما يقدر بمن الجنسية) بأن يستفاد منها ما يستفاد من ذكر من مع المضاف اليه من بيان الجنس وضابط هذه الاضافة أن يكون المضاف اليه جنسا للمضاف (قوله وما يقدر بفى) بأن يستفاد من تلك الاضافة ما يستفاد من ذكر فى وضابط هذا القسم أن يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف (قوله وبعضهم حصر المجرورات فى المضاف اليه) ممن ذهب الى هذا ابن الحاجب فى الكافية (قوله أو تقديرا) أى مرادا قال ابن الحاجب واحترزت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد اه وقد أغفل المصنف قيد مراد وكان الاولى له ذكره لاخراج ما ذكر

(قوله

وأما الجر بالمجاورة نحو هذا جحر ضب خرب بجر خرب لمجاورته لضب المجرور وكان حقه الرفع لانه نعت لجحر المرفوع على الخبرية والجر بالتوهم نحو لست قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في خبر ليس فانهما يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والى الجر بالحرف كما قاله ابن هشام في شرح ملحة أبي حيان (ذكر الجمل وأقسامها الجملة كل مركب اسنادى) أفاد ام لم يفد (وهي إما فعلية أو اسمية) أي منسوبة الى الفعل أو الاسم (فالاسمية هي المصدرة باسم) مسند اليه أو مسند (لفظا) نحو زيد قائم وقائم زيد (أو تقديرا نحو وأن تصوموا خير لكم فأن تصوموا مؤول باسم تقديره صيامكم خير لكم والفعلية هي المصدرة بفعل لفظا نحو قام زيد أو تقديرا نحو يا عبد الله فعبد الله مفعول بفعل محذوف تقديره أدعو عبد الله) والمعتبر من المصدر ما هو صدر في الاصل فجملة كيف جاء زيد وففريقا كذبتم فعلية لان الاسم المتقدم فيهما في رتبة التأخير فان قلت بقي من التقسيم جملتان الشرطية وهي المصدرة بأداة الشرط والظرفية وهي المصدرة بالظرف نحو عندك مال قلت أما الشرطية فانها ان صدرت بحرف شرط فهي فعلية نحو ان قام زيد قمت وان صدرت باسم فهي اسمية ان كان الاسم مسندا اليه نحو من يقم أقم معه والا فهي فعلية نحو ما تصنع أصنع وأما الظرفية فان قدرت فيها ١٥ عط الظرف متعلقا بفعل فهي فعلية والا فهي اسمية (فان صدرت بحرف نظرت الى ما بعد الحرف فان كان اسما نحو ان زيدا قائم فهي اسمية) نظرا لمدخول الحرف (وان كان فعلا نحو ما ضربت زيدا فهي فعلية) نظرا الى مدخول الحرف (ثم تنقسم) الجملة ثانيا (الى) الجملة (الصغرى والكبرى) فان قلت النظر في الصغرى الى العجز وفي الكبرى الى الصدر فلأي شيء قدمت ما يراعى فيه العجز على ما يراعى فيه الصدر قلنا الصغرى جزء والكبرى كل واعتبار الكل انما يكون بعد اعتبار الجزء طبعا فوضع الجزء ثم الكل ليوافق الوضع الطبع فان قلت لم قال الصغرى والكبرى بالتعريف بأل ولم تقل صغرى وكبرى بالتنكير قلت لانهما من باب اسم التفضيل واسم التفضيل اذا تجرد من أل والاضافة

(قوله ذكر الجمل وأقسامها) هذه ترجمة أي هذا موضع ذكر الجمل أي أحكام الجمل والمراد بالاحكام ما يعرض لها من كونها ذات محل من الاعراب أولا ومراده بالاقسام انقسامها الى صغرى وكبرى واسمية وفعلية وغير ذلك من الاقسام الآتية (قوله الجملة كل مركب) أي حقيقة الجملة ذلك وقوله اسنادي أي في الاصل أو في الحال وقوله افاد كقولك قام زيد أم لم يفد نحو ان قام زيد فالجملة أعم من الكلام لصدقها على الاخير فالكلام يشترط فيه الافادة بخلاف الجملة ولهذا تسمعهم يقولون جملة الجواب جملة الصلة جملة الشرط الى غير ذلك مع أن شيئا من هذه الجمل وحده ليس مفيدا وذهب بعضهم الى ترادف الجملة والكلام واختاره ناظر الجيش قائلا انه الذي يقتضيه كلام النحاة وأما اطلاق الجملة على الواقعة شرطا أو جوابا أو صلة فاطلاق مجازي باعتبار ما كان اه وتمام الكلام في هذا المقام مفصل فيما كتبناه على شرح القواعد (قوله وقائم زيد) كذا في النسخ بدون همزة الاستفهام والاحسن أن يقول وأقائم زيد ليحصل الاعتماد واعرابه قائم مبتدأ وهو مسند وزيد فاعل به اغنى عن الخبر وهذا على مذهب الاخفش ومن تبعه فانه لا يشترط الاعتماد في اعمال الوصف فيكون المصنف جرى على طريقته أما من يشترط الاعتماد فقائم عنده خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهذا مذهب الجمهور فعلى مذهب الجمهور لا يصح التمثيل ولك أن تقول لا يتعين جعله مثالا للمسند بل يجوز أن يكون مثالا ثانيا للمسند اليه للاشارة الى انه لا فرق بين أن يكون المسند اليه في رتبته أولا (قوله فجملة كيف جاء زيد) كيف اسم استفهام في محل نصب على الحال من زيد وانما قدمت الحال هنا وان كان حقها التأخير لان الاستفهام له صدر الكلام (قوله ففريقا كذبتم) فريقا مفعول مقدم وكان من حقه التأخير لكنه قدم جوازا وفي المثال الذي قبله قدم الاسم وهو كيف وجوبا لما ذكرنا من التعليل (قوله فان قلت بقي من التقسيم جملتان الخ) قال الشهاب عميرة هذا السؤال بالنسبة للشرطية قليل الجدوى وذلك لانها ان صدرت باسم دخلت في عبارة المتن السابقة وان صدرت بحرف دخلت في عبارته اللاحقة (قوله وأما الظرفية الخ) اعلم أن الظرف والمجرور اذا اعتمدا على أداة نفي أو استفهام ووقع بعدهما مرفوع

يجب أن يكون مفردا مذكرا دائما واذا اقترن بأل يجب مطابقته لموصوفه (والكبرى ما كان الخبر فيها جملة والصغرى ما كانت خبرا
فجملة زيد قام أبوه من زيد الى ابوه) اى زيد وأبوه وما بينهما (جملة كبرى لان الخبر وقع فيها جملة) وذلك ان زيدا
مبتدأ وجملة قام أبوه خبر عنه (وجملة
قام أبوه) من الفعل والفاعل (جملة
صغرى لانها وقعت خبرا عن زيد)
وكبر الجملة وصغرها بحسب كثرة
الكلمات وقلتها (وقد تكون الجملة
الواحدة كبرى وصغرى باعتبارين
نحو زيد أبوه غلامه منطلق) فزيد
مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان وغلامه
مبتدأ ثالث ومنطلق خبر المبتدا
الثالث والمبتدأ الثالث وخبره
خبر المبتدا الثاني والرابط بينهما
الهاء من غلامه والمبتدأ الثاني
وخبره خبر المبتدا الاول والرابط
بينهما الهاء من أبوه والمعنى زيد
غلام أبيه منطلق (فمن زيد الى
منطلق) أي زيد ومنطلق وما بينهما
(جملة كبرى لا غير) لان خبرها جملة
(وجملة غلامه منطلق جملة صغرى
لا غير) لانها وقعت خبرا (وجملة أبوه
غلامه منطلق كبرى باعتبار كون
الخبر فيها جملة وصغرى باعتبار كونها
خبرا عن زيد) وقس على ذلك زيد
عمرو بكر مقيم عنده في داره فبكر
مقيم خبر عمرو والرابط بينهما الهاء
من عنده وعمرو وما بعده خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء من داره (وقد تكون الجملة لا كبرى أي
ولا صغرى لفقد الشرطين) السابقين (نحو زيد قائم * ذكر الجمل التي لا محل لها من) محال (الاعراب والجمل التي لها محل من)
محال (الاعراب * الجمل التي لا محل لها من الاعراب سبع الاولى الابتدائية) حقيقة (نحو انا انزلناه) او حكما نحو
الا ان اولياء الله لا خوف عليهم (والثانية الصله) لموصول اسمي أو حرفي فالاولى (نحو الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب
فجملة أنزل صلة الذى) والثانية نحو بما نسوا يوم الحساب فجملة نسوا صلة ما

والاخفش والكوفيون يجيزون أن يرفع كما يجيزون ذلك دون اعتماد وسيبويه
والجمهور لا يجيزون رفعه دون اعتماد فقول المصنف وأما الظرفية الخ مع تمثيله
بعندك مال بدون اعتماد انما يمشى على قول الاخفش والكوفيين (قوله يجب
ان يكون مفردا الخ ومن ثم كان قول ابن هانى
كان صغرى وكبرى من فقاقعها * حصباء در على أرض من الذهب
لحنا كما ذكره في التوضيح وقال في شرح القطر ولا يجوز أن تقول كبرى ولا صغرى
ولا كبر ولا صغر ولهذا لحنوا العروضيين في قولهم فاصلة كبرى وفاصلة صغرى ولحنوا
ابا نواس (قوله والصغرى ما كانت خبرا) سواء كانت اسمية أو فعلية وقد ظهر مما ذكره
أن الجملة الكبرى لا تكون الا اسمية وأن الصغرى تكون اسمية وفعلية (قوله لا غير)
استعمل المصنف لا غير مع أن ابن هشام صرح في المغنى بأنه لحن قال الناصر الطبلاوى
والصحيح انه مسموع وقد انشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل قوله
جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل اسلفت لا غير تسئل
(قوله الاولى الابتدائية) اى الواقعة في ابتداء الكلام اسمية كانت أو فعلية قال
في المغنى وتسمى أيضا المستأنفة وهو أوضح لان الابتدائية تطلق أيضا على الجمل
المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل اه وأما البيانيون فيخصون الاستئناف
بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قالوا سلاما قال سلام فان جملة القول الثانية جواب
سؤال تقديره فماذا قال لهم ولذا فصلت عن الاولى فلم تعطف (قوله فجملة أنزل
صلة الذى) فلا محل لها من الاعراب وأما الموصول ففي محل جر وزعم بعضهم
ان الصلة في مثل هذا وان كان لا محل لها لكن يصح أن يقال ان الموصول وصلته
معا لهما محل وهو الجر في هذا المثال وذلك لانهما كالكلمة الواحدة قال ابن
هشام والحق خلاف ذلك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول نحو قوله تعالى
ربنا أرنا اللذين اضلانا ونحو قولك ولا كرمن أيهم عندك الى غير ذلك (قوله فجملة
نسوا صلة ما) وهي موصول حرفي على الاصح فهو مجرور بالباء بعد التأويل بالمصدر

ويفترق الموصولان بأن الاسمي لا يسبك مع صلته بمصدر بخلاف الحرفي وتفترق صلتاهما بأن صلة الاسمي تحتاج الى رابط وصلة الحرفي لا تحتاج اليه (الثالثة المعترضة بين شيئين متلازمين) مفردين أو مفرد وجملة أو جملتين سواء اقترنت بالواو والاعتراض فيهن أم لا فالمقترنة بالواو بأقسامها الثلاثة نحو على "وان ان يحمل السلاح شجاع" فجملة وان لم يحمل السلاح من الفعل والفاعل معترضة بين المبتدا والخبر والتقدير على شجاع ونحو ان الثمانين وبلغتها * قد احوجت سمعي الى ترجمان * فجملة وبلغتها دعائية معترضة بين اسم ان وخبرها و(نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار فجملة ولن تفعلوا معترضة بين جملة الشرط وجوابه) وغير المقترنة بأقسامها الثلاثة نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم فجملة لو تعلمون معترضه بين مفردين وهما قسم وعظيم ونحو الشران شاء الله بزول ونحو فلا اقسم بمواقع النجوم الى قوله انه لقرآن كريم وما بينهما اعتراض بين جملتين جملة القسم وجوابه (الرابعة المفسرة لغير ضمير الشان) سواء كان لما تفسره حظ من الاعراب أم لا فالاولى (نحو كمثل آدم خلقه من تراب) فجملة خلقه من تراب تفسير لمثل المجرور بالكاف والثانية نحو زيدا ضربته فجملة ضربته مفسرة لجملة مقدرة وتلك المقدرة لا محل لها من الاعراب لانها ابتدائية وفصل الشلوبين فقال ان فسرت ما لا محل له فلا محل لها والا فهي تابعة لما تفسره في اعرابه واتفق الجميع على أن المفسرة لضمير الشان لها محل من الاعراب ففي نحو انه زيد قائم في محل رفع على الخبرية لان وفي نحو كان هو زيد قائم في محل نصب على الخبرية لكان.

أي بتمامهم وأما الصلة وحدها وهي نسوا فلا محل لها من الاعراب لانها صلة الموصول وكذا الموصول الحرفي وحده لا محل له من الاعراب اذ الحرف لا اعراب له لفظا ولا محلا (قوله وصلة الحرفي لا تحتاج اليه) بل لا يصح تعلق الرابط به لانه لا يعود الا على الاسماء وأيضا خالف الحرفي الاسمي في أنه يصح أن تقول في بما نسوا يوم الحساب ان ما وصلتها في محل جر لان الموصول الحرفي لا اعراب له اصلا بخلاف الاسمي (قوله الثالثة المعترضة) بكسر الراء على الاسناد المجازي كعيشة راضية ويجوز فتحها على انه من باب الحذف والايصال أي المعترض بها قال في الصحاح واعترض الشئ صار عارضا كالخشبة المعترضة في النهر واعترض الشئ دون الشئ أي حال دونه وفائدة الاعتراض تقوية الكلام أو تحسينه أو تبيينه (قوله بين شيئين متلازمين) أي متطالبين وهذا اصطلاح النحاة وأما البيانيون فقد يثبتون الاعتراض في آخر الكلام قال الزمخشري في قوله تعالى ونحن له مسلمون فانه كما يصح أن تكون حالا من فاعل نعبد أو من مفعوله يصح أن تكون اعتراضية مؤكدة أي ومن حالنا انا له مخلصون التوحيد قاله في المغني ورد عليه من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهما منه أنه لا اعتراض الا ما يقوله النحويون وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين (قوله تفسير لمثل) قال في المغني لا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى أي ان شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التوالد بين ابوين (قوله وفصل الشلوبين) هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر الازدي من اهل اشبيلية رئيس النحاة وشيخهم اخذ علم العربية عن أبي اسحق بن ملكون وأبي الحسين نجبة بن يحيى بن نجبة وأبي الحسين وغيرهما وسمع من أبي بكر بن الجد كتاب سيبويه وغيره وكان في وقته عالما في العربية اليه يرحل الناس من بلاد المغرب لا يجارى ولا يبارى وهو شيخ شيوخنا ابي الحسن الابذي وابي الحسن بن الضائع ابن أبي الربيع وأبي جعفر اللبلي وغيرهم من شيوخنا وشيخ شرف الدين أبي عبد الله

(الخامسة الواقعة جوابا للقسم) سواء ذكر فعله أم لا فالاولى نحو اقسمت بالله ان الصلح خير والثانية (نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه) فجملة انا انزلناه جواب والكتاب (السادسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم) (٢٠٤) كاذا واخواتها (مطلقا أو جوابا لشرط

جازم) كان واخواتها (ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية مثال الاولى نحو اذا جاء زيد فأكرمه) فجملة أكرمه جواب اذا مقترنة بالفاء ونحو واذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون فانتم تخرجون جواب اذا مقترنة باذا الفجائية ونحو اذا جاء زيد أكرمته فاكرمته جواب اذا غير مقترنة بالفاء ولا باذا الفجائية (ومثال الثانية نحو ان جاء زيد أكرمته) فجملة أكرمته جواب ان غير مقترنة بالفاء ولا باذا الفجائية (السابعة التابعة لما لا محل له من الاعراب (نحو قام زيد وقعد عمرو) فجملة قعد عمرو معطوفة على جملة قام زيد وجملة قام زيد ابتدائية لا محل لها فكذلك ما عطف عليها وهي قعد عمرو لا محل لها (والجمل التي لها محل من) محال (الاعراب سبع أيضا) مصدر آض يئيض أيضا بمعنى رجع رجوعا أي ارجع الى تعداد مواضع استعمال الجمل التي لها محل (الاولى الواقعة خبر المبتدا) ... فالاولى (نحو زيد أبوه منطلق) فجملة أبوه منطلق خبر زيد محلها الرفع والثانية نحو كان زيد أبوه قائم فجملة أبوه قائم خبر كان محلها النصب (الثانية الواقعة حالا) ٢٠٥ مرتبطة بالواو فقط أو بالضمير فقط أو بالواو والضمير فالاولى (نحو جاء زيد والشمس طالعة) فجملة والشمس طالعة اضربه عليها النصب على الحال من زيد والثانية نحو جاء زيد يده على رأسه فجملة يده على رأسه في محل نصب على الحال من زيد والثالثة نحو ألم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف فجملة وهم ألوف في محل نصب على الحال من الواو في خرجوا (الثالثة الواقعة

محمد بن أبي الفضل المرسي والاستاذ أبي الحسن بن عصفور والاستاذ أبي العباس ابن الحاج والاستاذ أبي ذكريا بن ذي النون والاستاذ ابي جعفر بن رقيقة وغيرهم من مشايخ النحاة ولم يصحب احد فيما اعلم من أهل النحو انجابه وقد يجمعت من تلاميذه نحو من ثلاثين تلميذا ليس منهم احد الامشهورا بالعلم والنحو ولد سنة اثنتين وستين وخمسمائة وتوفي منتصف صفر سنة خمس وأربعين وستمائة باشبيلية والشلوبين لقب لابيه ثم غلب على الاستاذ أبي علي رحمه الله كذا في شرح التسهيل لابي حيان في باب كان (قوله كاذا وأخواتها) أي نظائرها في افادة الشرطية من غير جزم وهي لو ولولا ولوما وكيف (قوله ومثال الثانية) قال في المغني والثاني أي الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا نحو ان تقم اقم وان قمت قمت أما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل وأما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها (قوله ولا باذا الفجائية) فان اقترنت باحدهما كانت في محل جزم كما سيأتي في الجمل التي لها محل (قوله نحو قام زيد وقعد عمرو) هذا اذا لم تقدر الواو الداخلة على قعد للحال فان قدرتها للحال كانت قد مقدرة والجملة بعدها محلها نصب على الحال من زيد (قوله والجمل التي لها محل من الاعراب) قيل هذا يقتضي أن الاعراب محل الجملة لان المتبادر أن من للبيان مع أن محل الجملة هو المحل الذي يقع فيه الاعراب لا نفس الاعراب وأجيب عن ذلك بانه جعل الاعراب محلا للجملة مبالغة للزومه له عند فقد المانع أو بأن من تبعيضية وثم مضاف محذوف أي بعض محال الاعراب (قوله أيضا) قال الشمني في شرحه ديباجة المغني وكلمة أيضا لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء أحدهما عن الآخر وهو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا أو حال حذف عاملها وصاحبها اه والتقدير على الاول ارجع الى الاخبار بذكر الجمل التي لها محل من الاعراب رجوعا وعلى الثاني اخبر بما تقدم راجعا الى الاخبار بذكر الجمل التي لها محل واعلم أن ابن هشام عد الجمل التي لها محل من الاعراب تسعا فزاد جملتين الاولى المستثناة نحو قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الامن تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع والثانية المسند اليها نحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية اذا أعرب سواء خبرا وأنذرتهم مبتدأ فيكون محله الرفع (قوله الواقعة خبرا) ومنه الجملة الانشائية نحو زيد

الثالثة الواقعة مفعولا للقول) الخالص من معنى الظن (نحو قال انى عبد الله) فجملة انى عبد الله محلها النصب على المفعولية للقول فان كان القول بمعنى الظن فانه لا يعمل فى محل الجملة وانما يعمل فى مفرداتها نحو اتقول زيدا عالما أى تظن (الرابعة المضاف اليها) اسم زمان أو مكان فالاولى (نحو جاء نصر الله) فجملة جاء نصر الله محلها الجر باضافة اذا اليها والثانية نحو الله أعلم حيث يجعل رسالاته فجملة يجعل رسالاته محلها الجر باضافة حيث اليها (الخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم) وهو ان الشرطية واخواتها (اذا كانت مقترنة بالفاء أو باذا الفجائية مثال الاولى) وهى المقرونة بالفاء (وما تفعلوا من خير فان الله به عليم) فجملة فان الله به عليم محلها الجزم لانها جواب ما الشرطية (ومثال الثانية) وهى المقرونة باذا الفجائية (وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) فجملة هم يقنطون محلها الجزم لانها جواب ان الشرطية بخلاف ما اذا كان الشرط غير جازم أو جازما ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فان الجملة الواقعة فى جوابه لا محل لها كما تقدم (السادسة التابعة لمفرد) فان محلها تابع المفرد فى اعرابه من رفع ونصب وجر فالرفع (نحو من قبل ان يأتى يوم لا بيع فيه) فجملة لا بيع فيه محلها الرفع لانها نعت ليوم والنصب نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ٥٢ عط ترجعون فيه الى الله محلها نصب لانها نعت ليوما والجر نحو ليوم لا ريب فيه فجملة لا ريب فيه محلها الجر لانها نعت ليوم (السابعة التابعة لجملة لها محل من الاعراب نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه) فجملة قعد أخوه محلها الرفع اذا كانت معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبرا عن زيد فان كانت معطوفة على الجملة الكبرى بأسرها فلا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على جملة ابتدائية والاول أولى

اضربه فجملة اضربه فى محل رفع خبر لزيد على الصحيح وقيل فى محل نصب بقول مقدر هو الخبر بناء على أن الانشائية لا تقع خبرا (قوله مفعولا للقول) اختلف فى هذه الجملة فقيل هى مفعول به واليه ذهب الجمهور وقيل مفعول مطلق اذ هى دالة على نوع خاص من القول واختار ذلك ابن الحاجب (قوله باضافة حيث اليها) فحيث اسم مكان مفعول به لا ظرف قال ابن هشام فى شرح اللمحة واذا سئلت عن حيث من قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فقل مفعول به لا ظرف مكان والمعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا فى المكان وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه بأعلم لا بأعلم نفسه لان أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به فان أولته بعالم جاز أن ينصبه فى رأى بعضهم (قوله الخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم) اعترض بأنه لا يخلو اما أن يريد بالشرط أداة الشرط أو فعل الشرط فان أراد الاول فالجملة ليست بجواب لاداة الشرط وانما هى جواب لفعل الشرط وان أراد الثانى فقوله جازم ينافيه اذ الجازم عنده انما هو الاداة لا الفعل وأجيب بأنه أراد بالشرط فعل الشرط وبالضمير فى قوله جازم الشرط بمعنى الاداة فيكون استخداما (قوله اذا كانت مقترنة بالفاء) انما اشترط فيها ذلك لانها حينئذ غير مصدرة بفعل يقبل الجزم لفظا نحو ان تقم أقم أو محلا نحو ان جئتنى أكرمتك (قوله فجملة فان الله به عليم الخ) فيه تصريح بأن المحل لمجموع الفاء وما بعدها وهو الذى عليه جمع وحينئذ فيحمل بقية كلامه على ذلك بأن يراد بالجملة المقترنة بالفاء أو باذا مجموع الجملة والفاء أو اذا (قوله التابعة لمفرد) أى لاسم مفرد نكرة فان الجملة لا تكون صفة لمعرفة أبدا وأما المعرف بلام الجنس فهو فى حكم النكرة ولهذا اجل يبنى على الوصف فى قول الشاعر ولقد أمر على اللئيم يسبنى (قوله لانها معطوفة على جملة ابتدائية) ولو قدرت الواو فى وقعد حالية لا عاطفة ولا استئنافية كانت الجملة الداخلة عليها فى موضع نصب على الحال من أبوه وكانت

لان تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما (والضابط في الاغلب ان كل جملة وقعت موقع المفرد لها محل من الاعراب بحسب ما يستحقه ذلك المفرد من الاعراب وكل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها من الاعراب) ومن غير الاغلب فيهما الجملة الواقعة بعد لفا أو اذا الفجائية اذا كانت جوابا لشرط جازم فانها لا تقع موقع مفرد يقبل الجزم أصلا لا لفظا ولا محلا فكان ينبغي أن لا يكون لها محل مع أن محلها الجزم (حكم الجمل) الخبرية المحضة (بعد المعارف والنكرات اذا وقعت الجملة بعد معرفة محضة) لفظا ومعنى (فهي حال من تلك المعرفة نحو جاؤا اباهم عشاء يبكون) فجملة يبكون حال من الواو في جاؤا أي باكين (واذا وقعت بعد نكرة محضة) أي التي لم تتخصص بشئ من المخصصات (فهي نعت لتلك النكرة نحو ليوم لا ريب فيه) فجملة لا ريب فيه نعت ليوم فان قلت كيف تقع الجملة حالا ونعتا مع أن الحال ونعت النكرة واجبا التنكير والجملة لا توصف بتعريف ولا تنكير قلت الجملة اذا وقعت موقع المنكر نزلت منزلته لقيام موجب التنكير وانتفاء مقتضي التعريف (واذا وقعت بعد ما يحتمل التعريف والتنكير احتملت الحالية والوصفية نحو كمثل الحمار يحمل أسفارا) فجملة يحمل أسفارا يحتمل ان تكون حالا نظرا الى لفظ الحمار فانه معرف بأل الجنسية ويحتمل أن تكون صفة نظرا الى معناه فان المراد به الجنس لا حمار بعينه والاسفار جمع سفر بالكسر الكتب أي يحمل كتبا كبارا من كتب العلم فهو يمشي بها ولا يعلم منها الا ما مر بجنبيه من الكد والتعب وكل من علم ولم يعمل بعلمه فهو مثله وخرج عن ذلك الجملة الانشائية

قد فيها مضمرة لتقريب الماضي من الحال ويكون تقدير الكلام زيد قام أبوه والحال انه قد قعد أخوه (قوله لان تناسب الجملتين الخ) يعني ان عطفت على الجملة الواقعة خبرا كنت قد عطفت جملة فعلية على مثلها وان عطفت على الجملة الكبرى كنت عاطفا جملة فعلية على اسمية وهما مختلفان (قوله ومن غير الاغلب الخ) ظاهر كلام المصنف انه مثال لغير الاغلب من النوعين السابقين وليس بظاهر والحق انه مثال لغير الاغلب من النوع الثاني كما لا يخفى والتمثيل لغير الاغلب من النوع الاول انما يصح بجملة تقع موقع المفرد ولا محل لها واظنه غير واقع ولو قال المصنف والضابط في الاغلب ان الجملة التي لها محل من الاعراب هي التي تقع موقع المفرد والجملة التي لا محل لها من الاعراب هي التي لا تقع موقع المفرد لصح كونه مثالا لهما فتأمل (قوله موقع مفرد) أي فعل وقوله لا لفظا أي كما في المضارع وقوله ولا محلا أي كما في الماضي (قوله المحضة) قال بعض الفضلاء أراد بالمحضة التي قصد بها التخصيص واحترز بهذا الفصل عن الجملة التي قصد بها الحكم لكونها خبرا عن مبتدا في الحال أو في الاصل فلا تكون من هذه القاعدة فلا يقال في مثل زيد قام أبوه ان جملة قام أبوه حال لوقوعها بعد معرفة محضة بل هي خبر فلم تكن الجملة حينئذ محضة ولا في مثل أرجل قائم أبوه ان جملة قائم أبوه صفة لرجل لوقوعها بعد نكرة لانها خبر أيضا (قوله وخرج عن ذلك الجملة الانشائية) نحو هذا عبد بعتكه تريد بالجملة الانشاء وهذا عبدي بعتكه كذلك فان الجملتين مستأنفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا ويجوزان يكونا خبرين آخرين الا عند من منع تعدد الخبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده بالافراد والجملة وهو أبو علي وعند من منع

وقوع

وغير المحضة فانهما الا يكونان حالا من معرفة ولا نعتا النكرة (وحكم الظروف) الزمانية والمكانيه (والمجرورات) بالحروف الاصلية (كحكم الجمل الخبرية) المحضة (فبعد المعارف المحضة) لفظا ومعنى (أحوال نحو جاء زيد على الفرس أو فوق الناقة) فالجار والمجرور والظرف حالان من زيد لانه معرفة محضة (وبعد النكرات المحضة) أى التى لم تخصص بوجه (صفات نحو مررت برجل فى داره أو تحت السقف) فالجار والمجرور والظرف صفتان لرجل (وبعد ما يحتمل التعريف والتنكير يحتملان الحالية والوصفية نحو يجتنى الثمر على اغصانه أو فوق الشجر) فالجار والمجرور والظرف يحتملان الحالية نظرا الى لفظ الثمر فانه معرف بأل الجنسية ويحتملان الوصفية نظرا الى معناه فان المراد به الجنس فان قلت الظرف والجار والمجرور اذا وقعا حالا أو صفة تعلقا بعامل محذوف وجوبا وذلك المحذوف هو الحال أو النعت على الصحيح فان قدر فعلا كان من قبيل الجمل وان قدر اسما كان من قبيل المفردات فما وجه افرادهما بالذكر قلت هذا التقدير ليس مجمعا عليه فعدم ذكرهما بالكلية اخلال بالعلم بحكمهما فى الجملة لاسيما على المتعلمين فان قلت هذه القاعدة منقوضة بمثل واذكر فى الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بعد معرفة محضة وليس حالا بل بدل اشتمال من مريم وبمثل ضربت رجلا بسيف فالجار والمجرور متعلق بضربت وليس نعتا لرجل قلت هذه القاعدة مشروطة بوجود المقتضى وانتفاء المانع وما اوردته ليس كذلك فان المقتضى للحالية والوصفية هو التخصيص وهو منتف والمانع موجود وهو العامل الخاص

وقوع الانشاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين كذا فى المغنى (قوله وغير المحضة) نحو لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملأ الاعلى فان الذهن يتبادر الى أنه صفة لكل شيطان او حال منه وكلاهما باطل اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وانما هى استئناف نحوى ونحو زارنى زيد سأكافئه أو لن انسى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال فيتعين حينئذ الاستئناف ونحو مات فلان رحمه الله فجملة رحمه الله وقعت بعد نكرة محضة وليست صفة لها لانقطاعها عنها فهى مستأنفة وكذا قوله تعالى قل سأتلوا عليكم منه ذكرا انا مكنا له فى الارض فجملة انا مكنا له فى الارض مستأنفة لانقطاعها عما قبلها (قوله ليس مجمعا عليه) فقد ذهب ابن السراج الى أن الظرف والجار والمجرور ليسا من قبيل المفردات ولا من قبيل الجمل وزعم الكوفيون وابن طاهر وابن خروف الى انه لا تقدير فى نحو زيد عندك وعمرو فى الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وابن خروف الناصب المبتدأ وزعما أنه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه ان كان غيره وأن ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون ان الناصب أمر معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدا (قوله فعدم ذكرهما بالكلية) مراده عدم افرادهما بالكلام بوجه من الوجوه وقوله اخلال بالعلم بحكمهما فى الجملة وذلك لان الاخلال حينئذ انما يكون بالنظر الى القول الذاهب الى انهما لا يتعلقان بشئ وقوله لاسيما على المتعلمين فى بعض النسخ لاسيما على التعيين أى لاسيما العلم بحكمهما على التعيين فان ترك افرادهما مخل به على كلا القولين (قوله بل بدل اشتمال) على حد البدل فى قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وعلل البيضاوى البدلية بقوله لان الاحيان مشتملة على ما فيها قال الشيخ موفق الدين الكواشى وفيه نظر لان الزمان اذا لم يكن خبرا عن الجثة ولا حالا منها ولا وصفا لها لم يكن بدلا منها ولكن ان جعلت اذ بمعنى أن المصدرية وهو منقول حسن بدل الاشتمال وتقديره واذكر مريم انتباذها انتهى وجوز البيضاوى أن يكون بدل كل لان المراد بمريم قصتها وبالظرف الامر الواقع فيه وهما واحد أو أنه ظرف لمضاف مقدر وقال أبو حيان فى النهر واذ ظرف لما مضى لا يعمل فيه اذكر لانه مستقبل بل التقدير اذكر ما جرى لمريم وقت كذا

(ولابد للظروف والمجرورات بالحروف الاصلية من عامل) فيها تتعلق به (ويسمى) العامل (المتعلق) بفتح اللام واحترزنا بالاصلية عن الزائدة فانها لا تتعلق بشئ (ثم تارة يكون) متعلقهما (مذكورا) نحو صليت في الجامع خلف الامام (وتارة يكون محذوفا) وسيأتي مثاله (والمحذوف تارة يكون عاما) كالاستقرار والحصول (وتارة يكون خاصا) كالقيام والقعود (والمحذوف تارة يكون واجبا وتارة يكون جائزا) وسيأتي مثالهما (فان كان) المحذوف (عاما واجب الحذف سمى الظرف) او الجار والمجرور (مستقرا بفتح القاف لاستقرار الضمير) المنتقل اليه (فيه) والاصل مستقر فيه فحذف فيه تخفيفا (وذلك في مواضع منها الظرف والجار والمجرور اذا وقعا صلة) للموصول الاسمي (نحو جاء الذي عندك او في الدار او) وقعا (خبرا عن مخبر عنه) نحو الحمد لله والركب اسفل منكم او) وقعا (صفة نحو مررت برجل عندك او في الدار او) وقعا (حالا نحو جاء زيد على الفرس أو فوق الناقة) فهما في هذه المواضع الاربعة متعلقان بعامل محذوف وجوبا وهو عام تقديره استقر او مستقر الا في الصلة فانه يتعين استقر لان الصلة لا تكون في غير أل الا جملة وفي ذلك العامل ضمير مستتر فحيث حذف انتقل الضمير الذي كان فيه وسكن في الظرف والجار والمجرور وسمى كل من الظرف والجار والمجرور مستقرا لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله (وان كان) عامله (خاصا) ونعني به أن يكون غير استقرار (سمى كل من الظرف والجار والمجرور (لغوا) أو ملغى (لالغائه عن الضمير) اى لعدم استقرار الضمير فيه (سواء ذكر المتعلق به نحو صليت عند زيد في المسجد) فالظرف والجار والمجرور متعلقان بصليت وهو عامل مذكور (ام حذف) وسواء حذف في (وجوبا نحو يوم الخميس صمت فيه) فيوم الخميس منصوب بعامل محذوف وجوبا مفسر بالعامل المذكور على سبيل الاشتغال عنه بالضمير والاصل صمت يوم الخميس صمت فيه على حد زيدا ضربته ولا يجوز ذكر عامله لان العامل المذكور كالعوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض (ام) حذف (جوازا نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قدمت) اى قدمت يوم الجمعة

(قوله ولابد) قال في الصحاح وقولهم لابد من كذا اى لافرار منه (قوله ويسمى العامل المتعلق بفتح اللام) ويسمى المعمول متعلقا بكسرها والسر في ذلك أن التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوى ويصح الفتح في المعمول والكسر في العامل لان التعلق نسبة بينهما فكل متعلق ومتعلق بفتح اللام وكسرها (قوله لا تتعلق بشئ) وذلك كالباء في كفى بالله شهيدا وما ربك بغافل ومن في قوله تعالى مالكم من اله غيره وفي قوله تعالى هل من خالق غير الله يرزقكم والسر في عدم تعلق الزائد ان الحروف الاصلية دخلت لربط الافعال القاصرة عن العمل في الاسماء بالاسماء والزائد انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط ومثل الزائدة الاصلية التي اشبهتها فلا تتعلق ايضا الحاقا لها بالزائدة فمنها لعل في لغة عقيل كقوله (لعل أبي المغوار منك قريب) فلعل حرف جر شبيه بالزائد ومجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية ومنها لولا فيمن قال لولاى ولولاك ولولاه على قول سيبويه بأنها جارة للضمير فانها بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء ومنها رب في نحو رب رجل صالح لقيته أو لقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول ومثلها خلا وعدا وحاشا اذا جرت (قوله والمحذوف تارة يكون عاما وتارة يكون خاصا الخ) مقتضاه أن الاقسام أربعة الاول أن يكون عاما واجب الحذف الثاني أن يكون خاصا واجب الحذف الثالث أن يكون خاصا جائز الحذف الرابع أن يكون عاما جائز الحذف وهذا التقسيم صحيح عقلا اما بحسب الخارج فالقسم الرابع غير موجود بخلاف بقية الاقسام (قوله فان كان المحذوف عاما واجب الحذف) ربما أوهم ان العام قد يكون جائز الحذف مع انه لا يكون الا واجبه فلو قال فان كان عاما كان واجب الحذف وسمى الظرف مستقر الكان أولى (قوله مستقرا بفتح القاف) والضمير مستقر بكسرها (قوله أو وقعا حالا) ومنه قوله تعالى فخرج على قومه

في زمنه وأما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فزعم ابن عطية أن مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر والصواب ماقاله أبو البقاء وغيره من ان هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص والظرف لغو (قوله اعراب الاستعاذة) هذه ترجمة (قوله أعوذ اصله) أعوذ بسكون العين وضم الواو مثل اقتل استثقلت الضمة على الواو فنقلت الى العين وبقيت ساكنة ومصدره عوذ ومعاذ وعياذ قال ابن عطية ومعنى الاستعاذة الاستجارة والتحيز الى الشيء على معنى الامتناع به من المكروه والشيطان اسم لكل جني متمرد كافر وقيل لكل متمرد من الجن والانس وغيرهما واختلف في اشتقاقه فقال الحذاق هو فيعال من شطن اذا بعد لانه بعد عن الخير ورحمة الله ومنه قوله نوى شطون أي بعيدة قال الاعشى

نأت بسعاد عنك نوى شطون * فبانت والفؤاد بها رهين

ومنه قيل للحبل شطن لبعد طرفيه وامتداده وقال قوم ان شيطانا مأخوذ من قولهم شاط يشيط اذا هاج واحترق ونحوه فهو فعلان ورد على هذه الفرقة بأن سيبويه حكى ان العرب تقول تشيطن فلان اذا فعل أفعال الشياطين فهذا بين أنه تفعيل من شطن ولو كان من شاط لقالوا تشيط وقال الجوهري والشيطان نونه اصلية ويقال زائدة فان جعلته فيعالا من قولهم تشيطن الرجل صرفته وان جعلته من تشيط لم تصرفه لانه فعلان والرجيم فعيل بمعنى مفعول كقتيل بمعنى مقتول وجريح ونحوه ومعناه أنه يرجم باللعنة والمقت وعدم الرحمة وقيل هو فعيل بمعنى فاعل أي يرجم غيره بالاغواء والوسواس (قوله غير نعت الذين) فان قلت الذين معرفة وغير لا تتعرف بالاضافة فلا يصح أن تكون صفة له فالجواب من وجهين أحدهما ان غيرا اذا وقعت بين متضادين وكانا معرفتين تعرفت بالاضافة كقولك عجبت من الحركة غير السكون وكذلك الامر هنا لان المنعم عليهم والمغضوب عليهم متضادان الثاني أن الذين قريب من النكرة لانه لم يقصد به قوم بأعيانهم وغير المغضوب عليهم

(اعراب الاستعاذة اعوذ) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره انا (بالله) جار ومجرور ومتعلق بأعوذ (من الشيطان) جار ومجرور ومتعلق أيضا بأعوذ (الرجيم) فعيل بمعنى مفعول نعت للشيطان مفيد للذم (اعراب البسملة بسم) جار ومجرور ومتعلق بمحذوف وجوبا تقديره اقرأ او قراءتي (الله) مضاف اليه (الرحمن الرحيم) نعتان لله وقيل الرحمن بدل من الله والرحيم نعت للرحمن (اعراب بقية الفاتحة الحمد) مبتدأ (لله) جار ومجرور ومتعلق بمحذوف وجوبا تقديره استقرار ومستقر خبر المبتدأ (رب) نعت اول لله وهو مضاف و(العالمين) مضاف اليه (الرحمن) نعت ثان لله (الرحيم نعت) ثالث لله (مالك) نعت رابع لله وصح ذلك لدلالته على الدوام والاستمرار لكونه من صفات البارى تعالى وهو مضاف اضافة محضة (يوم) مضاف اليه وهو مضاف أيضا و(الدين) مضاف اليه (اياك) مفعول مقدم لنعبد (نعبد) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن (واياك) مفعول لنستعين (نستعين) فعل مضارع معطوف على نعبد وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن (اهد) فعل دعاء وفاعله مستتر فيه وجوبا و(نا) مفعوله الاول (الصراط) مفعوله الثاني (المستقيم) نعت الصراط (صراط) بدل من الصراط بدل كل من كل (الذين) مضاف اليه وهو اسم موصول يحتاج الى صلة وعائد (انعمت) فعل وفاعل صلة الذين (عليهم) جار ومجرور ومتعلق بأنعمت والهاء والميم ضمير عائد على الذين ط ٥٣ (غير) نعت الذين أو بدل منه (المغضوب) مضاف اليه وأل في المغضوب اسم موصول ومغضوب صلة أل وهو اسم مفعول استغنى عن جمعه بجمع الضمير بعده لان فعله لازم واسم المفعول يحتاج الى مرفوع ينوب عن فاعله (عليهم) جار ومجرور ومتعلق بمغضوب في موضع رفع على انه نائب الفاعل (ولا) الواو عاطفة ولا صلة لتأكيد النفي المستفاد من غير (الضالين) معطوف على المغضوب (اعراب سورة قريش بسم الله الرحمن الرحيم) تقدم اعرابها (لئلاف) جار ومجرور

قريب من المعرفة بالتخصيص الحاصل لها بالاضافة فكل واحد منهما فيه ابهام
من وجه واختصاص من وجه قاله أبو البقاء (قوله متعلق بيعبدوا) وقيل متعلق
بمحذوف تقديره فعلنا ذلك أى اهلاك أصحاب الفيل لايلاف قريش وقيل تقديره
اعجبوا وقيل بما فى السورة قبلها من قوله فجعلهم كعصف مأكول قال الزمخشرى
ويؤيد هذا أنهما فى مصحف أبى سورة واحدة بلا فصل والمعنى أنه اهلك الحبشة
الذين قصدوهم ليتسامع الناس بذلك فيتهيبونهم زيادة تهيب ويحترمونهم فضل
احترام حتى ينتظم لهم الامر فى الرحلتين فلا يجترئ احد عليهم وكانت لقريش
رحلتان يرتحلون فى الشتاء الى اليمن وفى الصيف الى الشام فيمتارون ويتجرون
وكانوا فى رحلتيهم آمنين لانهم أهل حرم الله وولاة بيته فلا يتعرض لهم والناس غيرهم
يتخطفون ويغار عليهم والايلاف مصدر آلف رباعيا بزنة أكرم يقال آلفته ايلافه
ايلافا وقرأ ابن عامر لالاف بدون ياء قبل اللام مصدر ألف ثلاثيا يقال ألفته الفا
والافا وآلف رباعيا نحو قاتل قتالا واجمع الكل على اثبات الياء فى الثانى وهو
ايلافهم قال الناصر الطبلاوى ومن غريب ما اتفق فى هذين الحرفين أن القراء
اختلفوا فى سقوط الياء وثبوتها فى الاول مع اتفاق المصاحف على اثباتها خطا
واتفقوا على اثبات الياء فى الثانى مع اتفاق المصاحف على سقوطها فيه خطا فهو
ادل دليل على ان القراء متبعون الاثر والرواية لامجرد الخط (قوله قريش) اسم
قبيلة مأخوذ من التقرش وهو التجمع لاجتماعهم بعد افتراقهم وقيل أنه من التقرش
وهو الكسب وكانت قريش تجارا وقد سأل معاوية ابن عباس رضى الله عنهما فقال
سميت بدابة فى البحر يقال لها القرش تأكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلى واجمعوا على
صرفه هنا مرادا به الحى ولو اريد به القبيلة لمنع من الصرف كما فى سائر أسماء القبائل
(قوله بدل من ايلاف بدل كل من كل) وقيل توكيد لفظى للاول ولذلك
اتصل بضمير ما اضيف اليه قال بعض الفضلاء اطلق الايلاف ثم ابدل منه المقيد
بالرحلتين تفخيما لامر الايلاف وتذكيرا بعظيم النعمة كما تقول عجبت من
احسانك احسانك الى زيد (قوله رحلة مفعوله) ويصح أن يكون مفعولا به لمصدر
الاول المضاف الى فاعله بناء على أن الثانى تأكيد فان اعرب بدلا فرحلة
مفعول به للثانى لانه المقصود حينئذ من الكلام والاصل رحلتى الشتاء والصيف
فافرد لامن اللبس والرحلة بالكسر الارتحال فهى مصدر وبالضم الجهة التى يرحل

متعلق بيعبدوا (قريش) مضاف اليه (ايلافهم) بدل من ايلاف بدل كل من كل وهو مصدر مضاف الى فاعله (رحلة) مفعوله.

اليهـا وبالكسر قرأ العامة وبالضم قرأ أبو السمال (قوله الشتاء) لامه واو لقولهم الشتوة وشتا يشتو وشذوا فى النسبة اليه فقالوا الشتوى والقياس شتائى أو شتاوى ككسائى وكساوى (قوله ودخلت الفاء لما فى الكلام من معنى الشرط) لان المعنى اما لا فليعبدوه لايلافهم على معنى ان نعم الله عليهم لاتحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التى هى نعمة ظاهرة اه وقوله لان المعنى إما لا الخ تقول العرب افعل هذا إما لا أى ان كنت لاتفعل غيره (قوله من جوع) من تعليلية والتنوين فى جوع للتعظيم أى من اجل جوع عظيم وقيل من بمعنى بعد أى أطعمهم بعد الجوع الذى اصابهم فى سنى القحط حتى اكلوا الجيف (قوله أرأيت) الهمزة للاستفهام التعجبى ورأيت فعل وفاعل واختلف فيها فقيل بصرية وقيل علمية فتتعدى لاثنين قدره الحوفى أليس مستحقا للعذاب والزمخشرى من هو ويدل على ان الرؤية علمية قراءة عبد الله أرأيتك بكاف الخطاب والكاف لاتلحق البصرية (قوله فذلك) فى الفاء وجهان أحدهما انها جواب شرط مقدر أى ان طلبت علمه فذلك والثانى عاطفة فذلك على الذى يكذب عطف ذات على ذات أو صفة على صفة فعلى الاول الفاء واقعة فى جواب الشرط واسم الاشارة فى محل رفع بالابتداء والخبر الموصول بعده وعلى الثانى يكون منصوبا بالعطف على ما هو منصوب وعلى هذا يكون الموصول نعته أو عطف بيان وبه يعرف أن المصنف لفق بين القولين حيث جعل الفاء عاطفة ثم قضى على اسم الاشارة بأنه فى محل رفع وهو فاسد لما فيه من عطف الجملة على المفرد اللهم الا أن يعتذر عنه بأنه أراد العطف على جملة أرأيت فيندفع الفساد وان لزمه عطف الخبر على الانشاء أفاده الناصر (قوله واللام للبعد النسبى) وذلك لان مرتبة المكذب بالدين فى غاية النزول والبعد بالنسبة لمرتبة المصدق (قوله يدع) بضم الدال وتشديد العين قراءة العامة من دعه أى من دفعه وقرأ أمير المؤمنين والحسن وأبو رجاء يدع بفتح الدال وتخفيف العين أى يترك ويهمل (قوله ومفعوله محذوف) وفى الكلام حذف مضاف أيضا والتقدير ولا يحض غيره على إطعام طعام المسكين من أجل بخله به ويجوز أن يكون قد وضع الطعام موضع الاطعام (قوله فويل للمصلين) أى اذا علم أنه مسىء فويل للمصلين على معنى فويل لهم الا أنه وضع

(الشتاء) مضاف اليه (والصيف) معطوف على ... (فليعبدوا) فعل مضارع مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه حذف النون والواو فاعله ودخلت الفاء لما فى الكلام من معنى الشرط (رب) مفعوله (هذا) مضاف اليه (البيت) عطف بيان على هذا أو نعت له (الذى) نعت لرب (أطعمهم) فعل وفاعل ومفعول والجملة صلة الذى والعائد الى الموصول الضمير المستتر فى أطعمهم المرفوع على الفاعلية (من جوع) متعلق باطعمهم (وآمنهم) معطوف على أطعمهم (من خوف) متعلق بآمنهم (اعراب سورة الماعون بسم الله الرحمن الرحيم ارأيت) فعل وفاعل (الذى) مفعول به (يكذب) فعل وفاعل صلة الذى وعائدها الضمير المستتر فى يكذب (بالدين) متعلق بيكذب (فذلك) الفاء عاطفة وذا اسم اشارة الى الذى يكذب فى موضع رفع على الابتداء واللام للبعد النسبى والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب (الذى) خبر فذلك (يدع اليتيم) فعل وفاعل ومفعول صلة الذى وعائدها الضمير المستتر فى يدع المرفوع على الفاعلية (ولا يحض) معطوف على يدع ومفعوله محذوف تقديره ولا يحض غيره (على طعام) متعلق بيحض (المسكين) مضاف اليه (فويل) مبتدا (للمصلين) متعلق باستقرار محذوف خبر ويل (الذين) نعت أول للمصلين (هم) مبتدا (عن صلاتهم) متعلق بساهون (ساهون) خبر المبتدا وجملة المبتدا وخبره صلة الذين (الذين) نعت ثان للمصلين (هم) مبتدأ

صفتهم موضع ضميرهم لانهم كانوا مع التكذيب وما أضيف اليه ساهين عن الصلاة
مرائين غير مزكين أموالهم (قوله يراؤن) أصله يرائيون كيقاتلون ومعنى المراآة
ان يرى الانسان عمله للناس وهم يرونه الثناء عليه فالمفاعلة فيها واضحة (قوله
الماعون) فاعول من المعن وهو الشئ القليل يقال ماله معن أى قليل واختلفت
عبارة المفسرين فيه على أقوال أحسنها انه كل ما يستعان به وينتفع ولم يذكر المفعول
الاول للمنع اما للعلم به أى يمنعون الناس أو الطالبين واما لان الغرض ذكر ما يمنعونه
لا من يمنعونه تنبيها على خساستهم وضنهم بالاشياء التافهة المستقبح منعها عند كل
احد (قوله الكوثر) الشئ الكثير سئلت اعرابية عن ابنها فقيل بما آب ابنك
فقالت آب بكوثر أى بخير كثير قال القرطبي في الجنة حوضان الاول قبل الصراط
وقبل الميزان على الاصح لان الناس يخرجون عطاشا من قبورهم فيردونه قبل
الميزان والصراط والثاني في الجنة وكلاهما يسمى كوثرا روى مسلم عن أنس بينما
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بين اظهرنا اذ اغفى اغفاءة ثم رفع رأسه
متبسما فقلنا ما اضحكك يا رسول الله قال أنزلت على آنفا سورة فقرأ انا أعطيناك
الكوثر ثم قال أتدرون ما الكوثر فقلنا الله ورسوله أعلم قال فانه نهر وعدنيه ربي
عليه خير كثير وهو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة آنيته عدد نجوم السماء فيختلج العبد
منهم فأقول يا رب انه من أمتي فيقول ما تدري ما أحدث بعدك وفي الصحيح حديث
حوضي مسيرة شهر ماؤه أبيض من الورق وريحه أطيب من المسك كيزانه كنجوم
السماء من شرب منه لم يظمأ بعده أبدا ذكره السيوطي في شرح النقاية (قوله
فصل) الفاء عاطفة ولا يضر كونه من عطف الانشاء على الخبر لان النحاة يجيزونه
والفاء مع العطف مفيدة أيضا للسببية لان الانعام سبب للشكر (قوله وانحر)
من النحر وهو في الابل بمنزلة الذبح في البقر والغنم والمعنى فصل لربك شكرا لانعامه أى
دم عليها مخلصا فيها لا كالساهي المرائي وانحر البدن التي هي خيار أموال العرب
وتصدق بهما على الفقراء لا كمن يدعهم أى يدفعهم ويمنع عنهم الماعون فالسورة
كالمقابلة للسورة المتقدمة وقد فسرت الصلاة بصلاة العيد والنحر بالتضحية (قوله
شانئك) الشانئ المبغض يقال شناه يشناه أى أبغضه والابتر هو الذي لا عقب له أى

(يراؤن) خبر والجملة صلة الذين
(ويمنعون) معطوف على يراؤن
(الماعون) مفعول يمنعون (اعراب
سورة الكوثر بسم الله الرحمن الرحيم انا)
ان حرف توكيد ونصب ونا اسمها
والاصل اننا بثلاث نونات حذفت النون
الثانية لتوالي الامثال (اعطيناك)
فعل وفاعل ومفعول اول (الكوثر)
مفعول ثان والجملة خبر ان (فصل) فعل امر
(فصل) الفاء عاطفة وصل فعل امر
(لربك) جار ومجرور متعلق بصل
(وانحر) معطوف على صل (ان) حرف
توكيد ونصب (شانئك) اسم
ان ومضاف اليه (هو) ضمير فصل
(الابتر) خبر ان
لا محل له من الاعراب
اعراب سورة الكافرون
(بسم الله الرحمن الرحيم قل) فعل أمر
وفاعل (يا) حرف نداء (أيها) أى
منادى مبني على الضم وها حرف تنبيه
(الكافرون) نعت أى (لا) حرف
نفي (اعبد) فعل مضارع وفاعله مستتر
فيه وجوبا (ما) اسم موصول بمعنى
الذي في موضع نصب على المفعولية

(تعبدون) فعل وفاعل صلة ما والعائد محذوف تقديره تعبدونه (ولا) حرف نفي (أنتم) مبتدأ (عابدون) خبره (ما) اسم موصول في موضع نصب على المفعولية بعابدون (أعبد) فعل وفاعل والجملة صلة ما والعائد محذوف تقديره أعبده (ولا) نافية (أنا) مبتدأ (عابد) خبره (ما) اسم موصول في موضع نصب على المفعولية بعابد (عبدتم) فعل ماض وهو وفاعله صلة ما والعائد محذوف تقديره عبدتموه (ولا) حرف نفي (أنتم) مبتدأ (عابدون) خبره (ما) موصول اسمي في موضع نصب على المفعولية بعابدون (أعبد) فعل مضارع وهو وفاعله صلة ما والعائد محذوف تقديره أعبده جار (ومجرور متعلق باستقرار محذوف خبر مقدم (دينكم) مبتدأ مؤخر (ولي) جار ومجرور متعلق باستقرار محذوف خبر مقدم (دين) مبتدأ مؤخر ومضاف اليه وفائدة تكرار العطف اختلاف المعاني من ماض وحال (٢١٣) واستقبال (اعراب سورة النصر بسم الله الرحمن الرحيم

اذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (جاء) فعل ماض نصر الله) فاعل ومضاف اليه وجملة الفعل والفاعل في محل جر باضافة اذا اليها (والفتح) معطوف على نصر (ورأيت) فعل وفاعل (الناس) مفعول رأيت (يدخلون) فعل وفاعل في موضع نصب على الحال من الناس أي داخلين (في دين الله) جار ومجرور ومضاف اليه متعلق بيدخلون (افواجا) حال من فاعل يدخلون فهي حال متداخلة (فسبح) فعل أمر وفاعل وقرن بالفاء لانه جواب اذا وهو العامل فيها (بحمد) جار ومجرور متعلق بسبح (ربك) مضاف اليه ومضاف اليه ٥٤ عط أيضا (واستغفره) معطوف على سبح وهو فعل أمر وفاعل ومفعول (انه) ان حرف توكيد ونصب والهاء اسمها في محل نصب (كان) فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيها يعود الى ربك (توابا) خبر كان وكان واسمها وخبرها في موضع رفع خبر ان (اعراب سورة تبت بسم الله الرحمن الرحيم تبت) تب فعل ماض والتاء حرف تأنيث (يدا) فاعل تب وعلامة رفعه الالف لانه مثنى (أبي) مضاف اليه ومضاف أيضا (لهب) مضاف اليه (وتب) فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود الى أبي لهب والجملة معطوفة على ما قبلها (ما) نافية (أغنى) فعل ماض (عنه) جار ومجرور متعلق بأغنى (ماله) فاعل أغنى ومضاف والهاء مضاف اليه (وما) يحتمل أن تكون موصولا اسميا بمعنى الذي في موضع رفع بالعطف على ماله (كسب) فعل وفاعله مستتر فيه وجملة كسب من الفعل والفاعل صلة ما والعائد محذوف والتقدير والذي كسبه ويحتمل أن تكون موصولا حرفيا وجملة كسب صلتها ولا تحتاج الى عائد وما وصلتها في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على ماله والتقدير وكسبه

لاذرية وهو في الاصل الشئ المقطوع من بتره أي قطعه (قوله والعائد محذوف) تقديره تعبدونه ويحتمل أن ما موصول حرفي فتسبك ما بعدها بمصدر أي لا أعبد عبادتكم أي مثل عبادتكم المبنية على الشك وترك النظر فلا احتياج حينئذ لتقدير عائد (قوله والفتح) أي والفتح للبلاد عليك وعلى أمتك (قوله أفواجا) قياسه أفوج بالضم لان فعلا بالسكون قياس جمعه افعل كفلس وأفلس الا أنه استثقلت الضمة على الواو فجمعوه جمع فعل بالتحريك (قوله وهو العامل فيها) هذا معترض بأن ما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبلها فالاحسن أن يجعل العامل في اذا فعل الشرط وهو جاء كما ذهب اليه أبو حيان (قوله متعلق بسبح) ويصح ان يجعل في موضع نصب على الحال من المنوي في فسبح أي فسبح حامدا له (قوله وتب) يصح أن يجعل الفعل الاول دعاء والثاني اخبارا أي قد وقع المدعو به نحو قوله

جزاني جزاه الله شر جزائه * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وقيل كل من الفعلين اخبار وقيل كل منهما دعاء (قوله ما أغنى) يجوز في ما النفي والاستفهام الانكاري فيكون محلها النصب بأغنى والمعنى أي شئ أغنى عنه ماله

(سيصلى) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه والجملة في محل رفع خبر لأبي لهب (نارا) مفعول به مصلى (ذات) نعت لنار ثاني صاحبة اللهب يا (اللهب) مضاف اليه (وامرأته) يحتمل ان تكون معطوفة على فاعل يصلى المستتر فيه (حمالة) نعت امرأته ويجوز أن تكون امرأته مبتدأ ومضاف اليه وحمالة خبره (الحطب) مضاف اليه (في جيدها) جار ومجرور متعلق باستقرار محذوف خبر مقدم (حبل) مبتدأ مؤخر وجملة المبتدا والخبر خبر ثان لامرأته أو نعت (من مسد) متعلق باستقرار محذوف نعت لحبل (اعراب سورة الاخلاص بسم الله الرحمن الرحيم قل) فعل امر وفاعله مستتر فيه وجوبا (هو) ضمير الشأن محله رفع على الابتداء وجملة (الله أحد) خبره (الله الصمد) مبتدأ وخبر (لم يلد) جازم ومجزوم (ولم يولد) جازم ومجزوم معطوف على ما قبله (ولم يكن) جازم ومجزوم معطوف أيضا (له) يحتمل ان يكون متعلقا بكفوا (كفوا) خبر يكن مقدم (أحد) اسم يكن مؤخر ويحتمل أن يكون له متعلقا باستقرار محذوف على الخبرية ليكن وكفوا منصوب على الحال لانه في الاصل نعت أحد ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال (اعراب سورة الفلق بسم الله الرحمن الرحيم قل) فعل امر وفاعل (أعوذ) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا (برب) جار ومجروره متعلق بأعوذ (الفلق) مضاف اليه (من شر) متعلق بأعوذ أيضا (ما) يحتمل أن تكون موصولا اسميا مجرور المحل باضافة شر اليه وجملة (خلق) من الفعل والفاعل صلة ما والعائد محذوف والتقدير من شر الذي خلقه ويحتمل أن تكون موصولا حرفيا وجملة خلق صلتها ولا عائد عليها وهي وصلتها في تأويل مصدر مضاف اليه والتقدير من شر خلقه (ومن شر) جار ومجرور معطوف على من شر (غاسق) مضاف اليه (اذا) ظرف لما يستقبل من الزمان وجملة (وقب) مضاف اليه (ومن شر) معطوف على من شر (النفاثات) مضاف اليه (في العقد) متعلق بالنفاثات (ومن شر) معطوف على من شر أيضا (حاسد) مضاف اليه (اذا) ظرف لما يستقبل من الزمان وجملة (حسد) من الفعل والفاعل في محل جر باضافة اذا اليها (اعراب سورة الناس بسم الله الرحمن الرحيم قل) فعل أمر وفاعل (أعوذ) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه (برب) جار ومجرور متعلق بأعوذ (الناس) مضاف اليه (ملك) نعت لرب (الناس) مضاف اليه (اله) نعت بعد نعت لرب (الناس) مضاف اليه (من شر) متعلق بأعوذ

(قوله سيصلى) المراد من حرف التنفيس التأكيد أى يصلى ولابد (قوله حمالة الحطب) قيل أنها تحمل يوم القيمة حزمة من حطب النار كما كانت تحمل الحطب في الدنيا وفي قوله حمالة الحطب قولان أحدهما هو حقيقة والثاني انه مجاز عن المشي بالنميمة ورمي الفتن بين الناس قال الشاعر

ان بني الادرم حمالو الحطب * هم الوشاة في الرضى وفي الغضب

(قوله الصمد) هو السيد الذي يصمد في الحوائج أي يقصد ولا يقدر على قضائها الا هو وقيل ان تفسيره بما بعده يعني لم يلد الخ (قوله الفلق) فعل بمعنى مفعول أي مفلوق وفي الحديث الرؤيا مثل فلق الصبح قال الشاعر

يا ليلة لم تهجعا ترتقبا * ارعى النجوم الى أن نور الفلق

وقيل الفلق جب في جهنم وقيل المطمئن من الارض وجمعه فلقان (قوله من شر ما خلق) باضافة شر الى ما الموصولة وقرأ عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة بتنوين شر وجعلوا ما نافية وهي قراءة مردودة مبنية على مذهبهم الفاسد من ان الشر ليس مخلوقا لله تعالى (قوله ومن شر غاسق) هو الليل المظلم ووقب دخل (قوله اذا حسد) أي اظهر حسده وعمل بمقتضاه فانه لا يعود منه قبل ظهوره والعمل بمقتضاه ضرر على المحسود (قوله برب الناس) قال في الكشاف فان قلت لم قيل برب الناس مضافا اليهم خاصة قلت لان الاستعاذة وقعت من شر الموسوس في صدور الناس فكأنه قيل اعوذ من شر الموسوس الى الناس بربهم الذي يملك امرهم

(قوله الوسواس) هو اسم بمعنى الوسوسة كالزلزال والزلزلة وأما المصدر فوسواس بالكسر كالزلزال والمراد به الشيطان سمى بالمصدر كأنه وسوسة فى نفسه لانها صنعته وشغله أو أريد ذو الوسواس والخناس مثال مبالغة من الخنوس وهو التأخر أى كثير التأخر اذ ذكر اسم الله (قوله من الجنة والناس) قال الناصر اللقانى استبعد بعضهم صدور الوسوسة فى الصدور من الناس ثم تكلف أن يكون قول الله تعالى والناس عطفا على الوسواس وليس بشئ لان الوسوسة صادرة من الفريقين على وجه يليق بكل منهما اجارنا الله تعالى من ذلك ومن شرور أعمالنا وختم لنا بالصالحات وغفر لنا بفضله السيئات والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قال مؤلفها الفقير حسن بن محمد العطار الشافعى المصرى الازهرى تم تسويد هذه الحاشية تأليفا سلخ ذى القعدة من شهور عام سبعة عشر بعد المائتين والالف وانا بثغر دمياط عند توجهى من مصر اقصد البلاد الرومية وبقيت المسودة معى حتى رجعت من البلاد الرومية الى الشامية فى التاريخ المسطور فى الديباجة فنقلت هذه النسخة من المسودة ووافق تمامها يوم الثلاثاء المبارك الرابع عشر من جمادى الاولى عام خمسة وعشرين ومائتين بعد الالف والمقصود ممن أطلع على هذه الحاشية أن يسامح فيما طغى به القلم وما وقع من السهو والنسيان ويسأل الله لى العفو والغفران وأنا أسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع بها كل مشتغل ومحصل انه ذو الفضل العظيم والكرم الجسيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(الوسواس) مضاف اليه (الخناس) نعت للوسواس (الذى) اسم موصول نعت للوسواس وجملة في موضع جر نعت للوسواس (يوسوس) من الفعل والفاعل صلة الذى وعائده فاعل يوسوس المستتر فيه (فى صدور) جار ومجرور متعلق بيوسوس أيضا (الناس) مضاف اليه (من الجنة) متعلق أيضا بيوسوس (والناس) معطوف على الجنة وفى هذا كفاية للمبتدى والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا الى يوم الدين

تم طبع هذه الحاشية فى محرم سنة ١٢٨١ بالمطبعة الكستلية بملاحظة مصححها الفقير نصر أبو الوفا الهورينى عفى عنه